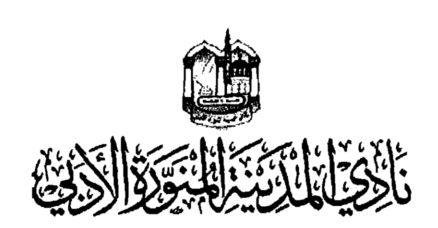


المسائل والأجوبة

تأليف

أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

(ت ٥٢١هـ)

تحقيق

د. مصطفى عدنان محمد العيثاوي

المجلد الثاني

ⓒ نادي *المدينة* المنورة الأدبي ، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البطليوسي ، عبد الله بن محمد
المسائل والأجوبة / عبد بن محمد البطليوسي
مصطفى العيثاوي - المدينة المنورة ، ١٤٤٠هـ

١٠٩٨ ص ، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٨-٦-٩١٠٦٩-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- الأدب أ.العيثاوي ، مصطفى (محقق)
ب. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٠/١٢٠٩

رقم الإيداع: ١٤٤٠/١٢٠٩
ردمك: ٨-٦-٩١٠٦٩-٦٠٣-٩٧٨

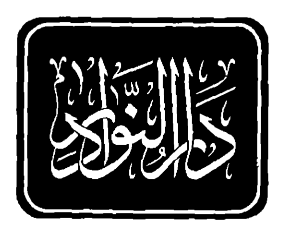
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



نادي المدينة المنورة الأدبي
تلفاكس: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٧٤٩١٣
Adabimadina@yahoo.com

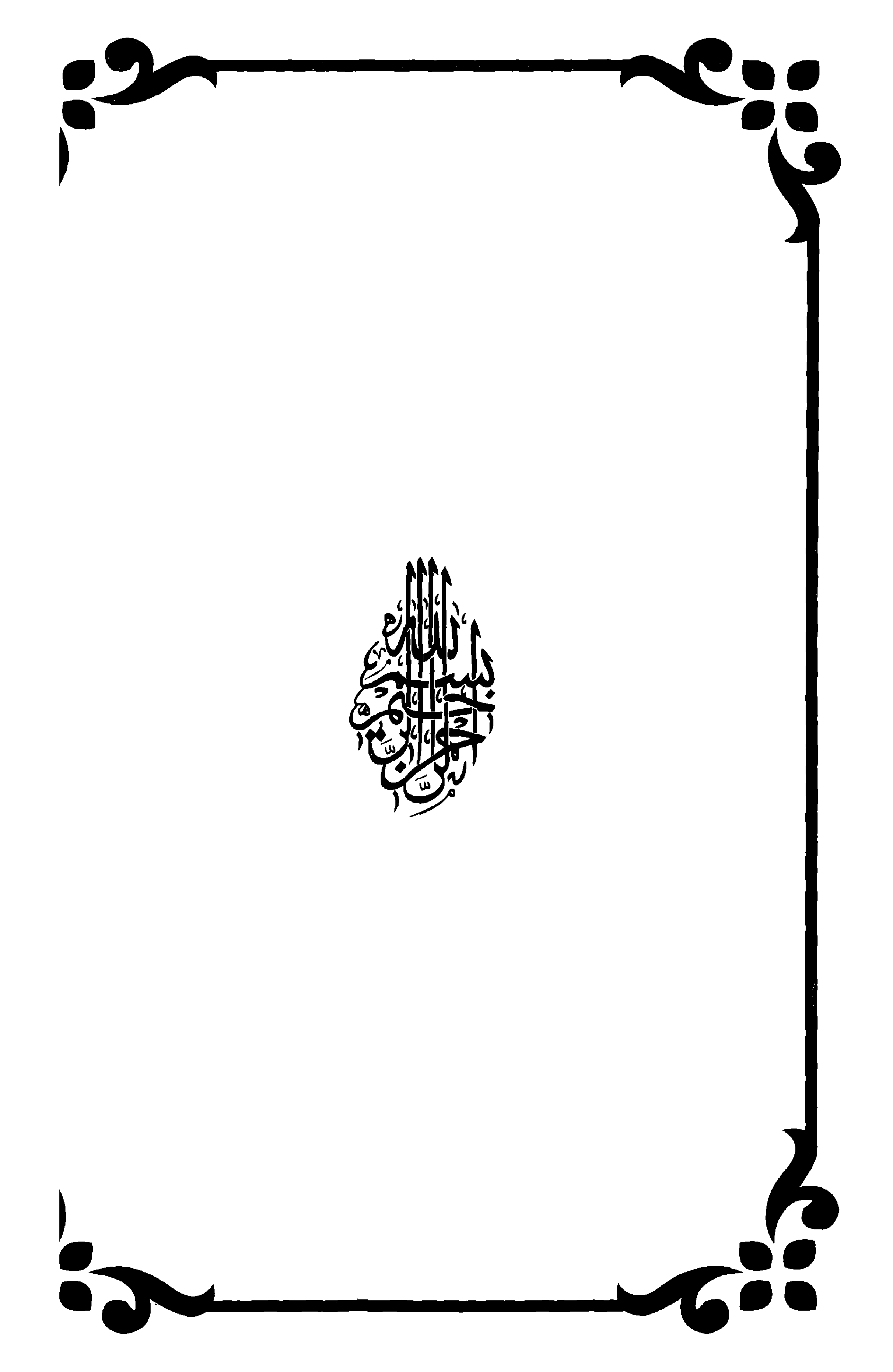
قامت بعمليات التنضيد الضوئي والإخراج الفني والطباعة

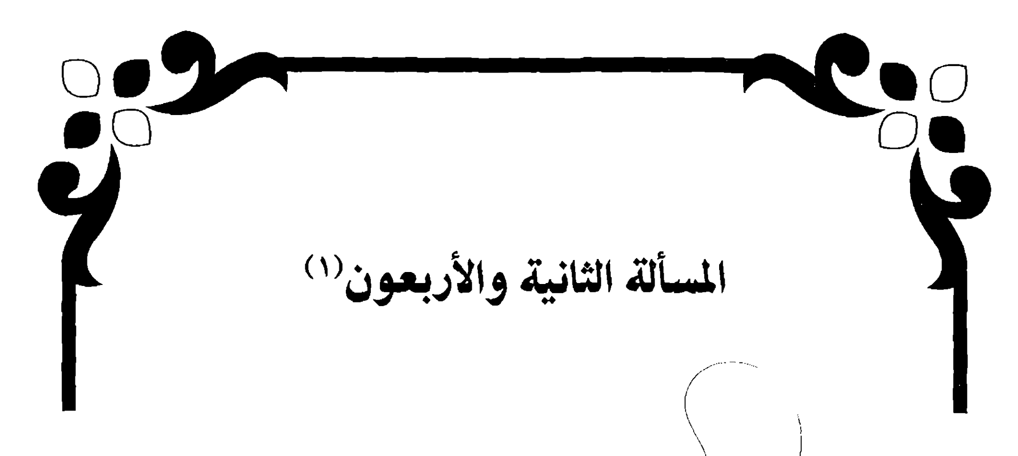


سوريا - دمشق
ص.ب: 34306
هاتف: 00963112227001
فاكس: 00963112227011

لبنان - بيروت
ص.ب: 4462/14
هاتف: 009611652528
فاكس: 009611652529

E-mail: info@daralnawader.com
Website: www.daralnawader.com


بسم الله الرحمن الرحيم



المسألة الثانية والأربعون[1]

ذكرت لي[2] ـ أدام الله عزك[3] ـ في بعض ما جرى [4] بيننا من الحديث: أنّ أبا عمر بن درّاج القسطلي[5]، رحمه الله، أنكر قول العامة (نيلوفر)[6] وأنّه غيّر لفظه إلى (نيروفل)، وأنّه احتجّ لتصحيح رأيه بأنّه ليس في الكلام لام بعدها راء، وأخبرتني أنّ ذلك ذكر لأبي المغيرة بن حزم[7] ـ تجاوز الله عنه ـ فأطرق ساعة ثمّ

(١) وهي المسألة الثانية والثلاثون في: و، خ.

(٢) و، خ: افتتحتا بافتتاحية مغايرة ابتدأت بالحمدلة، ثم التقت مع النسخ الأخرى عند قوله: ذكرت لي...

(٣) س، ج: عزتك.

(٤) س: فيما جرى بيننا.

(٥) أحمد بن محمد بن العاصي، من جملة الشعراء المجيدين والعلماء المقدمين في الأندلس (ت٤٢١هـ). «وفيات الأعيان»: (١: ١٣٥)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ١٠٤).

(٦) ضرب من الرياحين ينبت في المياه الراكدة، وقد يسمى بالبَبْشين، يستعمل في الطيب والأدواء، وقيل: معناه النيلي الأجنحة أو الأرياش. ينظر: «شفاء الغليل»: (١٩٨)، و«قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل»: (١/ ٢٨٤).

(٧) عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الرحمن بن حزم الأندلسي، الكاتب، وزير الأمير أبي الحكم منذر بن يحيى الملقب بالمنصور، كان مقدّماً في الأدب والبلاغة والشعر، مات قريباً من سنة (٤٢٠هـ). «جذوة المقتبس»: (٢٩١)، و«نفح الطيب»: (١/ ٦٢٠).

قال: قد جاء في الكلام (الخُلّر)[1]، وهذا يدل على أنّ أبا المغيرة[2] تابعه على رأيه، أو قارب المتابعة[3]؛ لأنّه لم يكن عنده من الإنكار لقوله غير ما قاله من استدراك لفظة (الخلّر)، وقد تأملت ـ أدام الله عزتك[4] ـ قول أبي عمر[5] فوجدته خطأ من ستة أوجه، ولم أدرِ من أي الرجلين أطيل التعجب، وكلاهما جليل القدر نبيه الذكر، على أنّه قد يمكن أن يكون أبو المغيرة رأى ما في قوله من الخطأ، غير أنّه أجلّ الشيخ[6] أبا عمر[7] عن[8] أن يردّ عليه، وما أنكر مع هذا أن يكونا جميعاً غلطا[9] في ذلك؛ لأنّ هذا لا يحسنه إلّا من أحكم علم التصريف، وهي صناعة قلّ من يحسنها.

وقد وجدنا جلّة العلماء يغلطون فيها كثيراً، فرأيت تنبيهك على ما في ذلك من الخطأ، وإن كان مثله لا يغيب عمّن مُنح مثل فهمك ونظرك، وكان له مثل ميزك وتدبرك.

ـ **فأوّل أوجه الغلط** [١٣٥/ ب] **فيما قاله**: أنّ النحويين لم يقولوا إنّ الراء

---

(١) شيء يشبه الماش. «أدب الكاتب»: (١٠٠)، و«اللسان» (خلر) (٣/ ١٧٤).

(٢) س: أبا المغيرة بن حزم.

(٣) و، خ: المبالغة.

(٤) و، خ: بزيادة: وحرس من النوائب حوزتك، وبلغك من كل مأمول بغيتك.

(٥) س: عمرو.

(٦) الأصل: غير أنفا الشيخ.

(٧) س: عمرو.

(٨) ساقط من: س.

(٩) س: قد غلطا.

واللام لا تتجاوران في صيغة الكلمة[١] إلّا على[٢] صفة[٣] أنا[٤] أذكرها لك. أما الثنائي المضاعف من الكلم فلا تتجاور في تأليفه الراء واللام، فلا يوجد في[٥] الكلام (لر)[٦]، ولا (رل)، وأمّا ما تجاوز[٧] الثنائي من الثلاثي وما فوقه فإنّهما لا يتجاوران فيه[٨] أيضاً إلّا أن تتقدم الراء، كقولهم: (أُرُل): وهو اسم جبل[٩]، و(ورل): للتمساح[١٠]، ومكان (جَرَل): إذا كثرت[١١] فيه الحجارة، ويسمى

(١) وقد وصفوا اجتماع الراء مع اللام بأنّه نادر. ينظر: «شفاء الغليل»: (٧)، و«المزهر»: (١/ ٢٧١)، و«قصد السبيل»: (١/ ١٢٢).

(٢) ساقط من: خ.

(٣) ج: صيغة.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) الأصل: في ذلك الكلام...

(٦) ج: نحو (لر).

(٧) ساقطة من: س.

(٨) ج: فيها.

(٩) س: رجل، وهذا الجبل يقع بأرض غطفان. ينظر: «الأمكنة والمياه»: (١/ ٩٠)، ونصّ المؤلف نقلاً عن أهل العربية أنّ أرُل أحد الحروف الأربعة التي جاءت فيها اللام بعد الراء، ولا خامس لها، وتمامها: وَرَل، وغرْلَة، وأرض جرِلة، و«معجم البلدان»: (١/ ١٥٤).

(١٠) س: رجل للتمساح ورل. وقال صاحب العين في معنى الورل: هو: على خلقة الضبّ أعظم منه، يكون في الرمال والصحاري، وجمعه: الوِرلان. «العين» (ورل) (٨/ ٧٣)، و«ديوان الأدب»: (٦٢٦).

(١١) س: كانت.

الحجر: جرولاً[١]، ويقال[٢]: جَرِلَ المكان جَرَلاً، قال جرير[٣] [من الكامل]:

٢٢١ـ ضَرِمِ الرقاق[٤] مناقلِ الأجرالِ

فأمّا اللام فإنّها لا تتقدم الراء في شيءٍ من اللغة العربية، فلا يوجد في شيء[٥] من الكلام نحو: (جَلَر)[٦]، ولا (طَلَر)[٧]، ولا ما يشبه هذين، فإذا فُرِّق بين الراء واللام جاز أن يجتمعا في الكلام، وتتقدم كل واحدة منهما على صاحبتها، وتقدّم الراء أكثر.

وأمّا تقدّم اللام فإنّه[٨] قليل، فممّا تقدّمت فيه الراء قولهم: رجُل، ورِجل[٩]،

---

(١) «العين» (جرل) (٦/ ١٠١)، و«ديوان الأدب»: (٢٧٤).

(٢) و، خ: ولا يقال.

(٣) «الديوان»: (٣٧٧)، وصدره:

من كل مُشْترِفٍ وإن بَعُدَ المدى

وينظر: «المعاني الكبير»: (١/ ١٥)، وقال ابن قتيبة في معنى البيت: مشارف: عالي النظر، وضرم الرقاق: أي هو كالنار المضطرمة إذا جرى في الرقاق، والأجرال: الحجارة، والمناقلة: أن يضع يده ورجله على غير الحجارة لحسن نقلهما لحذقه، و«منتهى الطلب»: (٤/ ٢٧٥).

(٤) و، خ: الرقال.

(٥) (في شيء) ساقط من: و، خ.

(٦) س: جرل.

(٧) و، خ: طرل.

(٨) ساقط من: ج.

(٩) ساقط من: ب.

ورمل، ورَأْل: وهو فرخ النعامة[1]، ورعلة، ورعيل[2]: للقطعة تتقدّم من[3] الخيل[4]، وهو كثير لا يكاد ينحصر.

ومما تقدّمت فيه اللام: بَلَهْوَر[5]، حكاه سيبويه في الأبنية[6]، واختلف أصحابه في تفسيره، فقال أكثرهم: هو ملك الهند[7]، يقال لكل ملك منهم: بلهور، وهذا غير موافق لكلام سيبويه؛ لأنّه ذكر أنّ بلهوراً صفة، ويلزم على تفسيرهم أن يكون اسماً لا صفة، وقال أبو علي الفارسي في البلهور[8]: الوضيء الوجه، وهذا التفسير[9] موافق لكلام سيبويه، فالنحويون كما ترى إنّما قالوا: إنّ الراء واللام لا تتجاوران في تأليف الكلمة، ولم يمنعوا من اجتماعهما إذا تباينتا في التأليف، فلم يفرّق أبو عمر[10]، رحمه الله، بين المتجاور والمتباين[11]، وجعلهما سواء، ومعنى

(١) «ديوان الأدب»: (٨٣٦)، و«اللسان» (رأل) (٤/ ١٠).

(٢) و، خ: رعيلة.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) «ديوان الأدب»: (٢٢٠)، و«اللسان» (رعل) (٤/ ١٧٦).

(٥) و، خ: قولهم بلهور.

(٦) «الكتاب»: (٤/ ٢٩١).

(٧) ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ١٣٩)، و«ارتشاف الضرب»: (١/ ١٣٠)، و«المزهر»: (٢/ ٣٠).

(٨) و،خ: في بعض التعاليق عن البلهور.

(٩) ساقط من: س، ج.

(١٠) س: عمرو.

(١١) س: التجاور والتباين.

قول النحويين: إنهما لا تتجاوران في الكلمة[1]: أنّهما لا تتجاوران في الكلمة المفردة الموضوعة للدلالة على معنى، فأمّا ما ركب تركيب الجمل فإنّ الراء واللام تتجاوران فيه تجاوراً لا يكاد ينحصر كثرة كقولك: هل رأيت [الرجل][2]، وهل ركب أبوك[3]، وقال الله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾[المطففين: ١٤]، و﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ﴾[الأنبياء: ١١٢]، وقد أجرت العرب ما لحقته لام المعرفة ونحوها من اللامات الداخلة للمعاني كلام التأكيد، ولام القسم[4]، ولام الجرّ، مجرى الجمل، فأجازت[5] في ذلك اجتماع الراء واللام على نحو ما جاء في الجمل، فقالوا: الرجل، والربيع، وقال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ[6] ﴾[الكوثر: ٢]، وتقول: لَراشد أفضل من جعفر، ونحوه، قال الشاعر[7] [من البسيط]:

٢٢٢ ـ [١٣٦/ أ] لروضةٌ من رياض الحَزْنِ أو طَرَفٌ
مِنَ القُرَيَّةِ جَرْدٌ[8] غيرُ محروث

---

(١) (إنهما لا تتجاوران في) ساقط من: س

(٢) من: س، ج.

(٣) و، خ: أخوك

(٤) (لام القسم): ساقط من: خ.

(٥) و، خ: فإذا أجازت.

(٦) تكررت في: خ.

(٧) وهو محبوب النهشلي. ينظر: «اللسان» (توت) (٢/ ٦٣٦)، و«الخزانة»: (١١/ ٢٥٨)، و«تاج العروس» (توث) (٥/ ١٨٠)، والتوث لغة في التوت، وهو الفرصاد، وقد أنكر جماعة مجيأه بالثاء، وجعلوه من التصحيف وجعله آخرون من المعرّب. ينظر: «الصحاح»: (توت) (١/ ٢٤٥)، و«التكملة والذيل والصلة» (توث/ ١/ ٤١٧).

(٨) هكذا في النسخ، والرواية في مصادر التخريج: حزن.

أشــهى وأحــلى لعينـــي إن مـــررتُ بـــه

مـن كـرخٍ بغـدادَ ذي الرمّـان[1] والتـوث

[وهذا النوع يكثر[2] جداً، فهذا أحد وجوه[3] الغلط][4]

ـ **وأما الوجه[5] الثاني**: فإنّ النحويين إنّما ذكروا أنّ الراء والـلام لا تتجـاوران في كلام العرب خاصةً، ولم يمنعـوا مـن تجاورهمـا في اللغـة العجميـة[6]، ولا في الألفاظ التي عرّبتهـا[7] العـرب مـن لغـة العجـم، فـأجرى[8] أبـو عمـر اللغـة العجمية مجرى اللغة العربية[9]، كأنّه توهم أنّ (النيلـوفر) بنـاء عـربي، وهـو[10] خارج عن أوزان كلام العرب، والراء واللام تكثران في كلام العجم متجاورتين ومتباينين[11] كقولهم: الخُلّر للباقلاء، و(خلّار) اسم موضـع[12]، وفي الحـديث:

---

(١) س: الرن.

(٢) س: كثير.

(٣) ج: أوجه.

(٤) من النسخ الأخرى.

(٥) ساقطة من: خ.

(٦) ج: العربية.

(٧) س: عرفتها.

(٨) و، خ: ونطقت بها فأجرى...

(٩) ج: العجمية. س: اللغة العربية مجرى اللغة العجمية.

(١٠) س: وهذا.

(١١) س: متجاورتان ومتباينتان.

(١٢) وهو بفارس يجلب منه العسل. ينظر: «الأمكنة والمياه»: (١/ ٤٤٣)، و«معجم البلدان»: (٢/ ٣٨٠).

أنّ الحجاج بن يوسف[1] كتب إلى بعض عماله: ابعث إليّ عسل خلّار من النحل الأبكار من الاستفشار[2] الذي لم تمسه النار[3]، وقد قالوا: البلُّور، والبِلَّور، والبُلَّار بمعنى واحد[4]، وقالوا: (البُلْغَر) لجنس من العجم[5]، وقد ذكر ذلك أبو الطيب المتنبي في شعره[6] فقال[7] [من الخفيف]:

٢٢٣ـ يجمع الروم والصقالب والبُلْـ ـغَرَ فيها وتَجْمَعُ الآجالا

(١) الثقفي، كان ذا شجاعة وإقدام وفصاحة وبلاغة، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه (ت٩٥هـ) (سير أعلام النبلاء) (٤/ ٣٤٣)، و«شذرات الذهب» (١/ ٣٧٧).

(٢) قالوا معناه: المعصور باليد؛ فإنّ الدست تأتي بمعنى (اليد). ينظر: «شفاء الغليل»: (٨٥ـ٨٦).

(٣) ينظر: «البيان والتبيين»: (٢/ ١٠٣)، و«عيون الأخبار»: (٣/ ٢٠٥)، و«محاضرات الأدباء»: (٢/ ٥١٧)، والخبر فيه منسوب إلى هشام، و«قصد السبيل»: (١/ ٤٦٤).

(٤) وهو جوهر أبيض شفاف، وقيل: البِلَّور هو الرجل الضخم الشجاع. ينظر: «المدخل إلى تقويم اللسان»: (٢٠٨)، و«القاموس المحيط» (بور) (٤٥٢)، و«اللسان» (بلر) (١/ ٤٩٤)، و«نفحة الريحانة»: (٣/ ٦٤)، وقال المحبي: (البلّار) لغة في البلور، رأيته في استعمال المولدين.

(٥) س، ج: العجم معروف، والبلغر: هم الصقالبة، مدينتهم ضاربة في الشمال، شديدة البرودة. «معجم البلدان»: (١/ ٤٨٥ ـ ٤٨٨).

(٦) (في شعره): ساقط من: س.

(٧) «الديوان»: «شرح العكبري»: (٣/ ١٣٧)، وقال العكبري في معنى البيت: يقول: يجمع ملك الروم في هذه الأرض هذه الطوائف من أصناف حزبه وأصناف كفره... ويقول لسيف الدولة: وأنت تجمع لهؤلاء الطوائف آجالاً حاضرة، ومنايا متوافقة.

وقالوا: (البَلَرْجَةَ)[1] لطائر مشهور، و(البُقُلاَّر)[2] اسم موضع ذكره[3] حبيب في قوله[4] [من الطويل]:

٢٢٤ ـ ولم يبق في أرض البُقُلَّار طائرٌ ولا سَبُعٌ إلّا وقد بات مُولِما

كذا ذكره أبو عليّ البغدادي، وكذا وقع[5] في القراطيس التي جلبها، وكان الصولي[6] يرويه (البُقلّاذ)[7] بالذال معجمة، ورواه ابن المثنى[8] بالنون، ورواه

---

(١) قال ابن مكي الصقلي: ويقولون للقلق [لنوع من الطير] بُلَّارج، والصواب: بلُّوْرج. «تثقيف اللسان» (١٧٣)، و«المدخل إلى تقويم اللسان»: (٣٠٠).

(٢) س: البلار، وقد تكرر، وهو بثغر أذربيجان. «معجم البلدان»: (١/ ٤٧٢).

(٣) ج: ذكر.

(٤) «الديوان»: «بشرح التبريزي»: (٢/ ١٢٢)، وقوله: مولماً، من الوليمة، وينظر: «معجم البلدان»: (١/ ٤٧٢).

(٥) و، خ: البغدادي ووقع.

(٦) محمد بن يحيى، أخذ عن ثعلب والمبرد، كان إخبارياً أديباً (ت٣٣٥هـ). «إنباه الرواة»: (٣/ ٢٣٣)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٦٧٧).

(٧) «شرح الصولي لديوان أبي تمام»: (٢/ ٤١٣)، والرواية فيه بالراء، ولعله وهم من المحقق.

(٨) عثمان بن المثنى، أبو عبد الملك القرطبي، عارف باللغة والتجويد في الشعر، وجُعِل أحد أئمة النحاة واللغويين، رحل إلى المشرق، ولقي أبا تمام الطائي وأخذ عنه شعره وأدخله إلى الأندلس، ولقي ابن الأعرابي وغيره، توفي عن أربع وتسعين سنة، وقيل عن تسع وتسعين سنة (٢٧٣هـ). «بغية الوعاة»: (٢/ ١٣١).

الطبيخي[1] بالوجهين معاً، فهذا وجه آخر من الغلط.

ـ **والوجه الثالث:** أنّ نيلوفراً وزن خارج عن أوزان كلام العرب[2]، فقد كان يجب على أبي عمر إذ[3] حاول رده إلى ما عليه[4] كلام العرب أن يغير بنيته كما قلب حروفه، وإلّا فما الذي[5] أوجب تقديم الراء على اللام حتى يصير على تأليف[6] كلام العرب، ولم يوجب تغيير وزنه حتى يصير على أوزان[7] كلامهم[8]، وقد ذكر[9] سيبويه[10] وغيره ممّن تكلم في هذا المعنى أنّ العرب إذا عربت[11] لفظة عجمية فربّما غيروا وزنها وحروفها؛ حتى يردوها إلى أوزانهم

---

(١) وليد بن عيسى بن حارث النحوي، كان ذا علم باللغة والنحو والشعر، له شروح في شعر أبي تمام، سمي بالطبيخي؛ لأنّه طبخ ربّة وأهداها لمؤدبه الحكيم أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت٣٥٢هـ). «الوافي بالوفيات»: (٢٧/ ٤٧٧)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٠٧).

(٢) س: كلام العرب أوزان.

(٣) س: عمرو إذا. و، خ: يجب عليه إذا.

(٤) س: إلى ما كان عليه.

(٥) الأصل: فما حاول الذي.

(٦) ج، س: على مثال.

(٧) و، خ: أوزانهم.

(٨) ساقط من: و، خ.

(٩) س: ذكر ذلك.

(١٠) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، و«ارتشاف الضرب»: (١/ ١٤٦).

(١١) س: تعرفت.

المشهورة، كقول العجاج[1] [من الرجز]:

٢٢٥ ـ وكـــان مـــا اهـــتضَّ الجحـــاف بَهْرَجـــا

وإنّما هو بالفارسية (نَبَهره)[2]، وكقول[3] لبيد[4] [من الرمل]:

٢٢٦ ـ قردمانيّـــاً وترْكـــاً كالبصـــلْ

وإنّما هو في الفارسية (كُرْدُماند)[5]، وربّما عرّبـوا الكلمـة، وتركـوا وزنهـا مخالفاً لأوزان العرب[6]،

---

(١) «الديوان»: (٢٩٧)، و«المعاني الكبير»: (٢/ ٩٥٩)، ونـص ابـن قتيبـة عـلى أنّ معنـى اهتضّ كسر، والجحاف والمجاحفة في القتال: تناول القـوم بعضـهم بعضـاً بالسـيوف والعصي، يقول: كان ما كسرت المجاحفة في الحرب من القتل وغيره بهرجاً،أي: باطلاً لا بثأر من قتل، و«المعرب»: (٤٨)، و«اللسان» (بهر) (١/ ٥٣١).

(٢) و، خ: كردمانده. ينظر: «أدب الكاتب»: (٤٩٨)، قال ابن قتيبة: البهرج: الباطل، وهـو بالفارسي: نبهره، و«المعرب»: (٤٨)، و«قصد السبيل»: (٣١٢).

(٣) و، خ: وربما عربوا الكلمة وكقول...

(٤) «الديوان»: (١٤٦)، وصدره:

فخمـــةَ ذفـــراءَ تُرْتـــى بـــالعرى

وينظر: «إصلاح المنطق»: (٣٣٧)، و«الأضداد»: (٦٤ ـ ٦٥)، وقال المؤلـف في معنـى البيت: ترتى: تقبض وتجمع؛ لأنّ الدرع يكون لها عرى في وسـطها، فـإذا طالـت عـلى لابسها شمّر ذيلها فشده في العرى، و«الصناعتين»: (٢٢٩).

(٥) «أدب الكاتب»: (٤٩٧)، و«المعرب»: (٢٥٢).

(٦) ساقط من: س. و، خ: بزيادة: مخالفاً لأوزان كلامهم، وقد ذكر سيبويه وغيره ممن تكلم في هذا المعنى: أنّ العرب إذا عرّبت لفظة عجمية فربّما غيروا كقولهم...

كقولهم: إبريسم[1]، وسيسنبر[2]، وشاهسفرم[3]، قال الأعشى[4] [من الطويل]:

٢٢٧ ـ [١٣٧/ ب]لنا جُلَّسانٌ عندها وبَنَفْسَجٌ ... وسِيسَنبرٌ والمَرْزَجوشُ مُنَمْنَما
وشاهَسْفَرِمْ والياسمينُ ونَرْجسٌ ... يُصَبِّحُنا في كلِّ دَجْنٍ تغيَّما[5]

ـ **والوجه الرابع**: أنّ الكلمة[6] إذا جرت العادة باستعمالها على وزنٍ ما لم يجب تغييرها[7] عمّا جرى به الاستعمال بذلك، جرت عادة الشعراء وغيرهم من قديم ومحدث؛ لأنّها إن غُيِّرت عن صورتها[8] بطلت دلالتها على ما تدل عليه، ولم تفهم معانيها، ألا ترى أنّ أبا الطيب المتنبي قد قال[9] [من الوافر]:

---

(١) وقيل فيه ثلاث لغات: إِبْرِيسَم، وأَبْرِيْسَم، وإِبْرَيسم، وهو علة معروفة. ينظر: «أدب الكاتب»: (٣٨٩)، و«المعرب»: (٨)، (٢٧)، و«اللسان» (برسم) (١/ ٣٨٧).

(٢) وهو نوع من الرياحين، قيل: إن العقرب تموت من رائحته. «المعرب»: (٨٠)، و«المخصص»: (١١/ ١٩٧)، و«قصد السبيل»: (٢/ ١٧٦).

(٣) ويقال: شاهبرم: نوع من الرياحين. «شفاء الغليل»: (١١٩)، و«قصد السبيل»: (١٨٤).

(٤) «الديوان»: (١٨٦)، وينظر: «المعرب»: (٧٩ ـ ٨٠)، (١٠٥)، و«قصد السبيل»: (١/ ٣٩٣)، (٢/ ١٧٦).

(٥) البيت الثاني ساقط من: س

(٦) و، خ: الألفاظ.

(٧) و، خ: تغيرها.

(٨) س، ج: صورها.

(٩) «الديوان بشرح العكبري»: (١/ ٢٤٠)، وقال العكبري: سمندو: هي من بلاد الروم في أولها، والخليج: نهر قسطنطينية... المعنى: يقول: إن قدم علينا واستقبلنا بالحرب، فقد قصد بلاده، وإن أحجم ـ أي: تأخر وهرب ـ لحقناه بالخليج، وهو أقصى بلاده، وينظر: «معجم البلدان»: (٣/ ٢٥٣).

٢٢٨ ـ فـإن يُقـدِم فقـد زرنـا سَـمَنْدُو وإن يُحجِـمْ فموعـدُهُ الخلـيجُ

وليس[١] في كلام العرب اسم آخره واو قبلها ضمة[٢]، فكـان يلـزم عـلى رأي أبي عمر أن يقول (سمندِي)[٣]، وكذلك قال[٤] [من البسيط]:

٢٢٩ ـ ودرٌّ لفـظٍ يُريـك الـدُّرَّ مُخَشْـلَبا

وهذا بناء غير معروف[٥] للعرب[٦]، فكـان يجـب عـلى رأي أبي عمـر أن يقـول[٧]: مِخَشْـلِب،على مثال[٨] (سِفَرْجِل)، أو يقـول: مُخَشَـلِب، فيكسـر اللام حتى يكون على مثال (جَحْمَرِش)[٩] وهذا ليس في أشعار المحدثين دون أشـعار

---

(١) و، خ: قالوا وليس...

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣١٦)، وقد قيّد بعض النحاة ذلك بأن يكون اللفظ عربياً معرباً مرتجلاً. ينظر: «المقاصد الشافية»: (١/ ٢٢٤)، و«شرح التصريح»: (١/ ٩٢).

(٣) ينظر: «رسالة الصاهل والشاحج»: (٦٢٧ ـ ٦٢٨).

(٤) وهو المتنبي. «الديوان بشرح العكبري»: (١/ ١١٣)، وصدره:

بياض وجه يريـك الشـمس حالكـة

ونص العكبري أنّ المخشلب: خرز من حجارة البحر وليس بدرّ، وهو لغة للنبط لـيس عربياً، وينظر: «الوساطة»: (٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٥) و، خ: لم يعرف.

(٦) ينظر: «المعرب»: (٣١٥).

(٧) (سمندي... يقول) ساقط من: س.

(٨) و، س، خ: حتى يكون على وزن.

(٩) من النساء الثقيلة، ومن الإبل: الكبيرةالمسنة. (حجم) (٢/ ٣٩)، و«المناهج الكافيـة»: (١٥٧).

القدماء، ألا ترى إلى قول جرير[1] [من البسيط]:

٢٣٠ ـ ومسحكم صلبَهم رَحمان قربانا[2]

ويارحمان[3] لفظة عبرانية معناها بالعربية[4] الرحمن، فتركها على حالها.

ـ **والوجه الخامس**: أنّه قد كان يجب على أبي عمر، رحمه الله، حين اعتزم على ردّ الألفاظ إلى ما عليه كلام العرب أن تغير أسماء كثيرة قد جرت العادة باستعمالها عندنا في هذه الجزيرة[5]، وقد فعل بها ما فعل بالنيلوفر حرفاً حرفاً؛ أعني أنّ اللام في جميعها مقدمة على الراء، وذلك ما[6] لا يوافق مذهبه، ولا يجوز عنده، فمن[7] أسماء البلاد: لارِدَة[8]، ولُرْقَة[9]، وقُلُمرية[10]، وإِلبيرة[11]،

(١) مرّ تخريج البيت في المسألة الأولى، (الشاهد: ١٩) وقد ورد مع مجموعة أخرى من الأبيات، وينظر: «المهذب فيما وقع من القرآن من المعرّب»: (٦٢)، و«قصد السبيل»: (٢/ ٦٢).

(٢) النسخ: ومسحكم وجه يارحمن قربانا.

(٣) و، خ: بالعبرانية.

(٤) ينظر: «المعرب».

(٥) (في هذه الجزيرة) ساقط من: ج.

(٦) ساقط من: س.

(٧) كلمة غير واضحة في الأصل، (بسبب التصوير) (المدقق).

(٨) مدينة مشهورة بالأندلس شرقي قرطبة. «معجم البلدان»: (٥/ ٧).

(٩) حصن شرقي الأندلس. «معجم البلدان»: (٥/ ١٦).

(١٠) مدينة أندلسية. «معجم البلدان»: (٤/ ٣٩١).

(١١) و، خ، س: ليبره، وما أثبته هو الصواب، وهي كورة كبيرة من الأندلس، أرضها كثيرة الأنهار والأشجار، ويقال لها: إلبيرة. «معجم البلدان»: (١/ ٢٤٤)، (٥/ ١٢).

ولِبْرَيْلَة[1]، ولورانكة التي نسب إليها ابن اللورانكي الطليطلي[2]، وكذلك قول العامة للمعجنة[3]: لِبْرَيل، وللطائر: بلَّرجة، وللثور: لور، ولبعض الأدوية البُلّاذر[4]، وإلّا فما الذي خصّ النيلوفر بأن يكره[5] فيه وقوع اللام قبل الراء حتى يقلب لفظه، ولا تقلب هذه الألفاظ كلها؟ وليست[6] لفظة النيلوفر ممّا يستعمله أهل جزيرتنا دون غيرهم، فيكون له في تغييره بعض العذر، ألا ترى قول الميكالي[7] [من السريع]:

٢٣١ - يا ذا الذي أرسل من لحظه ... عليّ سيفاً قدّني لوفرا

شفاءُ نفسي منك تخميشةٌ ... تَغْرِسُ في وردك نَيْلَوفرا

---

(١) لم أقف عليها، وهكذا ضبطت في الأصل.

(٢) الأصل: الطليلطي، س: الطليطلي، وما أثبته من: و، خ،،ج، وهو أحمد بن سعيد بن غالب، كان من أهل الأدب والفرائض واللغة، (ت٤٦٩هـ). «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس»(١٠٧).

(٣) الأصل، و، خ: المعجمة.

(٤) و، خ: البلاذور. س: البلذار، قال ابن هشام اللخمي: ويقولون: (البلاذور)، والصواب: البلاذر، بغير واو. «المدخل إلى تقويم اللسان» (٤٤٦).

(٥) ويكون.

(٦) و، خ: ونحوها وليست...

(٧) عبيد الله بن أحمد، كان أوحد أهل خراسان في ذلك العصر أدباً وفضلاً (ت٤٣٦هـ). ينظر: «ثمار القلوب»: (١٣)، و«فوات الوفيات»: (٢/ ٤٢٨)، و«الأعلام»: (٤/ ١٩١)، وينظر الشعر في: «زهر الآداب»: (٢/ ٩٨)، والرواية فيه: (طرفه) بدلاً من (لحظه)، و(خدك) بدلاً من (وردك).

فأتى بالكلمة على وزن آخر غير الوزن المستعمل عندنا، ولم يقلبها[1] كما فعل أبو عمر.

ـ[١٣٧/ أ] **والوجه السادس**: أنّ النيلوفر إذا نطق به على المستعمل[2] من كلام الناس[3] كانت النون فيه تلي اللام، وإذا قلب فقيل: نيروفل على ما اختاره أبو عمر كانت النون فيه تلي[4] الراء، والأمر في ذلك سواء؛ لأنّ النحويين قد قالوا[5]: إنّ النون والراء واللام لا تتجاور في التأليف[6] إلّا في شذوذ إن وجد، فأمّا النون فلا تتقدم على اللام، ولا على الراء، لا ساكنة ولا متحركة، لا يوجد في كلام العرب نحو: عَنْل، ولا عَنَل، ولا نحو، عَنْر، ولا عَنَر[7]، فإذا تقدّمت اللام والراء على النون كان تأليفاً تستعمله العرب وتنطق به، وسواء كانت الراء واللام[8] ساكنتين أو متحركتين، فالساكنتان نحو: عِرْنة: وهو ضرب من الشجر[9]، وقِرْن: وهو في الراء أكثر استعمالاً منه في اللام، ولا أحفظ

---

(١) و، خ: يقبلها.

(٢) ج: الوجه المستعمل.

(٣) ساقط من: س.

(٤) (اللام وإذا... تلي) ساقط من: س.

(٥) (لأن النحويين قد قالوا) مطموس في: ج. (قد قالوا) ساقط من: و، خ.

(٦) لتقارب مخارجهما، ومن ثمّ لنفور الحسّ عنه، والمشقة على النفس في تكلفة، وأحسن كلام العرب ما يبنى من الحروف المتباعدة في المخارج. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٤٥٦)، و«المعرب»: (١١)، و«المزهر»: (١/ ٢٤٠)، و«قصد السبيل»: (١/ ١٢١)

(٧) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٤٥٦)، وقد مثل سيبويه بِقِنْر وعِنْل.

(٨) و، س، ج: اللام والراء.

(٩) «إصلاح المنطق»: (٣٦٦)، و«اللسان» (عرن) (٦/ ٢١٧).

لاماً ساكنة قبل نون غير: عَلْن، وهو من قولك: عالنته فعلنته عَلْناً: إذا بادرته[1] في العلانية، ولا أعلم له في الكلام نظيراً، وأما المتحركان فنحو: العَرَن[2]، والقَرَن[3] والعَلَن[4] ضد السر، فإذا بُوعد بين هذه الحروف في التأليف كثر استعمالها، وقد ذكرت فيما تقدّم أنّ المراد تركيب الإفراد لا[5] تركيب الجمل؛ فإنّ تركيب الجمل[6] خارج عن هذا الحكم، فقد فرّ أبو عمر ـ كما ترى ـ من شيء، ووقع في مثله أو قريب منه، ولم يحصل[7] من ذلك إلّا على[8] خلاف الجمهور، وما أشبه تحكم أبي عمر[9] في هذا الحرف بلا حجة إلّا بما حُكي لي عن رجل من جلة علماء عصرنا[10] المبرزين منهم أنّه كان ينكر قول من يقول للقبيلة (تُجيب) ـ بضم التاء ـ [وكان][11] يحتج لذلك بأنّ كلام العرب ليس فيه (فُعيل)

---

(1) و، خ: بدرته. ج: برذته.

(2) يقال: عرنت الدار عيراناً: بعدت، والبعير عَرْنا: جعلت في أنفه العران: وهو عود. «الأفعال لابن القوطية»: (191)، و«اللسان» (عرن) (6/ 215 ـ 216).

(3) يقال: قَرنتُ بين الحجّ والعمرة قراناً: جمعتهما، وَقَرن قَرناً: اجتمعت حاجباه. «الأفعال لابن القوطية»: (57).

(4) يقال: رجل عُلَنَةٌ: إذا كان يبوح بسره. «إصلاح المنطق»: (429)، و«اللسان» (علن) (6/ 419).

(5) س: الألفاظ على.

(6) (فإن تركيب الجمل) ساقط من: س.

(7) خ: يجعل.

(8) ساقطة من: س.

(9) و: عمرو، وقد تكرر في غير موضع.

(10) الأصل: مصرنا، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(11) من: و، خ.

بضم الفاء، وأنّ صاحب كتاب «العين»[1]، وأبا بكر بن دريد[2] ذكرا هذه اللفظة، فجعلا[3] التاء فيها أصلية[4]، وهذا كله لا حجة فيه.

أمّا احتجاجه بأنّه ليس في كلام العرب (فُعيل) فطريف جداً؛ لأنّ الذين رووا هذه الكلمة مضمومة[5] التاء لم يقولوا إنّ وزنها (فُعيل) فيلزمهم[6] ما قال، وإنّما (تجيب) عندهم فعل مضارع[7] سمّي به، ولا خلاف[8] بين البصريين والكوفيين في أن الأفعال المستقبلة تنقل إلى التسمية[9] فيسمى بها، وهذا منصوص عليه[10]

---

(١) وعنده: الجواب رديد الكلام، وهو من: أجاب يجيب. «العين» (جوب) (٩/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٢) قال ابن دريد: وتقول العرب: استجاب واستجوب، واستصاب واستصوب، هكذا كل ما كان على هذا الوزن... «الجمهرة» (أبواب النوادر) (٣/ ١٣١١)، وليس في قوله دليل على ما زعم الرجل.

(٣) س: فجعل.

(٤) قال سيبويه: ومما يترك صرفه؛ لأنّه تشبه بالفعل، ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلّا بثبت نحو: تَنْضُب، فإنّها التاء زائدة ولأنّه ليس في كلامهم شيء على أربعة أحرف، ليس أوله زيادة لأنه ليس في الكلام (فَعْلُل). «الكتاب»: (٣/ ١٩٦)، وينظر: «ما ينصرف وما لا ينصرف»: (٢٢).

(٥) لأن حركة حرف المضارعة من غير الرباعي الفتح، وحركة حرف المضارعة من الرباعي الضم. ينظر: «إيجاز التعريف في علم التصريف»: (٧٢).

(٦) س: فيلزم.

(٧) ساقطة من: و، خ.

(٨) و: سمي به، والتاء في أوله زائدة ولا خلاف...

(٩) و، خ: الاسمية.

(١٠) ساقطة من: و، خ.

في باب ما ينصرف وما لا ينصرف[1]، فليت شعري أيّ شيء يمنع[2] أن يكون (تجيب) فيمن ضم[3] التاء فعلاً مستقبلاً سمي به؟ كما سمي بتغلب ويشكر ويعمر ونحو ذلك من الأسماء، وما منزلة من قال هذا إلّا منزلة[4] قائل لو قال[5]: لا يجوز ضمّ الكاف من: يَشْكُر، ولا كسر اللام من: تغلِب؛ لأنّه ليس في الكلام: فَعْلُل، ولا فَعْلِل.

وأمّا احتجاجه بأنّ ابن دريد، وصاحب [١٣٧/ ب] كتاب «العين» جعلا التاء فيها أصلية فهذا كلام لا يلزم من وجهين:

أحدهما: أنّه لا ينكر أن يكون هذان المذكوران[6] اعتقدا في تاء تجيب أنّها أصلية، واعتقد غيرهما فيها أنّها زائدة، ولهذا نظائر كثيرة اختلف فيها أهل اللغة، فاعتقد قوم في الحرف أنّه أصل، واعتقد قوم فيه أنّه زائد، فمن ذلك التوراة، قال الكوفيون: وزنها[7] (تَفْعِلة)، وقال البصريون وزنها (فَوْعَلة) فهي[8] زائدة على رأي الكوفيين، وغير زائدة على رأي[9] البصريين، إنّما هي عندهم بدل من

---

(١) ينظر: «ما ينصرف وما لا ينصرف»: (١٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ٨٥٧).

(٢) ساقطة من: ج.

(٣) ساقطة من: س.

(٤) (من قال هذا إلا منزلة) ساقط من: س.

(٥) و، خ: يقول لو قال...

(٦) س: هنا المنكران.

(٧) ج، س: إنها.

(٨) (زائد فمن... فهي): ساقط من: خ.

(٩) ج: رأي. (الكوفيين... رأي): ساقط من: س.

الواو التي هي فاء[1] الفعل، وأصلها عندهم (وَوْرَيَة)[2] مشتقة من: ورى الزند، كأنّها[3] ضياء يستضاء به، ومن ذلك (مِجَنّ) وهو الترس[4]، زعم سيبويه[5] أنّ ميمه أصلية، ووزنه (فِعَلّ)، قال الجرمي[6]: هو مشتق من: مجن الشيء: إذا صلب، ومنه قيل للرجل: ماجن[7]، وقال غير سيبويه: الميم فيه زائدة[8]، وهو (مفعل) من الجنة، وقال يعقوب[9] في قول الراعي[10] [من الطويل]:

---

(١) الأصل، س، ج: لام، وما أثبته من: و، خ.

(٢) ينظر اختلافهم في: «التوراة» وما شابهه في: «الكتاب»: (٤/ ٣٣٣)، و«أدب الكاتب»: (٦١٤)، و«مفردات ألفاظ القرآن»: (١٦٨)، و«النكت في القرآن»: (١/ ١٨٠)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٢٦٦).

(٣) الأصل، س: كأنه، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٤) «الألفاظ»: (٤٨٥)، و«ديوان الأدب»: (٥٤٠)، و«اللسان» (جنن) (٢/ ٢٣١)، (مجن) (٨/ ٢١٠).

(٥) «الكتاب»: (٤/ ٢٧٧)، ونصّ ابن جنّي على أنّ (فِعَلّ) من الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها، وهو ما وقع عليه إجماع أهل العربية. «المنصف»: (٥٣ ـ ٥٥).

(٦) صالح بن إسحاق أبو عمر، فقيه عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، (ت٢٢٥هـ). «مراتب النحويين»: (٩٠)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٨٠ ـ ٨٣)، و«غاية النهاية»: (١/ ٣٣٢)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٨).

(٧) ينظر: «الغريب المصنف»: (١/ ٣٥٣)، و«اللسان» (مجن) (٨/ ٢١٠).

(٨) ينظر: «اللسان» (جنن) (٢/ ٢٣١).

(٩) هو ابن السكيت، ولم أقف على قوله.

(١٠) «الديوان»: (٢٩٢)، و«الإبل» للأصمعي: (٤٣)، وقال الأصمعي في معنى =

٢٣٢ ـ نجائب لا يُلْقَحْنَ[١] إلّا يعارةً عِراضاً ولا يُشْرَبْنَ إلّا غواليا

اليعارة: أن يعير الفحل فيذهب في الأرض، فجعل يعارة من: عار يعير[٢]، فالياء على رأيه زائدة، وزعم ابن دريد[٣] أنّ يعارة (فعالة) فجعل الياء أصلاً، وهذا[٤] كثير جداً.

والوجه الثاني: أنّ صاحب [كتاب][٥] العين، وأبا بكر بن دريد إنّما يُعدان في اللغويين، وليسا ممّن له بصر بصناعة التصريف[٦] والنحو؛ فليس ينبغي أن يعوّل عليهما في معرفة زائد من أصلي، قال أبو علي الفارسي[٧]: كتاب «العين» وكتاب «الجمهرة» مملوءان من الخطأ والتصحيف، فلا يجب أن يلتفت إليهما.

ولهذا أنكر جميع البصريين أن يكون الخليل بن أحمد هو الواضع لكتاب «العين» حين وجدوه محشوّاً من الخطأ الذي لا يجوز مثله على من له أدنى بصر

العراض: والعراض أن يعارضها الفحل فيتنوّخها، فذلك الضرب يسمى العراض، و«الكامل»: (١/ ٢١٦)، والرواية فيه: (قلائص) بدل (نجائب)، و«الاشتقاق»: (٤٥٥)، و«ديوان الأدب»: (٦٣٩)، و«الأمالي»: (١/ ١٢١).

(١) و، خ، س: يلحق

(٢) س: يعور.

(٣) ينظر: «الجمهرة» (يعر) (٢/ ٧٧٨)، و«ديوان الأدب»: (٦٣٨).

(٤) س: بزيادة يعار من عار، فالياء على رأيه زائدة...

(٥) من: س.

(٦) ينظر: «المزهر»: (١/ ٩٣).

(٧) «الخصائص»: (٣/ ٢٩١)، و«المزهر»: (٧٩)، (٩٣)، وقد تتبع السيوطي ما أخذ على «العين» و«الجمهرة» مورداً كثيراً من الأمثلة.

بصناعة النحو[1]، فكيف بالخليل على جلالته! ألا ترى أن صاحب «العين» قد قال في التاء من اعتام الشيء إذا اختاره[2]، والسين من استخار يستخير[3]: إنّهما أصليتان، وإنّما هما زائدتان، وقضى على النون من (قنذع)[4]، وهو الديّوث، والنون من (قنعاس)[5]، وهو الجمل الضخم، والنون من (عنبس)[6]، وهو الأسد، والنون من: أرعني سمعك[7]، أنّها أصول، وهي كلّها زوائد.

ومن كان هذا مبلغ فهمه في هذه الصناعة فقوله مطّرح، ومع هذا فإنّ فتح التاء من (تَجيب) لا يوجب [أن يكون: فعيلاً، وقد يجوز][8] أن يكون فعلاً مستقبلاً سمي به، كما قالوا: (تَزيد) لحيٍّ من قضاعة، قال الهذلي[9] [من الكامل]:

---

(١) و، خ، س: نضر بالنحو.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم ينصّ صاحب «العين» على أن السين أصلية في استخار. «العين» (خير) (٤/ ٣٠١).

(٤) «العين» (قنذع) (٢/ ٣٩٦).

(٥) «العين» (قنعس) (٢/ ٢٩٢).

(٦) «العين» (عنبس) (٢/ ٣٣٠).

(٧) جاء في قوله: وكان المسلمون يقولون للنبي ﷺ: أَرْعنا سمعك. «العين» (رعن) (٢/ ١١٩).

(٨) من النسخ الأخرى.

(٩) وهو أبو ذؤيب. ينظر: «شرح أشعار الهذليين»: (١/ ٢٥)، وقد أورده السكري برواية هذه إحداهما، والأخرى: يعثرن في علق النجيع...، و«المفضليات»: (٢/ ٤٣٨)، وقال الضبي: وتَزيد: ابن خلدون بن عمران بن الحافِ بن قضاعة، تنسب إليهم البرود التزيدية، و«الخصائص»: (٢/ ٣١٦)، و«الخزانة»: (١/ ٢٧٤).

٢٣٣ ـ يَعْثُرْنَ في حدّ الظُّبَاتِ كـأنّما[١] كُسِيَتْ بُرُودَ بني تَزِيـدَ الأذرعُ

وقد حكى أهل اللغة: جاب القميص يَجيبه ويَجوبه، وأنشدوا لرؤبة[٢] [من مخلع البسيط]:

٢٣٤ ـ [١٣٨/ أ] باتت تَجِيْبُ أَدْعَجَ الظلام جَيْبَ[٣] البَيْطَرِ مِدْرَعَ الهمام

فيكون على هذا رواية من فتح التاء كرواية من ضمها سواء، [وبالله التوفيق][٤]

* *

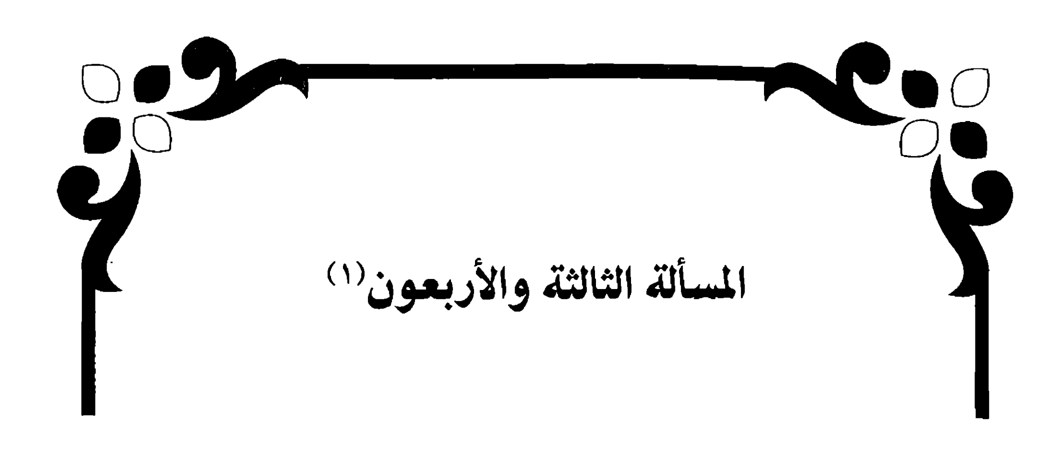
---

(١) و، خ: كأنها.

(٢) «الصحاح» (جوب) (١/ ١٠٤)، و«اللسان» (جوب) (٢/ ٢٥١)، و«التاج» (جوب) (٣/ ٢٠٩).

(٣) و: جنيب، خ: بنيب.

(٤) من: و، خ.



المسألة الثالثة والأربعون(١)

سألتني ـ أرشدك الله إلى الصواب ـ عن قول زياد بن منقذ(٢) [من البسيط]:

٢٣٥ ـ رُويقُ(٣) إنّي وما حَجَّ الحجيجُ لـه ... وما أَهَلَّ بجنْبَيْ نخلَةَ الحُـرُمُ(٤)

لم يُنْسِنِي(٥) ذكرَكُم مُـذ لم أُلاقِكُـم ... عَيْشٌ سَلَوْتُ بـه عـنكم ولا قِـدَمُ

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) وهو المرّار العدويّ، شاعر إسلامي في الدولة الأموية، من معاصري الفرزدق وجرير، ذهب إلى اليمن فنزع إلى وطنه ببطن الرُّمّة: واد بنجد، توفي نحو سنة (١٠٠هـ). ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (٢٤٨)، و«معجم الشعراء»: (٣٩٦)، و«الخزانة»: (٥/ ٢٥٣). والبيتان ضمن قصيدة قالها حين نزل بصنعاء فاجتواها ومنزله في نجد، وقد نسب بعض أهل الأدب هذه القصيدة إلى زياد بن حمل. ينظر: «شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ٩٧٢)، (٩٧٨ ـ ٩٧٩)، و«الحماسة البصرية»: (٢/ ٥٠٩)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٢٤٦)، (٦/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) س: روين.

(٤) س: القدم.

(٥) س: ينسى.

وذكرت أنّ بعض أهل الأدب قال: إنّ قوله: لم ينسني[1] ذكركم، جواب للقسم، وأبى أن يكون خبراً لـ (إنّ)، وزعم أنّ (إنّ) يجوز الاعتراض بين اسمها وخبرها إذا كان الخبر بغير (لم) و(ما)، فيجوز عنده: إنّ زيداً والله لقائم، وإن زيداً والله لفي الدار، ونحو ذلك، ولا يجوز عنده أن يقال: إنّ زيداً والله لم يقم، ولا: إنّ زيداً والله ما قام، إلّا على أن يكون: لم يقم، وما قام جواباً للقسم فقط، وأحسبه اغترّ بقول ابن جني في إعراب الحماسة[2]: إن الشاعر اضطر في قوله: لم ينسني ذكركم، فجعل (لم) جواباً للقسم تشبيهاً لها بـ (ما)[3]، كما اضطر لذلك[4] الأعشى[5] في قوله[6] [من المتقارب]:

٢٣٦ ـ أَجِـدَّكَ لم تَغْـتَمِضْ لَيْلَـةً فَتَرْقُـدَها مَـعْ رُقَّادِهـا

فهذا طريف جداً؛ لأنّ هذه إحدى المسائل التي غلط ابن جني[7] فيها،

---

(١) س: ينسى.

(٢) «التنبيه على شرح مشكلات الحماسة»: (٥٩١ ـ ٥٩٢)، ونقل أبو حيان قولَ ابن جني وردَّ ابن السِّيد عليه وعلى قول محمد بن خلصة الكفيف الذي كان يجيز تلقي القسم بلم. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٧٩)، وينظر: «الهمع»: (٤/ ٢٤٤)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٢٤٨).

(٣) ساقط من: ج، س.

(٤) ج: إلى ذلك.

(٥) (لم ينسني... الأعشى) ساقط من: س

(٦) «الديوان»: (٥٧)، و«الكامل»: (٢/ ١٠٤١)، و«التمام في تفسير أشعار هذيل»: (١٣٨)، وقد ذكر ابن جني أنّ الشاعر أراد هنا: ما تغتمض، فشبه (لم) بـ (ما)، وينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٩٧)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٧٩)، (٥/ ٢٤٩).

(٧) س: غلط فيها ابن جني.

واستدركها الناس عليه[1]

ووجه الغلط في ذلك أنّه لا خلاف بين النحويين أنّ الاعتراض[2] بالقسم بين المبتدأ وخبره جائز، ولم يستثنِ أحدٌ من ذلك نفياً ولا إيجاباً، وكذلك العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، إلّا ما دام وحدها[3]؛ كراهية الفصل[4] بين الصلة والموصول، وقد كثر ذلك في الكلام والشعر[5] كقول القائل[6] [من السريع]:

٢٣٧ ـ إنّـك والله لـذو مَلَّـةٍ ... يطْرِفُـكَ الأدنـى عـن الأبْعَـدِ

وقول الآخر[7] [من البسيط]:

---

(١) وقد غلّط أبو حيان ابن جنّي في هذه المسألة. «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٧٩)، وينظر: «الهمع»: (٤/ ٢٤٤).

(٢) ينظر: باب الاعتراض في: «الخصائص»: (١/ ٣٣٦ ـ ٣٤٢)، والجملة الاعتراضية في: «المغني»: (٥/ ٦٣ ـ ٦٥)، و«الهمع»: (٤/ ٩١)، وقد ذكر قول من جوّز الفصل في باب (أنْ) قياساً على (أنّ).

(٣) فإنهم أوجبوا فيها أن تكون (ما) متصلة بها. ينظر «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١٧٠)، و«شرح التصريح»: (١/ ٢٢٤).

(٤) س: كراهية بين.

(٥) ج: وفي الشعر.

(٦) البيت بلا نسبة في: «إصلاح المنطق»: (١٩٩)، (٢٥٩)، و«الجليس الصالح»: (٣/ ٢٧٣)، و«شرح الحماسة»: (١/ ٣٣)، و«اللسان» (طرف) (٥/ ٥٨٨)، والبيت فيه: منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة.

(٧) والبيت من إنشاد ابن الأعرابي. ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٤٨)، والرواية فيه =

٢٣٨ ـ إنّي وجدِّك لا أقضي الغريم وإنْ[1] حان القضاء ولا رقَّت له كبدي

وقد اتفق مشاهير النحويين ـ لا أحفظ في ذلك خلافاً ـ على أنّ (لم)، و(لن)[2] لا يجوز أن تكونا جواباً للقسم[3]، فلم يجيزوا: والله لم يقم زيد، ولا: والله لن يقوم زيد، فإذا كان هذا لا يجوز عندهم في القسم المنفرد الذي لم يقترن به شيء غيره يحمل عليه، فلا محالة أنّه في قولك: إنّ زيداً والله لم يقم أشد استحالة وأبعد من الجواز، وقد أجاز ابن [١٣٨/ ب] جنّي[4] في قول كثير[5] [من الكامل]:

٢٣٩ ـ وإنّي وتَهْيامي بعزّةَ بَعْدَما تَخَلَّيتُ مِمَّا بيننا وتخلَّتِ

لكالمترجي ظِلَّ الغمامةِ كُلَّما تبوّأ منها للمَقيل اضمَحَلَّتِ

(ما أقضي... وما رقت)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٣١٧)، و«محاضرات الأدباء»: (٢/ ٢٢٩)، والبيت فيه منسوب إلى عباس السليطي، و«التذكرة الحمدونية»: (٩/ ٣٣٥)، والبيت فيه منسوب إلى وبر بن معاوية الأسدي، والرواية فيه:

إني وجدك ما أقضي الغريم إذا حان القضاء ولا تأوي له كبدي

و«الحماسة البصرية»: (٤/ ١٥٩٤).

(١) ج: إذا.

(٢) س: وأن.

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٧٩)، وقد وصف ابن مالك تصدر جواب القسم بـ(لم) بأنّه نادر. «شرح التسهيل»: (٣/ ٢٠٧).

(٤) ينظر: «الخصائص»: (١/ ٣٤١).

(٥) «الديوان»: (٧١)، و«الأمالي»: (١/ ١٠٩)، و«المحب والمحبوب»: (٢/ ٧٧)، و«العمدة»: (٢/ ٦٩١)، و«التذكرة الحمدونية»: (٦/ ١٧٣).

أن يكون قوله: وتهيامي، قسماً اعترض به[1] بين اسم إنّ وخبرها.

وذُكر أنّه عرض ذلك على أبي علي الفارسي فأجازه[2]، فترك هذا الرجل القول الصحيح الذي اتفق عليه مشاهير[3] النحويين، واختار عليه قول رجل غلط في[4] قوله، ومع هذا فقد نصّ ابن جنّي على أنّ الشاعر اضطر إلى هذا، وليت شعري ما الذي يدعونا[5] إلى ارتكاب الضرورة ونحن يمكننا أن نحمله على وجه من الإعراب صحيح لا ضرورة فيه؟ فإن أنكر ما فيه من التقديم والتأخير فما الذي يصنعه بقولهم: زيد والله قائم[6]، وبالأبيات التي أنشدناها[7]، وهو قد اعترف بجواز هذا على ما فيه من التقديم والتأخير، وقد قال السيرافي في «شرح الكتاب»[8]: إذا تقدّم القسمَ شيءٌ، ثم أتت بعده المجازاة اعتمدت المجازاة[9] على ذلك الشيء وألغي القسم كقولك: أنا[10] والله إن تأته لا آتيك

---

(١) ساقط من: س.

(٢) «الخصائص»: (١/ ٣٤١).

(٣) س: جمهور.

(٤) الأصل: فيه، وما أثبته من: س، ج.

(٥) ج: يدعوا.

(٦) س: لقائم.

(٧) س: قد أنشدناها.

(٨) «شرح الكتاب»: (٣/ ٢٨٥).

(٩) ساقط من: س.

(١٠) ساقط من: ج.

[اعتمد[1]: إن تأتني لا آتك][2] على أنا، كأنّه ليس بعده قسم.

قال: ومثله زيد والله منطلق، وإذن والله لا أكرمه[3]

وإذا جاز أن يحال بين (إذن) ومعمولها بالقسم كان أجوز في (إنّ)؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[4]، وأمّا (ما) النافية[5] فلا يستحيل أن تكون جواباً للقسم في الكلام الفصيح[6]، وإنّما يستحيل ذلك في (لم) و(لن) إلّا في اضطرار، وليست ههنا ضرورة تحملنا على ارتكاب ما لا يجوز من أجل كلام رجل غلط[7] فيما قاله، فممّا يجوز فيه الوجهان معاً قول طرفة[8] [من الكامل]:

---

(١) س: اعتمدت. وما أثبته من: ج، وهو موافق لشرح السيرافي.

(٢) من: س، ج.

(٣) س: والله لأكرمك، وقد جوّزوا الفصل بالقسم هنا؛ لأنّه تأكيد لربط إذن. «الهمع»: (٤/ ١٠٥).

(٤) قال ابن يعيش: عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع. «شرح المفصل»: (٧/ ٦١)، وأشار في غير موضع إلى أنّ الاسم أقوى من الفعل في العمل. ينظر: (٧/ ١٤٠)، (١٥٢).

(٥) س: الثانية

(٦) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٧٩ ـ ١٧٨٠)، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (٣/ ٢٠٦).

(٧) ساقط من: س. ج: قد غلط.

(٨) «الديوان»: (٨٩)، و«المعاني الكبير»: (٢/ ٨١٣).

٢٤٠ ـ إنّي وجدِّك ما هجوتك[١] والـ أنصاب يُسْفَح بينهن دَمُ

فإنّه يجوز في هذا البيت أن يكون: ما هجوتك، جواباً للقسم، والجملة خبر إنّ، ويجوز أن يكون: ما هجوتك، خبراً لـ (إنّ)، والقسم اعتراض.

ومما يدل على قوّة الحمل على (إنّ)، وضعف الحمل على القسم في هذه المسائل أنّ (إنّ) المكسورة الهمزة[٢] عند النحويين محمولة على قسم قبلها، إمّا ظاهر، وإمّا مضمر مقدر.

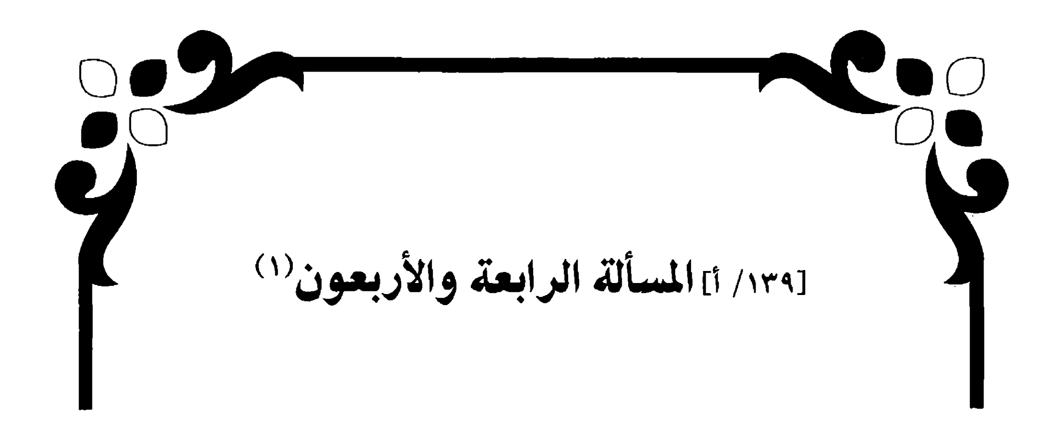
فإذا قلت: إنّ زيداً والله لقائم، ونحو ذلك فلا يخلو من أحد تقديرين؛ إمّا أن يكون التقدير: والله إنّ زيداً والله لقائم، فيصير القسم الثاني تأكيداً للقسم الأول[٣]، والاعتماد على المؤكد لا على التوكيد، وإمّا أن يكون التقدير: والله إنّ زيداً لقائم، فيجب الحمل أيضاً على (إنّ) لا على القسم.

❊

(١) س: صحح في الهامش في مواضع وروده كلها بـ (هجرتك).

(٢) ساقط من: س، ج.

(٣) والقسم يفيد التوكيد. «شرح المفصل»: (٩/ ٩٦).



[١٣٩/ أ] المسألة الرابعة والأربعون[١]

وقفت على ما ذكرته من أنّ رجلاً من المتصدرين في صناعة النحو[٢] أنكر أن يقال (سَحنون) ـ بفتح السين ـ للفقيه المشهور[٣]، واعتل لذلك[٤] بأنه ليس في كلام العرب (فَعْلول) بفتح الفاء، وإنما يقال (فُعلول) بضمّها[٥]، وأنّ الصواب[٦] عنده ضم السين ليلحقها[٧] بأمثلة كلام العرب.

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: العربية.

(٣) عبد السلام بن سعيد بن حبيب الحمصي الأصل، ثمّ المغربي المالكي أبو سعيد، صاحب المدوّنة، ارتحل وحجّ، وسمع من سفيان بن عيينة والوليد بن مسلم ووكيع ابن الجراح وغيرهم، وقال الذهبي في تفسير اسمه: بأنه اسم طائر بالمغرب، يوصف بالفطنة والتحرّز، وهو بفتح السين وبضمها (ت٢٤٠هـ). «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٦٣ ـ ٧٠)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٨٢).

(٤) س: للفقيه المذكور واحتج في ذلك.

(٥) س، ج: بالضم.

(٦) ساقط من: س.

(٧) س، ج: ليلحقه.

فأمّا قوله: إنه ليس في كلام العرب (فَعْلُول) بفتح الفاء فصحيح، لم يـأت إلّا في شيء نزر يسير[1] لا يعتدّ[2] بمثله، وأمّا إنكاره أن يقال (سَحنون) بـالفتح لأنّه يلزم[3] أن يكون فَعلولاً فلا وجه له؛ لأنّ هـذا الاسـم لا يخلـو [مـن][4] أن يكون عربياً أو عجمياً؛ فإن كان عربياً وجب أن يجعل من الأسماء التـي جـاءت[5] على صور[6] الجموع المسلمة[7] وإن لم تكن جموعاً مسلّمة، فقـد قـال النحويـون: إن الجمع المسلم الذي لمن[8] يعقل إذا سمي به جازت فيه ثلاثة أوجه[9]:

ـ **أحدها**: أن يحكى لفظ الجمع، فيقال: جـاءني زيـدون، ورأيـت زيـدين، ومررت بزيدين، فتفتح نونه أبداً، وتجعل رفعه بالواو، ونصبه وخفضه بالياء على حاله [قبل التسمية به][10]

ـ **والوجه الثاني**: [أن تلزمه الياء][11] على كل حال، وتعرب نونـه فتقـول:

---

(١) س: شذا.

(٢) س: لا يعتقد.

(٣) الأصل: لا يلزم، وما أثبته من ج، س.

(٤) من: س.

(٥) س: جعلت.

(٦) س: وزن.

(٧) ساقط من: ج

(٨) ساقط من: س.

(٩) ينظر: «شرح التسهيل لابن مالـك»: (١/ ٨٦ ـ ٨٧)، و«الهمـع»: (١/ ١٧٠ ـ ١٧٢)، و«شرح التصريح»: (١/ ٧٣ ـ ٧٦).

(١٠) من: س، ج.

(١١) من: س، ج.

جاءني زيدينٌ، ورأيت زيديناً، ومررت بزيدينٍ.

ـ **والثالث**: أن تلزمه الواو على كل حال، فتقول: جاءني زيدونٌ، ومررت بزيدونٍ، ورأيت زيدوناً[1]، وهذا الوجه الثالث حكاه الكوفيون[2]، ولم يحكه سيبويه وكثير من البصريين، وهو صحيح؛ لأنّه قد كثر وجوده في [هذه][3] الأسماء، لا سيما الأسماء[4] التي تدور بين العامة، فقد كثر هذا الضرب فيها حتى لو أراد مريد أن يجمع منه جزءاً لأمكنه [ذلك][5]، كقولهم: ابن زيدون، وابن عبدون، وابن سعدون [وابن خلدون][6] وابن عمرون، وابن طولون، وابن خيرون، وابن عليون[7]، وابن شلمون[8]، وابن سهلون، وابن قيرون[9]، وابن عيشون، وابن حمدون، وابن رحمون، وابن غلبون[10]، وابن فحلون[11]، وابن حزمون، وابن سردون[12]،

---

(١) س: زيدون.

(٢) ينظر الوجه بلا نسبة في: «شرح التصريح»: (١/ ٧٣).

(٣) من: س.

(٤) ساقط من: س.

(٥) من: س.

(٦) من: س، ج.

(٧) س: غليون. ج: غلبون.

(٨) س: شبلون، ج: شلبون.

(٩) ج: مطموس.

(١٠) س: عليون، ج: عبلون.

(١١) (ابن فحلون): ساقط من: س. ج: تحلون.

(١٢) س: سودون.

وابن حلبون[1]، وابن ملكون، وابن وهبون[2]، وابن عطيون، وقد جاءت على هذه الصورة أسماء كثيرة[3]، ولولا[4] مجيئها[5] لم يجعله النحويون قياساً، فيجب لهذا الرجل أن يضمّ هذه الأسماء كلها حتى تكون على وزن (فُعلول)، وينبغي له أن يضم القاف من (قَرمونة)[6]، والزاي من (زرهرونة)[7]، ويضم الحاء من قول المتنبي[8] [من الطويل]:

٢٤١ ـ وحمدان[9] حَمدونُ وَحَمدونُ حارِثٌ   وحارثُ لقمانٌ ولقمانُ راشدُ

فهذا ما في (سحنون) إن كان اسماً عربياً، وإن كان[10] اسماً عجمياً فلا نظر فيه؛ لأنّه لا خلاف [١٣٩/ ب] بين النحويين أنّ الأسماء الأعجمية

---

(١) س: جفلون.

(٢) (ابن وهبون): ساقط من: س، ج.

(٣) س، ج: عربية كثيرة.

(٤) س: ولا

(٥) س: محلها، ج: مطموس.

(٦) وهي: قرْمونية، كورة بالأندلس، وأكثر ما يقول الناس: قرمونة. «معجم البلدان»: (٤/ ٣٣٠).

(٧) الأصل: زهرونة، وما أثبته من: س، ج، قال ياقوت: زرهون: جبل بقرب فاس، فيه أمة لا يحصون. «معجم البلدان»: (٣/ ١٤٠).

(٨) «الديوان بشرح العكبري»: (١/ ٢٧٧)، ونص العكبري على أن ترك صرف (حمدون) و(حارث) ضرورة، وينظر: «العمدة»: (٢/ ٧٠١).

(٩) الأصل: ندمان، وما أثبته من: س، ج، وهو موافق للديوان.

(١٠) س: وإما إن...

لا تـوزن، ولا تُمَثّل، وإنّـما الـوزن والتمثيـل للأسـماء العربيـة[1]، وقـد جـاء في الأسماء الأعجمية التي عرّبتها العرب أسماء كثيرة على هـذه الصـورة[2]، قـالوا: قَوْلون، لبعض الأمعاء[3]، وقـالوا: طرقـون، وزرقـون، ولـيْرُون[4]، ورينـون[5] لبعض الفلاسفة، وموجون[6] وشمعون لرجل مـن الحـواريين، وحكـى أبـو عـلي البغدادي في «البارع»[7]: دركون، وقيده أنّه بفتح الـدال، وتسـكين الـراء، وضـمّ الكاف، وقال: هي الورك[8] من البغال.

وقالوا: سَيْحون وجَيْحـون لنهـرين، وجـبرون اسـم بلـد، عـلى أنّ هـذه الأسماء [كلها][9] يمكن أن يقال إنّها (فَيْعُول).

وقالوا: زيتون، اسم جبل[10]، والزيتون المعروف إن أخذ من لفظ الزيـت:

---

(١) ولا يصرفونها، ولا يشتقون منها الأفعال؛ وذلك لتوقف الـوزن والاشـتقاق عـلى معرفـة الأصول والزوائد، وذلك لا يتحقـق في الأعجميـة، وهـو سـماع. ينظـر: «المعـرّب»: (١٠)، و«قصد السبيل»: (١/ ١٠٤).

(٢) (لأنه لا خلاف... الصورة): ساقط من: س

(٣) وقد يقال له: القولنج، وهـو مـرض يصـيب المعـي الغلـيظ. ينظـر: «تهـذيب الأسـماء واللغات»: (٣/ ٥٢١).

(٤) س: وليرقون.

(٥) س: وزيتون

(٦) س: مرجون.

(٧) لم أقف عليه في «البارع».

(٨) ساقط من: س.

(٩) من: ج.

(١٠) س: بلد، وينظر: «معجم ما استعجم من البلدان»: (٢/ ٨٩٨).

كان فَعْلُوناً، وحكى بعض اللغويين أنّه يقال: أرض زَتِنة[1]، أي: كثيرة الزيتـون، فيجب على هذا أن يكون: فَيعولاً، فإذا أمكـن أن يحمـل (سـحنون)[2] عـلى هـذا الذي ذكرناه، فما الذي أحـوج هـذا الرجـل إلى مخالفـة ما جرت به عادة الفقهاء من فـتح سـين (سـحنون)، ولكـن قـد قيـل في المثـل: خـالفوا تعرفـوا، ولله درُّ القائل[3] [من الخفيف]:

٢٤٢ ـ ومن التكلّـف مـا يكـون عنـاءا

❊

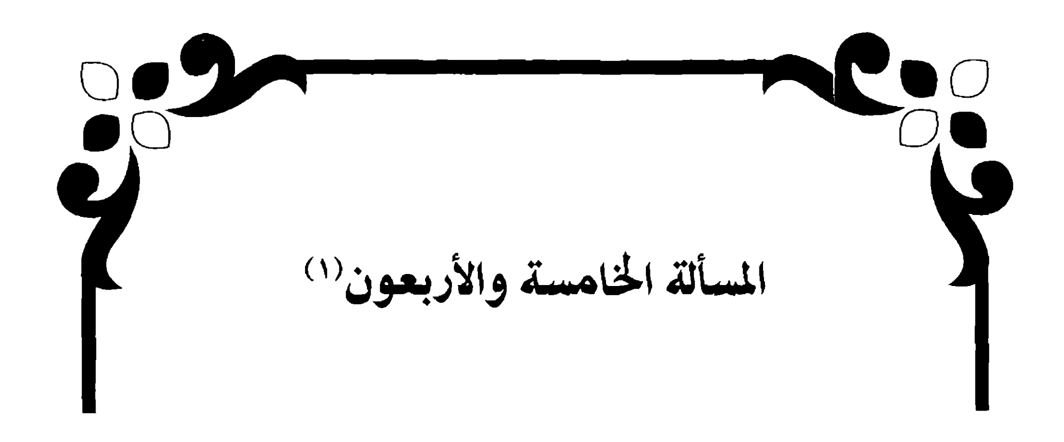
(١) س: صحح، في الهامش: زيتنة.

(٢) س: سحنونا

(٣) وصدره:

واعلـم بـأن مـع السـكون لبابـة

ينظر: «القرط على الكامل»: (٤٣٥)، وفيه العجز، والرواية فيـه: مـا يكـون جبـالاً، و«معجم الأدباء»: (٢/ ٩٠٩)، والبيت فيه بتمامه، والرواية فيه: ما يكون خبالاً.



المسألة الخامسة والأربعون[1]

سأل سائل فقال: مهّد الله[2] للفقيه الأجل في حدائق أنواره، وأيّده[3] بحقائق حكمه[4] وأسراره، ومدّ في أجله، وعالى به في ذرى[5] أمله، لمّا قرأنا[6] حديث رسول الله ﷺ في العاطس إذا عطس[7]،

---

(١) وهي المسألة الخمسون في: و، خ.

(٢) و، خ: سئل الإمام الفقيه النحوي أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله مهّد...

(٣) و، خ: وأمده.

(٤) و، خ: الحكمة.

(٥) س: دار.

(٦) خ: قرأت.

(٧) عن البراء بن عازب، قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع، أمرنا: بعيادة المريض، واتّباع الجنائز، وردِّ السلام، وتشميت العاطس، وإبرار المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الدّاعي، ونهانا عن: حَلْقَةِ الذهب، أو قال: خاتَمِ الذهب، وآنية الذهب، والفضة، والميثرةِ، والقسّيّ، والإستبرق، والحرير، والديباج. «مسند أبي داود»، حديث (٧٨٢) (٢/ ١٠٩)، ونحوه في «فتح الباري»، باب تشميت العاطس، =

وأمره بأن يقول: الحمد لله[1]، ومن سمعه أن يجيبه بالرحمة، فيقول: يرحمك[2] الله فجاء لفظ الأمر بالدعاء له بالرحمة: «فشمّتوه»، وقوم يقولون: فسمّتوه، بالسين غير معجمة، فبيّن لنا ـ يرحمك الله[3] ـ لفظ التشميت، ما هو؟ ومن أيّ لفظ أخذ؟ وما معناه؟ وعلى أيّ معنى يقترن[4] بالدعاء[5] له بالرحمة؟ وما معنى الرواية الأخرى [التي][6] بالسين غير معجمة؟ وما الفرق بينهما؟ وهذا اللفظ[7] ـ أعني لفظ التشميت[8] ـ هل له دخول في لفظ[9] شماتة الأعداء،

حديث (٢٢٢٦) (١٠/ ٧٠٣).

وأخرج البخاري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «إنّ الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب، فإذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن يشمّته، وأمّا التثاوب فإنما هو من الشيطان فليردّه ما استطاع، فإذا قال: ها، ضحك منه الشيطان». «فتح الباري»: باب ما يستحب من العطاس، حديث (٦٢٢٣) (١٠/ ٧٠٨)، (٦٢٢٤) (١٠/ ٧٠٩).

(١) ج، س: وأمره له أن يقول: الحمد لله رب العالمين، وقد أورد ابن حجر هذا الوجه في شرحه.

(٢) و، خ: فيقال له.

(٣) س: رحمك.

(٤) و، خ: بمفترق.

(٥) و، خ: الدعاء به.

(٦) من: خ، و، س.

(٧) و، خ: ولو جاء الأمر فادعوا له بالرحمة، ما يكون الفرق بينهما.

(٨) و، خ: وهذا اللفظ ليس لفظ التسميت، وقد سقط (ليس) من: خ.

(٩) و، خ: كف

وفي[1] لفظ شَمت بي يشمت؟ وفي لفظ: فلان مشمّت الوجه؟ مأجوراً مشكوراً[2]

الجواب[3]: أما سؤالكم عن تبيين[4] لفظ التشميت؛ فإنّ اللغويين ذكروا أنّه[5] يقال بالسين والشين معاً[6]، وكذلك روي الحديث بالوجهين جميعاً[7]، فأمّا التسميت بالسين غير معجمة فإنّه مشتق من السمت الذي يراد به[8] حسن الهيئة والوقار، فيقال: له سمت حسن[9]، فمعنى سمّتُّ العاطس: [١٤٠/ أ] وقّرته وأكرمته، وتأدّبت معه بالأدب الحسن[10]

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) و، خ: تفضل ببيان ذلك وإيضاحه على عادتك المعلومة فيما يشكل عليه أو يلبس إن شاء الله.

(٣) و، خ: فأجاب ﷺ.

(٤) ساقط من: س

(٥) الأصل: إنها، ج. س: أنها، وما أثبته من: و، خ.

(٦) ينظر: «العين» (سمت) (٧/ ٢٤٠)، و«ديوان الأدب»: (٤٢٩)، و«تهذيب الأسماء والصفات»: (٣/ ٢٧١).

(٧) أورده ابن حجر في شرحه للحديث. وينظر: «حاشية السندي» حديث (٥١٨٣) (٧/ ٧٧).

(٨) (مشتق... الذي) ساقط من: س.

(٩) ج: لفلان سمة حسنة.

(١٠) ينظر «الزاهر» (١٨٠/ ٢)، و«الأفعال لابن القوطية»: (٢٣٠)، و«اللسان» (سمت) (٤/ ٦٧٢).

وأمّا التشميت بالشين المعجمة ففيه خمسة أقوال:

أمّا يعقوب بن السكيت فذكر في كتاب «القلب والإبدال»[1] أنّهما لغتان بمعنى واحد[2]، ولم يذكر أيّهما هو الأصل، ولا[3] أيّهما هو البدل، وأمّا أبو علي الفارسي[4] فزعم[5] أنّ السين غير المعجمة هي الأصل، والشين بدل منها، وذكر فيما ذهب إليه من معنى ذلك[6]: أنّ العاطس إذا عطس[7] انتعش وتغير شكل وجهه، فإذا دعا له فكأنّه أعاده إلى سمته وهديه.

وقال ابن جني: لو جعل جاعل الشين المعجمة أصلاً، وأخذه[8] من الشوامت وهي[9] القوائم، لكان وجهاً صحيحاً؛ وذلك أنّ القوائم هي التي تحمل الفرس ونحوه وبها عصمته، وهي قوائمه، فكأنّه إذا دعا له فقد ثبّت أمره وأنهضه، وأحكم دعائمه، وأنشد قول النابغة[10] [من البسيط]:

---

(١) «القلب والإبدال»: (٤١)، و«اللسان» (شمت) (٥/ ١٨١)، و«التاج»: (٤/ ٥٨٢).

(٢) س: في المعنى.

(٣) ساقطة من: و، خ.

(٤) ينظر قوله في: «شرح الحماسة»: (١/ ٢٨٨)، و«اللسان» (سمت) (٤/ ٦٧٢).

(٥) و، خ: فذكر.

(٦) (من معنى ذلك) ساقط من: س.

(٧) (إذا عطس) ساقط من: س.

(٨) و، خ: وأخذ.

(٩) ب: وهو.

(١٠) وهو الذبياني. «الديوان». وصدره: فارتاع من صوت كلاب فبات له. وينظر «المعاني الكبير»: (٢/ ٧٣٩)، و«الأنوار ومحاسن الأشعار» (٢/ ١٠٣)، و«الخزانة» (٣/ ١٨٧).

٢٤٣ ـ [فبــــــات لـــــــه][1] طَوْعَ الشوامِتِ من خوفٍ ومِن صَرَدِ

وحكي عن ابن الأعرابي[2]، أنّه مشـتق مـن قـولهم: اشـمتت الإبـل، إذا سمنت، وحسن حالها، وأنشد[3] [من الطويل]:

٢٤٤ ـ أرى إبلي بعـد اشـتماتٍ وغِبْطَـةٍ تَضُجُّ ضجيجاً آخِرَ الليل نيبُهـا

وهذا راجع إلى[4] نحو المعنى الذي ذهب إليه الفارسي وابن جنّـي: وقـال[5] غير هؤلاء: معنى شمتّ العاطس: أزلت عنه الشماتة به[6]، [كما][7] يقال: مرّضـت العليل[8]، إذا أزلت مرضه وداويته، وهو ضد قولهم: أمرضته[9]، وقد بيّن ذلـك الشاعر بقوله[10] [من الكامل]:

٢٤٥ ـ ما كـان ضرّ الْمُمـرِضي بجفونـه لو كان مرّض مُنْعِماً من أمْرضـا

---

(١) من: و، خ.

(٢) قوله في: «تهذيب اللغة»: (١١/ ٣٣٠)، و«اللسان» (شمت) (٥/ ١٨١).

(٣) ينظـر: «تهـذيب اللغـة» (شـمت) (١١/ ٣٣٠)، و«اللسـان» (شـمت) (٥/ ١٨١)، و«التاج» (شمت) (٤/ ٤٨٢)، والرواية في المصادر المتقدمة جاءت على النحو الآتي:

أرى إبــلي بعــد اشــتمات كــأنّما تُصيتُ بِسَـجَعٍ آخـر الليـل نِيبُهـا

(٤) ساقطة من: س.

(٥) ساقطة من: س.

(٦) ساقطة من: س، خ.

(٧) من النسخ الأخرى.

(٨) و، خ: المريض.

(٩) (وهو ضد قولهم أمرضته) ساقط من: و، خ، وأمرضته معناه: فعلـت بـه فعـلاً مُـرِضَ منه. «أدب الكاتب»: (٤٦١)، وينظر: «شرح الفصيح للزمخشري»: (١/ ٣٠١ـ٣٠٢).

(١٠) و، خ: في قوله. والبيت بلا نسبة في: «مفتاح دار السعادة»: (٣/ ١٥٧).

وإلى هذا القول الخامس ذهب ثعلب[1]، وهـذه الأقـوال كلهـا[2] قريـب بعضها من بعض، وإن كان الخامس منها أشبه بالحديث إذا تؤمل السبب الـذي من أجله أمر بتشميت العاطس، دون أن يؤمر بالدعاء لمن[3] أصـابه فُـواق[4] أو تثاؤب، وذلك أنّ العرب كانوا[5] يتشاءمون بالعطاس[6]، كما كـانوا[7] يتشـاءمون بالبوارح من الطير[8] والوحش، ولذلك قال رؤبة بن العجاج يصف فلاة[9] [من الرجز]:

٢٤٦ ـ قطعتهـــــا ولا أهـــــاب العطـــــاس[10]

---

(١) قال ثعلب: ويقال: سمَّتُّ وشَمَّتُّ، أي: دعوت. «مجالس ثعلب»: (١/ ١٢٩).

(٢) ساقطة من: و، خ.

(٣) س: بها إذا.

(٤) وهو ترديد الشهقة العالية، ويكون بضمّ الفاء لا غير. ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٠٧)، و«اللسان» (فوق) (٧/ ١٩١).

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) ينظر: «التذكرة الحمدونية»: (٨/ ٣٣)، و«محاضرات الأدباء»: (١/ ٢٩٩).

(٧) ساقط من: س.

(٨) س: الطيور.

(٩) ينظر: «مفتاح دار السعادة»: (٣/ ٣٥٦)، وقريب منه في «ديوان العجاج» (١٢٢)، وروايته: قطعته ولا أخاف العُطّسا.

(١٠) قوله: (لذلك... العطاسا): ساقط من: و، خ، وثبت الرجز في: س: قطعتها والأمهات العطسا.

وكذلك[1] قال امرؤ القيس[2] [من الطويل]:

٢٤٧ ـ وقد أغتدي قبل العُطاسِ[3] بهيكلٍ ... شديدٍ مشكِّ الجنبِ فَعَمِ المُنَطَّقِ

أراد أنّه كان[4] يُبَكِّر للصيد قبل أن ينتبه الناس من نومهم؛ لئلا يسمع عاطساً فيشأم بعطاسه، وكانوا[5] إذا عطس من يحبونه قالوا له: عُمْراً وشباباً، وإذا عطس من يبغضونه قالوا [له][6]: ورياً، وقُحاباً، والوري: داء يصيب الكبد فيفسدها[7]، والقُحاب: السعال[8]، قال الراجز[9] [من الرجز]:

٢٤٨ ـ قالت له: وَرْياً إذا تَنَحْنَحْ ... تدعو عليه الله بالذرحرح[10]

[١٤٠/ ب] وكان الرجل منهم إذا سمع عطاساً[11] فتشاءم به يقول: بك

---

(١) الأصل، ج، س: ولذلك.

(٢) «الديوان»: (١٣٥)، و«اللسان» (عطس) (٦/ ٣١١).

(٣) س: العطيس

(٤) ساقط من: خ

(٥) الأصل: وكان.

(٦) من: و، س.

(٧) ساقط من: و، والنص مطموس في: خ.

(٨) ينظر: «الأمالي»: (٢/ ٢٢١)، و«محاضرات الأدباء»: (٢/ ١٠٢)، و«اللسان» (قحب) (٧/ ٢٤٩).

(٩) الرجز بلا نسبة في: «الأضداد»: (٥٤)، و«اللسان» (ذرح) (٣/ ٤٩٧)، (ورى) (٩/ ٢٨٤).

(١٠) و: بالزرحرح. والذرحرح: سم قاتل. ينظر: «اللسان» (ذرح) (٣/ ٤٩٧).

(١١) س، ج: عاطساً.

لا بي، أي: أحل الله تعالى شؤم[1] عطاسك بك لا بي.

وكانوا إذا عطس العاطس عطاساً شديداً يفزع به من[2] يسمعه دعوا عليه[3] بالبلاء وأقبح ما يكون من الدعاء، ويروى: أنّ بعض الخلفاء[4] دعا رجلاً يسامره ويحادثه، فنعس[5] الخليفة نعسة، وعطس المحدّث له عطسة منكرة[6]، فانتبه الخليفة [لها][7] مذعوراً، وقال: يا هذا، ما عطست هذه العطسة إلّا لتروعني، فقال: أيّها الملك[8] والله ما تعمدت ذلك، ولكن هذا[9] عطاسي، فقال: والله لئن لم تأتني بمن يشهد لك بذلك[10] لأقتلنّك، فقال: أخرجني لعلي أجد من يشهد لي، فأمر بعض الشرطة[11] بإخراجه، فخرج فوجد رجلاً، فقال له: يا سيدي، إن كنت سمعت عطاسي يوماً فلعلك[12] تشهد لي عند الخليفة

---

(١) (قالوا له: ورياً... شؤم): مطموس في: خ.

(٢) و، خ: عطس عاطس شديداً يفرع من...

(٣) و، خ: له.

(٤) الحادثة وقعت لسعيد الدّارمي في حضرة عبد الصمد بن علي. ينظر: «الأغاني»: (٣/ ٤٧)، و«التذكرة الحمدونية»: (٩/ ٣٩٠). و، خ: الملوك.

(٥) و، خ: فعطس.

(٦) و، خ: شديدة.

(٧) من: و، خ.

(٨) و: الأمير، وهي مطموسة في: خ.

(٩) و،خ: هكذا.

(١٠) ساقطة من: و، خ.

(١١) و، خ، ج، س: الشرط.

(١٢) (يا سيدي... لعلك): ساقط من: و، خ.

بشدة عطاسي، ووصف له[1] ما جرى، فقال: نعم، أنا أشهد لك، فنهض معه، وقال: أيّها الملك، أنا أشهد بأنّي سمعت هذا الرجل يوماً[2] قد عطس فطار ضرس منه[3]، فضحك الخليفة وقال له[4]: عد إلى حديثك.

فلمّا جاء الإسلام نُهي الناس عن التشاؤم بالعطاس، كما نهوا عن التشاؤم[5] بغيره[6]، وأمروا بأن يجعلوا مكان الدعاء على العاطس[7] بالمكروه دعاءً له بالرحمة، كما أمر العاين الذي يتكلم بكلام يؤذي المعين أن يجعل مكان ذلك اللفظ المكروه دعاءً بالتبريك[8]، كما قال ﷺ: «حسّنوا أخلاقكم»[9] أي: حسّنوا مع الناس أخلاقكم، وقال: «بُعِثْتُ لأتمِّمَ[10] مكارم الأخلاق»[11]،

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) و، س، خ: ضرسه من فيه.

(٤) ساقط من: س.

(٥) (بالعطاس كما نهوا عن التشاؤم): ساقط من: س.

(٦) س: صحح في الهامش: به.

(٧) س: للعاطس.

(٨) و، خ، س: بالتبرك.

(٩) الأصل: أملاقكم، س: ملاكم، ج: أملاكم، وما أثبته من: و، خ، والحديث في «المستدرك على الصحيحين»: (١/ ٤١)، والرواية فيه: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً».

(١٠) س: لأتم.

(١١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» من حديث أبي هريرة (١٠/ ١٩٢)، وينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (٩/ ٤٢٠)، (٢١/ ١٤٣)، وأخرجه مالك بلفظ: «إنّما بعثت لأتمّم حسن الخلق». «الموطأ» حديث (٣٣٥٧) (٥/ ١٣٣٠)، وأخرجه أحمد بلفظ: «إنّما بعثت لأتمم صالح الأخلاق» حاشية المسند، حديث (٤٤٢٩) (٦/ ١٥٩).

ولمّا كان الدعاء على العاطس نوعاً[1] من الظلم، والمظلوم من شأنه أن يشفق له ويترحم[2]، جعل الدعاء له بلفظ الرحمة، وأمر العاطس بأن يدعو لسامعه بالمغفرة، فيقول: يغفر الله لنا[3] ولكم، كما يقول الإنسان الخيّر لمن يسبّه: غفر الله لك[4]؛ ولأجل[5] ما ذكرناه لم يؤمر بالدعاء له[6] إذا تجاوز[7] ثلاث عطسات[8]؛ لأنّ العرب إنّما كانوا يراعون في التطير العطسات[9] الثلاث وما دونها، ولم يكونوا يلتفتون إلى ما زاد على الثلاث؛ ولأجل هذا ـ والله أعلم ـ ولم يؤمر بالدعاء لمن تثاءب، ولا لمن أصابه فُواق؛ لأنّ العرب إنّما كانوا يتشاءمون بالعطاس وحده.

وأمّا أمر العاطس بالتحميد عند العطاس، فلأنّ جهال الأعراب[10] كانوا

---

(١) س: نوع.

(٢) الأصل، س، ج: يرحم، وما أثبته من: و، خ.

(٣) و، خ: لي

(٤) أخرج مالك عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس، فقيل له: يرحمك الله، قال: يرحمنا الله وإياكم، ويغفر لنا ولكم. «الموطأ» حديث (٣٥٤٣) (٥/ ١٤٠٥).

(٥) ج: ومن أجل.

(٦) ساقط من: و، س، خ.

(٧) الأصل: تجاوزت، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٨) س: عطاسات، وقد أخرج مالك: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إن عطس فشمّته، ثم إن عطس فشمّته، ثمّ إن عطس فشمّته، ثمّ إن عطس، فقال: إنّك مضنوك»، ونصّ المحقق أنّ في بعض النسخ «فقل: إنّك مضنوك». «الموطأ»، حديث (٣٥٤٢) (٥/ ١٤٠٤).

(٩) س: العطاسات.

(١٠) و، خ، س: العرب.

يعتقدون في العطاس أنّه داء، وكان أحدهم يودّ أنّه[1] لم يعطس؛ لما في[2] ذلك من التشاؤم، وكان العاطس يحبس نفسه عن العطاس، ويمتنع من ذلك جهده، ومن أجل[3] اعتقاد جهالهم فيه أنّه داء بنوه على (فُعال) كما تبنى الأدواء[4]، [١٤١/ أ] فقالوا: عُطاس، بضمّ أوّله[5]، كما قالوا: بُوال[6]، ودُوار[7]، وسُهام[8]، ونحاز[9]، وسواف[10]، ودكاع[11]، [وزكام][12]، ونحو ذلك، فأعلموا أنّه

---

(١) س،ج: أن.

(٢) ساقط من: ج.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) قال ابن قتيبة: والأدواء إذا كانت على (فُعال) أتت بضم الفاء، مثل: القُلاب والخمال والنحاز والدكاع... إلّا حرفاً واحداً، كان أبو عمرو الشيباني يفتح أوّله، وتابعه على ذلك عُمارة، وهو (السَّواف): داء من أدواء الإبل. «أدب الكاتب»: (٥٨٠)، وينظر: «فقه اللغة»: (١٤٢).

(٥) (بضم أوّله): ساقط من: و، خ.

(٦) داء يكثر منه البول. «ديوان الأدب»: (٧١٥)، و«اللسان» (بول) (١/ ٥٥٤).

(٧) أن يكون الإنسان كأنّه يدار به وتظلم عينه، ويَهِم بالسقوط، وقيل: دُوار اسم صنم. «ديوان الأدب»: (٧١٤)، و«فقه اللغة»: (١٤٥).

(٨) الضُّمر وتغير اللون، وذبول الشفتين، وقيل: هو داء يصيب الإبل. ينظر: «اللسان» (سهم) (٤/ ٧٣١)، و«القاموس المحيط» (سهم) (١٤٥٢).

(٩) سعال الإبل إذا اشتد. «الإبل»: (١٢٩)، و«اللسان» (نحز) (٨/ ٤٨٢).

(١٠) تقدم بيانه.

(١١) ساقط من: و، خ، وهو من أمراض الإبل، وهو سعال يأخذها. «ديوان الأدب»: (٣٦٢)، و«اللسان» (دكع) (٣/ ٣٨٨).

(١٢) من: و، خ.

ليس بداء، ولا أمر يكره، وأنّه نعمة[1] من نعم الله تعالى، يجب على الإنسان أن يحمده عليها، كما يجب عليه[2] أن يحمده على سائر نعمه الظاهرة والباطنة، بل حمد الله، عزّ وجل، واجب على كل حال من السراء والضّرّاء، وأهل الطبّ يرون أنّ العطاس ريح[3] محتقنة[4] تخرج، وأنّه يفتح سدد[5] الكبد، ويستحسنون من المريض أن يعطس، ويرون أنّ ذلك دليل على انفراج[6] بعض علّته[7]، ويستعملون تعطيس الإنسان، ويجعلونه نوعاً من العلاج[8]

وهذا الذي قلناه[9] شيء اقتضاه النظر، وإن كان لم يَرِد بذلك حديث ولا أثر، ولسنا نقطع على أنّه الذي[10] أريد بالحديث؛ لأنّ هذه الأمور الشرعيات التي تعبّد[11] بها الناس[12] لا مجال لأكثرها [في][13]

---

(١) ج: وإنما هو نعمة.

(٢) ساقط من: ج، س.

(٣) ساقط من: س.

(٤) و، خ: منخنقة.

(٥) ج: السدد.

(٦) و، خ: البرء من.

(٧) ساقط من: س.

(٨) و، خ: الصلاح. وينظر: «القانون في الطب»: (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٥).

(٩) و، خ، س: قلنا.

(١٠) ساقط من: ج.

(١١) الشرعيات تعد.

(١٢) و، خ: الإنسان.

(١٣) من: و، خ، س، ج.

القياس[1] وإنّما تتلقى بالتسليم والقبول، والوقوف عند ما قاله[2] الرسول[3] عليه السلام، والذي سهّل علينا الكلام في معناه، وإن لم يكن ذلك ممّا رويناه قوله ﷺ: «رُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[4]

فأعلمنا ﷺ[5] أنّ المتأخّر قد يُفهم من كلامه ما [لا][6] يفهمه المتقدّم، ونحن نستغفر الله تعالى من ذلك إن كان [قد][7] عرض، ونسأله أن[8] يجعلنا[9]

---

(١) الأصل: لأكثرها للقياس، ج، س: في أكثرها للقياس، وما أثبته من: و، خ.

(٢) و، خ: ما جاء به.

(٣) ساقط من: خ.

(٤) أخرج أبو دواد عن زيد بن ثابت أنّه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرأً سمع منّا حديثاً حَفِظَه حتى يبلغه، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه». «مسند أبي داود»، حديث (٦١٨) (١/ ٥٠٥)، و«السنة» حديث (٩٤) (١/ ٩٤)، ولفظه: «نضر الله امرأً سمع منّا حديثاً فحفظه حتّى يبلغه غيره، فربّ حامل فقه ليس بفقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث خصال لا يُغلُّ عليهنّ قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإنّ دعوتهم تحيط من ورائهم»، و«حاشية السندي» حديث (٧٢٠٥) (٩/ ٤٩٢)، وحديث (٩١٩٨) (١٢/ ٤٧٢)، ولفظه مقارب لرواية صاحب «السنة».

(٥) (ربّ حامل... وسلم): ساقط من: خ.

(٦) من: و، س، خ، ج.

(٧) من: ج، س.

(٨) (نسأله أن): ساقط من: و، خ.

(٩) و، خ: ويجعلنا.

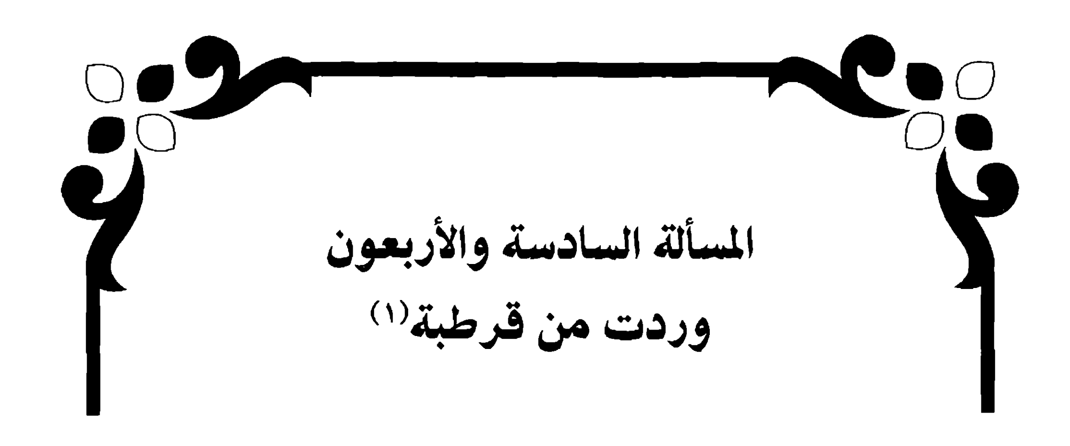
❊

(١) و، خ: بين.

(٢) (لارب... أنيب): ساقط من: و، خ. (عليه توكلت وإليه أنيب): ساقط من: س، ج.

وقد جاء في آخر (و) ما نصه: وكان الفراغ منه عشية الخميس الحادي عشر لشهر شوال، من عام إحدى وثلاثين وسبعمئة مما انتسخه مؤثراً به، طلباً به رضا الله عنه عز وجل، الفقيه المفضل أبو سعيد مخلوف بن محمد بن علي التينملي، عفا الله عنه بكرمه.

وجاء في آخر (خ) ما نصه: وكان الفراغ منه ضحوة الخميس لأربعة عشر خلون من شهر جمادى الثاني عام أربعة وسبعين وتسعمئة، يا عظيم المنه أوجب لكاتبه الجنه، ولكافة أهل السنه... كلمتان غير واضحتين.



المسألة السادسة والأربعون
وردت من قرطبة[1]

وقع عندنا ـ أعزّك الله ـ خلاف في بيت من الشعر، وهو قول الشاعر[2] [من الطويل]:

٢٤٩ ـ فَظِلْتُ لَدى البيت العتيق أُخيله

فزعم قوم أنّه (أجيله)[3] بالجيم وقال آخرون: [أخيله][4] بالخاء معجمة[5]،

---

(١) العنوان مطموس في: س، والمسألة لم تثبت في: و، خ. وقرطبة: مدينة عظيمة بالأندلس وسط بلادها، وكانت سريراً لملكها، وبها كانت ملوك بني أمية. «معجم البلدان»: (٤/ ٣٤٢).

(٢) وهو يعلى الأحول، وسيأتي المؤلف على ذكره مع إتمام البيت وبيان الاختلاف في روايته، والبيت في: «الأغاني»: (٢٢/ ١٤٢)، و«الخصائص»: (١/ ١٢٩)، (٣٧١)، و«رسالة الصاهل والشاحج»: (٤٨٠)، و«اللسان» (مطا) (٨/ ٣١٥)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٤٣٥).

(٣) ساقطة من: س.

(٤) من: ج.

(٥) (وقال... معجمة) ساقط من: س.

وجرى كلام في بيت آخر صدره[1] [من الرجز]:

٢٥٠ ـ لســــــــــت إذن[2] لزعبلــــــــــه

لم تتضح لنا ألفاظه، ولا فهمنا معناه، ولا علمنا وزنه، ولا من أي عروض هو، وقد رضي المختلفون فيها[3] بقولك، فتفضل بالمراجعة عليه بما يزيل الالتباس ويوقف على الحقيقة مأجوراً مشكوراً، مدّ[4] الله في عمرك، ولا أخلى المسلمين من نفعك بمنّه.

الجواب: أمّا البيت الأوّل فإنّه ليعلى الأحول[5]، فيما ذكر الأصبهاني[6] من شعر أوّله [من الطويل]:

٢٥١ ـ أَرِقْــتُ لــبرقٍ شــذوان يَــمانٍ وأهــوى الـبرق كـلَّ يـمان

فظلت لدى البيت العتيق أُخيله ومِطواي مشتاقان[7] لـه أرِقـان

(١) الرجز من إنشاد ثعلب. «المجالس»: (٢/ ٤٧٣)، و«اللسان» (بكل) (١/ ٤٨٦).

(٢) س: صححت في الحاشية: ابن.

(٣) س: فيه.

(٤) س: أمد.

(٥) ابن مسلم بن أبي قيس، شاعر أموي لصّ فاتك، حبسه نافع بن علقمة الكناني في خلافة عبد الملك بن مروان، فقال قصيدته هذه في سجنه. «الأغاني»: (٢٢/ ١٤٢)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٢٧٥ ـ ٢٧٨)، وينظر: «اللسان» (مطا) (٨/ ٣١٥)، وقوله (شذوان) منه (شروان).

(٦) أبو الفرج، علي بن الحسين، من أئمة الأدب (ت٣٦٠هـ). «معجم الأدباء»: (٤/ ١٧٠٧)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ٣٠٧)، و«الأعلام»: (٤/ ٢٧٨).

(٧) س: مشتقاً.

فمن رواه[1] (أجيله) بالجيم فقد صحّف، إنّما هو (أخيله) بخاء معجمة، ومعنى (أخيله): أنظر [١٤١/ ب] إلى مَخِيلته، وهي علامة مطره[2]، يقال: أخلت السحابة وأَخْيلتها، والخال: السحابة التي ترى مهيَّأة[3] للمطر[4]، ويروى (أشيمه)[5]، والشيم: النظر إلى البرق[6]، والضمير في (أشيمه) و(أخيله) عائد إلى البرق المذكور في البيت الذي قبله[7]، ويروى (البيت العتيق) و(البيت الحرام)، والمِطوان[8]: الصاحبان[9]، واحدهم[10] مِطْو، ويروى (ونضواي)، والنضو: الرجل[11] الذي أنضاه السفر، أي: أضعفه، وكذلك البعير[12]، فهذا ما في أحد[13] البيتين.

---

(١) س: روى.

(٢) س: نظره.

(٣) س: متهيئة.

(٤) ينظر: «ديوان الأدب»: (٦٩٠)، و«اللسان» (خيل) (٣/ ٢٦٩).

(٥) ينظر اختلاف الروايات في: «المقتضب»: (١/ ٣٩)، (٢٦٧)، و«الأغاني»: (٢٢/ ١٤٣)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٤٣٥ _ ٤٣٦)، (٥/ ٢٦٩ _ ٢٧٥).

(٦) (إصلاح المنطق»: (١٦)، و«اللسان» (شيم) (٥/ ٢٥٣)، (٢٥٤).

(٧) ينظر: «اللسان» (مطا) (٨/ ٣١٥).

(٨) س: المطواي.

(٩) «القاموس المحيط» (مطا) (١٧٢٠).

(١٠) ج: واحدهما

(١١) ساقط من: س.

(١٢) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٢٦٨)، و«اللسان» (نضو) (٨/ ٥٩٥).

(١٣) س: إحدى.

وأمّا البيت الثاني فإنّ كراعاً الهنائيّ[1]، وأبا سعيد السيرافي[2]، وأبا إسحاق الزجاج[3] أنشدوه[4] على هذه الصورة [من الرجز]:

٢٥٢ ـ لست إذن لِزَعْبَلَهْ إنْ لم أغيـ ـير[5] بِكْلَتِي إنْ لَمْ أَسَاوَ بالطُّولْ

والبكلة في هذا البيت[6]: خُلق الإنسان وحاله[7] التي يكون عليها، ومعنى هذا البيت أن قائله قُصّر به عن منزلته التي كان يرى نفسَه أهلاً لها، فقال: لست بابن زعبلة[8] إن لم أغير حالتي[9] التي أنا عليها من مجاملة من يقصّر بي عمّا استحقه[10] إن لم أساوَ بأهل المراتب الطُّول، أي[11] المراتب الرفيعة، و(إنْ)

(١) علي بن الحسن المعروف بكُراع النمل، من مصر، أخذ عن البصريين، وكان نحوياً كوفياً، وكانت كتبه في مصر والمغرب مرغوباً فيها. «الفهرست»: (١١١)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٢٤٠)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٥٢)، وإنشاده في: «المنتخب»: (٢/ ٧٢٠).

(٢) «ضرورة الشعر» (١٢٧).

(٣) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢/ ٣٦٦).

(٤) الأصل: أنشده، وما أثبته من: ج، س.

(٥) س: أعير.

(٦) قال: في هذا البيت؛ لأنّ الأصل في البكل أنّه يدل على الخلط. ينظر: «إصلاح المنطق»: (٣٤٤)، (٣٤٦ ـ ٣٤٧)، و«مجالس ثعلب»: (٢/ ٤٧٣)، و«اللسان» (بكل) (١/ ٤٨٦)، وقد أشار ابن منظور إلى المعنى الثاني للبكل.

(٧) ج، س: حالته.

(٨) س: عبلة.

(٩) ج، س: حالي.

(١٠) س: ما أنا عليه.

(١١) ج: في.

الأولى مكسورة الهمزة؛ لأنها شرط، وأمّا (إنْ) الثانية فيجوز كسرها أيضاً على معنى الشرط، ويجوز فتحها على معنى من أجل، وروى كراع: (أساوِ) بكسر الواو، وزعم أنّ الباء زائدة[1]، أراد: إنْ لم[2] أساوِ الطول، والطُّوَل: جمع الطولى، تأنيث الأطول[3]، كما يقال: الأكبر والكبرى.

وسكّن الهاء من (زعبله) ضرورة، وكذلك أدخله السيرافي في ضرورة الشعر، وأنشده الزجاج في المعاني على قراءة من قرأ: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ في سورة الأعراف [١١١]، فهذا القول في حقيقة معناه، وتصحيح ألفاظه.

وأمّا عروضه فإنّه من مسدّس[4] الرجز[5]، وهو أكلمه، جزؤه الأول مفتعلن مطوي[6]، وجزؤه الثاني: مفاعلن مخبون[7]، وكذلك ضربه الذي هو آخر البيت، وأجزاؤه الثلاثة الباقية مستفعلن سالمة من الزحاف وتفعيله إذا قطّع على ما رتبه الخليل:

---

(١) (من أجل... زائدة) ساقط من: س.

(٢) ساقطة من: س.

(٣) ينظر: «ديوان الأدب»: (٧١٩)، و«اللسان» (طول) (٥/ ٦٦٨).

(٤) س: فإنه مسمى.

(٥) وهو الذي يبنى على ستة أجزاء. ينظر: «كتاب العروض للربعي»: (٣٧)، و«العمدة»: (٢/ ١٠٧٤)، و«اللسان» (سدس) (٤/ ٥٣٥).

(٦) وهو الذي سقطت فاؤه فيبقى مستعلن، فينقل إلى مفتعلن. ينظر: «العمدة»: (٢/ ١٠٧٥)، و«الوافي»: (١٠٦)، (١٨٨)، و«القسطاس المستقيم»: (٦٥).

(٧) وهو ما حذف سينه فينقل إلى مفاعلن. ينظر: «العمدة»: (١/ ٢٧٥)، و«الوافي»: (١٠٦)، (١٨٨)، و«القسطاس المستقيم»: (٦٤).

مفـــتعلن مفــاعلن مســـتفعلن مســتفعلن مســتفعلن مفــاعلن

وبيته في العروض الذي مثّل به الخليل(1) [من الرجز]:

٢٥٣ ـ دارٌ لســلمى إذ سُــلَيْمى جــارةٌ قفــر تُــرى آياتهــا مثــل الزُّبُــرْ(2)

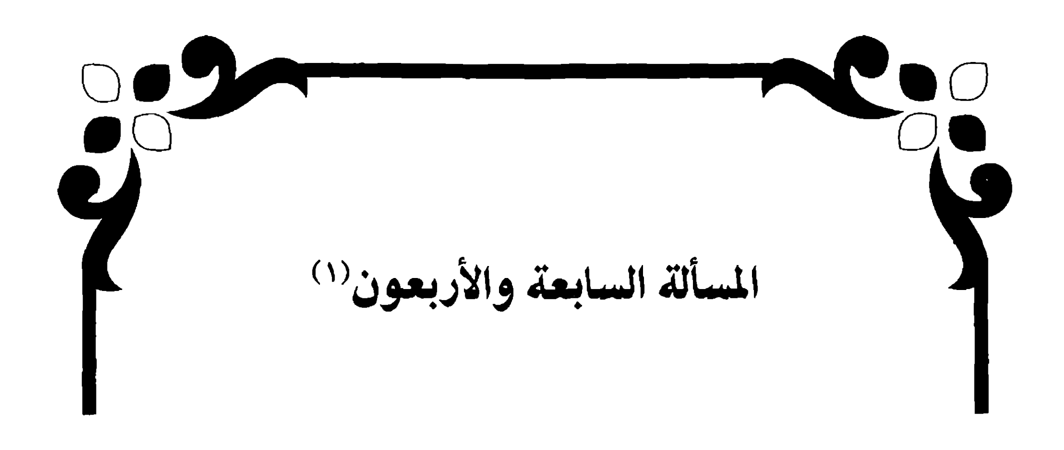
*

(١) البيت من الرجز المسدس السالم: سالم العروض والضرب. ينظر: «العقد الفريد»: (٥/ ٤٤٨)، و«كتاب العروض للربعي»: (٣٧)، و«القوافي»: (١٠٢)، و«القسطاس المستقيم»: (١٦٥ ـ ١٦٦)، وتقطيع البيت في المصادر المتقدمة على النحو الآتي:

دارن لسـل مـا إذ سُـلَيْ مـا جـارتن قَفْـرُن تـرا آياتهـا مثـل زبـر

مســتفعلن مســتفعلن مســتفعلن مســتفعلن مســتفعلن مســتفعلن

(٢) س: ترى أيامها من الزبر.



المسألة السابعة والأربعون[1]

[١٤٢/ أ] ما تقول[2] ـ أدام الله عزّك، ووصل حراستك، وحرزك ـ في قول الشاعر[3] [من الطويل]:

٢٥٤ ـ وأعتسفُ البيداءَ والنجمُ حائرٌ
ودون الرجا عَضْبَ الغرارين[4] ماضيهْ

هل الهاء في (ماضيه) عائدة على (عضب)، أو هل[5] لهذا الضمير وجه يُخَرَّجُ عليه سواه؟ أو ليس يجوز البتة؟ بيّن لنا الصواب فيه[6] موفقاً متطولاً

الجواب: أمّا رجوع الضمير على (عضب) فإنّه خطأ لا يجوز، وإنّما كان يجب أن يعود الضمير على (الغرارين)[7]،

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) الأصل: حوزك.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) س: العراقين.

(٥) ساقطة من: س.

(٦) ساقط من: س. ج: العِزارين.

(٧) س: صحح في الحاشية: العراقين.

فيقال [هذا][1] ماضيهما، وهذا[2] كان وجه الكلام الذي لا اعتراض فيه، ولكن له في العربية مجاز ومخرج، وذلك أنّ الشيئين إذا كان أحدهما مفتقراً إلى الثاني، يشملهما حكم واحد[3]، فإنّ العرب قد تعيد الضمير على أحدهما، ثقة بمعرفة المخاطب بأنّ صاحبه قد دخل في حكمه قال الله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾[طه: ١١٧][4]، وقال الراجز[5] [من الهزج]:

٢٥٥ ـ لمن زُحلوقةٌ زلُّ ... بها العينان تنهلُّ

وقال سُلْميّ بن ربيعة[6] [من الكامل]:

---

(١) من: س.

(٢) الأصل، ج: هذا، وما أثبته من: س.

(٣) وقالوا: إنّ الشيئين إذا اصطحبا، وقام كل واحد منهما مقام صاحبه جرى كثيراً عليهما ما يجري على الواحد، وقد عقدوا لذلك باباً في بعض كتبهم تحت عنوان: باب مخاطبة المخاطب، ثمّ يجعل الخطاب لغيره أو يخبر عن شيء ثمّ يجعل الخبر المتصل به لغيره، ومثلوا لذلك بشيء ممّا مثّل به ابن السِّيد. ينظر: «الصاحبي»: (٣٥٨)، و«اللآلي في شرح الأمالي»: (١/ ١٦٩)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٨٣)، و«المزهر»: (١/ ٣٣٤).

(٤) وقد أسند فعل الشقاء إلى آدم وحده دون حواء بعد إشراكهما في الخروج؛ لأنّ في ضمن شقاء الرجل، وهو قيّم أهله وأميرهم شقاءهم، كما أنّ في ضمن سعادته سعادتهم، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها. «الكشاف»: (٤/ ١١٣).

(٥) وهو امرؤ القيس. «الأمالي»: (١/ ٤٢)، وقال المؤلف: الزحلوقة: آثار تَزَلُّج الصبيان من فوق إلى أسفل، وأهل العالية يقولون: زُحلوفة ـ بالفاء ـ وتميم يقولون: زحلوقة ـ بالقاف ـ، و«العمدة»: (٢/ ٧٤٥)، و«اللآلي في شرح الأمالي»: (١/ ١٦٨)، و«التنبيه على أوهام أبي علي»: (٣٩)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٨٣)، وينظر: «اللسان» (زحلف) و(زحلق) (٤/ ٣٥٠)، و«الخزانة»: (٥/ ١٩٧)، (٧/ ٥٥٦).

(٦) (سُلميُّ بن ربيعة) مطموس في: ج. وسلمي بن ربيعة بن زبّان بن عامر من بني ضبة =

٢٥٦ ـ فكـأنّ في العينـين حـبَّ قُرُنْفُـلٍ أو سُـنْبُلاً كُحِلَـتْ بـه فانْهلَّـتِ

واستعمله أبو الطيب المتنبي فقال[١] [من الطويل]:

٢٥٧ ـ وعَيْناي في روضٍ من الحُسْـن تَرْتَـعُ

وربّما أخبروا عن الواحد منهما، وإن كان الإخبار عنهما [معاً][٢] كقول أبي دُواد[٣] [من الهزج]:

شاعر جاهلي. ينظر: «المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة»: (١٠٢)، و«اللآلي»: (١/ ٢٥٣)، و«الخزانة»: (٨/ ١٤٩)، والبيت في: «الأمالي»: (١/ ٨١)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٣٨٦)، وقال المرزوقي: يقول: أَلِفْتُ البكاء لتباعدها،(والهاء تعود على تماضر المذكورة في البيت السابق)، فساعدت العينان وجادتا بإسالة دمعهما غزيراً متحلّباً واكفاً منهملاً، فكأنّ في عينيَّ أخذ هذين المهيِّجَيْن الحالبين للعيون، وقوله: (كحلت) إخبار عن إحدى العينين، وساغ ذلك لما في العلم من أنّ حالتيهما لا تفترقان. و«شرح حماسة أبي تمام للشنتمريّ»: (١/ ١٦٣)، و«اللآلي»: (١/ ٢٥٣)، والرواية فيه: كحُلَتْ به أو سنبلاً فانهلت، و«الخزانة»: (٧/ ٥٥٣).

(١) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٢٣٥)، وصدره:

حشاي على جمْرٍ ذَكِيّ من الهوى

وقال أبو البقاء في شرح البيت: (ترتع) فيه ضمير المخبر عنه، وأفرد الخبر؛ لأنّ العينين، وهما عضوان مشتركان في فعل واحد، مع اتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، وينظر: «الوساطة»: (٢١٧)، و«الخزانة»: (٥/ ١٩٧)، (٧/ ٥٥١)، (٥٥٣)، و«نفحة الريحانة»: (٤/ ١٤٦).

(٢) من: س.

(٣) والبيت ضمّنه غير واحد من الشعراء في شعره. ينظر: «الأصمعيات»: (٢٩)، و«أدب الكاتب»: (١١٠)، و«العقد الفريد»: (١/ ١٧٧)، و«الأمالي»: (٢/ ٢٥٠)، =

٢٥٨ ـ حديــدُ الطَّـرْفِ والمنكِـــب والعرقــوب والقلـبِ

ولم يرد أحد العضوين دون الآخر، وربّما عكست العرب الأمر فأخبرت عن أحدهما بما يخبر به عنهما[1] معاً كقول امرئ القيس[2] [من المتقارب]:

٢٥٩ ـ وعــينٌ لهــا حَــدْرَةٌ بَــدْرَةٌ شُــقَّت[3] مــآقيها مــن أُخُـرْ

وبنحو نحو هذا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[التوبة: ٦٢][4]،

و«الوساطة»: (٥٠)، و«محاضرات الأدباء»: (٤/ ٦٦٥)، و«اللسان» (عرقب) (٦/ ٢٠٨)، قال ابن منظور: العرقوب: العصب الغليظ المتوتّر فوق عَقِبِ الإنسان، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها.

(١) س: بما تخبره عنهما.

(٢) «الديوان»: (١١٣)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٣٨٦)، وقال المرزوقي: لأنّ امرأ القيس وحّد في الابتداء، ثم ثنّى عند ردّ الضمير، على أنّه متى اجتمع شيئان في أمر لا يتفرقان فيه اجتزئ بذكر أحدهما عن الآخر. وينظر: «محاضرات الأدباء»: (٤/ ٦٥٤)، والرواية فيه: وشقت مآقيها... و«اللسان» (حدر) (٢/ ٣٥٧)، و«الخزانة»: (٧/ ٥٥٦).

(٣) س: شققت مآقيها.

(٤) قال الزمخشري: وإنّما وحّد الضمير؛ لأنّه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله ﷺ فكانا في حكم مرضي واحد؛ كقولك: إحسان وزيد وإجماله نعشني وجبر مني، أو: والله أحقّ أن يرضوه، ورسوله كذلك. «الكشاف»: (٣/ ٦٢)، وعلى هذا التقدير يكون الخبر محذوفاً، وبذلك وجه قول الشاعر:

نحـن بـما عنـدنا وأنـت بـما عنـدك راضٍ والـرأي مختلـف

ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٢٠)، و«الكتاب الفريد»: (٣/ ٣٨٧)، و«المغني»: (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، (٥/ ٦٦ ـ ٦٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٠٢٠).

﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[النحل: ٦٦][١]

وقول طرفة[٢] [من المديد]:

٢٦٠ـ كالإمـــاء أَشْرَفَـــتْ حُزَمُـــه

وأنشد يعقوب[٣] [من الرجز]:

٢٦١ـ مثـــلُ الفـــراخ نَمِقـــت[٤] حواصـــله

فعلى نحو هذا ينبغي أن يحمل البيت الذي ذكرت، وبالله التوفيق.

* * *

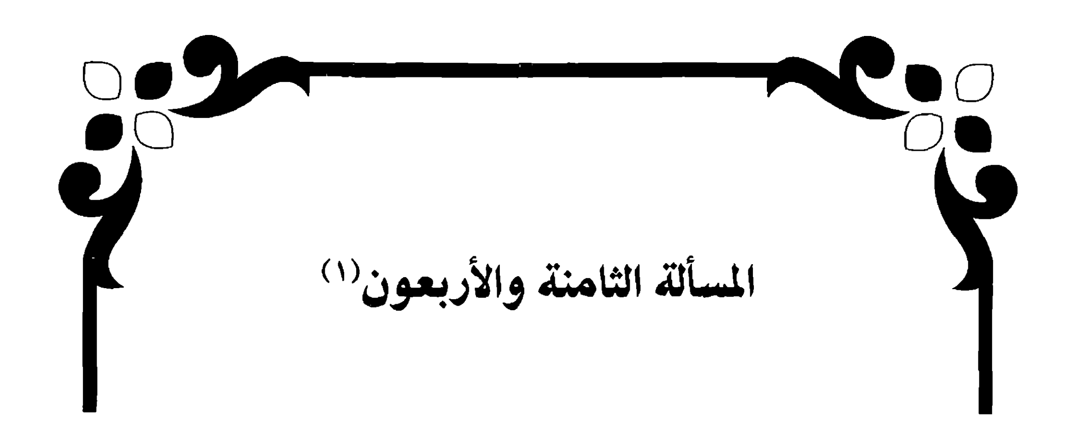
(١) قال أبو الحسن المجاشعيّ: وممّا يسأل عنه أن يقال: علام يعود الضمير في ﴿بُطُونِهِۦ﴾؟ والجواب: أنّ العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب بعضهم إلى ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ جمع، والجمع يذكر ويؤنث، فجاء ههنا على لغة من يذكّر... وذهب آخرون إلى أنّه ردٌّ على واحد الأنعام... وقيل: الأنعام والنّعم سواء، فحمل على المعنى، «النكت في القرآن»: (١/ ٣٣٧).

(٢) «الديوان»: (٨٤)، وصدره:

لا أرى إلّا النعـــــام بـــــه

(٣) ينظر: «مجالس ثعلب»: (١/ ١٠٣)، و«رسالة الغفران»: (٣٤٠)، والرواية فيهما: نتقت. والنتق: الزعزعة والهز والاقتلاع والفتق والقطع. «اللسان» (نتق) (٨/ ٤٤٧)، والحواصل، جمع حَوْصلة وهي قرار ما يأكل الطائر، وهي بمنزلة المَعِدة من الإنسان. «اللسان» (حصل) (٢/ ٤٧٨).

(٤) س: تنتفت.



المسألة الثامنة والأربعون[1]

ما يقول الإمام الأجل ـ أدام الله عزّه ـ في حديث النبي[2] ﷺ لرافع بن خُديج[3] حين قال له[4]: إنّا نلقى العدو وليس معنا مُدىً[5]؟ فقال: «عجّل أو

(١) لم تثبت المسألة في: و، خ.

(٢) الأصل: قول، وما أثبته من: ج، س.

(٣) ابن رافع بن عدي الأنصاري، شهد يوم أحد وما بعدها، روى عن النبي ﷺ وعن عمّه ظهير، روى عنه ابنه عبد الرحمن وحفيده عباية والسائب وغيرهم، مات بالمدينة سنة ثلاث وسبعين، وقيل: أربع وسبعين، وهو ابن ست وثمانين. «الثقات»: (٣/ ١٢١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ١٨١)، و«الإصابة»: (٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٤) حديث صحيح أخرجه البخاري عن رافع بلفظ: يا رسول الله، إنّا ملاقو العدو غداً، وليست معنا مُدىً، فقال: «اعجل أو أَرْني، ما أنهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسم الله فَكُلْ، ليس السنَّ والظُّفُر...» «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٥/ ٤١٧)، ونحوه في «الفائق في غريب الحديث»: (٢/ ٩٦ ـ ٩٧)، و«صحيح مسلم بشرح النووي»، حديث (١٩٦٨) (١٣/ ١٢٨)، و«حاشية السندي» حديث (٦٧٠٦) (٩/ ٣٦)، حديث (٧٤٥٨) (١٠/ ١٧٢)، وقال السندي قوله: (ملاقو العدو) أي: فلو استعملت السيوف في الذبائح لكلّت، فتعجز عن المقاتلة (ما أنهر): أجراه. و«بذل المجهود في حل سنن أبي داود» حديث (٢٨٢١) ٩/ (٥٧٦)، و«تحفة الأحوذي» حديث (١٤٩١) (٤/ ٤٢٥).

(٥) ج، س: مدى فبم نذبح. وما أثبته موافق للأصل ولمصادر التخريج.

أَرْني»، ما (أَرْني) على رواية من أسكن؟ وعلى رواية من قرأ: «عجّل وأرِني»[1]؟ وعن قوله عليه الصلاة [١٤٢/ ب] والسلام في وصف أهون أهل النار عذاباً[2]: «يغلي دماغه كما يغلي القُمقُم بالمرجل»، وعلى من قرأ: «كما يغلي القمم على المرجل»، بيّنه لنا بياناً شافياً متفضلاً مأجوراً[3]

الجواب: أمّا (وأرْني)[4] الذي ذكرتَ فليس بشيء، ولا أعلم أحداً رواه هكذا، والذي رواه البخاري[5] (وأرْنِ) ساكن الراء مكسور النون، ورواه ابن داسة[6] عن أبي داود[7]

(١) س: وارين. مر تخريج الحديث في المسألة العشرين.

(٢) مر تخريج الحديث في المسألة العشرين.

(٣) س: متطولاً مأجوراً.

(٤) وأرني. س: وأرين.

(٥) قال ابن حجر في ضبط اللفظة: قوله: (فقال: اعجل أو أرِنْ) في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون، وكذا ضبطه الخطابي في «سنن أبي داود»، وفي رواية أبي ذرّ بسكون الراء وكسر النون، ووقع في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا (وأرني) بإثبات الياء آخره. «فتح الباري» حديث (٥٥٠٩) (٩/ ٦٤٩).

(٦) محمد بن بكر بن محمد أبو بكر التمّار، سمع أبا داود السجستاني وأبا جعفر محمد بن الحسين الشيرازي وإبراهيم الساجي، روى عنه الخطابي وأبو بكر بن لال، وأبو الحسين بن جميع، وهو آخر من حدّث بالسنن كاملاً عن أبي داود (ت٣٤٦هـ). «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٥٣٨)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٢٤٥).

(٧) سليمان بن الأشعث بن شداد السجستاني، شيخ السنة، مقدّم الحفاظ، محدّث البصرة سمع من القعنبي وسليمان بن حرب وعبد الله بن رجاء وأبي الوليد الطيالسي وغيرهم، حدث عنه النسائي وأبو الطيب الأشناني وأبو بكر الخلال وغيرهم كثير، (ت٢٧٥هـ). «تاريخ بغداد»: (٥/ ٥٥ ـ ٥٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٠٣).

عن مسدد[1] عن أبي الأحوص[2] عن سعيد بن مسروق[3] عن عباية[4] بن رفاعة عن أبيه عن جده رافع بن خديج: (أرِنْ) بكسر الراء وسكون النون، وقطع الهمزة، وهذه الكلمة من الألفاظ المشكلة، وقد ذكر الخطّابي[5] أنّه سأل عنها كل من لقيه فلم يجد عند أحد منهم [فيها][6] شيئاً يقنعه، والذي رواه ابن داسة أقرب إلى الصحة من الرواية الثانية، وهي[7] تتوجه على وجهين[8]:

---

(١) ابن مسربل الأسدي، من أهل البصرة، يروي عن هشيم وخالد وحماد، كان ثقة (ت٢٢٨هـ). «التاريخ الكبير»: (٤/ ٢/ ٧٢). و«الثقات لابن حبّان»: (٩/ ٢٠٠)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٣٣).

(٢) سلام بن سليم الكوفي، حدّث عن زياد بن علاقة والأسود بن قيس وسعيد بن مسروق وغيرهم، حدّث عنه وكيع ويحيى بن آدم بن تميم وغيرهم (ت١٧٩هـ). «المعرفة والتاريخ»: (١/ ١٧٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨/ ٢٨١ ـ ٢٨٤)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٣٥٤).

(٣) س: سعيد ومسروق. ج: سعيد عن مسروق. ونص الأصل هو الصواب، وهو أبو سفيان الثوري التميمي الكوفي، روى عن عكرمة ومنذر والشعبي، روى عنه ابنه سفيان وشعبة وأبو الأحوص (ت١٢٨هـ). «التاريخ الكبير»: (٣/ ٢/ ٥١٣)، و«الثقات لابن حبّان»: (٦/ ٣٧١).

(٤) ابن رافع بن خديج الأنصاري، يروي عن جده رافع وابن عمر، روى عنه سعيد بن مسروق. «الثقات»: (٥/ ٢٨١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ٢٩٧).

(٥) «غريب الحديث»: (١/ ٣٨٥ ـ ٣٦٦)، وينظر: «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٥/ ٤١٩)، و«الفائق في غريب الحديث»: (٢/ ٩٧)، و«فتح الباري»: (٩/ ٦٤٩).

(٦) من: س.

(٧) ج: وهو يتوجه.

(٨) تنظر مصادر التخريج.

ـ أحدهما أن يكون لفظاً[1] تصحّف من (أرِقْ) من قولك: أراق الدَّم يريقه، فيكون معناه: أرق دم الذبيحة بكل[2] ما أنهر الدم، وعَجِّل إلّا السنَّ والظُّفُر.

ـ والوجه الثاني[3]: أن يكون (أرن) بالنون غير مصحّف، ويكون من قولهم: أران القوم[4]: إذا هلكت مواشيهم، وأرنت الشيء: إذا أهلكته، فيكون معناه: أهلكها وأزهق[5] نفسها بكل ما أنهر الدم إلّا السنّ والظّفر[6]

وهذا الوجه الثاني أجازه الخطّابي، وأجاز أيضاً أن يكون: (أرزَّ) بالزاي، وتصحّف، ومعناه: شُدَّ يدك على المحزّ[7]، [وهو][8] من قولهم: أرزّ الرجل إصبعه: إذا أثاخها[9] في الشيء، وأرزّت الجرادة: إذا أدخلت ذَنَبَها في الأرض لتبيض[10]

---

(١) س: لفظ وارن.

(٢) ساقط من: س.

(٣) ج، س: الآخر.

(٤) س: الدم.

(٥) س: صحح في الحاشية: وأرن.

(٦) أراد بالسنّ العظم، والظفر مدى أهل الحبشة، أي: لا تذبحوا بالعظام وبالسن، وهما منصوبان بالاستثناء بليس. «شرح النووي على مسلم»: (٥/ ١٣٠)، و«حاشية السندي»: (٩/ ٣٧)، و«بذل المجهود»: (٩/ ٥٧٨).

(٧) س: النحر.

(٨) من: س.

(٩) س: أدخلها.

(١٠) «غريب الحديث للخطابي»: (١/ ٣٨٧)، وينظر: «اللسان» (رزز) (٤/ ١٣١).

وأمّا من روى: (وارْنِ) موصول الألف مكسور النون ساكن الراء، فلا وجه له إلّا أن يضم النون[1]، فيكون من: رنا، يرنو: إذا أدام النظر، كأنّه قال[2]: أدم النظر[3] إلى مكان الذبح؛ لئلا تخطئه[4]

ويجوز في هذه الرواية[5] أن يكون[6] (وأرْنِ)[7] مقطوع الهمزة مكسور الراء على الرواية الثانية، غير أنّه سكّن الراء تخفيفاً، فالتقى ساكنان فكسرت النون لالتقائهما[8]، نحو قول العرب: لم أُبَلِهْ[9]

وأجاز الخطّابي[10] في هذا الحديث أن يكون (أرْأن) على مثال: (أَذْهَب)، فيكون[11] من: أَرِنَ، يَأْرَنُ:

---

(١) (ساكن الراء... النون): ساقط من: س.

(٢) ب: أراد.

(٣) (كأنه قال: أدم النظر): ساقط من: س.

(٤) «غريب الحديث للخطابي»: (١/ ٣٨٧)، و«الفائق في غريب الحديث»: (٢/ ٩٧).

(٥) س: الوجوه الرواية.

(٦) (أن يكون): ساقطة من: س.

(٧) ينظر: «فتح الباري»: (٩/ ٦٤٩).

(٨) س: لالتقاء الساكنين.

(٩) وأصله: لم أبال، من: بالى يبالي، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وللاستخفاف؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ينظر: «الكتاب»: (١/ ٢٩٤)، (٢/ ١٤٠)، (١٩٦)، (٢٠٤)، (٢٠٨).

(١٠) «غريب الحديث»: (١/ ٣٨٦).

(١١) ساقطة من: س.

إذا نَشِط إلى الشـيء وأسرع[١]، يقـال: أَرِنَ الرجـل وعَـرِصَ وهَـبِصَ، تَرَصَّـعَ وتَقَلَّزَ[٢]، كل ذلك إذا خفَّ وأسرع، قال الأعشى[٣] [من المتقارب]:

٢٦٢ـ تـراه إذا مـا عـدا[٤] صَـحْبُهُ بجانبـه مِثْـلَ شـاةِ[٥] الأَرَنْ

ويقال: مهر أرن، وأرون، ومنه قول [زيد بن][٦] عـدي بـن زيـد للـنعمان حين سخط عليه كسرى: انهض نُعيم فقـد آخيـت لـك أخيـة لا يقطعهـا المهـر

(١) ينظر: «شرح ابن بطّال»: (٥/ ٤١٩)، و«الفـائق في غريـب الحـديث»: (٢/ ٩٧)، و«فـتح الباري»: (٩/ ٦٥٠).

(٢) «الغريب المصنّف»: (٢/ ٢٢٢).

(٣) «الديوان»: (٢٠٨).

(٤) س: عد.

(٥) س: شأن.

(٦) زيادة يقتضيها النص، فزَيد بن عَدِي بن زيد هو صاحب المقولة، أمّا عَـدِي أبـوه: فهـو أوّل من كتب بالعربية في ديوان كسرى، وكان شاعراً ولم ترو لـه العـرب؛ لأنّ ألفاظـه ليست نجدية، وكان ذا هيبة، فإذا دخل على المنذر قام جميع من عنده حتى يقعد، وهـو الذي سعى عند كسرى لاختيار النعمان ملكاً على الحيرة من بين إخوته بعد وفاة أبـيهم المنذر، وبعد مدة سجنه النعمان وقتله في سجنه حين أمر كسرى بإطلاق سراحه، وكان كسرى قد استعمل ابنه (زيد بن عدي بن زيـد) كاتبـاً بعـد مقتـل أبيـه، وأغـرى زيـد كسرى بقتل النعمان بمكيدة دبرها ثأرا لأبيه، وقال مقولته للنعمان حـين كـان الأخـير متوجهاً إلى كسرى وقد أيقن النعمان بمصيره، فحبسه كسرى، ومات في سجنه، وقيل: بل ألقي تحت أرجل الفيلة فوطئته حتى مـات. ينظـر الخـبر والمقولـة في: «الكامـل في التاريخ»: (١/ ٣٧٥ـ ٣٧٨).

الأرن[1]، ومنه قول حميد بن ثور[2] [من الوافر]:

٢٦٣ ـ [١٤٣/ أ] يظلُّ خباؤُنا وكأنَّ حبلاً ... بـه مُتعَلِّقٌ مهـراً[3] أرونـا

فهذا ما عندي من الحديث.

وأمّا قوله ﷺ: «يغلي دماغه كما يغلي القمم بالمِرجل»؛ فإن المرجل بكسر الميم: القدر، يكون من نحاس وغيره، وزعم قوم أنها من النحاس خاصة[4]، وليس بصحيح، وأمّا (القمقم) فإنّ الفقهاء يرونه بضمّ القافين[5]، وذكر أبو عمر المطرّز أنّ (القمقم) بكسر القافين: البسر المطبوخ[6]، والبُسْر: التمر الذي لم ينضح[7]، فكانوا يطبخونه لينضج، فشبّه غليان دماغ المعذب في النار بغليانه في المرجل، نعوذ بالله من درك الشقاء وأصناف البلاء.

---

(١) س: فقد أخيتك أخيته فجانبه مثل شأن الأرن.

(٢) لم أقف على البيت في «الديوان»، وهو في: «غريب الحديث للخطابي»: (١/ ٣٨٦).
وحميد من المخضرمين، نقل ابن منده إسلامه وإنشاده النبي ﷺ بالمناسبة، توفي أيام عثمان ﷺ. «معجم الأدباء»: (٢/ ١٢٢٢)، و«الإصابة»: (٢/ ٦٢٨)، و«الأعلام»: (٢/ ٢٨٣).

(٣) س: صهر.

(٤) «اللسان» (رجل) (٤/ ٨٩).

(٥) نصّ على ذلك ابن حجر في ذكره الحديث عند شرحه قوله ﷺ في عمه أبي طالب: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة»... الحديث، فقال ابن حجر: والقمقم، بضمّ القافين وسكون الميم الأولى معروف: وهو الذي يسخن فيه الماء... «فتح الباري»: (٧/ ٢٣٣).

(٦) ينظر: «التاج» (قمم) (٣٣/ ٣٠٢).

(٧) وقد يراد به الماء الطريّ الحديث العهد بالمطر. ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٢٧)، و«اللسان» (بسر) (١/ ٤١٦)، و«فتح الباري» (١١/ ٤٨٠).

والباء في قوله: (بالمرجل) [هي][1] التي تستعمل بمعنى (في)[2] يقال: زيد بالبصرة، أي: في البصرة.

ومن روى: (على المرجل) فهو عائد إلى ذلك[3] المعنى؛ لأنّ (على) و(في) قد يوضع بعضهما[4] مكان بعض، فممّا وضعت فيه (على) موضع[5] (في) قول [العرب][6]: كان ذلك على عهد فلان، أي: في عهده، وكذلك[7] قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[البقرة: ١٠٢] أنّ[8] معناه: في ملكه[9]، ومما وضعت فيه (في) موضع على قول امرئ القيس[10] [من الرمل]:

---

(١) من: س، ج.

(٢) وقيل: الباء هنا بمعنى في. «فتح الباري»: (١١/ ٤٨٠).

(٣) س: فهو على ذلك.

(٤) س: بعضها.

(٥) س: مكان.

(٦) من: س، ج.

(٧) ساقط من: ج.

(٨) ساقط من: س.

(٩) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (٢/ ٢٧١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢/ ٣٢٤).

(١٠) «الديوان»: (١٠٥)، والرواية فيه (ريّقه)، وينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٩٤)، و«ديوان المعاني»: (٢/ ٣)، وقال أبو هلال في معنى البيت: الشجراء: الأرض ذات الشجر، وإذا غرقت الشجر من رَيِّقه حتى لا يبين منها إلّا فروعها، فكيف يكون في شدته، وريّق المطر: أوله وأخفه، وشبه رؤوس الشجر خارجة من الماء برؤوس قطعت عليها عمائم.

٢٦٤ ـ وتـرى الشـجراءَ[١] في ريِّقهـا كرؤوس قُطِعَتْ[٢] فيها الخُمُرْ[٣]

وقال[٤] عنترة[٥] [من الكامل]:

٢٦٥ ـ بَطَـلٍ كـأنّ ثيابَـهُ في سَرْحَـةٍ يُحْذَى نِعالَ[٦] السِّبْتِ ليس بِتَوأَمِ

فهذا ما حضرني في جواب ما سألت عنه[٧]، وبالله التوفيق.

* *

---

(١) س: الشجر.

(٢) س: قطعة.

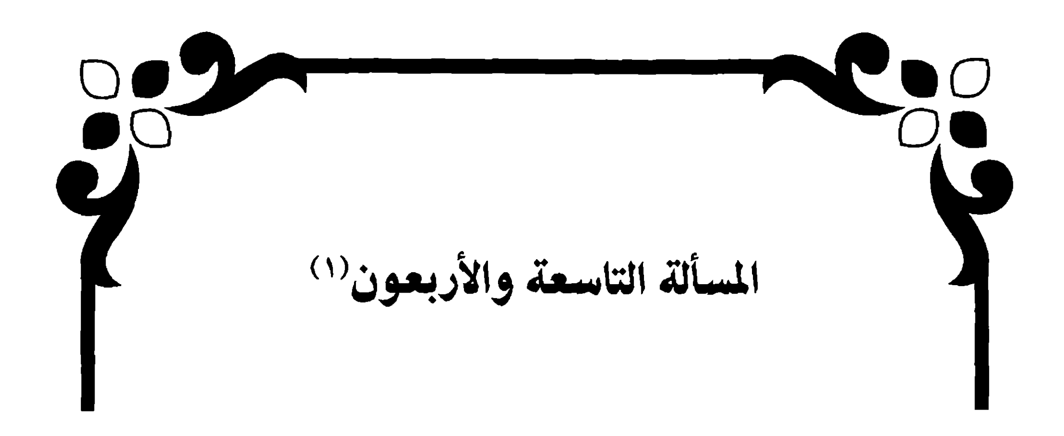
(٣) ج. حمر.

(٤) ج: وقول.

(٥) «الديوان»: (٢١٢)، و«الكامل»: (١/ ١٢٣)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٣٥٢)، وقال ابن الأنباري: يقول: هو طويل من الرجال تام، فكأنّ ثيابه التي هي عليه، إنما هي على سرحه من طوله... ومعنى قوله: (في سرحة) أي: على سرحة، فأقام (في) مقام على. وينظر: «الجليس الصالح»: (٢/ ٢٠٠)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٨٤)، و«العمدة»: (١/ ٥٤٣). وقال ابن رشيق: أراد أنّه ملك؛ لأنّ نعال السبت لا يحتذيها عندهم إلّا كل شريف، و«اللسان» (سبت) (٤/ ٤٦٣).

(٦) س: فقال.

(٧) ساقط من: ج.



المسألة التاسعة والأربعون[1]

الجواب ـ رضي الله عنك ـ في ترك أبي عمرو الفصل[2] في آل عمران في رواية من روى ذلك عنه، ويمد[3] في صاد والقمر، وقول أبي عمرو، رحمه الله، محتجاً لنفسه: إنّه من نبّأت لا من[4] أنبأت، وفي قوله، عز وجلّ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، قال أبو عمرو الداني في كتاب «التيسير»[5]: لا يجوز ضمّه في مذهب الكسائي؛ لأنّ ضمّة النون ضمّة إعراب، فهي تنتقل.

ولو كانت ضمّة بناء لضُمّ التنوين من أجلها، وإنّما ذلك في الأفعال، وأمّا

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) مذهب أبي عمرو في الهمزتين المجتمعتين من كلمة واحدة أنّه يحقق الأولى، ويسهّل الثانية بينها وبين الألف، مع إدخال الألف بين الهمزتين، وقد اختلف عنه في ثلاثة المواضع التي ذكرها ابن السِّيد، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[آل عمران: ١٥]، ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾[ص: ٨]، و﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾[القمر: ٢٥]، إذ روي عنه ترك الفصل بالألف بين الهمزتين، ينظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (١/ ١٨٠ ـ ١٨١)، (٢٠١ ـ ٢٠٢)، و«المستنير»: (١/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤)، و«النشر»: (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، (٣٧٤).

(٣) ج: يعد.

(٤) (لا من): ساقط من: س.

(٥) «التيسير»: (٣٠٣).

في الأسماء فإنّي لا أجد في أوّلها سكوناً أصليّاً مع ضمّة لازمة يجب ضمّ التنوين لها، وفي قوله: ﴿ هَٰأَنتُمْ ﴾[آل عمران: ٦٦] لمن جعل الهاء مبدلة من همزة، وكان ممّن يفصل بالألف، وقوله: زاد في التمكين[١]، فقد أخذ لهشام[٢] بزيادة التمكين، وليس له تمكين قبل زيادة الألف[٣]، إذ هو يحقق الهمزة بعد الهاء المبدلة من الهمزة، فقراءته كقراءة قنبل[٤] قبل الفصل بالألف، فإذا فصل مكّن[٥] الألف لا غير، وإنّما زيادة التمكين لقالون[٦] وأبي عمرو[٧] مأجوراً إن شاء الله.

الجواب: أمّا قول أبي عمرو، رحمه الله: [١٤٣/ ب] إنّه من (نبّأت) لا من

---

(١) التمكين: هو عبارة عن الزيادة في مقدار الصوت، حتى يخرج حرف المدّ من المدّ الطبيعي إلى المدّ العرضي. ينظر: «مرشد القارئ»: (٢٧٧)، و«التمهيد»: (٦٨).

(٢) ابن عمار بن نُصير أبو الوليد، نقل القراءة عن ابن عامر اليحصبي، روى عنه البيساني وأحمد بن ماموية وإسماعيل الحويرسي (ت٢٤٥هـ). ينظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (١/ ١١٤)، و«معرفة القراء»: (١/ ٣٩٦).

وينظر أداؤه للمدّ في: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (١/ ٣٣٣ـ ٣٣٤)، و«النشر»: (١/ ٣١٣ـ٣١٩).

(٣) (وقوله: زاد... الألف): ساقط من: س.

(٤) ساقط من: س. وقنبل هو: محمد بن عبد الرحمن نقل عن ابن كثير المكي، ونقل عنه الزينبي ونظيف وابن مجاهد (ت٢٩١هـ). ينظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (١/ ١١٣).

(٥) س: أسكن.

(٦) عيسى بن مينا، روى عن نافع، روى عنه أبو نشيط وأحمد بن قالون، وأحمد بن يزيد الحلواني (ت٢٢٠هـ). «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (١/ ١١٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (١/ ٣٢٦)، و«غاية النهاية»: (١/ ٦١٥).

(٧) تنظر مذاهبهم في: «التيسير»: (١٤٦ـ ١٤٧)، و«القواعد المقررة»: (٢٦١) وما بعدها.

(أنبأت)[1] فإنّما أراد أنّ (أنبأت) تسقط الهمزة من مضارعه، كما تسقط من الأفعال الرباعية التي في أوائلها ألف قطع نحو: أكرم، وأخرج؛ لأنّ أصل الفعل المضارع في[2] هذه الأفعال أن يقال: يؤكرم، ويؤخرج، ويؤنبئ، غير أنهم حذفوا منها الهمزة؛ لما يلزم من اجتماع همزتين في فعل المتكلّم[3]، فجعلوا سائر تصريف الأفعال عليه، كما حملوا: تَعِدُ وأَعِدُ[4]، ونَعِدُ على فعل الغائب في حذف الواو[5]، وإن كان الثقل[6] إنّما عرض في فعل الغائب وحده؛ ليكون الحكم في جميعها واحداً، وربّما جاء بعضها على الأصل المرفوض في ضرورة الشعر كما قال الراجز[7] [من الرجز]:

---

(١) ج: إنه ليس من نبأت لا من نبأت. و(لا من) ساقط من: س.

(٢) ج: من.

(٣) ينظر: «إيجاز التعريف»: (١٩٤)، و«المناهج الكافية»: (١٨٩ ـ ١٩٠)، و«اللسان» (كرم) (٧/ ٦٤٥).

(٤) س: تعدوا وأعدوا.

(٥) فإن كل فعل مضارع مبني للمعلوم فاؤه واو، وماضيه على وزن (فَعَل) بفتح العين، وهو على وزن (يَفْعِل) بكسر العين فإن واوه تحذف حذفاً مطرداً. ينظر: «المنصف»: (١٧٨)، و«إيجاز التعريف»: (١٩١).

(٦) س: التعلل.

(٧) الرجز بلا نسبة في: «المنصف»: (٦٦)، و«الخصائص»: (١/ ١٤٥)، و«ضرورة الشعر»: (٢٢٢)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٨)، (٦٢٨)، و«ارتشاف الضرب»: (١/ ٢٤٢)، و«المقاصد النحوية»: (٣/ ٥٣٦)، ونسبه الأزهري إلى أبي حيان الفقعسي في: «شرح التصريح»: (٢/ ٧٥١)، و«شرح الأشموني»: (٤/ ٥٨١)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٣١٩).

٢٦٦ـ فإنّــــــــه أهـــــــلٌ لأنْ يُؤَكْرَمــــــــا

واحتجّ أبو عمرو على الخليل بـأنّ الفصـل إنّـما يحسـن في (أنبـأ)، ليكـون كالعوض[١] ممّا سقط منه، ولا يلزم مثل ذلك في (نبّـأ)؛ لأنّـه لا يسـقط منـه شيء في تصريفه، وسكوت الخليل عن معارضته في ذلك كأنّه[٢] دليل عـلى أنّـه سـلّم لـه ذلك[٣]، على أنّ الرواة عن أبي عمرو قد اختلفوا في ذلك حسب ما قد وقفت عليه.

وأمّا قولك[٤]: إنّك لا تجد في[٥] الأسماء ما في أوّله سكون أصلي مع ضمّة لازمة، فإنّ هذا إنّما يوجد في الأسماء المعتلة التي لحقت أوّلها ألف الوصل، وهي: ابن، واسم، واست، وامرؤ، وابـنم[٦]؛ لأنّ هـذه الأسـماء أسـكنت أوائلهـا[٧]،

---

(١) س: على العوض.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س: في ذلك.

(٤) س: قوله.

(٥) س: من.

(٦) س: وأنتم.

(٧) قال ابن جني: لمّا كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها، كان بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب، ألا ترى أنّ الفعل ثان للاسم، وهـو وإن كـان أضعف منه فإنّه أقوى من الحرف، وقد يكون الاسم خبراً كما يكون الفعل خبراً، فلـما كان بين الاسـم والفعل هـذا التقارب، وَلَحِقَ الاسـم ذلـك الاعـتلال، اجتـزأوا عـلى أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها، وألحقوها همزة الوصل... وتلك الأسماء (ابـن وابنـة وامـرؤ واثنتـان واسـم واسْـت وايمـن وقالوا: وابنـم) يعنـون: الابن. «المنصــف»: (٨١ ـ ٨٢).

وألحقت ألف[1] الوصل، لتكون توطئة للأفعال في دخول ألف الوصل عليها، كما كانت الأسماء الستة المعتلة[2]، وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال توطئة لإعراب التثنية والجمع المسلّم بالحروف[3]، فجرت لذلك مجرى الأفعال، وليس يوجد ذلك في غيرها.

وأمّا ما ذكرته[4] من كلام أبي عمرو الداني في قوله تعالى: (هأنتم) فيمن جعل الهاء[5] مبدلة من همزة (أأنتم) فإنّه كلام مضطرب، وزيادة التمكين إنّما هو لقالون وأبي عمرو كما ذكرت، وقد قال مكي[6] في كتاب «الكشف»[7]: حجة من قرأ ﴿ هَآأَنتُمْ ﴾[8] بالمد والهمزة[9] أنّ أصله عنده (أنتم) دخلت عليه (ها) التي للتنبيه، وبقيت همزة (أنتم) محققة[10] على أصلها، فلا يمدها البزي؛ لأنّها

---

(١) ساقطة من: س.

(٢) س: المضافة.

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٥٢).

(٤) س: ذكرت.

(٥) ج: في عرجون الهاء.

(٦) ابن أبي طالب القيسي الأندلسي، سمع بمكة وقرأ القراءات بمصر على ابن غلبون، كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية (ت٤٣٧هـ). ينظر: «جذوة المقتبس»: (٣٥١)، و«معرفة القراء الكبار»: (٢/ ٧٥١).

(٧) ينظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع»: (١/ ٣٤٦).

(٨) الأصل غير واضح. ج: أأنتم. س: أأنتم.

(٩) ج: والهمز.

(١٠) س: مخففة، وما أثبته موافق لما في «الكشف»: (١/ ٣٤٧).

من كلمتين، قال مكي: ويجوز أن يكون أصله (آأنتم) بهمزتين محققتين[1] بينهما[2] ألف للفصل بين الهمزتين، ثمّ تبدل من الهمزة الأولى هاء، فتتصل ألف الوصل بالهاء، وفيه بُعْد إن حملت قراءة البزّي عليه؛ لأنّه ليس من أصله أن يدخل[3] بين الهمزتين ألفاً، فالوجه الأول أولى بقراءة البزّي، قال مكي: وعلى ذلك تحمل قراءة الكوفيين وابن عامر[4] إلّا[5] هشاماً [١٤٤/ أ] فإنّه قد يدخل بين الهمزتين ألفاً في هذا غير الموضع، فيجوز أن يحمل هذا على أصله في غيره، ثمّ استبعد ذلك[6].

فهذا ما عندي في[7] جواب ما سألت عنه[8]، وبالله التوفيق.

(١) س: مخففتين.

(٢) س: لأنها.

(٣) (بين الهمزتين ثم... يدخل): ساقط من: س.

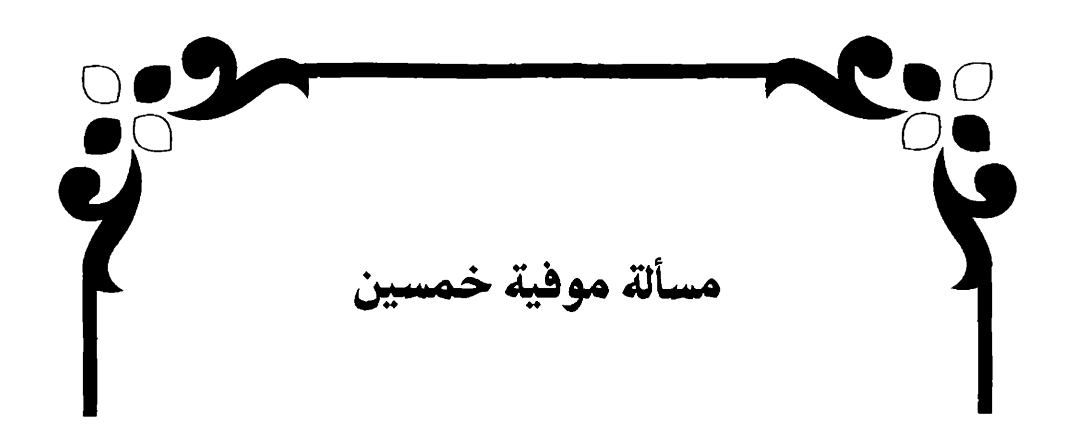
(٤) عبد الله بن عامر بن يزيد قارئ أهل الشام (ت١١٨هـ). ينظر: «معرفة القراء الكبار»: (١/ ١٨٦).

(٥) س: لا

(٦) ينظر: «الكشف»: (١/ ٣٤٧).

(٧) ج: من.

(٨) س: فهذا ما عندي في هذه المسألة من جواب ما سألت عنه...



مسألة موفية خمسين

سألت ـ أدام الله عزتك، وحمى من النوائب حوزتك، وملكك نواصي النعم، وبلغك أقاصي الهمم[1] ـ عن قول النحويين: إنّ ربّ للتقليل[2]

وقلت: كيف يصحّ ما قالوه، وكلام العرب المنظوم، والمنثور يشهد بضدّ مازعموه[3]؟ لأنّ القائل إذا قال: ربّ عالم لقيت، وربّ طعام طيّب أكلت، فإنّما غرضه أن يكثر من لقيه من العلماء، وما أكله من الطعام الطيّب، وكذلك قول امرئ القيس[4] [من الطويل]:

٢٦٧ـ ألا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيّما يومٍ بدارةِ جُلجُلِ

وقال الأعشى[5] [من الخفيف]:

---

(١) و، خ: قال الشيخ ﷺ: سألت أعزك الله ويسرنا وإيّاك لما يرضاه.

(٢) للنحاة خلاف في دلالة (ربّ) على التقليل والتكثير، وسيفصّل المؤلف القول في ذلك.

(٣) س: ما قالوه.

(٤) «الديوان»: (٣٢)، و«جمهرة أشعار العرب»: (٩٦)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٣٢).

(٥) (وقال الأعشى) مطموس في: خ. والبيت في: «الديوان»: (١٦٩)، و«جمهرة أشعار العرب»: (١٢٥)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٣٢).

٢٦٨ ـ ربَّ رَفْـدٍ هَرَقْتَـه ذلـك اليـو مَ وأسرى[1] من معشـرٍ أقتـالِ

لا يليق بهما التقليل؛ لأنّ بيت امـرئ القـيس بيـت افتخـار بكثـرة الأيـام الصالحة التي تنعّم فيها بالنساء، وأنّ يوم دارة[2] جُلجل كان أجلها وأحسنها.

وبيت الأعشى بيت مدح، ولم يمدح الذي مدحه بأنّه أراق رفـداً واحـداً، ومثل هذه الأبيات[3] ـ أدام الله عزّك[4] ـ لعله[5] حمل القـائلين عـلى أن يقولـوا: إنّ[6] (ربّ) للتكثير، مع أنّ سيبويه قال في بـاب (كـم)[7]: ومعناهـا[8] كمعنـى (ربّ)، فتوهموا أنّ مذهبه أنّها للتكثير.

وقد كان أشكل عليّ من أمرها قبل[9] قوتي في هذه الصناعة مثل مـا أشـكل

---

(١) س: وأيسرا.

(٢) و، خ: بدارة.

(٣) س: هذين البيتين.

(٤) و، خ: أعزك الله.

(٥) ساقط من: و، خ، ج، س.

(٦) س: على أن.

(٧) «الكتاب»: (٢/ ١٥٦)، وينظر: «شرح المفصّل»: (٨/ ٢٦ ـ ٢٧)، و«البسـيط في شرح الجمل»: (٢/ ٨٦٠)، ونصّ ابن أبي الربيع أنّ سيبويه أراد بذلك: أنّهـما يسـتعملان في الفخر، وإن كانت (ربّ) للتقليـل، وكـم للتكثـير، و«المغنـي»: (٢/ ٣٢٥)، و«ارتشـاف الضرب»: (٤/ ١٧٣٧)، و«الهمع»: (٤/ ١٧٤).

(٨) س: ومعنى هذا.

(٩) س: مع.

عليك، وحسبت أنّ أبا القاسم الزجاجي[1]، وأبا جعفر بـن النحـاس ونحوهمـا من صغار النحويين، غلطوا في ذلك؛ فجعلت أبحث عمّا قاله فيها جلة النحويين فوجدت كبراء البصريين[2] ومشاهيرهم مجمعين[3] على أنّها للتقليل، وأنّها ضـد (كم) في التكثير كالخليل، وسـيبويه، وعيسـى بـن عمـر[4]، ويـونس، وأبي زيـد الأنصاري، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش سعيد[5] بـن مسـعدة، والمـازني، وأبي عمر الجرمي، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر بن السـرّاج[6]، وأبي إسـحاق الزجّـاج، وأبي علي الفارسي، وأبي الحسن الرماني[7]، وابن جنّي[8]، والسيرافي، وكـذلك جلّـة الكوفيين كالكسائي، والفراء، ومعاذ الهرّاء[9]،

---

(١) س: صحح في الحاشية: الزجاج.

(٢) س: النحويين البصريين.

(٣) س: مجتمعين.

(٤) س: عمرو. وهو أبو عمر الثقفي، إمام في النحو والعربية والقراءة، أخذ عـن أبي عمـرو بـن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق (ت١٤٩هـ). «مراتب النحويين»: (٣٣)، و«بغية الوعـاة»: (٢/ ٢٢٨).

(٥) س: وسعيد.

(٦) محمد بن السّرّي، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي وأبـو عـلي الفارسي (ت٣١٦هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (٣/ ١٤٥)، و«بغية الوعاة»: (١/ ١٠٠).

(٧) س: وابن الرماني.

(٨) الأصل: الجني. س: والسيرافي وابن جني.

(٩) معاذ بن مسلم أبو مسلم الهرّاء، ولد أيام عبد الملك بن مروان، كان مـن أعيـان النحـاة (ت١٨٧هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (٣/ ٢٨٨)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٢٨١).

وابن سعدان[1]، وهشام[2]، ولم أجد لهم مخالفاً في ذلك إلّا صاحب كتاب «العين»[3]، فإنّه صرّح بأنّها للتكثير، ولم يذكر أنّها تجيء للتقليل[4]، وهذا من أطرف شيء؛ لأنّ (ربّ) قد كثر استعمالها في مواضع [١٤٤/ ب] لا يسوغ فيها التكثير[5] سنذكرها إذا انتهينا إليها إن شاء الله، ورأيت الفارابي[6] قد ذكر في كتاب[7] «الحروف»: أنّها[8] تكون تكثيراً وتقليلاً[9]، ورأيت قوماً من نحويي

---

(١) محمد بن سعدان الكوفي، كان ذا علم بالعربية، وصنف كتاباً في النحو، أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة (ت٢٣١هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (٣/ ١٤٠)، و«بغية الوعاة»: (١/ ١٠٢).

(٢) ابن معاوية الضرير، النحوي الكوفي (ت٢٠٩هـ). «إنباه الرواة»: (٣/ ٣٦٤)، و«وفيات الأعيان»: (٦/ ٨٥)، وتنظر أقوال النحاة الذين ذكرهم المؤلف في: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٣٨)، و«الهمع»: (٤/ ١٧٤).

(٣) قال صاحب «العين»: ورب: كلمة تفرد واحداً من جميع يقع على واحد يعنى به الجميع... «العين» (ربّ) (٨/ ٢٥٨)، وينظر: «الجنى الداني»: (٤١٨)، و«الهمع»: (٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٤) و، خ: بمعنى التقليل.

(٥) و، خ: التكثير فيها.

(٦) إسحاق بن إبراهيم، كان ممن سكن زبيد، وبها صنف كتابه «ديوان الأدب»، توفي قريباً من سنة: (٣٥٠هـ) وقيل: (٣٧٠هـ). ينظر: «معجم الأدباء»: (٢/ ٦١٨)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٢١).

(٧) ساقط من: و.

(٨) س: الفارابي يذكر أنها.

(٩) (ورأيت الفارابي... وتقليلاً): ساقط من: و.

زماننا هذا[١]، ومن قرب زمانه من زمانهم[٢] يعتقدون[٣] أنّها للتكثير[٤]، مثل (كم)، وكأنّهم[٥] يعتقدون أنّ النحويين المتقدمين غلطوا فيها[٦]، ورأيتهم يتعلقون بالمواضع التي ظاهرها التكثير، ويغفلون المواضع التي لا تحتمل[٧] إلّا التقليل، ورأيت قوماً منهم يحتجون بقول سيبويه في (كم): إنّ معناها كمعنى (ربّ).

وقد يتعين على المصنف إذا رأى رأياً يخالف ما رآه المبرزون في صناعة من الصنائع أن يتهم رأيه، ولا يتسرع[٨] إلى تخطئتهم، وإنّما ينبغي أن يلتمس حقيقة ما قالوه؛ فلسنا نشك في أنّ الخليل، وجميع من سميناه من البصريين، والكوفيين قد رأوا الأبيات التي ظاهرها التكثير كما رآها[٩] هؤلاء المعترضون عليهم؛ لأنّها كثيرة جداً، وليس مجيئها للتكثير شاذاً قليلاً، فيتوهم أنّه غاب عنهم لقلته، بل تكاد المواضع التي ظاهرها الكثرة تكون موازية للمواضع التي تقع فيها القلة.

---

(١) ساقط من: س.

(٢) س: زمانهم من زمانه.

(٣) س: يعتقد.

(٤) س: للكثير.

(٥) الأصل: وكأنما. س: وكلهم، وما أثبته من: ج، و، خ.

(٦) و، خ: في ذلك.

(٧) الأصل، و، خ، س: تحمل، وما أثبته من: ج.

(٨) س: يستسرع.

(٩) س: رأوها.

فهذا[1] اتفاق جميع من ذكرناه على أن أصّلوا أنّ (ربّ) للتقليل و(كم) للتكثير دليل على أنّ لهم في ذلك غرضاً ينبغي أن يعلم، ويوقف عليه، وكذا[2] قول سيبويه: إنّ (كم) معناها كمعنى (ربّ) لا دليل فيه على أنّها للتكثير[3] من ثلاثة أوجه:

ـ أحدها: أنّ سيبويه لم ينازع غيره في قولهم: إنّ (ربّ) للتقليل، و(كم) للتكثير[4].

ـ والثاني: أنّ سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها [أن يقول][5]: وربّ شيء هكذا، يريد أنّه قليل نادر[6]،كقوله في باب (ما)، وقد أنشد بيت الفرزدق[7] [من البسيط]:

٢٦٩ ـ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ همْ قريش وإذ ما مثلَهم بشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف، كما أنّ (لات حين مناص) كذلك، وربّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة في القلة[8].

---

(١) و: القلة في.

(٢) خ، و، س: وكذلك.

(٣) و، خ: عنده للتكثير.

(٤) (من ثلاثة... للتكثير): ساقط من: س.

(٥) من النسخ الأخرى.

(٦) (إذا تكلم... نادر): ساقط من: س.

(٧) «الديوان»: (١٨٥)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٣٢٩)، وقال المؤلف: حكى سيبويه: أنّ بعض الناس نصب مثلهم، وجعله على وجه الخبر في هذا البيت، ثم استبعد وقال: هذا لا يكاد يعرف، إلّا أنّه حكى ما سمع. وينظر: «الخزانة»: (٤/ ١٣٣).

(٨) «الكتاب»: (١/ ٦٠).

فكيف يتوهم عليه أنّه أراد بقوله: إنّ معنى (كم) كمعنى[1] (ربّ) أنّها[2] مثلها في الكثرة[3]، وهو يستعملها في كلامه، وما يتكلم[4] عليه من[5] مسائل كتابه بضد ذلك؟

ـ والوجه الثالث: أنّ كلّ من شرح كتاب سيبويه لم يقل أحد منهم إنّ سيبويه أراد بهذا الكلام أنّ ربّ للتكثير[6]، وقد فسّر أبو علي الفارسي هذا الموضع فقال: إنّما قال: إنّ[7] معنى (كم) كمعنى (ربّ) لأنّها تشارك (ربّ) في أنّهما يقعان صدراً[8]، وأنّهما [لا][9] يدخلان إلّا على نكرة، وأنّ الاسم المنكور الواقع [١٤٥/ أ] بعدهما[10] يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع[11] بعد (كم) يدل على كثير، والاسم الواقع بعد (ربّ) يدل على قليل، فيختلفان في

---

(١) و: معناه كمعنى.

(٢) س: أنه.

(٣) س: التكثير.

(٤) س: تكلم.

(٥) الأصل: وما يستعمله يتكلم في.

(٦) قال السيرافي: وكم للتكثير، وربّ للتقليل. «شرح كتاب سيبويه»: (٢/ ٤٩٢).

(٧) ساقط من: س

(٨) قال جماعة من الكوفيين: إنّ (ربّ) اسم معمولة لجوابها كـ(إذا)، أو حين من الظروف، وقدمت عندهم؛ لاقتضائها الجواب... «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٣٧).

(٩) من: و، خ.

(١٠) س: بعدكما.

(١١) (بعدهما... الواقع) ساقط من: س

هذا الوجه، ويختلفان أيضاً في أنّ (كم) اسم، و(ربّ) حرف[1]

وكذلك قال ابن درستويه[2] والرمّاني، وغيرهما[3] في شرح هـذا الموضـع من كلام[4] سيبويه، وإن كانت المواضع التي ظاهرها التكثير عند هؤلاء توجب أنّها للتكثير، فقد يجب أن تكون المواضع التي ظاهرها التقليل توجـب أن تكـون للتقليل، فلا أقلّ من أن يتعادل الأمران عندهم فيقولـوا[5]: إنّهـا تكـون تقلـيلاً وتكثيراً، كما قال أبو نصر الفارابي، وأنا أؤصـل في (ربّ) أصـلاً يبنـى[6] تفريـع مسائلها عليه، ويصرح بما أشار أهل الصناعة[7] المتقـدمون[8] إليـه، إن شـاء الله تعالى[9]

---

(١) ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٤٨٦)، و«المغني»: (٢/ ٣١٩)، و«البسـيط في شرح الجمل»: (٢/ ٨٦٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٣٧ ـ ١٧٣٩).

(٢) عبد الله بن جعفر بن درستويه، نحوي جليل القـدر، روى عـن المـبرد، وابـن قتيبـة، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو (ت٣٤٧هـ). «إنبـاه الـرواة»: (٢/ ١١٣)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٣).

(٣) ساقط من: ج، س.

(٤) ج، س: كتاب

(٥) الأصل، س: فيقول، وما أثبته من: و، ج، خ.

(٦) س: بينا يكون.

(٧) س، ج: هذه الصناعة.

(٨) س: المتقدمين.

(٩) (إليه... تعالى) ساقط من: ج.

* باب الكلام في[1] (ربّ) وحقيقة وضعها:

اعلم أن (ربّ)، و(كم) بُنيا على التناقض[2] في أصل وضعهما؛ لأنّ أصل [وضع] (ربّ) للتقليل، وأصل وضع (كم) للتكثير، هذه حقيقة وضعهما، ثم يعرض لهما المجاز للمبالغة وغيرها من الأغراض، فتقع كل واحدة[3] منهما موضع[4] صاحبتها [مع حفظها لأصل وضعها][5]، وهذه[6] سبيل المجاز؛ لأنّه عارض يعرض للشيء فيستعار في غير موضعه، ولا يبطل ذلك حقيقته التي وضع عليها[7]، ومثال ذلك: المدح والذمّ، فإنّهما وضعا على التناقض في أصل وضعهما، ثمّ يعرض لهما المجاز، فيستعمل[8] الذمّ مكان المدح، كقول القائل: أخزاه الله ما أشعره، ولعنه الله ما أفصحه[9]، ويستعمل المدح مكان الذمّ، فيقال

---

(١) ج: على.

(٢) (على التناقض): ساقط من: و، خ.

(٣) الأصل: فيقع كل واحد. وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٤) و، خ: موقع.

(٥) من: و، خ.

(٦) الأصل: هذا. وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٧) قال الكفوي: فكل نسبة وضعت في غير موضعها بعلامة فهي مجاز عقلي، تامة كانت أو ناقصة، سمي به لتجاوزه عن مكانه الأصلي بحكم العقل، أو هو اسم لما أريد به غير موضعه لاتصال بينهما، وهو مفعول بمعنى فاعل. «الكليات»: (٣٦١)، (٨٠٤).

(٨) و: لأنّه عارض يعرض فيستعمل.

(٩) والذي حملهم على ذلك مخافة أنهم يكرهون أن يمدحوا الشيء فيصيبوه بالعين، فيعدلون عن مدحه إلى ذمه، فهم يقولون ذلك ولا يريدون وقوعه. ينظر:

للأحمق: يا عاقل، وللجاهل: يا عالم، وللبخيل: يا جواد، وذلك على سبيل الهزء[1]، قال الله تعالى حكاية عن قوم شعيب أنّهم قالوا له: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[هود: ٨٧]، وقال في فرعون: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩][2]، ومثله قول الشاعر[3] [من المتقارب]:

٢٧٠ـ وقلت لسيدنا ياحليـ ـمُ إنّك لم تأسُ أسْواً رفيقا

وقال بعض شعراء اليمن يخاطب جريراً[4] [من البسيط]:

٢٧١ـ أبلغ كليباً وأبلغ عنك شاعرها أنّي الأغرُّ وأنّي زهرة اليمنِ

«الخصائص»: (٢/ ٤٥٧)، (٤٦١)، و«الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب»: (١٠٤ ـ ١٠٦)، وقد فصّل المؤلف القول في القضية وتتبع شواهدها. و«الخزانة» (٣/ ٢٧٧).

(١) ينظر: «الأضداد للأنباري»: (١٦١)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٠).

(٢) على إرادة الاستهزاء والسخرية في قول قتادة، وقيل: بل المراد المعنى المنصوص عليه على الحقيقة في نفس المخاطب، ونقل عن سفيان بن عيينة قوله: العرب تصف الشيء بضده للتطير والتفاؤل، كما قيل للديغ: سليم، وللفلاة: مفازة... «المحرر الوجيز»: (٥/ ٦)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١١/ ١٩٤).

(٣) وهو شُتيم بن خويلد. «البرصان والعرجان»: (٣٥١)، و«البيان والتبيين»: (١/ ١٨١ ١٨٢)، وقال الجاحظ: تأْسو: تداوي، أسواً وأسىً: مصدران، والآسي: الطبيب. و«الأضداد للأنباري»: (١٦١)، و«الصاحبي»: (٤٢٩).

(٤) ينظر: «الصاحبي»: (٢٩١)، والرواية فيه:

أبلغ جريراً وأبلغ من يُبَلِّغه

فأجابه جرير[1]، فقال[2] [من البسيط]:

٢٧٢ - أَلم يكن في وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها من حان مَوْعِظَةٌ يا زهرة اليمنِ

فسمّاه: زهرة اليمن؛ حكاية لقوله، وهزءاً به.

وكذلك التذكير والتأنيث نقيضان في أصل وضعهما، ثمّ يلحقهما المجاز، فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه مع حفظه [١٤٥/ ب] لأصله الذي وضع عليه، فيقولون للرجل: علاّمة ونسّابة، ويرون أنّه أبلغ من قولهم: علاّم ونساب[3] ويقولون: امرأة طاهر[4]، وعاقر، وحاسر[5]، ويرون ذلك أبلغ من التأنيث لو جاؤوا به[6] ههنا، ووجه المبالغة عندهم في هذا[7]: أنّ النقيضين إنّما بينهما حد يفصل بعضهما[8] من بعض، فإذا زاد أحدهما في[9] حده انعكس إلى

---

(١) (فأجابه جرير) مطموس في: خ.

(٢) «الديوان»: (٤٦٧)، والرواية فيه: ... يا حارث اليمن، وينظر: «الصاحبي»: (٢٩١).

(٣) ينظر: «ما تلحن به العامة»: (١٢٥)، و«الكامل»: (١/ ٢٤٨)، و«المذكر والمؤنث للمبرد»: (٩٣).

(٤) وذلك إذا أرادو الطهر من الحيض، ويقولون: طاهرة بمعنى: نقية من العيوب؛ لأنها منفردة بالطهر من الحيض، لا يشركها فيه المذكر، وهو يشركها في الطهارة من العيوب. «أدب الكاتب»: (٢٩٥)، و«المذكر والمؤنث للمبرد»: (٨٨)، (١٠٢)، (١٠٧)، و«اللسان» (طهر) (٥/ ٦٥٢).

(٥) وهي التي حسرت عنها ثيابها. «اللسان» (حسر) (٢/ ٤٣٩).

(٦) س: لو جيء بها.

(٧) (في هذا): ساقط من: س.

(٨) الأصل س، ج بعضها. وما أثبته من: و، خ.

(٩) و، خ: على.

ضده؛ لأنّه لا مذهب له يذهب إليه؛ إذ لا واسطة بينهما[1]، ولذلك[2] قال الشاعر[3] [من المتقارب]:

٢٧٣ ـ وشَرُّ الشدائد ما يُضْحكُ

وقال أبو الطيب المتنبي[4] [من الكامل]:

٢٧٤ ـ ولجُدْتَ حتّى كِدْتَ تبخلُ حائلاً للمُنتَهى ومن السرور بُكاءُ

وقال أبو العلاء المعري[5] [من الطويل]:

٢٧٥ ـ فقد تدمع العينان من شدة الضحكِ[6]

---

(١) (من بعض... بينهما): ساقط من: ج.

(٢) و، خ: ولهذا.

(٣) وصدره:

ضحكت من البَيْنِ مُسْتَعْبِراً

والبيت منسوب إلى عمارة في «المحبوب والمشموم»: (٢/ ٢٧٨)، وقال أبو هلال: مثل محدث وجدته في شعر أبي خلف العجلي. «جمهرة الأمثال»: (١/ ٤٦٩)، وينظر: «ثمار القلوب»: (٥٣٣)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٠).

(٤) «الديوان بشرح أبي البقاء العكبري»: (١/ ٢٩)، و«الوساطة»: (١/ ١٦٠)، وينظر: «ثمار القلوب»: (٥٣٣).

(٥) ينظر: «سقط الزند»، والرواية فيه:

فلا تحسبوا دمعي لِوَجْدٍ وَجَدْتُه فقد تَدْمَعُ الأحداق من كثرةِ الضِّحْكِ

و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩١).

(٦) (وقال أبو العلاء... الضحك): ساقط من: و، خ

وعلى هذه[1] السبيل من المجاز يضعون النفي موضع الإيجاب، والإيجاب موضع النفي، ويخرجون الواجب بصورة الممكن، والممكن بصورة الواجب، وغير ذلك من المجازات التي تكثر إن ذكرناها، وتخرجنا عن الغرض الذي نحن بصدده وقاصدون نحو مقصده، فكما أنّ وقوع بعض هذه الأشياء[2] موضع بعض لا يبطل أصل وضعها، وكذلك وقوع[3] (ربّ) موقع[4] (كم) و(كم) موقع (ربّ) لا يبطل أصل وضعها[5] على ما نذكره بعد[6] إن شاء الله تعالى[7]

*** باب[8]: ذكر المواضع التي تقع (ربّ) فيها للتقليل والتخصيص على أصل وضعها:**

فمن ذلك قول العرب إذا مدحوا[9] الرجل: ربّه رجلاً[10]، وهو شبيه[11]

---

(١) الأصل، ج: وعلى الثاني هذه. س: هذا، وما أثبته من: و، خ.

(٢) الأصل، و، خ: الأسماء، وما أثبته من: س، ج.

(٣) الأصل، ج: موقع، وما أثبته من: و، خ، س.

(٤) (ربّ موقع): ساقط من: خ.

(٥) (فكذلك وقوع... وضعها): ساقط من: س.

(٦) ساقط من: س.

(٧) س: تعالى بعد.

(٨) العنوان مطموس في: س.

(٩) س: امدحوا.

(١٠) قال ابن يعيش: وهذا إنّما يفعلونه ـ أي يدخلون ربّ على المضمر ـ عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه، فيكنّون عن الاسم قبل جري ذكره، ثمّ يفسرونه بظاهر بعد البيان، وليس ذلك بمطّرد في الكلام، وإنّما يخصون به بعضاً دون بعض. «شرح المفصل»: (٨/ ٢٨).

(١١) و، خ: وهي شبيه.

بقولهم: لله درّه رجلاً[1]، وهذه مسألة قد اتفق عليها البصريون والكوفيون قاطبةً[2]، ونصّ عليها سيبويه في «كتابه»[3]، وهذا تقليل محض لا يتوهم به كثرة؛ لأنّ الرجل لا يمدح بكثرة النظراء والأشباه[4]، وإنّما يمدح بقلة النظراء[5] أو عدمه[6] بالجملة، ولذلك قالوا[7] في التعجب: إنّه ما خفي سببه، وخرج عن نظائره.

وإنما يريدون بقولهم: ربّه رجلاً: أنّه قليل غريب في الرجال[8]، فكأنّهم قالوا: ما أقلّه في الرجال، وما أشدّه فيهم، ويدل على ذلك تصريحهم في المدح بلفظ القلة في نحو قولهم: قلّ من يقول[9] هذا وقلّ من يعلم ذلك[10] إلا زيد[11]

---

(١) ولذلك قالوا: ربّه رجلاً، أفخم وأمدح من: ربّ رجل. «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٤٧).

(٢) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٤٧)، و«الهمع»: (٤/ ١٧٩).

(٣) «الكتاب»: (٢/ ١٧٦).

(٤) س: والأمثلة.

(٥) س: النظير.

(٦) و: تكررت.

(٧) س: قال.

(٨) و، خ: الرجل

(٩) ج: يعلم.

(١٠) ج: يقول هذا.

(١١) ينظر: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٩٢).

وقال أبو زيد الأنصاري: بيد بمعنى غير، وربما كانت بمعنى من أجل[1]

وقال أبو عبيدة: الأُسْد توصف بالفَدْع: وهو أن تقبل الرِّجل الواحدة على الأخرى، وربّما كان الفدع أن ينقلب الرسغ إلى الجانب الوحشي[2]، أراد: أنّ هذا قليل، والأول هو الأكثر.

وقال أبو العباس المبرد [١٤٦/ أ] في «الكامل»[3]: وكانت الخنساء[4]، وليلى[5] مباينتين في أشعارهما لأكثر الفحول، وربّ امرأة تتقدم في صناعة، وقلّما يكون ذلك، والجملة ما قاله الله عزّ وجلّ: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾[الزخرف: ١٨].

ومما جاءت به (ربّ) بمعنى القلة قول العرب: وربّما خان الأمين، وربّما سفه الحليم، أي: أنّ هذا قد يكون، وأنّ الأكثر[6] غيره،

---

(١) ينظر: «الفاضل»: (١١٣)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٢)، و«المغني»: (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٣)، و«اللسان» (بيد) (١/ ٥٦١).

(٢) ينظر: «الدلائل في غريب الحديث»: (١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، و«اللسان» (فدع) (٧/ ٤٢).

(٣) «الكامل»: (٣/ ١٤١٠).

(٤) تُماضر بنت عمرو بن الشَّريد، وهي صحابية، لها أربعة من الأولاد كلهم شاعر، وقد استشهدوا جميعهم في القادسية (ت٢٤هـ). «فحول الشعراء»: (١/ ٢٠٣)، و«المؤتلف والمختلف»: (١٤٦)، و«الخزانة»: (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٨).

(٥) بنت عبد الله الأخيلية، شاعرة من أشهر النساء، لا يتقدم عليها إلّا الخنساء، توفيت في عشر الثمانين للهجرة، وكان توبة بن الحمير يهواها، خطبها فأبى أبوها. ينظر: «الأمالي»: (١/ ٨٦)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٥/ ٦)، و«فوات الوفيات»: (٣/ ٢٢٦).

(٦) س، ج: كان الأكثر.

كما قال قيس بن زهير[1] [من الوافر]:

٢٧٦ ـ أظُــنُّ الحِلْــمَ دلَّ عــليَّ قــومي ... وقــد يســتجهلُ الرجــل الحلــيم

وقال سالم بن وابصة[2] [من البسيط]:

٢٧٧ ـ لا تغترر بصديق أنـت مُمْحِضُـهُ ... وَخِفْهُ خَوْفَكَ من ذي الغدر والملقِ

إنّ الزُّلال وإن أنجاك من غُصَـصٍ ... دَأْبــاً فــربَّتَما أرداك بالشَّــرَقِ

وقال أعشى باهلة[3] [من الرجز]:

٢٧٨ ـ لا يُبْطِــرَنْ ذا مِقَــةٍ أحبابُــه ... فَــرُبَّما أردى الفتــى لُعابُــهُ

وقال حاتم الطائي[4] [من الطويل]:

---

(١) ابن خزيمة بن رواحة بن ربيعة، كان شريفاً حازماً ذا رأي، وكانت عبس تصدر في حروبها عن رأيه، وهو صاحب داحس، وهي فرسه.

ينظر: «العقد الفريد»: (٥/ ١٤٦)، و«المؤتلف والمختلف»: (٢٣٥)، و«معجم الشعراء»: (٢٤١)، والبيت في «الأمالي»: (/ ٢٦١)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٣١٠)، و«شرح حماسة أبي تمام للأعلم»: (١/ ٣٤٢)، و«سمط اللآلي»: (٢/ ١٠٤).

(٢) الأسدس، شاعر فارس أمير من التابعين، دمشقي سكن الكوفة، مات آخر خلافة هشام. «المؤتلف والمختلف» (٢٧٩)، و«سمط الآلي» (٢/ ٣٤٤)، و«الأعلام»، وينظر: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٣).

(٣) «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٣)، والمقة: المحبة، يقال: وَمِقَهُ يَمِقَهُ بالكسر فيهما، أي: أحبه، فهو وامق، والهاء في (مقة) عوض من الواو مثل (عدة). «اللسان» (ومق) (٩/ ٤١٣ ـ ٤١٤)، و«تاج العروس»: (٢٦/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦).

(٤) س: أبو حاتم. وهو حاتم بن عبد الله، الجواد المشهور، وأحد شعراء الجاهلية، توفي في السنة الثامنة من ولادة النبي ﷺ. «الخزانة»: (٣/ ١٢٧)، و«الأعلام»: (٢/ ١٥١)، وينظر البيت في «الديوان»: (٧٣)، و«الأمالي»: (١/ ٢٧٤).

٢٧٩ - [و]إنّي لَأُعطـي سـائلي وَلَـرُبَّما أُكَلَّفُ مـا لا يسـتطاعُ فـأَكْلَفُ

وقال زهير[١] [من الطويل]:

٢٨٠ - وأبـيضَ فيّـاضٍ يـداه غمامـةٌ على مُعْتِفيهِ مـا تَغِـبُّ فواضِـلُه

وهذا خصوص لا وجه فيه للتكثير؛ لأنّه إنّما أراد بـالأبيض: حصـن ابـن حذيفة بن بدر الفزاري[٢]، ولم يرد جماعـة كثـيرة هـذه صـفتهم، ألا تـراه يقـول بعده[٣] [من الطويل]:

٢٨١ - حُذَيفـةُ ينميـه وبـدرٌ كلاهمـا إلى باذخٍ يَعْلُو على من يطاولُه[٤]

وقـال خـوّات بـن جبيـر الأنـصاري[٥]

---

(١) «الديوان»: (٦٨)، وينظر: «عيون الأخبار»: (١/ ٣٩١)، والرواية فيه (تُغِبُّ نوائلـه)، و«العقد الفريد»: (١/ ٣١٢)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٩٥)، وأراد بالبياض هنـا نقـاء العرض من الدنس والعيوب، لا بياض اللـون، فوصـف ممدوحـه بالكـرم، ونقـاء العرض من العيوب، وقوله: (معتفيـة) أراد: كـل مـن جـاء يطلـب فضـلاً أو رزقـاً، وقوله: (ما تغب) أراد: لا تغيب ولا تتـأخر. ينظـر: «اللسـان» (بـيض) (١/ ٥٦٤)، و(عفا) (٦/ ٣٤٠)، و(غبب) (٦/ ٥٦١).

(٢) وهو رئيس جماعة الأحاليف (وهم بنو أسد وغطفان وطيّئ) يوم النِّسار على بني عامر، وأنشد في تصداق ذلك قول زهير. ينظر: «المفضليات»: (٤٥٥)، و«الأنـوار ومحاسـن الأشعار»: (١٤١ ـ ١٤٢).

(٣) «الديوان»: (٦٩)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ١٩٣)، و«الجنى الداني»: (٤١٩).

(٤) البيت ساقط من: س.

(٥) أبو صالح، أخو عبد الله بن جبير العقبي البدري، أسـلم فحسن إسلامـه، ضرب لـه =

صاحب ذات النِّحْيَين[1] [من الطويل]:

٢٨٢ ـ وذات عيالٍ واثقين بعقلها خَلَجْتُ لها جارَ[2] استها خلجاتِ

وإنّما أراد بقوله: (وذات عيال)[3] ذات النحيين وحدها، ولم يرد أنّه فعل هذه القصة مراراً كثيرة، وكذلك قوله في هذه القضية[4] [من الطويل]:

٢٨٣ ـ وأهلُ خباءٍ صالحٍ ذاتُ بينِهِمْ قد احتربوا في عاجلٍ أنا آجلُه

وإنّما أراد ما هاج بين حيّه وحيّها من الحرب بسبب هذه القصة، ولم يرد أهل أخبية كثيرة.

وقال صخر بن الشريد[5] أخو الخنساء [من الطويل]:

رسول الله ﷺ بسهمه وأجره يوم بدر؛ إذ أصابه نصيل حجر وهو في الطريق إلى بدر، فرده الرسول ﷺ (ت٤٠هـ). ينظر: «الاشتقاق»: (٤٤٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٢٢٠).

(١) ومما قيل فيها أنّ خوّات بن جبير الأنصاري حضر سوق عكاظ في الجاهلية، فانتهى إلى امرأة من هذيل تبيع السمن، فأخذ نحياً من أنحائها ففتحة وذاقه، ودفع فمه إليه، فأخذته بإحدى يديها، وفتح الآخر وذاقه، ودفع فمه إليها فأمسكته بيدها الأخرى، ثم غشيها، وهي لا تقدر على الدفع عن نفسها: لحفظها فم النحيين، فلما قام عنها قالت: لا هنأك، خوات عقيرته وأنشد يقول، وأم عيال... البيت. «إصلاح المنطق»: (٣٢٣)، و«ثمار القلوب»: (٢٤٠)، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) و، خ: راس. س: جاراتها خجلات.

(٣) س: بزيادة: واثقين بعقلها خلجات.

(٤) «ديوان زهير»: (٧٠)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٤).

(٥) صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحي، كان من فرسان بني سُليم، ولأخته =

٢٨٤ ـ وذوي إخوةٍ قَطَّعْتُ أقران بينهم كما تركوني واحداً لا أخا ليا

[١٤٦/ ب] وإنّما أراد بذي إخوة ههنا دريد بن حرملة[١] المريّ[٢]، وهو الذي كان[٣] قتل أخاه معاوية[٤]، فلما قتله بأخيه قال هذا الشعر، وقوله: (كما تركوني واحداً لا أخاً ليا) يبطل توهم معنى الكثرة ههنا؛ لأنّ الذين تركوه بلا أخ إنّما كانوا بني حرملة، ولم يكن له[٥] أخ قتل غيره معاوية[٦]

وقال بعض شعراء غسان يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج في موضع يعرف[٧] بالبلقاء[٨] [من الطويل]:

الخنساء فيه أشعار كثيرة، توفي نحو (١٠ ق.هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٢٠٣ ـ ٢١٠)، و«الكامل»: (٣/ ١٤١٦)، و«الأعلام»: (٣/ ٢٠١)، وينظر البيت في: «التعازي والمراثي»: (١١٠)، و«العقد الفريد»: (٥/ ١٥٩)، والرواية فيه (قطعت أقران...)، و«الصناعتين»: (٣٠٥)، و«شرح ديوان الحماسة»: (٢/ ٧٦٧).

(١) و، خ: الطرملة. س: الصمت.

(٢) ابن الأسعر بن إياس، وهو أخو هاشم بن حرملة، وهما شاعران. «المؤتلف والمختلف»: (١٥٢).

(٣) ساقط من: س، ج.

(٤) ينظر: «الكامل»: (٣/ ١٤٢١)، و«العقد»: (٥/ ١٥٩).

(٥) و، خ: لهم.

(٦) و، خ: معاوية وحده.

(٧) ساقط من: س.

(٨) وهي أرض بالشام قصبتها عمّان، وفيها قرى كثيرة، ومزارع واسعة. «معجم ما استعجم»: (١/ ٢٧٥)، و«معجم البلدان»: (١/ ٤٨٩)، والبيت في «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٥)، و«الجنى الداني»: (٤٢٠).

٢٨٥ ـ ويومٍ على البلقاء لم يك مثله ... على الأرض يومٌ في بعيد ولا دانِ

وأنشد سيبويه، وغيره من النحويين[(١)] [من الطويل]:

٢٨٦ ـ ويومٍ شهدناه[(٢)] سُليماً وعامراً ... قليلٍ[(٣)] سوى الطعنِ النّهال نوافُلُهْ

وقال ابن مخلاة الحمار في يوم[(٤)] مرج راهط[(٥)] [من الطويل]:

٢٨٧ ـ ويومٍ ترى الراياتِ فيه كأنّها ... حوائمُ طيرٍ مستديرٌ وواقعُ

فهؤلاء إنّما وصفوا أيّاماً مخصوصة بأعيانها، يرى[(٦)] ذلك أيضاً إذا نظر في

---

(١) «الكتاب»: (١/ ١٧٨)، وهو منسوب فيه إلى رجل من بني عامر، والبيت محمول على معنى: شهدنا فيه، وينظر: «الكامل»: (١/ ٤٩)، و«المقتضب»: (٣/ ١٠٥ ـ ١٠٩)، و«كتاب الشعر»: (١/ ٤٥)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٧)، و«شرح المفصل»: (١/ ٣٠٦).

(٢) ج: ويوماً شهدنا.

(٣) س: قليلاً.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) قال المرزوقي: وراهط: رجل من قضاعة في الجاهلية الأولى، واجتمع به المروانية، وهم الذين دعوا إلى مروان بن الحكم، وهم كلب وعبس وغيرهم من قبائل اليمن والزبيرية، وهم الذين دعوا إلى ابن الزبير، وهم قيس ومن تبعهم، فاقتتلوا قتالاً شديداً... «شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٤٦٠). والبيت في: شعره: «مجلة العرب»: (٨٢٧)، سنة: (٣٧) لعام: (٢٠٠٢) ص: (٣٧٤)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٤٥٩)، وقال المرزوقي: الريات: الأعلام، والحوائم جمع حائمة: وهي العطاش من الطيور تحوم فوق الماء، وجعل الرايات بعضها جائل في الجو دائر، وبعضها ساقط؛ لأنّ المنهزمين تسقط أعلامهم فتنخفض، والظافرين تثبت أعلامهم فتخفق.

(٦) س: يزاد.

أخبار هذه الأشعار التي قيلت فيها[1]، ومن ذلك ما أنشده النحويون من قوله[2] [من الوافر]:

٢٨٨ـ ونارٍ قد حَضَأْتُ[3] بُعَيدَ وَهْنٍ ... بدارٍ ما أريد[4] بها مُقاما

وهذا شعر مشهور، ولا معنى فيه للكثرة؛ لأنّه إنّما وصف قصة جرت له مع الجن مرة واحدة، ونحن نذكر أبياتاً كثيرة من أشعار المحدثين نبين في جميعها أنّ (ربّ) للتقليل[5]، كثر استعمالهم لها فلم ينكرها أحد من العلماء عليهم، فصارت لذلك كأنّها حجة، فمن ذلك قول أبي تمام الطائي[6] [من الطويل]:

٢٨٩ـ عسى وطنٌ يدنو بهم ولعلّما ... وأنْ تُعْتِبَ الأيامُ فيهم فَرُبّما

يريد: ربّما أعتبت في بعض الأحيان[7]

---

(١) ساقط من: س. (بأعيانها... فيها): ساقط من: و، خ.

(٢) البيت نسب إلى تأبط شرّاً. «ديوانه»: (ق٢/ ٢٥٤)، والرواية فيه: (بعيد هدءٍ)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (١/ ١٦٢)، وقوله: حضأت: أي: اشتعلت، وأوقدت. ينظر: «اللسان» (حضأ) (٢/ ٤٨٣)، و«الخزانة»: (٦/ ١٧٠).

(٣) و، خ: خضعت.

(٤) س: أردت.

(٥) س: يبين أن (ربّ) في جميعها للتقليل...

(٦) «ديوانه بشرح الخطيب التبريزي»: (٢/ ١١٥)، وقال الشارح: وقوله: (ربما): أي: فربما دن البعيد، وأعتب الساخط.

(٧) س: الأيام والأحيان.

وقال أبو الطيب المتنبي[1] [من الخفيف]:

٢٩٠ ـ رُبَّـــما تُحْسِـــنُ الصـــنيع لياليـــ

ـــه ولكـــنْ تُكـــدِّرُ الإحســـانا

وقال أيضاً[2] [من الكامل]:

٢٩١ ـ ولـــرُبَّما أطْـــرَ القنـــاةَ بفـــارسٍ

وثَنـــى فقوَّمهـــا بـــآخرَ مـــنهُمُ

وقال[3] [من الطويل]:

٢٩٢ ـ ويـــوم كليـــلِ العاشـــقين كَمنْتُـــهُ

أراقـــبُ فيـــه الشـــمسَ أيّـــان تَغْـــرُبُ

وقال يهجو كافوراً[4] [من الطويل]:

---

(١) «ديوانه بشرح أبي البقاء»: (٤/ ٢٤٠)، و«قشر الفسر»: (٤٦).

(٢) «ديوانه بشرح أبي البقاء»: (٤/ ١٣٢)، وقال الشارح: أطر: عوّج، وتأطر الرمح: تثنّى، وأطرت القوس: حنيتها، المعنى: يقول: إذا اعوجت قناته في مطعون طعن بها آخر فتقوّمت، وينظر: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٦).

(٣) «ديوانه بشرح أبي البقاء»: (١/ ١٧٩)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٦).

(٤) وهو خادم الإخشيدي صاحب الديار المصرية، وتقدم عنده حتى صار من أكبر قواده، ثم صار الحكم في مصر والشام لولد الإخشيد أنوجور، ثمّ تولى بعده أخوه أبو الحسن علي، ولما توفي الأخير استقل كافور بالملك (ت٣٥٦هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ٩٩)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٢٩٦)، والبيت غير موجود في «الديوان بشرح أبي البقاء»، وينظر في: «الوساطة»: (١٣٣)، و«الإيضاح في شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٦).

٢٩٣ ـ وأسود أمّا القلبُ منه فضيِّقٌ
نخيبٌ وأمَّا بطنه فرحيبُ

وقال يمدحه[١] [من الطويل]:

٢٩٤ ـ وأبلج يعصي[٢] باختصاصي مشيرَهُ
عَصَيتُ بقَصْدَيه مشيري[٣] ولُوَّمي[٤]

وإنّما عنى بالأبلج كافوراً، وبمشيره ابن حِنزابة[٥] وزيره.

وكذلك قوله لسيف الدولة[٦] [من الطويل]:

---

(١) «ديوانه بشرح أبي البقاء»: (٤/ ١٤٠)، والرواية فيه: (وأبلخ)، وقال الشارح: الأبلخ: هو العظيم، وهو من صفة الملوك، وبالجيم: الجميل الوجه، وينظر: «الوساطة»: (١٠٦)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٦).

(٢) س: يفضي.

(٣) س: ميسري.

(٤) ج: ولوم.

(٥) وهو أبو الفضل، جعفر بن الفضل بن الفرات المعروف بابن حنزابة، وكان عالماً محباً للعلماء، وحنزابة أم أبيه، وهي المرأة القصيرة الغليظة (ت٣٩١هـ). «وفيات الأعيان»: (١/ ٣٤٦ ـ ٣٥٠)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٤٨٥).

(٦) علي بن عبد الله الحمداني الأمير، صاحب المتنبي وممدوحه، كان بطلاً شجاعاً كثير الجهاد (ت٣٥٦هـ). «سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ١٨٧)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٢٩٣)، و«الأعلام»: (٤/ ٣٠٣)، و«ديوانه بشرح أبي البقاء»: (١/ ٥٤)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٦).

٢٩٥ ـ علينـــا لـــك الإســـعادُ إن كـــان نافعـــاً

بشـــقِّ قلـــوبٍ لا بشـــقِّ جُيـــوبِ

فَـــرُبَّ كئيـــبٍ لـــيس تنـــدى جُفُونـــه

وربَّ كثـــيرِ الـــدمع غـــيرُ كئيـــبِ

[١٤٧/ أ] وقـد أوضـح مـا أراده[١] مـن التقليـل ههنـا في موضـع آخـر، فأخرجه[٢] بغير لفظ (ربّ)، وهو[٣] [من الوافر]:

٢٩٦ ـ وفي[٤] الأحباب مُختَصٌّ بِوَجـدٍ[٥] وآخـرُ يَـدَّعي معـه اشـتراكا

ومن أشعار المحدثين قوله[٦] [من الكامل]:

٢٩٧ ـ الحـرُّ طلـقٌ ضـاحكٌ ولـربّما تلقـاه وهـو العـابسُ المـتجهِّمُ

وقال آخر[٧] [من مجزوء الكامل]:

---

(١) ج: أراد.

(٢) ج: بإخراجه.

(٣) «ديوانه بشرح أبي البقاء»: (٢/ ٣٩٤)، وقال الشارح: وفي الأحبة من وجده صحيح لا دعوى، ومنهم من يدعي المحبة وليس هو من أهلها، وليس لدعواه حقيقة. و«الوساطة»: (١١٣)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٧).

(٤) س: في.

(٥) س: بواحد.

(٦) البيت بلا نسبة في «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٧).

(٧) وهو منسوب إلى علي بن عيسى، وقيل: لمنصور الفقيه. «محاضرات الأدباء»: (٣/ ٤٣)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٧).

٢٩٨ ـ احــــذر عـــــدوّك مـــــرةً واحــذر صـــديقك ألـف مـرّه

فلــربما انقلـــب الصديــــــق فكـــان أعلــم بالمضـــرّه

وقال عدي بن زيد العبادي[١]، وقد أغفلنا ذكره في الشـعراء المتقـدمين[٢]

[من مجزوء الرمل]:

٢٩٩ ـ يـــا لُبينـــى أوقـــدي النـــارا إن مـــن تهـوين[٣] قــد حــارا

رُبَّ نــــارٍ بِــــتُّ أرمُقُهــــا تَقْضِــم الهنـــديَّ والغـــارا

عنـــدها ظبــــي[٤] يُؤَرِّثُهـــا عاقـــدٌ في الجيـــد تقصـــارا

فبين من [هذا][٥] الشعر أنّه [إنّما] أراد: نار لُبينـى وحـدها، وقـد أوضـح

---

(١) شاعر قديم، كان يسكن بالحيرة، قال ابن قتيبة: وعلماؤنا لا يـرون شـعره حجـة، وقـد مات في سجن النعمان، والعبادي منسوب إلى دينه لأنّه تنصـر. «الاشتقاق»: (٢١٧)، و«سمط اللآلي»: (١/ ٢١٢).

(٢) ينظر: «البخلاء»: (١٨١)، وفيه البيت الأول والثاني، و«العقـد الفريـد»: (٥/ ٤٦٥)، وفيه البيت الأخير، و«الأمالي»: (١/ ٦٠)، وفيـه البيت الثاني، وقال أبـو عـلي: الغـار شجرة طيبة الـريح. و«سـمط الـلآلي»: (١/ ٢١٢)، وقـال البكـري: الهنـدي: يعنـي الألنجوج، (وهو العـود الطيـب مـن بـلاد الهنـد)، ويورّثهـا، أي: يوقـدها ويَشـبُّها، والتقصار: القـلادة، و«إيضـاح شـواهد الإيضـاح»: (١/ ٢٩٧)، وينظـر: «اللسـان» (قصر) (٧/ ٣٨٥)، (هند) (٩/ ١٤٧).

(٣) ج: يهواك.

(٤) س: صبي.

(٥) من: و، خ.

ذلك المعري بقوله[1] [من البسيط]:

٣٠٠ـ ليست كنارِ عَدِيٍّ نارُ عاديةٍ باتَتْ تُشَبُّ على أيدي مَصَاليتا
وما لبينى وإن عزّت بربَّتها لكن[2] غذتها رجالُ الهند تربيتا

ومما تأتي فيه (ربّ) للتقليل والتخصيص إتياناً مطّرداً[3]، ويرى[4] ذلك من تأمل[5] الأشعار التي في اللغز[6]، والأشعار التي يصف فيها[7] الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، فإنّهم كثيراً ما يستعملون في أوائلها (ربّ) مصرَّحاً بها، أو الواو[8] التي تنوب مناب (ربّ)، كقول ذي الرمّة[9] [من الطويل]:

٣٠١ـ وجاريةٍ ليست من الإنس تُشتهى ولا الجنّ قد لاعبتها ومعي[10]
فأدخَلْتُ فيها قيد[11] شِبْرٍ مُوَفَّرٍ فصاحَتْ ولا والله ما وُجِدَت تَزْني

---

(١) «سقط الزند»: (١٧١)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٨).

(٢) س: وإن.

(٣) س: أبياتاً مطردات.

(٤) ج، س: ويروي.

(٥) ساقط من: س، والنسخ الأخرى: تأمله.

(٦) س: التي للعرب.

(٧) س: قصد بها.

(٨) س، ج: مصرحاً والواو.

(٩) «الديوان»: (٥٩٧)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٨).

(١٠) خ، و: ومعها.

(١١) س: قدر.

فلمّا دَنَتْ إهراقةُ[1] الماءِ أَنْصَتَتْ[2] لِأَعْزِلَهُ عنها[3] وفي النفس أن أَثْني

وإنّما وصف بكرة[4] استقى عليها ماءً، وكذلك قول الآخر[5] [من الخفيف]:

٣٠٢ـ رُبَّ نهر رأيت في جوف خُرْجٍ يترامى بِمَوْجِهِ الزخارِ
ونهارٍ رأيت منتصف الليـ ـل وليلٍ رأيت نِصْفَ[6] نهارِ[7]
وثلاثين ألف شيخٍ قُعُوداً[8] فوقَ غُصْنٍ ما ينثني[9] لانكسار

يعني بالخرج: الوادي الذي لا منفذ له[10]، وبالنَّهار: فرخ الحُبَارى، وبالليل: فرخ الكروان[11]، [١٤٧/ ب] وبالشيخ: الرذاذ الصغير من المطر[12]

---

(١) س: أهرقت.

(٢) س: انتضت.

(٣) ساقط من: س.

(٤) وهي خشبة مستديرة في وسطها محزّ للحبل، وفي جوفها محور تدور عليه، والبَكَرات أيضاً: الحلق التي في حلية السيف. «اللسان» (بكر) (١/ ٤٨٤)، و«القاموس المحيط» (بكر) (٤٨٥).

(٥) «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٨).

(٦) و، خ: وسط، وكذا رواية «إيضاح شواهد الإيضاح».

(٧) و، خ، س: النهار.

(٨) س: قعود.

(٩) و، خ: ما يثني، س: لا ينثني.

(١٠) «معجم ما استعجم من البلدان»: (٢/ ٤٩٢)، و«اللسان» (خرج) (٣/ ٥٦).

(١١) «أدب الكاتب»: (١٥٥)، و«القرط»: (٢١٤)، و«اللسان» (نهر) (٨/ ٧١٥ـ٧١٦).

(١٢) «الصاهل والشاحج»: (٤٠٤)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٨).

وقال الأغلب العجلي[1]، ووصف ثعلباً أرسل[2] عليه كلباً فعقره[3]

[من الرجز]:

٣٠٣- وثعلبٍ[4] بات قرير العينِ ... لاقى[5] مع الصبح غُراب البينِ

وقد غدا مُجْرَمِّزَ[6] الشخصين ... فاستقبلتُه لحضور الحَيْنِ[7]

طلعة كلب أغضفِ[8] الأذنين ... فمرّ يهوي ثابت الساقينِ

إلى وِجارٍ[9] بين صخرتين ... والكلب منه راكب المتنينِ

---

(١) ابن عمرو بن عبيدة بن حارثة، آخر من عمّر في الجاهلية عمراً طويلاً، وأدرك الإسلام فحسن إسلامه، وهاجر واستشهد في وقعه نهاوند، وهو أول من أطال الرجز. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٧٣٧)، و«المؤتلف والمختلف»: (٣٢).

(٢) ساقط من: س.

(٣) «البيزرة»: (١٥٥)، ورواية البيت الأخير فيه: أراني شلوه شلوين.

(٤) خ: وثعلباً.

(٥) س: باي.

(٦) س: مجرم الشخصين، والمجرمّز: هو المنقبض المجتمع بعضه إلى بعض. «اللسان» (جرم) (٢/ ١٠٨)، و«التاج» (جرمز) (١٥/ ٥٦).

(٧) س: العين.

(٨) الأغضف: كل متثن مسترخ، وغضف الأذن غضفاً، وهي غضفاء: طالت واسترخت، وغضف الكلب أذنه: أرخاها وكسرها. «اللسان» (٦/ ٧٣٧)، و«التاج»: (٢٤/ ٢١٣).

(٩) وهو حجر الضبع والذئب والثعلب، يقال له: وِجار، ووَجار. «اللسان» (٩/ ٢٢٣)، و«التاج»: (١٤/ ٣٥٠).

فلـــم يرغـــه غـــير روغتـــين حتّـى رأيـت شِـلْوَهُ[1] نصـفينِ

وقال يصف صقراً[2] [من الرجز]:

٣٠٤- يا ربّ صـقر يفـرس الصـقورا ويكســـر العقبـان والنســـورا

تـــــرى الإوز منـــــه مســـــتجيرا

وقال ابن الرومي[3] [من الرجز]:

٣٠٥- ورازقـــي مُخْطَـفِ الخصـــور كأنّـــه مخـــازن البلّـــور

وقال أبو الطيّب، وقد أمره أبو العشائر[4] أن يصف بطيخةً ندّ عليها عقـد [من الطويل]:

٣٠٦- وسـوداءَ منظـومٍ عليهـا لآلـئٌ لها صورة البطّيخ وهـي مِـنَ النَّـدِ

وكذلك له في[5]

---

(١) الشلو: الجلد والجسد من كل شيء، وكل مسلوخة أكل منها شيء فبقيتها شلو، وقيل: هو العضو من أعضاء اللحم. «ديوان الأدب»: (٧٦٨)، و«اللسان» (٥/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٢) س: سقراً، والرجز منسوب إلى بعض أهل العلم في: «البيزرة»: (١٧٨ ـ ١٧٩).

(٣) علي بن العباس، أبو الحسن، أشعر أهل زمانه بعد البحتري، وأكثرهم شعراً وأحسنهم أوصافاً. (ت٢٨٣هـ). «معجم الشعراء»: (١٨٣)، وينظر البيت في: «الديوان»: (٢/ ٦٣)، و«ديوان المعاني»: (٢/ ٣٧)، و«زهر الآداب»: (٢/ ١٢)، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ٤٢٢).

(٤) الحسين بن علي بن حمدان.

ينظر: «الديوان بشرح أبي البقاء»: (٢/ ١٧ ـ ١٨).

(٥) ج، س: وكذلك قوله في.

نزهة أمره أبو علي الأوراجي[1] أن يصفها[2] [من الرجز]:

٣٠٧- ومنـــزلٍ لـــيس لنـــا بمنـــزلِ ولا لغـــير الغاديـــاتِ الهُطَّـــلِ

وكذلك قوله في صفة صيد شاهده مع ابن طُغج[3] [من الرجز]:

٣٠٨- وشـــامخٍ مـــن الجبـــالِ أقـــودِ فَرْدٍ[4] كيـافوخِ البعـيرِ الأَصْـيَدِ

إنّما أراد منزلاً بعينه، وجبلاً بعينه[5]، ويدلّ على ذلك قوله [من الرجز]:

٣٠٩- زرنـــــاه للأمـــــر الـــــذي لم يعهـــــدِ

---

(١) هارون بن عبد العزيز الأوراجي، ولي الأعمال الجليلة من الخراج، وكتب الحديث (ت٣٤٤). «الوافي بالوفيات»: (٢٧/ ١١٦)، و«وفيات الأعيان»: (٢/ ١٧٢)، والبيت في «الديوان بشرح أبي البقاء»: (٣/ ٢٠٢)، وقال الشارح: الغاديات: السحب، والهطّل: جمع هاطلة: وهي كثيرة الماء.

(٢) (وكذلك له... يصفها): ساقط من: خ.

(٣) (شاهده مع ابن طغج) ساقط من: و، خ. وابن طغج هو: أبو بكر محمد بن طغج، الإخشيد الفرغاني، صاحب مصر والشام والحجاز وغيرها، والإخشيد: لقب لكل من ملك فرغانة، وطغج: عبد الرحمن، ولاه خلفاء العباسيين الأمصار حتى عظم شأنه (ت٣٣٤هـ). «وفيات الأعيان»: (٥/ ٥٦)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ١٨٨)، والبيت في «الديوان بشرح أبي البقاء»: (٢/ ١٣)، وقال الشارح: الشامخ: العالي، والأقود: المنقاد طولاً، والأصيد: الذي في عنقه اعوجاج من داء به، واليافوخ: الرأس، وينظر: «الوساطة»: (١٢٠)، و«الأنوار ومحاسن الأشعار»: (٢/ ١٤٩).

(٤) س: قود.

(٥) (وجبلاً بعينه): ساقط من: س.

وكذلك قوله في اللعبة التي امتحنه بها ابن طُغَج[1] [من الوافر]:

٣١٠ـ وذاتِ غدائرٍ لا عيبَ فيها سوى أنْ ليس تصلُحُ للعناقِ

قال الأستاذ ـ أعزّه الله[2] ـ: فهذه المواضع كلّها (ربّ) فيها[3] للتقليل، وهي كثيرة جداً، وإنّما تخيّرت منها أوضحها، وهذه حقيقة (ربّ) وموضوعها، والله أعلم[4].

* باب ذكر المواضع التي وقعت فيها (ربّ) بمعنى التكثير[5] على طريق المجاز:

إنّما تأتي (ربّ)[6] بمعنى التكثير في معظم[7] أحوالها في المواضع التي يذهب بها إلى الافتخار والمباهاة[8] كقول القائل: ربّ عالم لقيت، وربّ يوم سرور شهدت؛ لأنّ الافتخار لا يكون إلّا بما كثر[9] من الأمور في الغالب من أحواله، وقد يكون لقاء الرجل الواحد أذهب في الفخر من لقاء الجماعة، ولكن

(١) س: لمعج. وينظر: «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٣٥١).

(٢) (قال... الله): ساقط من: و، خ. س: قال الأستاذ الأجل فهذه...

(٣) ساقط من: خ.

(٤) (والله أعلم): ساقط من: ج، س، خ.

(٥) (باب... التكثير) مطموس في: س.

(٦) ساقط من: س.

(٧) ج: أغلب. س: مواضع.

(٨) ينظر: «البسيط في شرح الجمل»: (٢/ ٨٦٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٣٧)، و«الهمع»: (٤/ ١٧٥)، وقد نسب السيوطي هذا القول للأعلم وابن السِّيد.

(٩) س: يكثر.

الأول هو الأكثر، فمن ذلك قول امرئ القيس[1] [من الطويل]:

٣١١ـ [١٤٨/ أ] ألا ربّ يومٍ لكِ منهن صالحٍ ... ولا سيّما يوم بدارة جلجل

وقوله[2] [من الطويل]:

٣١٢ـ فإنْ أُمْسِ مكروباً فيا رُبَّ بُهْمَةٍ ... كَشَفْتُ إذا ما اسودَّ وجه الجبان[3]

وإن أُمْسِ مكروباً[4] فيا رُبَّ قَيْنَةٍ[5] ... مُنَعَّمَةٍ أعملتها[6] بكِرانِ[7]

وقوله[8] [من الطويل]:

٣١٣ـ وخَرْقٍ بعيدٍ قد قَطَعْتُ نياطَهُ ... على ذاتِ لوثٍ سَهوَةِ المشي مذعانِ

ومَجْرٍ كغُلّانِ الأُنيعَمِ بالغٍ ... ديارَ العَدُوِّ ذي زُهاءٍ وأركانِ

فهذه مواضع لا يليق بها[9] إلّا التكثير،

---

(١) تقدّم تخريجه في أول المسألة.

(٢) «الديوان»: (١٧٠)، وقد تقدّم فيه البيت الثاني على الأول، وينظر: «الصاهل والشاحج»: (٦٢٩ـ ٦٣٠).

(٣) سقط البيت من: س.

(٤) س: مكروماً.

(٥) س: قنية.

(٦) س: أنعمتها.

(٧) و، خ: فكران، ج: بكنزان.

(٨) «الديوان»: (١٧٤ ـ ١٧٥)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٩٩).

(٩) س: فيها.

وكذلك قول أبي كبير الهُذَليّ[1] [من الكامل]:

٣١٤ـ أزُهَيرُ إنْ يَشِبِ القذال فإنّني[2] رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ[3] لففت بهيضلِ

وكذلك قول أبي عطاء السندي[4] يرثي عمر بن هبيرة الفزاري[5] [من الوافر]:

---

(١) شاعر صحابي، اشتهر بكنيته، واسمه عامر بن الحُليس، ويروى أنه هو الذي أتى النبي ﷺ، فقال له: أحل لي الزنى. «خزانة الأدب» (٨/ ٢٠٩) وينظر البيت في: «مجالس ثعلب»: (١/ ٢٦٩)، والرواية فيه (فإنّه رب)، وقال المؤلف: والهيضلة: المرأة الضخمة، والهيضل: الجماعة، و«التمام في تفسير أشعار الهذليين»: (٢١٩)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٠)، و«اللسان» (هضل) (٩/ ١٠١).

(٢) النسخ المخطوطة: فإنه، وما أثبته من: المصادر.

(٣) و، خ، س: مَرِسٍ، وكذا هو في «مجالس ثعلب».

(٤) أفلح بن يسار، وقيل: مرزوق مولى بني أسد، منشؤه الكوفة، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي عقب أيام المنصور. «معجم الشعراء»: (٥٢٧)، و«سمط اللآلي»: (٢/ ١٢١)، و«فوات الوفيات»: (١/ ٢٠١)، و«الخزانة»: (٩/ ٥٤٥).

(٥) نصّت مصادر التخريج على أنّ البيت قيل في يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري، وأصله من الشام، تولى قسرين للوليد بن يزيد بن عبد الملك، وعندما قامت الدولة العباسية وجّه السّفّاح أبا جعفر لقتال ابن هبيرة (ت١٣٢هـ). «وفيات الأعيان»: (٦/ ٣١٣)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٤٨).

والبيت في «الأمالي»: (١/ ٢٧٢)، و«شرح الحماسة للمرزوقي»: (١/ ٥٦٧)، وقال المرزوقي: والمعنى: إن مُتَّ، وصرت مهجورَ الساحة مرفوض الخدمة، وربّما كانت الوفود فيما مضى من حياتك تزدحم على بابك، وتتلاقى في فنائك. و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٠)، وينظر: «الخزانة»: (٩/ ٥٤٠ـ ٥٤٦)، وقد نسب البغدادي البيت في أحد قوليه إلى معن بن زائدة الشيباني، وهو من أتباع ابن هبيرة.

٣١٥ـ فإن تُمْسِ مهجورَ الفِناءِ فرُبَّما أقام به بعدَ الوفودِ وفودُ

وهذا النوع في الشعر كثير جدّاً، والفرق بين هذا والباب الأوّل: أنّ الأوّل حقيقة (ربّ)، وهذا الباب مجاز يعرض لها كما يعرض للمدح أن يخرج مخرج الذّمّ، وللذمّ أن يخرج مخرج المدح[1]، وللتذكير أن يخرج مخرج التأنيث، وللتأنيث أن يخرج مخرج التذكير ـ كما ذكرنا في الباب الأوّل ـ ومن الفرق بينهما أنّ (كم) يصلح استعمالها في هذا الموضع[2] مكان (ربّ)، ولا يصلح ذلك في الباب[3] الأوّل؛ ولذلك تجد المعنى الواحد في هذا الباب[4] يأتي بلفظ التقليل مرة، وبلفظ التكثير مرة، كقول رجل من بني فقعس أنشده أبو تمام في الحماسة[5] [من الكامل]:

٣١٦ـ وذوي ضِبابٍ مُظهرينَ عداوةً قرحى[6] القلوب مُعاودي[7] الإفنادِ

ناسيتهم بغضاءهم وتركتُهُم وهُمُ إذا ذُكِرَ[8] الصديق أعادي

(١) (وللذم أن يخرج مخرج المدح): ساقط من: س.

(٢) و، خ: الباب.

(٣) (مكان رب... الباب) ساقط من: س.

(٤) (مكان رب... الباب): ساقط من: خ.

(٥) البيت لهبيرة المرّي. ينظر: «شرح ديوان الحماسة»: (١/ ١٦٨)، و«شرح الحماسة للأعلم»: (٢/ ٦٥٦)، وقال الشارح: الضباب جمع ضب: وهو الحقد... يريد: أنّ العداوة، وشدّة الغيظ قد أثّرت في قلوبهم، والإفناد: تفنيد الخطأ. و«محاضرات الأدباء»: (١/ ٧٥١)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠١).

(٦) س، و: ترجى.

(٧) و: مخالفي. س: معاود.

(٨) ج: ترك.

كـيما أعِـدَّهُمُ لأبعـدَ مـنهمُ ولَقَدْ يُجاءُ إلى ذوي الأحقادِ[1]

وقال ربيعة[2] بن مقروم [الضبيّ][3] في نحو من هذا الشعر[4] أنشده أبو تمّام[5] [من الوافر]:

٣١٧ـ وكم من[6] حاملٍ لي ضبَّ[7] ضِغنٍ بعيـدٍ قَلْبُـهُ حُلْـوِ اللسـانِ

ولـو أنّي أشـاء نَقَمْـتُ[8] منـه بِشَـغْبٍ أو لِسَـانٍ تيَّحـانِ

ولكنّي وَصَلْتُ الحبل[9] منه[10] مواصـلةً بحبـل أبي بيـان

[١٤٨/ ب] فغرض الشاعرين[11] في هذين[12] الشعرين واحد، وقد

---

(١) (كيما... الأحقاد): ساقط من: و، خ.

(٢) س: أبو ربيعة.

(٣) من: و، خ، وهو شاعر إسلامي مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، شهد القادسية وجلولاء. «الاشتقاق»: (١٩٩)، و«الوافي بالوفيات»: (١٤/ ٦٣).

(٤) و، خ: المعنى.

(٥) «شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ٧٩٧)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠١).

(٦) ساقط من: س.

(٧) (لي ضب): ساقط من: س.

(٨) س: نقصة.

(٩) س: الخيل، وقد تكرر الأمر في الموضع القادم.

(١٠) و: مني

(١١) الأصل، س، ج: الشاعر، وما أثبته من: و، خ.

(١٢) الأصل: هذا، وما أثبته من النسخ الأخرى.

أخرجه أحدهما بلفظ التقليل، وأخرجه الآخر بلفظ التكثير، فدلّ ذلك على أنّ (كم)، و(ربّ) يتعاقبان على الشيء الواحد في هذا الباب، وربّما جمعها[1] الشاعر في شعر واحد، كقول عمارة بن عقيل[2] [من الطويل]:

٣١٨ـ فإن تكن الإيامُ شيّبْنَ مفرقي
وأكْثَرنَ أشجاني وفلّلْنَ[3] من غَرْبي

فيا رُبَّ يومٍ قد شَرِبتُ بمشربٍ
شفيت به غيم[4] الصدى باردٍ عذبِ

وكم ليلةٍ قَدْ بِتُّها غيرَ آثمٍ
بساجِيةِ[5] الحِجْلَينِ مُفْعَمَةِ[6] القُلْبِ

---

(١) س: اجمعها.

(٢) ابن بلال بن جرير الخطفى، شاعر مقدّم فصيح، كان يسكن بادية البصرة، ويزور الخلفاء في الدولة العباسية، فيجزلون صلته، وكان النحويون في البصرة يأخذون عنه اللغة، وبقي إلى أيام الواثق.

«الأغاني»: (٤/ ٢٠٣ ـ ٢١٤)، و«معجم الشعراء»: (١٠٨)، وتنظر الأبيات في: «الأمالي»: (٢/ ٦٠)، والرواية فيه (فإن تصبح الأيام... وأذهبن)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٢).

(٣) الأصل: قلقن.

(٤) س: عذب.

(٥) س: بناحية.

(٦) و، خ: ريانه، وفي «إيضاح شواهد الإيضاح»: منعمة، والقُلب: السوار. «اللسان» (قلب) (٧/ ٤٦٤).

ألا تراه قد أراد تكثير أيامه ولياليه؛ فأخرج بعض ذلك بلفظ (ربّ)، وبعضه بلفظ (كم)، ورأى الأمرين سواء.

فإن قال قائل: إذا كانت (ربّ) في أصل وضعها وحقيقتها للتقليل نقيضة (كم)، فما الوجه في استعمالهم إيّاها [في] مواضع التكثير التي لا تليق إلّا بكم؟

فالجواب: أنّ ذلك لأغراض يقصدونها، فمنها: أنّ المفتخر يزعم أنّ الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلّ وجوده من غيره، وذلك أبلغ في الامتداح والفخر من أن يكثر[1] من غيره ككثرته منه، فاستعيرت لفظة التقليل في موضع التكثير، إشعاراً بهذا المعنى، كما استعيرت ألفاظ الذمّ في موضع المدح، فقيل: أخزاه الله ما أشعره[2]، ولعنه الله ما أفصحه[3]؛ إشعاراً بأن الممدوح قد حصل في مرتبة[4] من يُشتم، حسداً له على فضله؛ لأنّ الفاضل هو الذي يحسد، ويوقع في عرضه، والناقص لا يلتفت إليه، وقد صرّح الشاعر بهذا في قوله[5] [من السريع]:

٣١٩ـ ولا خلوتَ[6] الدهرَ من حاسدٍ ... فإنّما الفاضل من يُحْسَدُ

وكذلك[7] قال بعض العرب: السيد من إذا أقبل هبناه، وإذا أدبر عِبناه[8]،

---

(١) س: والفخر بأن يكثر.

(٢) و، خ: ما أفصحه.

(٣) و، خ: ما أشعره.

(٤) س: رتبة.

(٥) «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٢).

(٦) س: لا خلوة.

(٧) س، ج: ولذلك.

(٨) ينظر: «عيون الأخبار»: (١/ ٣٣٨)، وعبناه فيه: اعتبناه، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٣).

وكذلك تستعار ألفاظ المدح في موضع الذمّ، فيكون ذلك أشدّ على المذموم من لفظ[1] الذمّ بعينه؛ لأنّ في ذلك مع الذمّ نوعاً من الهزء كقولهم للأحمق: يا عاقل، وللجاهل: يا عالم، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدّم، فكذلك إذا[2] استعيرت لفظة التقليل مكان التكثير، كان[3] أبلغ في المدح والفخر؛ لأنّه يصير المعنى ما ذكرناه من أنّ الشيء الذي يكثر منه يقلّ من غيره، فيكون أبلغ من لفظ التكثير المحض لو وقع ههنا.

وكذلك يستعيرون[4] (كم) في موضع التقليل على وجه الهزء؛ فيقولون: كم بطل قتل زيد، وكم ضيف قرى، وهو لم يقتل بطلاً قطّ[5]،ولم يقرِ ضيفاً، فيكون أبلغ من قولهم: [١٤٩/ أ] هو جبان، وهو لئيم[6]، ويدلّ على أنّ هذا غرضهم في ذكر (ربّ) في هذا الموضع أنّهم قد صرّحوا به في مواضع كثيرة من أشعارهم، كقول سالم بن وابصة[7] [من البسيط]:

٣٢٠ـ وموقفٍ مثلِ حدِّ السيفِ قمتُ به[8] ... أحمي الذِّمارَ[9] وترميني به الحَدَقُ

---

(١) الأصل، س: للفظ، وما أثبته من: ج، و، خ.

(٢) ساقط من: ج. س: أيضاً.

(٣) ج: لتكون. س: فكان.

(٤) و، خ: يعتبرون.

(٥) ساقط: من: س.

(٦) الأصل، ج، خ، و: جواد، وما أثبته من: س، وينظر: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٣).

(٧) «العقد الفريد»: (٤/ ١٢٩)، و«التذكرة الحمدونية»: (٢/ ٤٠٦)، و«المستطرف»: (١/ ٤١٧).

(٨) ساقط من: ج.

(٩) س: الرمان.

فما زلقْتُ[1] ولا أبديتُ[2] فاحشةً إذا الرجال على أمثالها زَلقوا

[ألا][3] تراه يفتخر بأنّ هذا الموقف يكثر منه مع قلة وجوده من غيره[4]، ومثله[5] قول الآخر[6] [من البسيط]:

٣٢١ يا ربّ ليلة هولٍ قد سَرَيتُ بها[7] إذا تَضَجَّعَ عنها العاجز الوَكِلُ

وكذلك قول العجاج[8] [من الرجز]:

٣٢٢ـ ومَهْمَهٍ هالكِ من تَعَرَّجَا[9] هائلةٍ أهوالُه من أدلجا

إذا رداءُ ليلهِ تدَجْدَجا[10] عَلَوْتُ[11] أخشاهُ إذا ما أحبجا[12]

---

(١) س: زلق.

(٢) خ، و: أبليت.

(٣) من: ج، س

(٤) (ألا تراه... غيره): ساقط من: و، خ.

(٥) ساقط من: خ.

(٦) البيت بلا نسبة في: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٢).

(٧) س: يا رب لهو قد سربت به.

(٨) «الديوان» (٢٨٥ ـ ٢٨٦)، و«الخصائص»: (٢/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، ونصّ ابن جنّي على أنّ في (هالك) قولين: أحدهما: أنّه بمعنى مهلك من تعرّج فيه، والآخر: ومهمهٍ هالك المتعرجين فيه، و«الصاهل والشاحج»: (٦٢٠)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٣٠٤)، والمهمه: الأرض المستوية البعيدة. «ديوان الأدب»: (٥٦٦).

(٩) س: درجا.

(١٠) س: تدحرجا.

(١١) س: علوة.

(١٢) س: أهيجا.

ونظير هذا في أنّ له نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى من يعجز عنه، فيأتي تارة على نسبة [الكثرة بلفظ (كم)، وتارة على نسبة][1] القلة بلفظ (ربّ) أنّهم إذا سموا رجلاً بالحارث، والعباس، والحسن، ونحو ذلك من الصفات، فربّما أقرّوا فيها الألف واللام؛ مراعاةً لمذهب الصفة التي انتقلت عنها[2]، وربّما حذفوا الألف واللام مراعاةً لمذهب[3] العلم الذي صارت إليه، فتكون لها نسبتان مختلفتان تأتي بإحداهما تارةً والأخرى تارة، ونظير اجتماع القلّة والكثرة في هذا الباب لغرض من الأغراض اجتماع اليقين والشك في قولهم: قد علمت[4] أزيد عندك[5] أم عمرو، وهذا كلام ظريف على ظاهره؛ لأنّ الذي يدّعي العلم لا يستفهم، والذي لا يستفهم لا يدّعي العلم، وإنّما تأويله: قد[6] علمت حقيقة ما يستفهم غيري عنه.

فهذا وجه من وجوه التقليل في هذه الأشياء، وقد يدخلها معنى التقليل على وجه آخر، وهو: أنّ القائل قد يقول: ربّ[7] عالم لقيت، وهو قد لقي[8] كثيراً من العلماء، ولكنه يقلل من لقيه تواضعاً[9]، ويكون أبلغ من التكثير؛ لأنّ

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٠١)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٦٧).

(٣) (الصفة التي... لمذهب) ساقط من: س.

(٤) (قد علمت) ساقط من: س.

(٥) و، خ، س، ج: أزيد في الدار.

(٦) و، خ: أني قد.

(٧) س: وهو معنى أن يقول القائل رب...

(٨) و، خ: يقلل.

(٩) س: من لقي من العلماء تواضعاً.

الإنسان إذا حقّر نفسه تواضعاً ثمّ امتحن، فوجد أعظم مما يقول جل قدره، وإذا[1] عظّم نفسه، وأنزلها فوق منزلتها، ثمّ امتحن، فوجد دون ذلك هان على من كان يعظمه، فهذا وجه [آخر][2] من التقليل الذي يستعمل في هذه المسائل التي معانيها معاني الكثرة، وقد يدخلها التقليل على معنى ثالث، وهو قول الرجل لصاحبه: لا تعادني فربّما ندمت، وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة، وليس بموضع تقليل، وإنّما تأويله: أنّ الندامة على هذا [١٤٩/ ب] لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤدي إليها، فكيف وهي كثيرة؟ فصار لفظ التقليل ههنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير، وعلى هذا تأوّل النحويون[3] قول[4] الله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[الحجر: ٢]، وعلى نحو[5] هذا يُتأوّل أيضاً قول امرئ القيس [من الطويل]:

٣٢٣ـ ألا ربّ يوم لك منهن صالحٍ[6]

وقول أبي كبير[7] الهذلي [من الكامل]:

٣٢٤ـ رُبَّ هيضلٍ مرسٍ[8] لَفَفْتُ بهيضلِ

---

(١) (حقر... قدره): ساقط من: و، خ.

(٢) من: و، خ.

(٣) ينظر: «الكشاف»: (٣/ ٣٩٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١١/ ٤٢٣).

(٤) س: في قول.

(٥) ساقط من: س.

(٦) مرّ تخريجه في أول المسألة، وهو الشاهد (٢٦٧).

(٧) و، خ، س: كثير، وقد مرّ تخريجه، وهو الشاهد (٣١٤).

(٨) ساقط من: ج. س: حرس.

إنّ استعارة لفظ التقليل ههنا إشارة إلى أنّ قليل هذا فيه[1] فخر لفاعله، فكيف كثيره؟

وأمّا قول أبي[2] عطاء السندي في رثائه[3] عمر بن هبيرة الفزاري [من الوافر]:

٣٢٥ ـ فإن تمس مهجور الفناء فربّما أقام به بعد الوفود وفود

فقد يتأول على نحو[4] هذا المعنى، ويحتمل أن يريد: أنّ مدة حياته التي كثرت عليه فيها الوفود كانت قليلة، فعلى نحو هذه[5] التأويلات تأوّل[6] النحويون الذين أصّلوا أنّ ربّ للتقليل، هذه الأشياء التي ظاهرها التكثير، ومن قال في هذا الموضع[7] إنّها للتكثير تلقّى الكلام على ظاهره، ولم يدقق الكلام فيها[8] هذا[9] التدقيق، ولم يقسمها إلى الحقيقة والمجاز كما فعلنا نحن، والحمد لله كثيراً كما هو أهله.

* * *

(١) ساقط من: س.

(٢) ساقط من: س.

(٣) الأصل، ج، و، خ: يرثي، وما أثبته من: س، وقد مر تخريجه، وهو الشاهد (٣١٤).

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) الأصل: هذا، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٦) الأصل: تأولوا، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٧) و، خ: قال إنها في هذه المواضع...

(٨) ساقط من: و، خ.

(٩) س: ربّ هذا.

المسألة الحادية والخمسون[1]

سألت ـ سددك الله إلى الصواب، ورفع عنك غيابة[2] الشك والارتياب ـ عن قول العرب في القسم: أمانةَ الله لأذهبنَّ، ونحو ذلك ممّا يحذف منه الحرف الخافض[3] وينصب، وقلت: [أهو][4] انتصب بأحلف المضمر وأقسم، على أنّه لمّا حذف الحرف الخافض تعدّى أحلف وأقسم فنصب، أم يكون انتصاب هذه الأسماء[5] بفعل آخر، ولا يتعدى[6] بحرف جرّ كقولك[7]: أُلزم نفسي أمانةَ الله، وأعاهد الله، ونحو ذلك؟ وأنا أوضح لك ذلك إيضاحاً يعرب عنه، وتقف على الحقيقة منه، إن شاء الله تعالى.

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: غياهب.

(٣) وقد نصّ جمع من النحاة على أنّ حرف القسم حذف في نحو هذا تخفيفاً لكثرة الاستعمال. ينظر: «علل النحو»: (٣٢٢)، و«شرح المفصل»: (٩/ ١٠٣)، و«الصفوة الصفية»: (١/ ق١/ ٣٢٨).

(٤) من: س.

(٥) ج: الأشياء.

(٦) الأصل: ولم. ج: آخر لا يتعدى.

(٧) س: كقولهم.

فأقول: المنصوب في[1]: أمانةَ الله، ونحوها لا يخلو من ثلاثة أوجه لا رابع لها[2]:

إمّا أن ينتصب بأحلف المضمر ونحوه مما يتعدى بحرف جر[3]

وإمّا أن ينتصب بألزم ونحوه، ممّا يتعدى بغير حرف جرّ.

وإمّا أن ينتصب بسقوط الخافض من غير إضمار شيء.

فلا يجوز أن يكون أحلف المضمر هو الناصب له؛ لأنّه فعل لو كان ظاهراً موجوداً[4] لم يتعدّ إلّا [١٥٠/ أ] بحرف جر[5]، فإذا كان في حال وجوده يضعف[6] عن التعدي إلا [بواسطة][7] حرف[8] الجرّ فهو[9] في حال عدمه

---

(١) ج: إن المنصوب من.

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٤٩٧)، وقد جعله سيبويه منصوباً انتصاب المصدر. و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٦٦ ـ ١٧٦٨)، و«تمهيد القواعد»: (٦/ ٣٠٨٢ ـ ٣٠٨٤)، و«الهمع»: (٤/ ٢٣٢).

(٣) س: بأحلف ونحوه مما لا يتعدى بغير حرف جر.

(٤) ساقط من: ج.

(٥) لذلك نصّ بعض النحاة على أن العرب لا يكادون يقولون: أحلف اللهَ، ولا أقسم الله، بحذف الحرف، وإنّما يحذفون الحرف والفعل. «شرح المفصل»: (٩/ ١٠٣).

(٦) فلما ضعف الفعل عن الوصول إلى الاسم، وجب تقويتها بالحروف الجارة، فيكون لفظه مجروراً، وموضعه نصباً... «شرح المفصل»: (٧/ ٦٥).

(٧) من: ج، س.

(٨) الأصل: بحرف.

(٩) س: فهذا.

أحرى بذلك؛ لأنّ حال وجود الشيء أقوى من حال عدمه، فإذا كان في أقوى حاليه لا يتعدى إلّا بواسطة، فكيف يتعدّى في أضعف حاليه بغير واسطة؟ وهل هذا إلّا قلب الأصول، وادّعاء مالا يصح في نظر، ولا معقول[(١)]؟! وقد نصّ النحويون على أنّ كل فعل لا يتعدى إلّا بحرف جرّ لا يجوز أن يضمر[(٢)]؛ ألا ترى أنّ النحويين كلهم - بصريهم وكوفيهم - قد قالوا في باب ما يشغل عنه الفعل بضميره: إنّ القائل إذا قال: زيداً[(٣)] مررت به، أضمر لقيت زيداً مررت به، وإذا قال: عمراً نزلت عليه، أضمر: أتيت عمراً نزلت عليه[(٤)]، وهكذا قالوا في قول الله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[الإنسان: ٣١]. إنّ التقدير: ويعذب الظالمين[(٥)]

وقالوا[(٦)] في قول جرير[(٧)] [من الوافر]:

٣٢٦ - أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسِ أَوْ رِياحاً ... عَدَلْتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشابَا

(١) س: صحح في الحاشية: عقل.

(٢) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٨٧).

(٣) الأصل: زيد. وما أثبته من: ج، س.

(٤) ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (٢/ ١٤٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢١٦٢)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ٦٢ - ٦٤)، وللنحاة خلاف في ناصب الاسم المشغول عنه، أيكون الناصب الفعل الواقع على الهاء أو يكون فعلاً مقدّراً؛ فأهل الكوفة على القول الأول، وأهل البصرة على الثاني. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٧٧)، و«ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة»: (١١٣).

(٥) «مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ٣٢٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٨٧)، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (٦/ ٣٠٥)، والأصل بزيادة: أعد.

(٦) س: وقال.

(٧) «الديوان»: (٥٨)، و«الكتاب»: (١/ ١٠١ - ١٠٢)، و«مجاز القرآن»: (٢/ ١٤٨).

إنّ تقديره: أساويت ثعلبة، أو قست، أو مثّلت، ففرّوا في هذه الأشياء عن[1] إضمار فعل يتعدى بحرف جر[2]، وقدّروا[3] النصب بأفعال أخر في معانيها تتعدى بغير حرف[4]، فصح بجميع هذا الذي أوردناه أنّ النصب في: أمانة الله، وما كان من نحوها[5]: لا يجوز أن يكون بأحلف المضمر، ولا بأقسم.

وأمّا من زعم أنّ النصب إنّما هو لسقوط الخافض[6] من غير إضمار شيء فإنّه مذهب كوفي، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنّ سقوط الخافض لو أوجب النصب من غير عامل لوجب ذلك في كل حرف [جر][7] يسقط، ونحن نجد حروف جرّ تسقط فيرتفع ما كان مخفوضاً بها، كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[الإسراء: ٩٦]، وما جاءني من رجل[8]،

---

(١) س: على.

(٢) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٨٠)، (٣/ ٧٤)، و«الصفوة الصفية»: (١/ ق١/ ٣٢٨).

(٣) س: وقد روى.

(٤) ومن ذلك تقديرهم النصب بنحو: أذكر وأشهد. «شرح المفصل»: (٩/ ٩١)، (١٠٤) والفقهاء على خلاف في جعل هذه الأفعال دالة على اليمين. ينظر: «المسائل الشيرازيات»: (١/ ٩٠)، و«شرح المفصل»: (٩/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٥) ج، س: نوعها.

(٦) أشار ابن النحاس الحلبي إلى هذا الوجه، وهو وجه ندر من نصّ عليه من النحاة، ولم ينصّ ابن النحاس على مذهب أهل الكوفة والبصرة في المسألة. ينظر: «التعليقة على شرح المقرّب»: (١/ ٦٥٧).

(٧) من: س.

(٨) ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف»: (١٤٧ ـ ١٤٨)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٤٦٢).

وكقول النابغة[1] [من البسيط]:

٣٢٧ - وما بالربع من أحدِ

ألا ترى أنّ هذه الخوافض لو سقطت لارتفع ما كان مخفوضاً بها، فإذا بطل هذان الوجهان ثبت أنّ الوجه الثالث هو الصحيح، وهو النصب بـأُلْزِم ونحوه ممّا لا يتعدى بحرف خفض؛ إذ ليس ههنا وجه رابع يتوهم.

فإن قال قائل: فقد[2] شبه أبو العباس المبرد[3] هذه المسألة بقولنا: اخترت من الرجال زيداً، واخترت الرجال زيداً[4]، وأنت ترى [أنّ][5] اخترت الذي تعدى بالحرف هو الذي تعدى بنفسه بعد سقوط الحرف.

[١٥٠/ ب] فالجواب: أنّ الشيء لا[6] يشبّه بالشيء من جميع وجوهه، إنّما يشبّه به في بعض معانيه، ولو أشبه شيء شيئاً من جميع وجوهه[7] لكان هو

---

(١) وهو الذبياني، «ديوانه»: (٤٧)، وتمامه:

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيّت جواباً...

والكتاب»: (٢/ ٣٢١)، و«المقتضب»: (٤/ ٤١٤)، و«مجالس ثعلب»: (٢/ ٤٣٦)، و«البيان في شرح اللمع»: (٢٣٦)، و«الخزانة»: (٤/ ٥).

(٢) ج: تكررت.

(٣) ينظر: «الكامل»: (١/ ٤٧ ـ ٥١)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٤٢٤).

(٤) (واخترت الرجال زيداً): ساقط من: س.

(٥) من: س، ج.

(٦) س: ليس.

(٧) (إنّما يشبه... وجوهه): ساقط من: س.

هو[1]، ألا ترى أنّ النحويين قد شبهوا (ما)[2] بـ (ليس)[3]، واسم الفاعل بالفعل المضارع[4]، وشبهوا (إنّ) وأخواتها بالأفعال، وشبهوا: عشرين درهماً بضاربين زيداً[5]، وشبهوا الضد بضده[6]، كتشبيههم (كم) بـ (ربّ) والجزم في الأفعال بالخفض في الأسماء[7]، وهذا كثير يطول تقصّيه، فإذا كان هذا معلوماً من مذاهبهم عُلِمَ[8] أنّهم إنّما شبهوا: اخترت الرجال[9] زيداً، ومن[10] الرجال بمسألتنا[11] المذكورة من بعض الجهات ـ لا من كلّها ـ وذلك استعمال الخافض

---

(١) ساقط من: س. وتنظر المقولة في: «شرح المفصل»: (١/ ١٢٦).

(٢) س: ما كان.

(٣) تنظر وجوه الشبه في: «شرح المفصل»: (١/ ١٠٨).

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (٧/ ١٢).

(٥) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٩٥)، و«شرح الكتاب للسيرافي»: (١/ ٣٩٩)، و«البيان في شرح اللمع»: (٢٢٨)، وقال المؤلف: فإن قال قائل: ولِمَ صار هذا العدد ينصب ما يقع بعده؟ قيل له: لأنّ هذه النون أشبهت نون (ضاربين)، فكما تقول: هؤلاء ضاربون زيداً، فتنصب (زيداً) بـ (ضاربين)، تقول: هؤلاء عشرون رجلاً، فتنصب (رجلاً) بعشرين.

(٦) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١٠٥)، (٧/ ٦٣)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٤٦١).

(٧) ينظر: «شرح المفصل»: (٧/ ٨).

(٨) س: على.

(٩) ج، س: من الرجال.

(١٠) ج: أو من الرجال.

(١١) ج: الرجال مسألتنا. س: الرجال تشبه مسألتنا.

مرةً وإسقاطه مرةً، وليس بين[1] المسألتين من الشبه أوضح[2] من هذا، وقد أوضح ذلك ابن درستويه، وهكذا قولنا: ليس زيد قائماً، وليس زيد بقائم، وما جاءني من رجل[3]، وما جاءني رجل، يشبه أيضاً هذه المسألة من بعض الجهات، وذلك استعماله بحرف جرّ، [وبغير حرف جرّ][4]، وإن خالفها[5] في غير ذلك، ومما يوضح أن: اخترت الرجال زيداً، أو: من الرجال[6]، ليس مثل: أمانةَ الله، أنّ: اخترت الرجال زيداً[7]، إنما هو من باب: ما يتعدى تارةً بحرف خفض، وتارةً بغير حرف خفض كقولهم[8]: نصحتك، ونصحت لك، وشكرتك، وشكرت لك، ووزنتك الدراهم، ووزنت لك[9]، وليست مسألتنا

---

(١) س: في.

(٢) ج: أكثر.

(٣) وجيء بحرف الجرّ هنا زائداً لضرب من التأكيد. «شرح المفصل»: (٧/ ٦٧).

(٤) من: ج، س.

(٥) ج: خالفهما.

(٦) الأصل: من الرجال زيداً، أو من الرجال. ج: اخترت الرجال زيداً، ومن الرجال زيداً. وتنظر المسألة في: «شرح المفصل»: (٧/ ٦٣)، (٨/ ٥٠)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٤).

(٧) ساقط من: س.

(٨) ساقط من: س.

(٩) ينظر: «علل النحو»: (٣٢١)، وقال الورّاق: ومنه ما يحذف استخفافاً لكثرته في كلامهم، كقولهم: نصحت زيداً... لأنّ هذه الأشياء قد كثرت فاستخفوها، فحذفوا حرف الجر. و«البيان في شرح اللمع»: (١٩٥)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٤٦٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٠٩١).

كذلك؛ ألا ترى أنّه لا يقال[1]: أحلف الله، وأحلف بالله.

ويوضح أيضاً الفرق بينهما أنّ اخترت يتعدى إلى الرجال بواسطة، وبغير واسطة، وهو في كلا الحالين ظاهر غير مضمر، وفي: أمانة الله، إنّما[2] يتعدى إليها الفعل بغير واسطة في حال إضمار فقط[3]، فليست هذه المسألة من تلك إلّا من بعض الجهات، وقد قال النحويون: إنّ تعدي: اخترت وبابه بغير واسطة ضعيف في القياس[4]، فإذا كانوا يستضعفون تعديه بنفسه، وهو ظاهر، فهم أشدُّ استضعافاً لتعدي: أحلف بنفسه وهو مضمر.

فإن قال قائل: فكيف تصنع بقول أبي العباس[5]: واعلم أنّك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته[6]؛ لأنّ الفعل يصل فيعمل، فتقول: الله لأفعلن؛ لأنّك أردت: أحلف بالله[7] لأفعلن، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده؟

---

(١) س: أنه يقال.

(٢) س: ممّا.

(٣) لأنّ المقسم به إنّما ينصب في حال حذف حرف الجر، ومن ثم يصل إليه فعل القسم المضمر فينصبه. ينظر: «الصفوة الصفية»: (١/ ق١/ ٣٢٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٦٦).

(٤) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٠٩٠ ـ ٢٠٩١)، و«الهمع»: (٥/ ١٠).

(٥) «المقتضب»: (٢/ ٣٢٠).

(٦) ج: نصبت.

(٧) المقتضب: الله لأفعلن.

قلنا له: الذي قاله[1] [١٥١/ أ] أبو العباس صحيح؛ لأنّ حرف الجر يمنع الفعل من[2] أن يصل بذاته، فإذا سقط الجار وصل الفعل، ولكن وصول العامل إلى المعمول ينقسم ثلاثة أقسام[3]: وصول لفظي معنوي، وهو أقواها، ووصول لفظي لا معنوي، ووصول معنوي لا لفظي، وهذه الأقسام الثلاثة تكون فيما يسقط منه حرف الجر، وفيما ليس فيه حرف جر، وينبغي أن يقدم ما يسقط منه حرف الجر؛ لأنّ مسألتنا المذكورة منه.

فممّا يصل بذاته إذا سقط منه حرف الجر، قولنا: اخترت الرجال زيداً، وما كان من بابه، وممّا يصل بمعناه لا بذاته قولنا: أزيداً[4] مررت به[5]، وأعمراً[6] نزلت عليه، ألا ترى أنّ الخافض لو ذكر[7] في هاتين المسألتين، وقيل: أمررت بزيد، ومررت[8] به؟ وأنزلت على عمرو، ونزلت[9] عليه؟ فإذا أسقط

(١) س: قال.

(٢) ساقط من: س.

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٧/ ٦٧).

(٤) س: إن زيداً.

(٥) قال سيبويه: فمن زعم أنّه إذا قال: أزيداً مررت به، إنّما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له أن يجره؛ لأنّه لا يصل إلا بحرف إضافة. «الكتاب»: (١/ ١٠٦)، ونص ابن يعيش على أن المجرور هنا في موضع نصب؛ لذلك يجوز في المعطوف الجر والنصب. «شرح المفصل»: (٧/ ٦٥).

(٦) س: وأعمروا.

(٧) إلى هنا تنتهي المسألة في: س، وقد نبّه أحدهم إلى ذلك في الحاشية.

(٨) الأصل، ج: مررت.

(٩) الأصل: نزلت، وما أثبته من: ج.

الخافض في هاتين المسألتين، وأضمر الفعل، وقيل: أزيداً مررت به؟ وأعمراً نزلت عليه؟ لم[1] يصل الفعلان المضمران إلى زيد وعمرو بذاتيهما ولكن بمعناهما، أعني: أنك تقدر ألقيتَ زيداً مررت به؟ وأتيت عمراً نزلت عليه؟ وكذلك المسألة التي حكاها سيبويه[2]، وهي: آلخِوانَ[3] أُكِلَ اللحمُ عليه؟ [لو ظهر فيها الفعل وحرف الجر، لقال: أُكل على الخِوان، أُكل اللحم عليه][4]، فلمّا سقط الخافض، وأضمر الفعل، ونصب (الخِوان)، لم يصل إليه (أكل) المضمر بلفظه، ولكن بفعل آخر في معناه، فوصل وصولاً معنوياً، لا وصولاً لفظياً، [وكذلك الخافض في القسم، إذا سقط وأضمر (أحلف)، ونصب المقسم به وصل إليه (أحلف) المضمر وصولاً معنوياً، لا وصولاً لفظياً][5]

ومثال وصول العامل بلفظه ومعناه في ما لم يسقط منه حرف خفض قولك: ضربت زيداً.

وأمّا وصوله بمعناه لا بلفظه، فنحو: له عليّ ألف درهم اعترافاً، لم يصل إليه ما قبله بلفظه، وإنّما وصل بمعناه، أعني: أنّ فيه معنى: أعترف اعترافاً[6]،

---

(١) الأصل: ولم، وما أثبته من: ج.

(٢) «الكتاب»: (١/ ١٠٣).

(٣) الخِوان: وهو الذي يؤكل عليه. «اللسان» (خون) (٣/ ٢٥٨).

(٤) من: ج.

(٥) من: ج.

(٦) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٣٨٠)، وقد ذكره سيبويه في باب: ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه، و«شرح المفصل»: (١/ ١١٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٧٤)، و«شرح التصريح»: (١/ ٥٠٥).

وكذلك قول الهذلي[1] [من الكامل]:

٣٢٨ـ ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلّا مِنْكَبٌ ... منه وحَرْفُ السّاقِ طيَّ المِحْمَلِ

انتصب (طيَّ المحمل) بوصول ما قبله إليه معنى لا لفظاً[2]؛ لأنّ ما قبله من الكلام يفيد أنّه قد طُوي خلقه.

ومن هذا النوع قوله عزّ وجلّ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء: ٢٤]، وقوله: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾[النمل: ٨٨][3]

وقد يصل العامل إلى معمولات كثيرة[4] في حال واحدة وصولات مختلفة

---

(١) وهو لأبي كبير الهذلي. «شرح أشعار الهذليين»: (٣/ ١٠٧٤)، و«الكتاب»: (١/ ٣٥٩)، و«الخصائص»: (٢/ ٣١١)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (١٨٩)، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (٢/ ١٩١)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٧٨).

(٢) قال العباسي: الشاهد فيه: نصب (طيَّ المحمل) على المصدر، وليس قبله فعل، وإنّما دلّ عليه سياق الكلام؛ لأنّه لما قال: ما إن يمس... دلّ على أنّه نابي الجنب عن الأرض، فكأنّه قال: طُوي طيّاً مثل طَيّ المحمل، فحذف المثل، وأقام الطيّ مقامه في الإعراب. «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٠١)، وينظر: «شرح التصريح»: (١/ ٥٠٨).

(٣) فقوله: (كتاب) و(صنع) مصدران منصوبان بما قبلهما؛ لأنّ قبل الأول فرض، وقبل الثاني صنع الله في الحقيقة، وللنحاة والمفسرين أقوال مختلفة في نصب قوله: (كتاب). ينظر: «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٣٤٧)، (٢/ ١٠١٤)، و«شرح المفصل»: (١/ ١١٦ ـ ١١٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٧٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٦/ ٣٠٠).

(٤) الفعل اللازم والمتعدي يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: المصدر، والظرف من الزمان والمكان، والحال. ينظر: «المقتضب»: (٣/ ١٨٧)، و«شرح المفصل»: (٧/ ٦٨)، وينظر: «الهمع»: (٥/ ١١).

كقولك: ضرب زيد عمراً يومَ الجمعة مع أخيه ضرباً شديداً، ابتغاء تقويمه [فقد][1] وصل إلى كل واحد من هذه المنصوبات وصولاً مخالفاً لوصوله إلى غيره، فقول أبي العباس موافق [لقول][2] غيره من النحويين في أنّ [١٥١/ ب] كُلَّ فعل يتعدى بحرف خفض لا يضمر، وقد نصّ على ذلك في باب اشتغال الفاعل عن المفعول بضميره[3]، فلو أراد ههنا الوصول اللفظي لتناقض، فيجب أن تفهم أقسام وصول الأفعال العاملة إلى معمولاتها؛ لترتفع الشبهة التي عرضت في هذه المسألة، وبالله التوفيق.

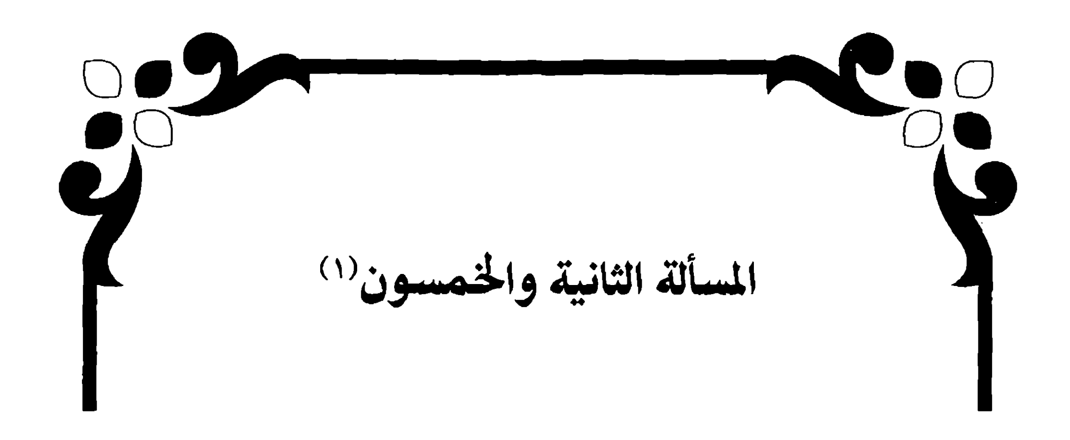
* *

---

(١) من: ج.

(٢) من: ج.

(٣) ينظر: «المقتضب»: (٢/ ٧٤)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٨٧)، (١١٤).



المسألة الثانية والخمسون[1]

سأل[2] الفقيه الأستاذ ـ أعزّه الله ـ سائل في قوله عزّ وجلّ في [سورة][3] آل عمران: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ١ ـ ٢][4]، وفي [سورة][5] ق في قوله: ﴿مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِى﴾[ق: ٢٥ ـ ٢٦]، وقبل الباء ياء وكسرة، كما [أنّ][6] قبل الميم[7] ياء وكسرة، وقد لقي التنوين ألف ولام، كما لقيت الميمَ ألفٌ ولام، فَلِمَ خولف بينهما، فكسر الواحد وفتح الثاني وهما سواء؟

فأجاب ـ أدام الله عزّه ـ: حكم الساكنين إذا التقيا من كلمتين[8] كسر

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: سئل عنها في مرضه الذي توفي فيه رحمه الله.

(٣) من: س.

(٤) قرأ العشرة بفتح الميم ووصل الألف من اسم الله تعالى، إلّا أبا جعفر فإنّه قرأ بسكون الميم وقطع الهمزة من اسم الله، مع تقطيع الحروف. «الروضة»: (٢/ ٥٨٢)، وينظر: «المستنير في القراءات العشر»: (٢/ ١٣)، (٧٥).

(٥) من: ج، س.

(٦) من: س.

(٧) س: ألم.

(٨) الأصل: كلمة. وما أثبته من: ج، س.

الأول[1]، إلّا أن تعرض علّة تمنع من ذلك، وما فتح من السواكن[2] فإنما يفعل ذلك إيثاراً لخفة الفتحة[3]، وفراراً من ثقل الكسرة، ولهذا[4] فتحوا الميم من ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾؛ لأنّ الميم وقعت قبلها ياء، وهو[5] حرف علّة ثقيل، وزاد في ثقلها وقوعها بين كسرتين قد اكتنفتاها ففرّوا إلى الفتحة؛ إذ كانوا قد فرّوا إليها في: (أين) و(كيف)، وليس فيهما[6] من الثقل[7] ما في: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[8]، غير أنّ لمعترضٍ أن يعترض بمثل ما اعترضت[9]، فيقول: فَلِمَ كسروا[10] التنوين في قوله عزّ وجلّ: ﴿مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِى﴾ وفيه من الثقل ما في الميم[11]؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

ـ أحدهما: أنّ الميم حرف هجاء، و﴿مُّرِيبٍ﴾ اسم، والحروف أثقل من

---

(١) وهو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ١٥٢)، و«شرح المفصل»: (١/ ١٠٤)، (٩/ ١٢٣)، و«التعليقة على شرح المقرب»: (٢/ ١٠٨٠)،

(٢) س: الساكن.

(٣) ينظر: «المقتضب»: (١/ ٣٢٠)، و«الهمع»: (٦/ ١٧٨).

(٤) ج، س: ولأجل هذا.

(٥) ج، س: وهي.

(٦) س: إذ فيها.

(٧) س: الثقيل.

(٨) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٨٦)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٢٣٥)، و«الهمع»: (٦/ ١٧٩).

(٩) س: ما اعترضوا به.

(١٠) س: كسر.

(١١) الأصل: الميم. وما أثبته من: س، ج.

الأسماء[1]، بدليل أنّها كلها مبنية[2]، و﴿مُّرِيبٍ﴾ اسم معرب، والمبني أثقل من المعرب، فاجتمع في الحرف ضربان من الثقل:

أحدهما أنّ الحرف فرع عن الاسم، والاسم هو الأصل، والأصل أخف من الفرع[3]

والضرب الثاني: أنّ المبني أثقل من المعرب، فلذلك صار الفتح في الميم ألزم منه في: ﴿مُّرِيبٍ ۝ ٱلَّذِى﴾.

ـ والوجه الثاني: أنّ الساكن الذي في ﴿مُّرِيبٍ ۝ ٱلَّذِى﴾ إنّما هو التنوين، والتنوين[4] في نفسه خفيف[5]، فقاوم بخفته الكسرة الثقيلة فلم يعتد بثقلها، كما أنّ الكسرة في نحو (ضِفاف) و(قِفاف) أبطلت منع[6] الحرفين المستعليين[7] للإمالة، فلم يعتد بها[8] في منع الإمالة، ومع هذا فإنّ الأخفش سعيد بن

---

(١) وبهذا فقد كثر استعمال الأسماء، وذلك من جهة أنها مستغنية عن غيرها في الكلام، فلا تقام جملة من غيرها، وغيرها لا تقام به جملة بضم بعضه إلى بعض، وكثرة الاستعمال دليل الخفة. ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٥٧)، (٧/ ١٥٢ ـ ١٥٧).

(٢) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٦٧٤).

(٣) وقالوا: إنّ الفروع تنحط عن درجات الأصول. «شرح المفصل»: (٦/ ٧٨).

(٤) ساقط من: س.

(٥) قال ابن يعيش: التنوين علم الخفة. «شرح المفصل»: (١/ ٥٨).

(٦) الأصل: معنى. س: مع. وما أثبته من: ج.

(٧) س: المستعملين، وحروف الاستعلاء هي: الخاء، والصاد، والضاد، والظاء، والغين، والقاف، وهذه الحروف تمنع الألف من الإمالة على أوصاف مخصوصة. «التكملة»: (٥٤٠). والذي حسن الإمالة هنا هو أنّ الكسرة توهي استعلاء المستعلي. «شرح المفصل»: (٩/ ٦٠).

(٨) ج: بهما.

مسعدة[1] [١٥٢/ أ] قد أجاز الكسرة في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ وحكى أنّها قراءة، وقد قرئ أيضاً ﴿مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِى﴾ بفتح التنوين[2]، والفتح عند البصريين في الميم[3]، والتنوين إنّما هو للساكن الذي قبلهما[4]، أو للساكن الذي بعدهما[5]

وذهب ابن كيسان[6] إلى أنّهما فتحا بإلقاء حركة[7] الهمزة من (الله) و(الذي) عليهما، كما تحرّك الدال من (قَدَ أفلح)؛ لأنّه كان يعتقد أنّ الهمزة مع لام التعريف ألف قطع[8]، ومن حجته قراءة أبي جعفر[9] الرؤاسي[10]:

---

(١) «التعليقة في شرح المقرب»: (٢/ ١٠٨٢)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٧٢١)، وقد أنكر سيبويه هذا الوجه. «الكتاب»: (٤/ ١٥٤).

(٢) ينظر: «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ١١٧٦)، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (٥/ ٦٨٠)، ولم ينسب المؤلفان القراءة إلى أحد من القرّاء فقد اكتفيا بروايتها.

(٣) ج: ألم. س: النون.

(٤) س: قبلها.

(٥) س: بعدها، وينظر: «الكتاب»: (٤/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٥/ ٢٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٧٢١).

(٦) وأصل القول للفراء، ألمح إليه في: «معاني القرآن»: (١/ ٩)، وقول ابن كيسان في: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٨٦).

(٧) ساقط من: س.

(٨) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٨٥)، و«الجنى الداني»: (١٧١).

(٩) س: حفص.

(١٠) محمد بن الحسن الكوفي النحوي، روى «الحروف» عن أبي عمرو بن العلاء، وله =

﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ بقطع الهمزة وتسكين الميم، وقد روي ذلك أيضاً عن عاصم[1]، وهو عند سيبويه[2] خطأ؛ لأنّ حرف التعريف عنده إنّما هو اللام وحدها، والألف عنده ألف وصل[3]، وألف[4] الوصل لا تلقى حركته[5] على ما قبلها، وإنّما تحذف رأساً، على أنّ بعض أهل الشذوذ قد قرأ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء[6]، وهو عندنا أقبح ما يكون من اللحن[7].

*

اختيار في القراءة، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، وهو أستاذ الكسائي. «غاية النهاية»: (٢/ ١١٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٧٦).

(١) ابن بهدلة بن أبي النَّجود، أبو بكر (ت١٢٧هـ). «ذكر أسماء التابعين»: (١/ ٢٧٤)، و«غاية النهاية»: (١/ ٣٤٦). وتنظر قراءة الرؤاسي وعاصم في: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ٩)، و«الروضة»: (٢/ ٥٨٢).

(٢) «الكتاب»: (٤/ ١٧٤).

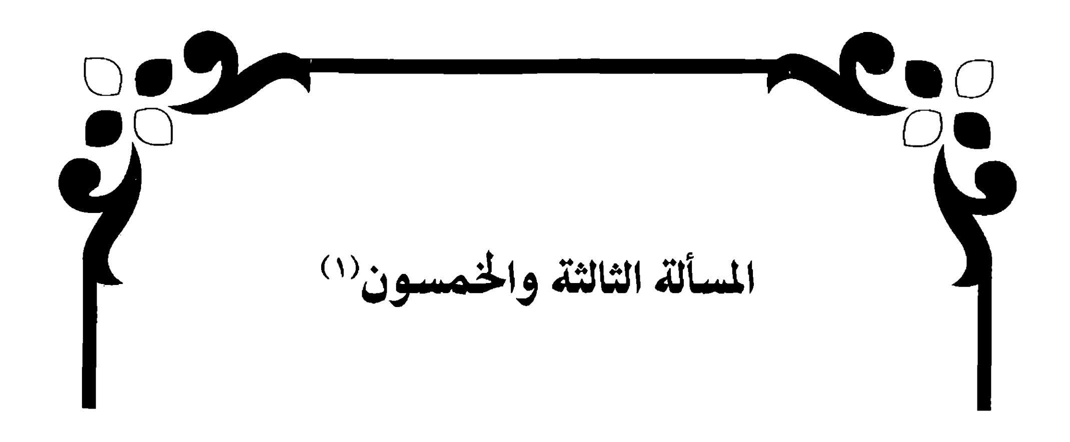
(٣) «الكتاب»: (٣/ ٣٢٤).

(٤) س: والألف.

(٥) س، ج: حركتها.

(٦) وهي قراءة أبي جعفر المدني يزيد بن القعقاع. «شواذ القراءات»: (٥٨)، و«البحر المحيط»: (١/ ١٥٢).

(٧) ينظر: «الكشاف»: (١/ ٢٥٤)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٥١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ٢٦٥).



المسألة الثالثة والخمسون(١)

الجواب ـ رضي الله عنك وأرضاك ـ : هل تسمّى (المعز)، إذا انفردت، ولم يخالطها شيء من الضأن: (غنماً) حقيقةً أو استعارةً ومجازاً؟ وما أراد رسول الله، ﷺ [بقوله](٢): «ما من نبي إلّا وقد رعى الغنم»(٣)، هل أراد بذلك الضأن أو(٤) المعز؟ وكذلك ما ورد في القرآن من قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ﴾[الأنبياء: ٧٨]، وقوله: ﴿وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي﴾[طه: ١٨]، هل المراد (الضأن) أو(٥) المعز؟ والله يعظم لك في شرح الجواب أجراً، ويجزل لك به(٦) ذخراً بمنّه(٧)

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) من: ج، س.

(٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما بعث الله نبياً إلّا رعى الغنم»، فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: «نعم كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة». «فتح الباري» (حديث (٢٢٦٢) (٤/ ٥٤١).

(٤) س، ج: أم.

(٥) س، ج: أم.

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ساقط من س.

الجواب: من اللغويين من لا يسمي المعز غنماً، حتى يختلط به[1] ضأن[2]، كما لا يسمي غير الإبل نعماً حتى تختلط به[3] إبل[4]

ولأجل هذا قال ابن قتيبة في «أدب الكُتّاب»[5]: يقال للضأن الكثيرة: ثلَّة، وللمِعْزى[6] الكثيرة: حَيْلَة، فإذا اجتمعتِ الضأن والمعزى[7] فكثرتا قيل لهما[8]: ثلة.

وقال الخليل في كتاب «العين»: المعز: ذوات الشعر من الغنم[9]، فجعل المعز كما ترى نوعاً من الغنم، وذكر من تكلم في الأمثال أنّ العرب تقول في أمثالها[10]:

---

(١) س: فيها. ج: بها.

(٢) فالمعز عندهم: ذات الشعور، والضأن: ذات الصوف. «اللسان» (معز) (٨/ ٣٦٦)، و«تاج العروس» (معز) (١٥/ ٣٢٤).

(٣) س: فيها. ج: بها.

(٤) قيل: النّعم: الإبل خاصة. «اللسان» (نعم): (٨/ ٦٢٣).

(٥) «أدب الكاتب»: (١٧٤).

(٦) الأصل، س: وللمعز. والعبارة في: س جاءت بزيادة: ثلة وللخيل الكثيرة حيلة، فإذا اجتمعت... وما أثبته من: ج، وهو موافق لـ«أدب الكاتب».

(٧) س: المعز.

(٨) س: لها.

(٩) قال صاحب «العين»: المعز اسم جامع لذوات الشعر من الغنم. «العين» (معز) (١/ ٣٦٦).

(١٠) ينظر: «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣٠٤)، و«مجمع الامثال»: (٣/ ١٧٨)، و«المستقصى»: (٢/ ٥٧)، و«اللسان» (فزر) (٧/ ٩٦).

(لا أفعل[1] ذلك معزى الفِـزْر)[2]، و[3](حتـى تجتمـع معـزى الفـزر)[4]، وقـال يعقوب[5] وغيره[6]: إنّ (الفزر) هو سعد بن زيد بن[7] منـاة بـن تـميم، ولُقّـب: الفِزْر[8]؛ لأنّه كانت له معزى فقال لابنه هبيرة: يا بني، اسرح بمعـزاك فارعهـا، فقال: والله لا أرعاها سِن حِسْل[9]، فقـال لابنـه صعصـعة: اسرح[10] بغنمـك فقـال: والله لا أسـرحها أَلُوَّةَ[11] الفتـى هبيـرة، فغضـب سـعد، وسـكت عـلى

---

(١) س: لا فعال.

(٢) ضبط اللفظ في مصادر التخريج بكسـر الفـاء، ونـص أبـو عـلي القـالي عـلى أنّ العامـة يقولون: (الفِزْر) بكسر الفاء، وإنّما (الفَزْر) لقب لسـعد منـاة. «المقصـور والممـدود»: (١٩٨)، والأصل في الفزر: أنّه القطيع من الغنم، واختلف في عدده. ينظر: «اللسـان» (فزر) (٧/ ٩٦).

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: حتى يجتمع مع الفزر.

(٥) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٢٨)، وقال: الفزر: قطيع من الغنم.

(٦) تنظر مصادر تخريج المثل.

(٧) ساقط من: س، وكذا ثبت في: «الاشتقاق»: (٢٤٥).

(٨) (لقب الفزر) تكرر في الأصل.

(٩) الحسل: ولد الضب، ولا تسقط له سن، ولذلك يقال في المثـل: لا آتيـك سـن الحسـل، أي: لا آتيك أبداً. «أدب الكاتـب»: (١٥٢ ـ ١٥٣)، و«الكامـل»: (٢/ ٧٣٣)، «اللسـان» (حسل) (٢/ ٤٤٧).

(١٠) ج: يا صعصعة اسرح.

(١١) أي عليّ يمين هبيرة لا أسـرح فيها، والألـوة والأليّـة: اليمـين، وآلى الرجـل: حلـف، ونصب ألوة نصب الظـروف، وهـو مـن الاتسـاع. «الاشـتقاق»: (٢٤٥)، و«جمهـرة الأمثال»: (١/ ٣٠٤)، و«اللسان» (ألا) (١/ ٢٠٢).

ما [١٥٢/ ب] في نفسه، حتى إذا أصبح غدا بالمعزى إلى سوق عكاظ[١]، والناس مجتمعون فقال: ألا إنّ هذه معزى، فلا يحل لرجل أن يدع أن يأخذ منها شاة، ولا يحل لرجل أن يجمع منها شاتين، فانتهمها الناس[٢]، وذكر أبو عبيد[٣] عن ابن الكلبي أنّه قال: من أخذ منها[٤] واحدة فهي له، ولا يؤخذ منها فزر، وهو اثنان، فضرب بها المثل، فقال رجل من بني سعد[٥] [من الطويل]:

٣٢٩ـ وقد أنهب المعزى فبرّت يمينه ... وما ضرّ سعداً ما له المتنهبُ

وأنشد يعقوب لشبيب بن البرصاء[٦] [من الطويل]:

٣٣٠ـ ومُرَّةُ ليسوا نافعيك ولن ترى[٧] ... لهم مجمعاً حتى ترى غنم[٨] الفزر

---

(١) سوق من أسواق العرب في الجاهلية، وكانت قبائل العرب تجتمع بعكاظ كل سنة ويتفاخرون فيها. «معجم البلدان» (٤/ ١٤٢).

(٢) (فانتهمها الناس): مطموس في: ج.

(٣) ج: أبو عبيدة. وينظر: «التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٧٥).

(٤) (شاة ولا يحل... منها): ساقط من: س.

(٥) وهو المخبل السعدي. ينظر حياته وما تبقى من شعره، «مجلة المورد»، المجلد الثاني، العدد الأول: (١٩٧٣م)، (ص: ١٢٤).

(٦) شبيب بن يزيد بن حمزة بن عوف، أحد شعراء غطفان المحسنين، والبرصاء أمّه، قيل: إنّ النبي ﷺ، خطبها إلى أبيها، فقال أبوها: بها سوء ـ يعني البرص ـ فقال النبي: «كذلك»، فيرجع النبي وقد برصت. «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٧٠٩)، و«البرصان والعرجان»: (٩٦)، و«المؤتلف والمختلف»: (٨٩). وينظر البيت في: «الاشتقاق»: (٢٤٥)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ٣٠٤)، و«المستقصى» (٢/ ٥٧).

(٧) ب: تدع.

(٨) س: عنهم.

فسمّاها أحد الشاعرين: معزى، وسماها الثاني: غنماً، وذكر يعقوب في مساق كلامه أنّه قال لابنه هبيرة: اسرح بمعزاك، وأنّه[1] قال لابنه صعصعة: اسرح بغنمك، فسمّاها مرة: غنماً، ومرة: معزى، وقال في سياق الحكاية: فلا يحل لرجل أن يدع أن يأخذ منها شاة، ولا يحل[2] أن يجمع منها شاتين، فسماها: شاة، كما ترى، والمشهور من أمر الشاة أنها الغنم، وقد قال الخليل في كتاب «العين»: الوعل من شاء الجبل[3]، فأوقع اسم الشاء على الأوعال، وقد سمّوا الظبية شاة وعنزاً[4] قال عنترة[5] [من الكامل]:

٣٣١ـ يا شاةَ ما قَنَصٍ لمن حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتها لم تَحْرَمِ

وقال امرؤ القيس[6] [من مخلع البسيط]:

---

(١) ساقط من: س.

(٢) الأصل: يصح. وما أثبته من: ج، س.

(٣) س: الخيل. قال صاحب «العين»: الوعل وجمعه: الأوعال: وهي الشاء الجبلية. «العين» (وعل) (٢/ ٢٤٩).

(٤) ينظر: «العمدة»: (١/ ٥٣١)، و«تاج العروس» (ظبي) (٣٨/ ٥٢٢)، وقد خطّأ الزبيدي من قال: إن الظبية: الشاة والبقرة.

(٥) «الديوان»: (٢١٣)، و«جمهرة أشعار العرب»: (١٦٨)، و«العمدة»: (١/ ٥٣١)، و«شرح المعلقات العشر للتبريزي»: (٢٤٠)، وقال المؤلف: قوله: يا شاة، كناية عن المرأة، والعرب تكني أيضاً عن المرأة بالنعجة، وأراد يا شاة قنص أي: صيد، وعلى هذا تكون ما زائدة في البيت. وينظر: «الخزانة»: (٦/ ١٣٠).

(٦) «الديوان»: (١٥٩)، و«الوساطة»: (١٦٥)، والرواية فيه: (أو تيس أظب...).

٣٣٢ـ كأنّهـا عنـز بطـنِ وادٍ تعـدو[١] وقـد أُفـرِدَ الغـزالُ

وقد كثر اتساعهم[٢] في هذا حتى سمّوا حمير الوحش والبقر[٣] الوحشية: شاء، قال زهير[٤] [من الطويل]:

٣٣٣ـ فقـال: شـياهٌ راتعـاتٌ بقفـرَةٍ

فالشياه ههنا إناث الحمير الوحشية[٥]، يدل[٦] على ذلك قوله[٧] [من الطويل]:

٣٣٤ـ ثلاثٌ كأقواسِ السَّـراءِ ومِسْحَلٌ

---

(١) الأصل، ب: يعدوا.

(٢) س: اتباعهم.

(٣) الأصل: البقرة. وما أثبته من: ج، س.

(٤) «الديوان»: (٦٦)، وتمامه:

بمستأسـد القُريـان حُـوٍّ مسـائلُهُ

(٥) ينظر: «حياة الحيوان الكبرى»: (٢/ ٥٩٢).

(٦) س: ودل.

(٧) وهو البيت التالي للسابق. «الديوان»: (٦٦)، وعجزه:

وقـد اخضـرّ من لسِّ الغميرِ جحافلـه

وينظر: «ديوان الأدب»: (٥٧٩)، والرواية فيه (والسَّراء ناشط) وقال الفارابي: يصف ثلاث أُتُنٍ كأقوس السَّراء ـ وهو شجر من شجر القسي ـ وناشط: ثور يخرج من أرض إلى أرض، قد اخضرَّ جحافله من رعي الخضر، والغمير: ما تنبت في أصل النبت فيغمر الأول.

وإنّما هي أولاد الحمير[3]

* *

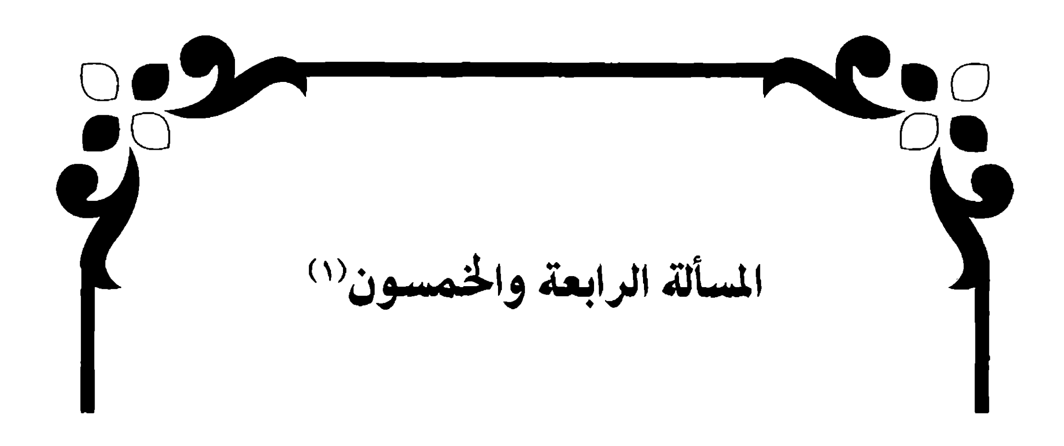
(١) ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٠٨). وقال ابن السكّيت: ومنه قيل لعير الفلاة: مِسْحَل، ولا يقال للأهلي. و«اللسان» (سحل) (٤/ ٥١٧).

(٢) وذلك في قوله:

وقد خدم الطـرّاد جحاشـه ... فلم تبـقَ إلّا نفسه وحلائله

«الديوان»: (٦٦).

(٣) «اللسان» (جحش) (٢/ ٣٣)، و«حياة الحيوان الكبرى»: (١/ ٦٠٢).



المسألة الرابعة والخمسون[1]

سأل سائل الفقيه الأجل، والإمام الحافظ[2] عن الفرق بين الحمد والشكر، وتقسيم وجوه كل واحد منهما، وافتراقهما، واختصاص كل واحد منهما بما اختص به، واجتماعهما، ومواضع استعمالهما منفردين من طريق اللغة، [١٥٣/ أ] واختيار الأئمة واستحسان أهل السنة من هذه الملّة[3]

الجواب[4]: قال قوم[5] من اللغويين[6]: الحمد[7] أن يثني الرجل على الرجل بما فيه من الصفات الحسنة، ويكون جزاء على ما أولاه، وغير جزاء.

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: الحافظ الأكمل.

(٣) (من هذه الملة): ساقط من: س.

(٤) س: فجاوب.

(٥) ج: قد قال قوم. س: فقال: قال قوم.

(٦) ينظر قول اللغويين في الفرق بين الحمد والشكر في: «تهذيب اللغة» (شكر) (١٠/ ١٢)، (حمد) (٤/ ٤٣٤)، و«شرح الفصيح للزمخشري»: (١/ ١٨٧)، (٢٣٢)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٨)، و«بدائع الفوائد»: (٢/ ٥٣٦).

(٧) س: إنّ الحمد.

وأمّا الشكر فلا يكون إلّا جزاء على ما أولاه، قال الشاعر[1] [من الطويل]:

٣٣٥ـ شكرتِ لكم آلاءكم وبلاءكم[2] وما ضاع معروف يكافئه شُكْرُ

وهذا قول يعقوب وأبي عبيدة[3]، وابن قتيبة[4]، وابن دريد[5]، وابن الأنباري[6]، وغيرهم، وقال أبو حاتِم في كتاب «الزينة»[7]: حمد الله: هو الثناء عليه بصفاته الحسنى، وشكره: الثناء عليه بنعمه، يقال: حمدت الرجل: إذا أثنيت عليه [بصفاته؛ بكرم أو حسب أو شجاعة، وأشباه ذلك، وشكرته: إذا أثنيت عليه][8] بمعروف أولاكَهُ، أو خير فعله بك، ومن شكر فقد حمد؛ لأنّ الشكر يجمع الحمد والشكر جميعاً؛ لأنّك إذا شكرت الرجل على معروف فعله بك فقد وصفته بالسخاء والكرم، وهو حمد، وليس كل من وصف رجلاً بسخاء أو كرم من غير أن يُصطنع إليه فقد شكره.

---

(١) ج، س: كما قال الشاعر، وهو حُجَيَّةُ بن المضرب يمدح يعفر بن زرعة. «الأمالي»: (١/ ٥٤)، و«الحماسة البصرية»: (٢/ ٤٣٥).

(٢) الأصل، ج: معروفكم وآلاءكم. وما أثبته من: س، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٣) ج، س: عبيد. وما أثبته هو الصواب. ينظر: «الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية»: (٢٨٥).

(٤) «أدب الكاتب»: (٣٦).

(٥) «الاشتقاق»: (٨).

(٦) «الزاهر»: (١/ ٨٩).

(٧) كتاب «الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية»: (٢٨٥)، وينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٤)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٢٠٥).

(٨) زيادة يقتضيها السياق من: كتاب «الزينة»: (٢٨٥).

إنّما ذلك منه [حمد][1] لفعله فقط، وهذا خلاف قول من قال: إنّ الشكر لا يوضع موضع الحمد كما قال ابن قتيبة[2]، والذي قاله أبو حاتم صحيح؛ لأنّ صفات الإنسان الحسنة منها ما[3] يصلح أن يستعمل في الثناء الذي هو جزاء، وفي الثناء الذي ليس بجزاء كالكرم والسخاء والكلام الجميل[4]، والابتهال[5] بأمور الإخوان، ونحو ذلك، ومنها ما لا يصلح أن يستعمل إلّا في الثناء الذي ليس بجزاء؛ كالعفة، وحسن الخلق، والحفظ، وجودة الذهن، وطاعة الله تعالى، ووفور العقل، والشجاعة[6]، ونحو ذلك.

وإنما غلب[7] على الشكر الاستعمال على جهة الجزاء؛ لأنّ الشاكر يظهر النعمة، ويتحدث بها كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[الضحى: ١١]، فخصّ هذا المعنى بلفظ الشكر؛ لأنّ العرب استعملتها في أشياء ترجع إلى معنى الإظهار، ألا ترى أنّهم يقولون: شَكَرَتْ الناقة والشاة: إذا درّ لبنهما[8]، كأنّهما[9]

---

(١) من: ج، س.

(٢) ينظر: «أدب الكاتب»: (٣٦).

(٣) ساقطة من: ج.

(٤) الأصل: والكلام والجميل. وما أثبته من: ج، س

(٥) الأصل، ج: الاهتبال. وما أثبته من: س. والاهتبال: الاحتيال، والابتهال: الدعاء. «اللسان» (بهل) (١/ ٥٣٤)، (هبل) (٩/ ٢٠).

(٦) ينظر: «أدب الكاتب»: (٣٦)، و«شرح الفصيح للزمخشري»: (١/ ١٨٧).

(٧) ساقط من: ج.

(٨) ج: لبنها. وينظر: «إصلاح المنطق»: (١٩٥).

(٩) س: فكما.

يثنيان بذلـك على المرعـى، وقـد أوضح هـذا المعنـى ابن الرومي[1] بقوله[2] [من الطويل]:

٣٣٦ـ سـأثني بـنُعماك التـي لـو جحـدتها
لأثنـت بهـا منهـا شـواهد لا تَخْفَـى

هبِ الروض لا يَثْني عـلى القطـر[3] نشـره
أمنظـرُه يُخفـي مـآثرَهُ الحُسـنى

وكذلك قالوا: أَشْكَرَ[4] القوم: إذا درّت ضروع[5] إبلهم باللبن[6]، وقـالوا لما يخرج في [١٥٣/ ب] أصول الشجر من فراخها ونحوها من ورقهـا: شـكير[7]، وكذلك يسمون ما تنسله الإبل من الفصلان، فأرادوا أنّ الإحسان ينـتج الثنـاء، ويؤيد هذا المعنى أنّ ضد الشكر الكفر[8]، فكما أنّ معنى الكفر الستر والتغطيـة، فكذلك معنى الشكر الذي هو ضده معناه الإظهار.

---

(١) ج، س: ابن الرومي هذا المعنى.

(٢) «الديوان»: (١/ ٧٥). والرواية فيه: التي لو كفرتها...

(٣) «الديوان»: الغيث.

(٤) ج: شكر.

(٥) ساقط من: س.

(٦) ينظر: «الأفعال لابن القوطية»: (٢٣٨)، و«تهذيب اللغة» (شكر) (١٠/ ١٢).

(٧) «الاشتقاق»: (٣٣٩)، و«الأفعال لابـن القوطيـة»: (٧٦)، و«تهـذيب اللغـة» (شـكر) (١٠/ ١٢).

(٨) كتاب «الزينة»: (٢٨٥)، و«شرح المفصل»: (١/ ٤)، و«اللسان» (شكر) (٥/ ١٦٤).

ومما يؤيد استحسانهم لإيقاع هذه اللفظة بهذا المعنى قولهم: رجل شكور: لمن يرضى بالقليل، ودابة شكور: إذا سمنت على القليل من المرعى[1]، وسمّى الله تعالى نفسه شكوراً؛ لأنّه يرضى من عبده بالقليل من العبادة[2]، وقالوا في أمثالهم: هو أشكرُ من بَروقةٍ[3]، وهو نبت يصيبه مطر قليل فينبت، فكأنهم أرادوا أنّ المنعم عليه يلزمه إظهار ما أُنعم به عليه وإن كان قليلاً.

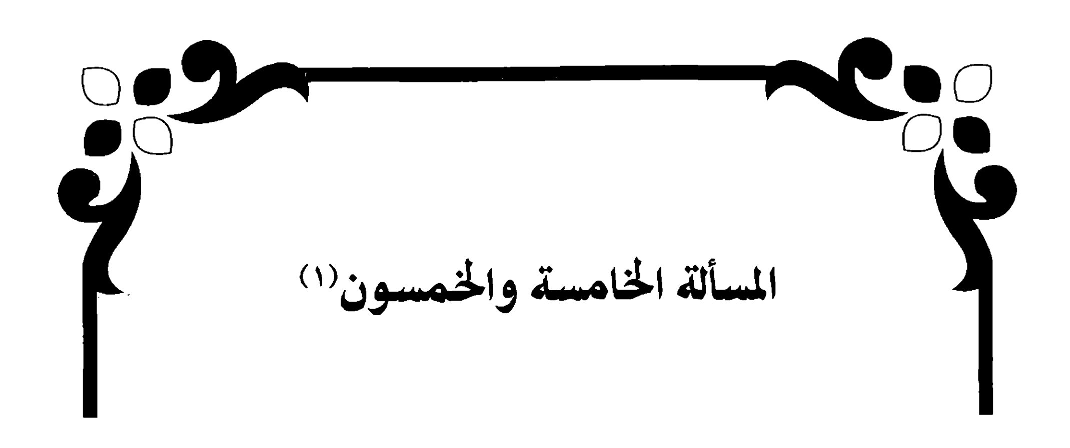
* * *

---

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» (شكر) (١٠/ ١٢، ١٦)، و«تاج العروس»: (١٢/ ٢٢٧).

(٢) كتاب «الزينة»: (٢٨٥)، و«تهذيب اللغة» (شكر) (١٠/ ١٦).

(٣) ينظر: «جمهرة الأمثال»: (١/ ٤٧٨)، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٢٤٣)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (١/ ١٩٦).



المسألة الخامسة والخمسون[1]

سأل سائل فقال: ما السبب الموجب لانقلاب الواو والياء ألفين عند تحركهما[2] وانفتاح ما قبلهما[3]؟ ولأي علّة أعلوا (يحيى)[4] ولم يعلوا (يحييان)؟

الجواب: السبب الموجب لذلك استثقال الحركات على حروف العلة[5]، فيفرّون عن الحركة إلى السكون إلّا أنْ يعرض سبب يمنع من ذلك.

فإن قيل: فأيّ ثقل في قولكم[6]: قَوَل[7] وبَيَع،

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: تحريكهما.

(٣) تنظر المسألة في: «المنصف»: (٣٧٦)، (٣٩١ ـ ٣٩٣)، و«شرح الشافية»: (٣/ ٩٥)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٢٢)، و«المناهج الكافية»: (٤٨٦).

(٤) الإعلال أصل في الأفعال. والاسم في الإعلال محمول على الفعل، فلا يعلّ الاسم إلّا إذا اجتمع فيه وصفان: أحدهما: أن يضاهي الفعل المضارع، والثاني: أن تكون فيه سمة تفرق بينه وبين الفعل. «المقاصد الشافية»: (٩/ ٣٠٩).

(٥) ينظر: «شرح الشافية»: (٣/ ٦٨)، (٩٥).

(٦) س، ج: قولهم.

(٧) ساقط من: س.

لو جئتم بهما على أصلهما[1]، وأنتم تزعمون أنّ الفتح أخف الحركات[2]؟

فالجواب: أنّ الخفيف[3] إذا أدى إلى ما يستثقل[4] كان[5] بمنزلة ما يستثقل، ونحن لو قلنا: قَوَل وبَيَع؛ لوجب أن نقول في المستثقل: يَقْوُلُ ويَبْيِع، فنضم الواو ونكسر الياء[6]، فلما لزم تسكين الواو والياء في المستقبل أسكنوهما في الماضي، وقلبوهما ألفاً؛ لأنّهم لو[7] قالوا: قوْل، وبَيْع لالتبسا بالمصدر[8]، وأيضاً فإنّ الواو والياء إن كانتا مفتوحتين في: قَوَل، وبَيَع بالفتح الذي هو أخف الحركات، فقد تأتي الواو مضمومة في [نحو][9]: طَوُل، ومكسورة في نحو: خَوِف[10]،

---

(١) ينظر: «المقاصد الشافية»: (٩/ ٣٠٤)، وفيه تفصيل أصل حدوث الإعلال في نحو هذه الألفاظ.

(٢) لأنّ الفتحة من الألف، والألف أوسع مخرجاً من الواو والياء، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه. ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٧٥)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٢٣، ٢٢٩).

(٣) س: أن إن الخفيفة.

(٤) س: ما لا يستثقل.

(٥) ساقط من: س.

(٦) وهو الأصل فيهما، فتنقل الضمة إلى القاف في: يقول، فجانستها الواو، فاستقرت على حالها، وكذا الأمر في كسرة الباء من: يبيع. ينظر: «المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٩٩).

(٧) ساقطة من: ج.

(٨) ينظر: «المقاصد الشافية»: (٩/ ٣٠٣).

(٩) من: س.

(١٠) ينظر: «المنصف»: (٢٧٨)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٢٨)، (٣٠٦).

وتجيء الياء[1] مكسورة في نحو: هيب[2]، ولو بنيت من: قال وباع، فعلاً يجري مجرى التعجب[3] في قولك: لكرُمَ الرجل، للزمك أن تقول: لقَوُل[4]، ولبَيُع، فيعرض للياء والواو من الثقل في الماضي مثل الذي عرض له[5] في المستقبل[6]، وكذلك كان يلزمك أن تقول في الأمر والنهي: اقْوُل، ولا تقول: وابيع ولا تَبْيِع[7]: فمن أجل هذه الأسباب التي كانت تعرض مع تصحيح [١٥٤/ أ] عين الفعل لزم التغيير بالإعلال، ويدلك[8] على أنّهم يراعون ما يفضي إليه حال الكلمة فيمتنعون مما لا يكره؛ لئلا يكون ذريعة إلى ما يكره[9] من إعلال يفضي إلى إعلال آخر أنّهم يقولون: نزا الكبش، وغلى الماء، فيعلّون الواو والياء؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فإذا قالوا: نزوان وغليان صحّحوا الواو والياء، وفرّوا من إعلالهما، كما فرّوا في: نزا وغلى[10] من تصحيحهما، وفي الاسمين من العلة مثل ما في

---

(١) (ومكسورة... الياء): ساقط من: س.

(٢) ج: ميت.

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٠٦٨).

(٤) ساقط من: س.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) ونص جمهرة من النحاة: أنّ التعجب إذا كان بما أفعله أو أفعل به فلا يعتل الفعل، وإنما حكمه التصحيح، فتقول: أقوِم بزيد، وما أقومه، وأبيِن بزيد، وما أبينه، فلا تقل: أُقِم بزيد، ولا ما أقامه. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٣٥٠)، و«شرح الشافية»: (٣/ ١٢٤)، و«المقاصد الشافية» (٩/ ٢٩٢).

(٧) ج: اقول وابيع ولا تبيع.

(٨) س: ويدل.

(٩) لذلك أعلوا ما لا يُوجب إعلاله. ينظر: «المقاصد الشافية»: (٩/ ٣٠٧).

(١٠) س: نزوا غلى.

الفعلين؛ لأنّ إعلالهما يفضي إلى إعلال آخر؛ لأنّهما لو انقلبا في نزوان وغليان، لعرض اجتماع ساكنين، ولزم حذف أحدهما، فيصير[1]: نزان وغلان؛ فيلتبس: فعلان بفعال[2].

ولأجل هذه العلة قلبوا الياء من: يحيى ألفاً[3]، ولم يقلبوها في التثنية إذا قلت: يحييان[4]؛ لأنّ ما بعدها ساكن[5] يحفظها من الانقلاب[6].

فإن قلت: فقد قالوا في الجمع: يحيون، فقلبوا الياء[7] ألفاً وحذفوها، وبعدها ساكن يحفظها، فإنّما[8] كان ذلك لأن الأصل يحييُون بياء مضمومة، وهي في: يحييان، مفتوحة، وكذلك يفعلون في مخاطبة المرأة[9] إذا قلت: أنتِ تحيين، لما يلزمها من الكسر لو صحت فقيل: تحيين.

* *

---

(١) ج: فيجيء.

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٣٨٨)، و«المنصف»: (٣٩٢ـ ٢٩٣)، و«شرح الشافية»: (٣/ ١٠٥ـ ١٠٧).

(٣) ولأجل الإعلال الذي أصاب هذا اللفظ، فإنهم لم يدغموا الياء، فلم يقولوا: يحيّ؛ لأنّ الإعلال قبل الإدغام، وأيضاً الكلمة بالإعلال أخف منها بالإدغام. «شرح الشافية»: (٣/ ١٢٠).

(٤) ينظر: «دقائق التصريف»: (٣٢٨).

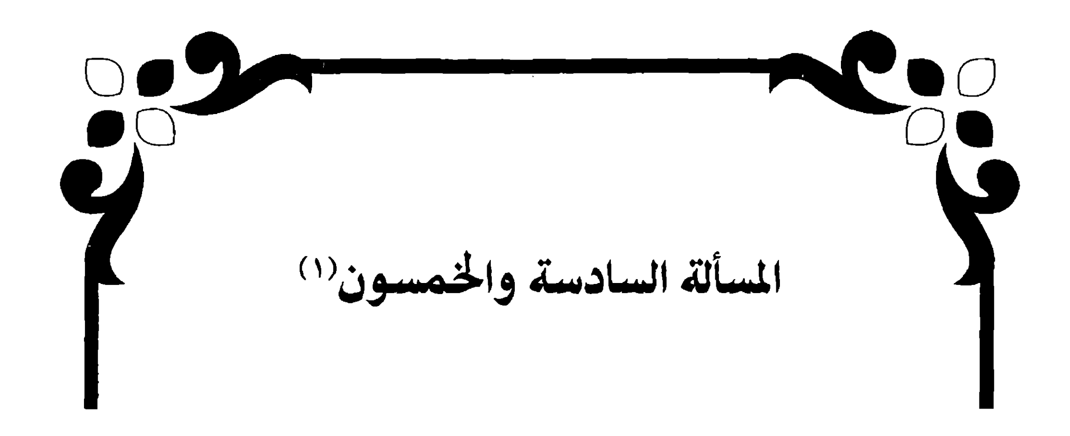
(٥) س، ج: لأن بعدها ساكناً.

(٦) فشرط الإعلال هنا أن يكون ما بعد الواو والياء متحركاً. «المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٣٢).

(٧) الأصل: الواو. وما أثبته من: ج، س.

(٨) س: فإنه.

(٩) س: المؤنث.



المسألة السادسة والخمسون[1]

الجواب ـ رضي الله عنك ـ في حقيقة العقل ما هو؟ ـ يعظم الله أجرك ويجزل ذخرك ـ فإنّ الأشعرية[2] قالت: إنّه بعض العلوم الضرورية، ولا أفهم هذا الذي ذهبوا إليه.

الجواب: اختلف الناس في حقيقة العقل ما هو[3]، فقال قوم[4]: هو جوهر[5] غير متجسّم، يحمل صور الأشياء، ويتصور بها، وهو حقيقة الإنسان،

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) وعلى مذهبهم جمهور الأصوليين والفقهاء، وهم يتفقون على أنّه ليس في الأشياء حسن أو قبح في ذاتها؛ لأنّ إرادة الله في الشرع مطلقة... «التعريفات» (٢٢٨)، وينظر قولهم في: «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال»: (٢٣).

(٣) ج: ما هي.

(٤) ينظر: «الفتاوى»: (٩/ ٢٧٦)، و«التعريفات»: (٢٢٨ ـ ٢٢٩)، و«الكليات»: (٦٧)، (٦١٧).

(٥) س: جوهري، وقيل في تعريف الجوهر: هو المتحيِّز، وهو ينقسم إلى بسيط روحاني، وبسيط جسماني... ينظر: «الفتاوى»: (٩/ ٢٢٩)، (٧/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦)، و«التعريفات»: (١٤٢).

وبه فضّل على سائر الحيوان[1] وانفصل عنه، وبه قربت نسبته من الملائكة[2]، وهو عندهم غير النفس.

والإنسان عندهم مركب من ثلاثة أشياء: بدن ونفس وعقل؛ فالعقل يدبر النفس، والنفس تدبر البدن[3]

وزعم قوم أنّ العقل جزء من أجزاء النفس وليس غيرها، وأنّ منزلته من النفس منزلة العين من الجسم، وأنّ النفس ترى به المعقولات[4] كما ترى عين الجسم من[5] المحسوسات[6]، فكما أنّ الإنسان إذا كان في بيت مظلم شديد الظلمة لم يرَ ما حوله من المحسوسات، ولم يرَ أيضاً جسمه، فإذا أضاء الهواء بنور سماوي أو بسراج رأى ما حوله من المحسوسات، ورأى جسمه في جملة ما يرى[7]

فكذلك النفس إذا كانت جاهلة [١٥٤/ ب] لم ترَ المعقولات، ولم ترَ[8]

---

(١) ينظر: «الفوز الأصغر»: (١٣)، و«إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٥)، و«الحدائق الفلسفية»: (٥٨ـ٥٩).

(٢) ينظر: «الفوز الأصغر»: (١٠١).

(٣) ينظر: «معارج القدس»: (١٠٢).

(٤) ج: جميع، المعقولات.

وقال ابن السِّيد: مدركات الإنسان صنفان: محسوسات ومعقولات؛ فالأشخاص هن محسوساته، وأنواعها وأجناسها ومباديها هن معقولات. «الحدائق الفلسفية»: (٧٠).

(٥) ساقط من: ج.

(٦) ينظر: «معارج القدس»: (١٨)، و«الاستقامة»: (١٦٢).

(٧) وقال أهل الحكمة: ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من الخارج، ولن يغني الشعاع مالم يكن بصر. «معارج القدس»: (٥٧).

(٨) ج: ورأت.

ذاتها، ولم تعلم ما هي؛ لأنّها[1] من جملة المعقولات، فإذا أمدها العقل بنوره رأت المعقولات، ورأت[2] ذاتَها في جملة ما ترى، وعلمت ما حقيقتها، فبان بهذا أنّ الجهل بمنزلة العمى، والعقل بمنزلة البصر[3]، والإنسان عند هؤلاء مركب من شيئين: جوهر جثماني[4]، وجوهر روحاني.

وزعم قوم أنّ العقل كَيفية[5] من كيفيات النفس، وعرض[6] من أعراضها، وذهب آخرون، وهم الجسمانية ـ الذين لا يثبتون شيئاً غير الجسم وأعراضه ـ إلى أنّ الحسّ هو العقل[7]

وزعمت الأشعرية أنّ العقل بعض العلوم الضرورية[8]، يريدون بالعلوم الضرورية: ما يجد الإنسان نفسه قد فُطرت على[9] معرفته، من غير أن يتعلم

---

(١) س: ألا ترى لأنها. ج: مطموس.

(٢) (المعقولات ورأت): ساقط من: ج.

(٣) ينظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٨٣).

(٤) ج، س: جسماني.

(٥) اختلف أهل الاصطلاح في بيان مفهوم الكيفية، فقيل: قد يراد بها ما يقابل الكم والنسب، وقد يراد بها معنى الصفة والهيئة والعرض... ينظر: «التعريفات»: (٢٦٨ ـ ٢٦٩)، و«الكليات»: (٧٥١ ـ ٧٥٢).

(٦) وهو ما يقوم بغيره مطلقاً، وقد يراد به ما يقوم بالجسم من الصفات. «الفتاوى»: (٩/ ٣٠٠)، و«التعريفات»: (٢٢٥).

(٧) ينظر: «إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٥)، و«الفتاوى»: (٩/ ٢٨٧).

(٨) ينظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة»: (٣٦ ـ ٣٧)، و«الاستقامة»: (١٦٢).

(٩) س: عليه على.

ذلك ويكتسبه[1]، كمعرفته بأنّ الجزء من الشيء أقل من كله، وأنّ الجسم لا يجوز أن يكون في مكانين في وقت واحد، ونحو ذلك[2]

وزعم قوم أنّ العقل ما كان صواباً من أفعال النفس ورأيها[3]

والصحيح الذي تدلّ عليه الدلائل النظرية هو القول[4] الأول الذي قدمناه، ويدلّ على أنه ليس بعرض ولا كيفية أنّه يحمل صور الأشياء، والعرض لا يحمل عرضاً.

هذا من طريق الأدلة النظرية، ويدلّ عليه من النصوص الشرعية قول النبي ﷺ: «أوّل ما خلق الله تعالى العقل، فقال له: أقبل فأقبل، وقال له: أدبر فأدبر»[5]، ولا يصح أن يخاطب عرض، ولا يقال فيه: إنّه أول ما خُلق؛ لأنّ العرض يحتاج إلى جوهر يحمله؛ لأنّه لا يقوم بنفسه، فإذا قلت[6]: فما تنكر أن يكون جسماً؛ لأنّ الجسم يحمل الأعراض، ويصح أن يقال له: أقبل وأدبر؟

قلنا له[7]: هذا يبطل من جهات كثيرة يطول ذكرها، غير أنّا نذكر عنها شيئاً من أبينها: وهو أنّه يحمل الصور المتضادّة في حال واحدة، والجسم لا يحمل

---

(١) س: يكتسب ذلك ويتعلمه.

(٢) ينظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة»: (٣٧)، و«إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٥).

(٣) ولذلك قالوا في تعريفه: علوم تستفاد من التجارب بمجاري الأحوال، فإن من حنّكته التجارب وهذبته المذاهب يقال إنّه عاقل. «إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٥).

(٤) س: كقول.

(٥) «إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٦)، و«معارج القدس»: (١٨).

(٦) س: فإن

(٧) س: قلت.

الصورة المتضادة إلّا على التعاقب، والجسم لا يحمل الصورة إلّا في سطحه، والعقل يحملها في جملة ذاته؛ أعني[1] أنّه يتصور بصورة ما يعقله[2]

وأمّا قول الأشعرية: إنّه بعض العلوم الضرورية، فإنّه خطأ؛ لأنّ العلوم الضرورية، التي يجدها الإنسان في فطرته من غير اكتساب، إنّما هي مقدمات واستعداد ركّبها الله تعالى في فطرته ليتوصل بها إلى اكتساب المعقولات، وإنّما تحصل فيه[3] هذه المقدمات إذا أفاض[4] عليه العقل الكلي نوره، كما يرى البصر المحسوسات إذا أفاضت [١٥٥/ أ] الشمس على العين نورها، ويدل على ذلك[5]: أنّ بعض الناس ينكر كثيراً من المقدمات الضرورية[6]

والعقل نوعان: غريزي ومكتسب، فالغريزي: ما يجد الإنسان في فطرته[7] نفسه مفطورة على معرفته من غير[8] نظر وتعلم، والمكتسب: ما يستفيده بالنظر[9]

---

(١) الأصل: يعني. وما أثبته من: ج، س.

(٢) وقد أنكر شيخ الإسلام أن يكون العقل عيناً قائمةً بنفسها، سواء سمي جوهراً أو جسماً، أو غير ذلك. «الفتاوى»: (٩/ ٢٧١).

(٣) س: في.

(٤) (إنما هي... أفاض): مطموس في: ج.

(٥) الأصل: هذا ذلك.

(٦) س: كثيراً من الضروريات.

(٧) (في فطرته): ساقط من: ج، س.

(٨) س: مفطورة عليه من.

(٩) س: بالنطق.

والتعلم[1]، وقد ذكر ذلك علي رضي الله عنه في شعر ينسب إليه، وهو[2] [من الهزج]:

٣٣٧ـ إنّ العقـــــل عقـــــلان فمطبـــــوعٌ ومســـــموعُ
ولا ينفـــــع مســـــموعٌ إذا لم يـــــكُ مطبـــــوعُ
كـــــما لا تنفـــــع العـــــين وضـــــوء الشـــــمس ممنـــــوعُ

وهذا المطبوع هو[3] الذي يسمى ضرورياً، فإذا صحّ بما أوردناه من شعر علي رضي الله عنه أنّ العقل نوعان: ضروري ومكتسب، كما قال الحكماء، كان قول الأشعرية خطأ من وجهين:

ـ أحدهما: أنّهم جعلوا العقل الضروري وحده، وأسقطوا المكتسب.

ـ والثاني: أنهم[4] جعلوه بعض العلوم الضرورية، ولم يطلقوا ذلك على جملتها.

وفيه أيضاً تعقب من جهة ثالثة[5]: أنّ [من][6] العلوم المكتسبة ما يقال له ضروري أيضاً.

---

(١) ينظر: «إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٥)، و«الكليات»: (٦١٩)، ونقل الكفوي عن بعض أهل الحكمة نفيهم هذه التقسيمات لعدم ثبوت دليل في ذلك.

(٢) البيتان الأول والثاني في: «ديوان المعاني»: (١/ ١٢٥)، والرواية فيه: وجدت العقل... وينظر: «التذكرة الحمدونية»: (٣/ ٢٣٥)، والقول كتب على شكل نثر، والرواية فيه: العقل عقلان. كما لا تنفع الشمس وضوء العين ممنوع.

(٣) ساقط من: س.

(٤) ساقط من: ج.

(٥) س: جهات ثلاثة.

(٦) من: ج، س.

فتحديدهم العقل المطبوع في الإنسان بلفظ الضروري خطأ، وإنّما يجب أن يسمى العقل الغريزي، أو العقل المطبوع، وكان جالينوس[1] يرى أنّ العقل مكانه الدماغ، ووافقه على ذلك من أهل شريعتنا أبو حنيفة[2]، وكان أرسطاليس[3] يرى أنّ مكانه القلب، ووافقه على ذلك مالك ﷺ[4]، واحتج بقول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾[الحج: ٤٦][5]، والقولان جميعاً يجتمعان إذا صرف إليهما وجه النظر، غير أنّ استيفاء الكلام في هذا لا يليق بهذا الموضع؛ لنبوّ أفهام العامة عنه[6]، وبالله التوفيق.

❊

(١) الفيلسوف الطبيعي اليوناني، إمام الأطباء في عصره، ورئيس الطبيعيين في وقته، وله ما يزيد على مئة تأليف، كان بعد المسيح بنحو مئتي سنة. ينظر: «الفهرست» (٣٤٧)، و«إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (١/ ١٧١).

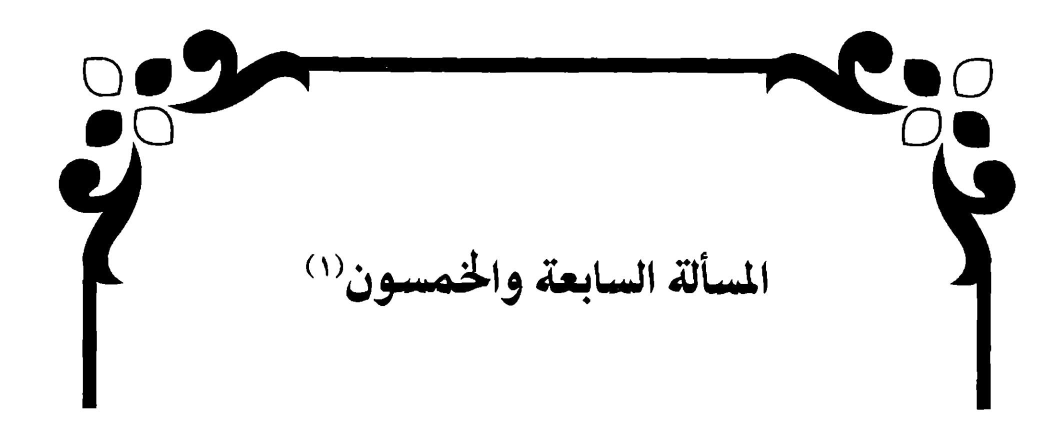
(٢) النعمان بن ثابت الكوفي، فقيه الملة، عالم العراق، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة ورأى أنس بن مالك. (ت١٥٠هـ). ينظر: «وفيات الأعيان»: (٥/ ٤١٥ ـ ٤٢٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٩٠)، (٤٠٣)، وتنظر أقوال السلف في محل العقل من الدماغ أو القلب في: «شرح النووي على صحيح مسلم» حديث (١٥٩٩) (١١/ ٣٢)، و«التعريفات»: (٢٢٩)، و«الكليات»: (٦١٩).

(٣) ابن نيقوماخس الفيثاغوريّ، تلميذ أفلاطون المتصدر بعده، وإلى أرسطاليس انتهت فلسفة اليونانيين. ينظر: «الفهرست»: (٣٠٤)، و«إخبار العلماء بأخبار الحكماء»: (١/ ٤٠).

(٤) ابن أنس بن مالك، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة. (ت١٧٩هـ). ينظر: «وفيات الأعيان»: (٤/ ١٣٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨/ ٤٨ ـ ١٣٦).

(٥) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٤/ ٤١٩).

(٦) س: العالم عنه. النسخ الأخرى: عنها.



المسألة السابعة والخمسون[1]

يتفضل[2] الإمام الأوحد ـ أمتع الله به بإعمال فكره ـ في [جواب] [3] مسألة وردت[4] علينا من المهدية[5]، وقد سُئل عنها ابن وَرْدٍ[6] في المَرِيَّة[7]، فلم يجد[8] جواباً، وهي: ما هذا الشعاع الظاهر من الشمس، أمنها هو[9] أم من بصر المعاين لها؟ مأجوراً مشكوراً، إن شاء الله تعالى.

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) ج، س: ليتفضل.

(٣) من: س، وقد ثبتت في الحاشية.

(٤) س: قد وردت.

(٥) وهي في موضعين: إحداهما بإفريقيا، والأخرى اختطها عبد المؤمن بن عليّ قرب سلا. «معجم البلدان»: (٥/ ٢٢٩).

(٦) أحمد بن محمد بن عمر التميمي، أبو القاسم، من أهل المَرِيَّة، كان فقيهاً عالماً متفنناً (ت٥٤٠هـ). «الصلة»: (١/ ٨٢).

(٧) مدينة كبيرة من كورة إلبيرة من أعمال الأندلس. «معجم البلدان»: (٥/ ١١٩).

(٨) ج: يجر.

(٩) ساقط من: س.

الجواب: هذه مسألة من المسائل التي اختلف فيها الفلاسفة، فقال قوم منهم: إنّ الكواكب كلّها والشمس لا ألوان لها ولا شعاع[1]، وإنما هي عوارض عوارض تعرض في الجو[2]، وزعموا أنّ [١٥٥/ ب] الفلك وجميع ما فيه من الكواكب لا يقبل اللون والشعاع، وإنّما تقبل ذلك الأجرام الطبيعية، أيّ: المركبة من الطبائع الأربع، وهي: النار، والهواء، والماء، والأرض.

قالوا: ولا يقبل [اللونَ][3] أيضاً جميعُ هذه الطبائع الأربع، وإنّما يقبل اللون العنصر الأرضي وحده[4]

ولأبي يوسف الكندي[5] في ذلك رسالة مشهورة[6]، والفلك فيما زعموا

---

(١) ينظر: «الشفاء الفن الثاني من الطبيعيات»: (٣٧ ـ ٣٨)، و«رسائل إخوان الصفا»: (٢/ ٣٤٢)، وجاء فيه: الشمس: مدورة براقة ينتشر لها ضياء وحسن وصف، ونص الإمامان الزركشي والجرجاني على أنّ الكواكب مضيئة بذواتها إلّا القمر. «لقطة العجلان»: (١٢٨)، و«التعريفات»: (٢٦٨).

(٢) س: جو الهواء.

(٣) من: ج، س.

(٤) ينظر: «لباب الإشارات والتنبيهات»: (١١٥)، و«رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية»: (٢/ ٣٠٩)، (٣٢٤).

(٥) يعقوب بن إسحاق بن الصباح، واحد عصره في معرفة العلوم القديمة بأسرها، ويسمى فيلسوف العرب، توفي في حدود (٢٦٠هـ). «الفهرست»: (٣١٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٣٣٧).

(٦) أورد ابن النديم رسالة للكندي وهي: في أنّ طبيعة الفلك مخالفة لطبائع العناصر الأربعة وأنه طبيعة خامسة. «الفهرست»: (٣١٨).

خارج عن الطبائع الأربع، ليس بحار ولا بارد ولا رطب ولا يابس، وقالوا في الحر الذي نجده[1] من الشمس إنّه إنّما يحدث من انعكاس الشعاع، والشمس في ذاتها عندهم لا توصف بحرارة[2] ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة، وهذا رأي زعيمهم أرسطاليس.

وزعم آخرون: أنّ الكواكب كلها لها ألوان وشعاعات ترسلها نحو الأرض، وهذا رأي كل من قال منهم إنّ الفلك من الطبائع الأربع، وهو رأي المنجمين، وهذا القول أقرب إلى الحق من القول الأول، وهو الأليق[3] بالشريعة؛ لقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾[يونس: ٥]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾[الفرقان: ٦١]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا[4]﴾[النبأ: ١٣].

وكذلك اختلفوا أيضاً[5] في هذا اللون اللازوردي الذي نراه[6]، فقال بعضهم: هو لون السماء، وقال بعضهم: هو لون عارض بين أبصارنا وبين السماء[7]،

---

(١) س: يجده الإنسان.

(٢) ينظر: «رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية»: (٢/ ٣٤٥).

(٣) س: أليق.

(٤) (وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ... وَهَّاجًا﴾): ساقط من: س. وقال المفسرون في معنى الآيات: أي جعل الشمس ذات ضياء، والقمر ذا نور، ووهاجاً: منيراً، أي: متلألئاً. ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٠/ ٤٥٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٠/ ٢٦٧)، (٢٠/ ٩٧).

(٥) ج، س: أيضاً اختلفوا.

(٦) س: تراه الناس.

(٧) (فقال بعضهم... السماء): ساقط من: س.

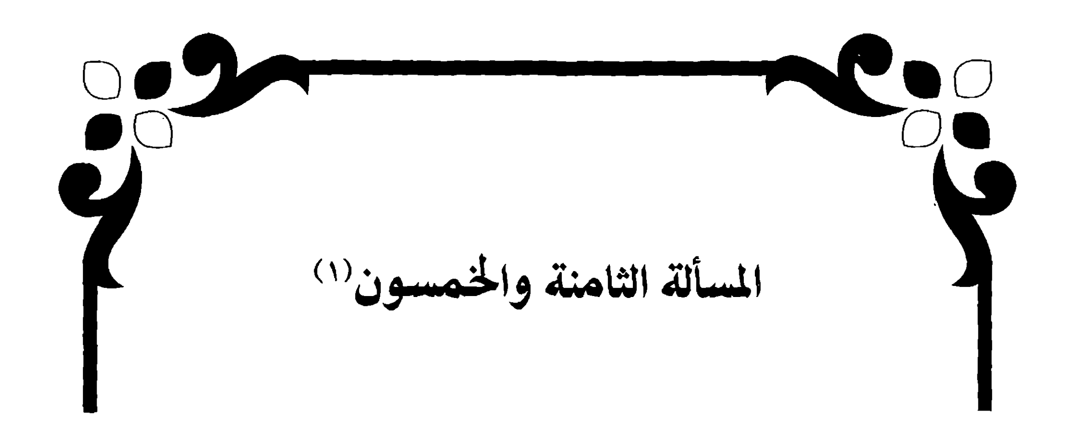
ولكل فريق منهم حجج وأدلة يضيق عنها هذا الجواب، وليست هذه المسائل أيضاً من مسائل الدين التي يحتاج الناس إلى معرفتها[1] بل[2] طبائعهم تنافرها، وقد تكلم القاضي أبو بكر الباقلاني[3]، رحمه الله تعالى، فيها في كتابه الذي ناقض فيه الفلاسفة، فمن أحب الوقوف على هذه الأشياء فليلتمسها هناك إن شاء الله تعالى.

---

(١) س: إلى معرفتها الناس.

(٢) س: أي.

(٣) محمد بن الطيب بن محمد البصري، صاحب التصانيف الكثيرة، كان كثير التطويل في المناظرة. (ت٤٠٣هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٦٩)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٢٠).



المسألة الثامنة والخمسون[1]

الجواب ـ رضي الله عنك ـ عن قول الله، عزّ وجلّ: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾[الكهف: ٢] في قراءة أبي بكر[2] عن عاصم، فإنّه قرأ بإسكان الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهاء، ووصل الهاء بياء في الوصل[3]

قال أبو عمرو: الإشمام[4] للدال في هذ الحرف لا يكون إلّا بالعضو بعد السكون الخالص، فهو لرؤية العين لا غير، وذلك من قِبَل أنّ النون بعدها إنّما كسرت لخلوص الدال ساكنة، وكونها هي ساكنة في الخِلْقة، ثم أتبعت الهاء النون فكسرت أيضاً.

فإذا كان ذلك كذلك فالإشارة إلى الدال بالضم ممتنعة؛ [١٥٦/ أ] لأنّها

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) شعبة بن عياش، روى عن عاصم (ت١٩٣هـ). «معرفة القراء الكبار»: (١/ ٢٨١)، و«غاية النهاية»: (١/ ٢٥).

(٣) وقرأ الباقون بضم الدال، وإسكان النون، وضم الهاء. ينظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (٢/ ٧٥٣)، و«النشر»: (٢/ ٣١٠).

(٤) س: الإشباع. ينظر خلاف أهل التجويد في تعريف الإشمام في: «الإنباء في أصول الأداء»: (٥٠)، و«النشر»: (٢/ ١٢١ ـ ١٢٣).

لا تكون حينئذٍ ساكنة، بل هي مخفاة الحركة، والمخفي حركته متحرك، وإذا كانت كذلك لم يَجُز إسكان النون بعدها أصلاً؛ لأنّه لم يلتقِ[1] ساكنان فبطل[2] الإخفاء.

فقوله: إسكان النون[3] أهو صواب، أم كسر النون هو الصواب؟ بيّن لنا ذلك، يعظم الله أجرك[4]

الجواب: الصواب[5] كسر النون؛ لأنّ أبا عمرو إنّما أراد أنّ إشمام[6] الدال من ﴿لَّدُنْهُ﴾ في قراءة أبي بكر إنما هو[7] المراد به تهيئة العضو للنطق[8]، وليس المراد به إشارة إلى ضمة مقدرة في الدال، والدليل على ذلك أنّ[9] انكسار النون بعدها إنما هو لالتقاء الساكنين، والكسر[10] في الهاء إتباع لكسر[11] النون، فلو كانت في الدال من ﴿لَّدُنْهُ﴾ ضمة منوية[12]، لكانت بمنزلة المتحركة، ولم يجز

---

(١) س: يلق.

(٢) ج: فيبطل.

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: بزيادة: ويجزل ذخرك.

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: س.

(٧) ساقط من: ج.

(٨) س: لنطق.

(٩) ساقط من: س.

(١٠) س: الكسرة.

(١١) س: لكسرة.

(١٢) الأصل، س: منونة. وما أثبته من: ب.

كسر النون ولا إتباع الهاء لها[1]؛ لأنّ نون (لدن) لا تكسر إلّا مع سكون الدال، فدل انكسار النون على أنّ سكونها سكون محض، وأنّ معنى الإشمام المذكور ههنا تهيئة الشفتين للحركة من غير إشارة إلى ضمة مقدرة في الدال[2]

وقد يجوز لقائل أن يعارض أبا عمرو[3] بأن يقول: إنّ إخفاء الحركة مرتبة متوسطة بين التحريك المحض والتسكين المحض، ومن خاصة الأوساط أن تأخذ من حكم الطرفين؛ لتعلقها بكل واحد منهما، فتُشبّه تارةً بهذا وتارةً بهذا، ونظير هذا أنّ الألف في آخر (أرطى) لمّا كانت متوسطة بين الألف التي في آخر (ملهى) والألف التي في آخر (سكرى)، حُمِلت مرةً على (ملهى) فصرف المسمى[4] به في حال التنكير، وحُملت مرةً على (سكرى) فمنع الصرف، وذلك في حال التعريف[5]

وكذلك الواو في (يَوْجَل) متوسطة[6] بين الواو التي [7] في نحو (يوم)

---

(١) ساقط من: س.

(٢) ينظر توجيه القراءة في: «الكشف عن وجوه القراءات السبع»: (١/ ٥٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ٤١٨ ـ ٤١٩).

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: الفعل المسمى.

(٥) ينظر: «ما ينصرف وما لا ينصرف»: (٤١)، وقال الزجاج: وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنّ فيه ألفاً تشبه ألف التأنيث في الزيادة، وأنه معرفة، فإذا نكر انصرف في النكرة؛ ليفرق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين ألف التأنيث.

(٦) ساقط من: س.

(٧) ساقط من: س.

والواو التي[1] في نحو (جدول).

ومعنى توسطها[2] بينهما أنّ واو (يوم) ساكنة سكوناً محضاً، وفي (جدول) متحركة حركة محضة، وأما واو (يوجل) فإنّها[3] ساكنة سكوناً عارضاً من أجل حرف المضارعة، وهي متحركة في الماضي والمصدر واسم الفاعل، فاعتورها شبه الساكن المحض، والمتحرك المحض، فصارت متوسطة بين طرفين، فصحّحتها العرب تارةً مراعاةً للفظها فقالوا: يوجل، وقلبتها تارةً ألفاً مراعاةً لأصلها، كما قلبت في (قال)[4] و(صام)، فقالوا: يأجل، ولهذا نظائر كثيرة من علم التصريف.

فعلى هذا القياس لا يبعد أن تكسر النون من ﴿لَّدُنْهُ﴾ في قراءة أبي بكر مراعاةً للفظ، وإن كانت متحركةً في التقدير، فيكون معنى الإشمام إشارة[5] إلى الضمة لا تهيئة للعضو.

---

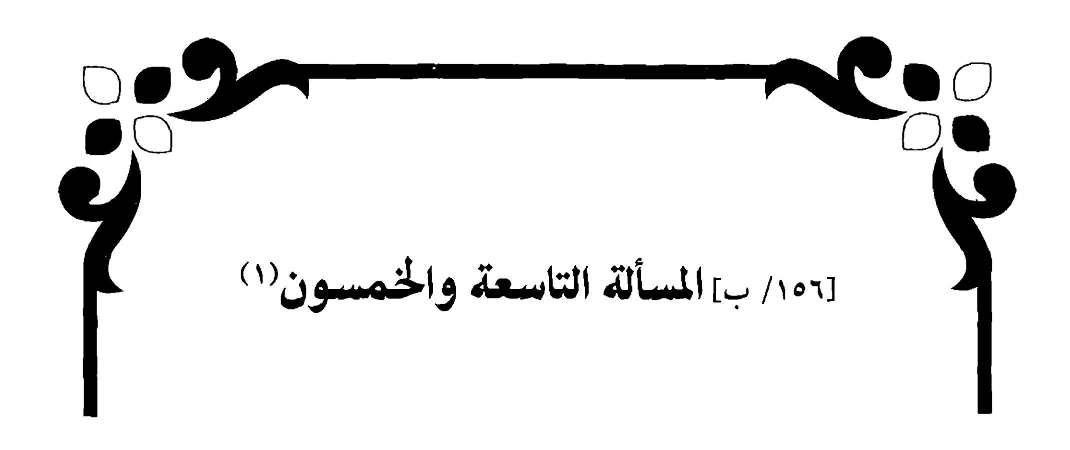
(١) ساقط من: س.

(٢) ج: توسطهما.

(٣) الأصل: فإن.

(٤) س: قام.

(٥) ساقط من: س.



[١٥٦/ ب] المسألة التاسعة والخمسون(١)

سألت ـ أبقاك الله ـ عن (أنْ) الخفيقة لِمَ تحذف في الخط إذا أدغمت في (لا)، ولا تحذف مع(٢) (ليس) في(٣) نحو قول أبي الطيب(٤) [من الوافر]:

٣٣٨ـ سوى أنْ ليس تَصْلُحُ للعناقِ

فإن(٥) كان ذلك(٦) خيفة أن تلتبس بألف الاستفهام، فإنّ الالتباس أيضاً فيها بقولنا (ألا)(٧)

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: في.

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: المتنبي. والبيت في «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٣٥١). وصدره:

وذاتُ غدائرٍ لا عيب فيها

وقد مرّ، وهو الشاهد (٣١٠).

(٥) س: فاذا.

(٦) ساقط من: س.

(٧) س: لا.

التي هي[1] للتنبيه[2] في نحو قول[3] امرئ القيس[4] [من الطويل]:

٣٣٩ ـ ألا عم صباحاً أيّها الطلل[5] البـالي

الجواب عن هذا اعتراض لا يلزم؛ لأنّ (أن)[6] الخفيفة في أصل وضعها وهي الناصبة للأفعال المستقبلة تدخل على (لا) النافية، كما تدخل (أنْ) المخففة من[7] الثقيلة وهي الناصبة للأسماء، فيقال: أردت أن لا يقوم زيد، وعلمت أن لا يقوم زيد، فلما كان هذا من المواضع التي تدخل فيها كل واحدة منهما فُرِّق بينهما بإظهار المخففة من الثقيلة في الخط، وترك إظهار الناصبة للأفعال، وليس (لأنْ) الناصبة للأفعال دخول على ليس، ولا هذا من مواضعها، إنّما تدخل هنا المخففة من الثقيلة فقط، كقولك: علمت أن ليس يقوم زيد، فلما كان هذا من المواضع التي لا يجتمعان فيها لم يحتج إلى فرق بينهما كما احتيج مع[8] (لا)، وجرى هذا مجرى قولك: علمت أن لا خير في زيد، ونحوه ممّا لا مدخل فيه لأنْ الناصبة للأفعال[9]

(١) ساقط من: س، ج.

(٢) س: للتثنية.

(٣) ج: قل.

(٤) «الديوان»: (١٣٩). وتمامه:

وهل يعمن من كان في العُصُـر الخـالي

(٥) س: الضلال.

(٦) ساقطة من: ج.

(٧) س: مع.

(٨) الأصل: إلى. وما أثبته من: س، ج.

(٩) ينظر: كتاب «الكتاب»: (٥٩ ـ ٦١)، و«صبح الأعشى»: (٣/ ١٩٥)، (٥٩ ـ ٦١).

فإن قيل: فلِمَ كان إظهار المخففة من الثقيلة أولى من إظهار الناصبة للفعل؟

فالجواب: (أنْ) المخففة من الثقيلة يقدّر اسمها مضمراً بينها وبين (لا)، فإذا قلت[1]: علمت أنْ لا يقوم زيد، فتقديره: علمت أنّه لا يقوم زيد، والحرفان اللذان يدغم[2] أحدهما في الآخر ينبغي أن لا يكون بينهما فاصل، و(أنْ) الخفيفة الناصبة للفعل ليس بينها[3] وبين (لا) فاصل ظاهر ولا مضمر، فكان الإدغام فيه أصح[4] منه في المخففة[5]

---

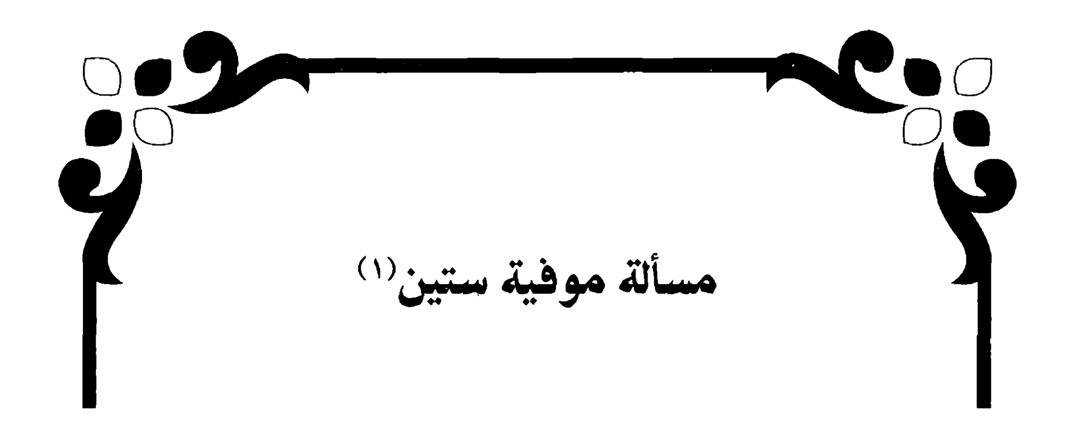
(١) ساقط من: س.

(٢) مطموسة في: ج.

(٣) ج: بينهما.

(٤) س: أوضح.

(٥) ج: الخفيفة.



مسألة موفية ستين[1]

سألت عن بدل الغلط[2] هل أبطله أحد من النحويين؛ لكونه خلفاً[3] من الكلام، أم لا؟

[الجواب][4]: وهذه المسألة لم أرَ فيها لأحد من مشاهير[5] النحويين[6] كلاماً، ولا يمكن[7] أحد[8] أن ينكر غلط المتكلم في كلامه؛ لأنّه أمر مذكور في

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) هو ما ذكر فيه الأول، أي: المبدل منه من غير قصد، بل سبق إليه اللسان.

«شرح الحدود النحوية للفاكهي»: (١٩١)، و«مقاليد العلوم في الحدود والرسوم»: (٨٤).

(٣) س: خلف.

(٤) من: س، وقد ثبت في الحاشية.

(٥) ساقطة من: ج.

(٦) س: النحويين ومشاهيرهم.

(٧) س: ينكر.

(٨) ج: أحداً.

طبائع الناس مشاهد منهم، وهذه مسألةٌ قد تكلمت عليها[1] في تأليف صنعته الآن في «إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل»[2]، فقلت: إنّ قول أبي القاسم[3]: إنّ بدل الغلط لم يجئ في القرآن [ولا في][4] كلام فصيح[5] لا مدفع فيه، تعالى الله[6] أن ينسب إلى كلامه غلط أو تناقض.

وأمّا قوله: ولا في كلام فصيح، فقول [١٥٧/ أ] يحتاج إلى تأمل ونظر.

وقد تأمّلت الغلط فوجدته نوعين: نوع يسبق إليه لسان المتكلم عن[7] غير قصد منه إليه[8]، ونوع منه[9] يستعمله المتكلم قاصداً إليه على جهة[10] المبالغة والتلميح، كقول القائل: هند كوكب بل بدر بل شمس، كأنه قال: هند كوكب، ثم قال: غلطتُ بل هي بدر، ثم قال: غلطت بل هي شمس، كما قال أبو الطيب[11] [من الطويل]:

---

(١) س: فيها.

(٢) ينظر: «كتابه»: (٩٨ - ٩٩).

(٣) س: إنّ أبا القاسم قال.

(٤) من: ج، س.

(٥) الأصل، ج: صحيح، وما أثبته من: س، وقد ثبت في الحاشية.

(٦) س: حتى الله.

(٧) ج، س: من.

(٨) ساقط من: س.

(٩) ساقط من: ج، س.

(١٠) ساقط من: س

(١١) «ديوان أبي الطيب بشرح العكبري»: (٢/ ٢٨٦)، وقد سقط البيت من: س.

٣٤٠ ـ لجنيَّـــةٍ أمْ غـــادةٍ رُفـــعَ السَّـــجْفُ
لوحشـــيَّةٍ؟ لا، مـــا لوحشـــيةٍ شـــنْفُ

وقوله[1] [من الطويل]:

٣٤١ ـ أقاضـــينا هـــذا الـــذي أنـــت أهلـــه
غلطـــتُ ولا الثلثـــان هـــذا ولا النصـــف

وقوله[2] [من الطويل]:

٣٤٢ ـ ولاالضِّعفَ[3] حتى يتبع الضـعفَ[4] ضـعفُه
ولا ضِعفَ ضِعْفِ الضِّعف بل مثلـه ألـف

وقد جاء نحو ذلك في الأشعار القديمة، غير أنّ شيوخنا لم يذكروه، كقول طرفة[5] [من الطويل]:

٣٤٣ ـ وفي الحـيّ أحـوى[6] يـنفُضُ المَـردَ شـادِنٌ

---

(١) «نفسه»: (٢/ ٢٩١).

(٢) «نفسه»: (٢/ ٢٩٠).

(٣) ج: النصف.

(٤) ج: النصف.

(٥) «الديوان»: (٢٠)، وتمامه:

مظـاهر سِـمْطَي لُؤلـؤٍ وزبرجـدِ

(٦) ساقط من: س.

ثمّ قال[1] [من الطويل]:

٣٤٤ـ خـــذولٌ تُراعـــي رَبْربـــاً بخميلـــةٍ

فهذا يجب أن يُعَدَّ من هذا النوع، وكذلك قول[2] زهير[3] [من البسيط]:

٣٤٥ـ ....

بـــلى وغَيّرهـــا الأرواح والـــدِّيمُ

وفي شعر أبي الطيب كثير من هذا النوع كقوله[4] [من البسيط]:

٣٤٦ـ دمعٌ[5] جرى فقضـــى في الرَّبْـع مـا وجبـا

لأهلـــه وشـــفى أنّـــى ولا كربـــا

وقوله[6] [من الطويل]:

---

(١) «نفسه»: (٢١)، وتمامه:

تنـاول أطـراف البريـر وترتـدي

(٢) س: كقول.

(٣) «الديوان»: (٩٠)، وتمامه:

قف بالديار التي لم يعفهـا القِـدَمُ

(٤) «ديوان أبي الطيب بشرح العكبري»: (١/ ١٠٩).

(٥) س: دمعي.

(٦) «الديوان»: (٢/ ١٤٨).

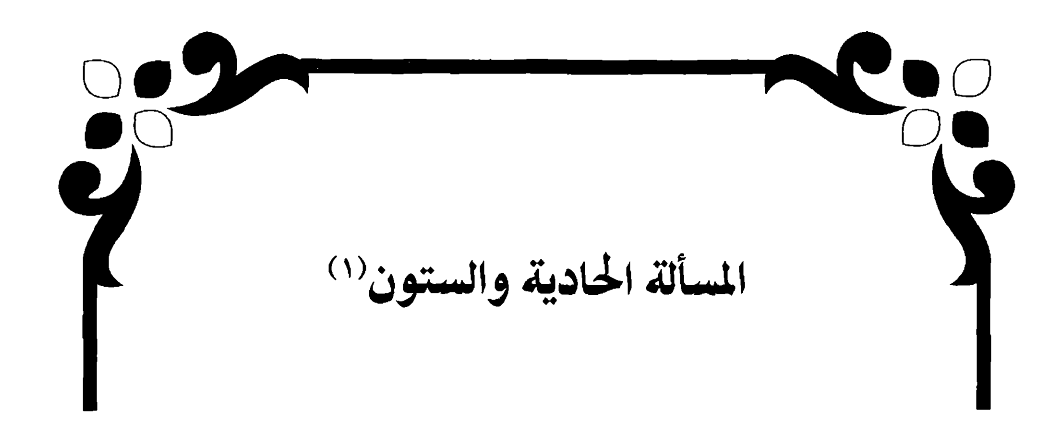
٣٤٧ ـ أطاعنُ[١] خيلاً من فوارسها الدَّهرُ

وحيداً وما قولي كذا ومعي الصَّبْرُ

ونحو ذلك كثير.

---

(١) س: اضاعر.



المسألة الحادية والستون(١)

سألت عن قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾[الإنسان: ٢٨]، وقلت: ما المراد بـ (إذا) ههنا؟

وأنا أقول: إنّ (إذا) ههنا هي إذا الزمانية التي لها جواب كجواب الشرط، غير أنّها لا تجزم إلا في شذوذ من الكلام(٢).

والتبديل يحتمل تأويلين: أن يراد به إعادتهم في الآخرة؛ لأنهم أنكروا البعث بعد الموت.

والثاني: أن يريد(٣) إهلاكهم في الدنيا وتبديل أمثالهم، فيكون مثل قوله في آية أخرى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾[النساء: ١٣٣]، فإن

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) وقيل: تعمل الجزم في الضرورة كقول الشاعر:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى   وإذا تُصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ

ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (٣/ ١٥٨)، و«مغني اللبيب»: (٢/ ٧٥)، و«المقاصد الشافية»: (٤/ ٩١).

(٣) (به إعادتهم... يرد): ساقط من: س.

كان أراد الآخرة فإذا على بابها الذي وضعت له وهي[1] أنّها تأتي للشيء المضمون[2] الذي لا بد منه كقولك: أتيتك إذا احمرّ البسر[3]، وإن كان أراد في الدنيا، وجب أن تجعل (إذا) في هذا الموضع بمعنى (إن) الشرطية، وإنما وجب ذلك لأنّ هذا شيء لم يكن فهو مكان (إنْ)؛ لأنّ الشرط يمكن أن يكون ويمكن[4] أن لا يكون، ألا ترى أنّ[5] ظهورها في قوله، عز وجل: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، و﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[سبأ: ٩]، وإنّما جاز لـ (إذا) أن تقع موقع (إن) لما بينهما من التداخل والمضارعة، والشيئان إذا تضارعا [١٥٧/ ب] فقد يستعمل كل واحد منهما مكان الآخر[6]

فمما استعملت فيه (إذا) مكان (إنْ) قول أوس بن حجر[7] [من الطويل]:

٣٤٨ـ إذا أنت لم تُعرض عن الجهل والخنا ... أصبْت حليماً أو أصابك جاهلُ

وهذا من مواضع (إنْ)؛ لأنّه يمكن أن يعرض، ويمكن أن لا يعرض.

---

(١) ج: وهو.

(٢) س: مضمون. ج: المظنون، وما أثبته هو الصواب.

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٩/ ٤)، و«التذييل والتكميل»: (٧/ ٣١١).

(٤) ساقطة من: س.

(٥) الأصل: إلى. وما أثبته من: ج، س.

(٦) قال ابن يعيش: وهم كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء وإن اختلفا من جهات أخرى. «شرح المفصل»: (٦/ ١٠٨).

(٧) هو أوس بن حجر بن عتاب بن عبد الله، من شعراء الجاهلية وفحولها، وقد اختُلف في نسبه. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٩٧)، والبيت في «ديوانه»: (٩٩)، و«ينظر: «الحماسة البصرية»: (٢/ ٨٩٣)، و«التذييل والتكميل»: (٧/ ٣١١).

ومما استعملت فيه (إنْ) مكان (إذا) قوله ﷺ حين وقف على القبور[1]: «وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون»[2]، وقوله، عزّ وجلّ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الفتح: ٢٧]، ونحوه قول الشاعر[3] [من الطويل]:

٣٤٩ـ فإن لا يكن[4] جسمي طويلاً فإنّني ... له بالفِعال الصالحات وَصُولُ

وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول المُحْرِق لبنيه: (فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً شديداً)، إذا جُعِلَتْ (قدّر) من القدرة لا من القَدْر[5] الذي يراد به التضييق، ولا من القَدَر الذي يراد به القضاء، فيصح حمله على القدرة بخلاف قول من أنكر ذلك.

* *

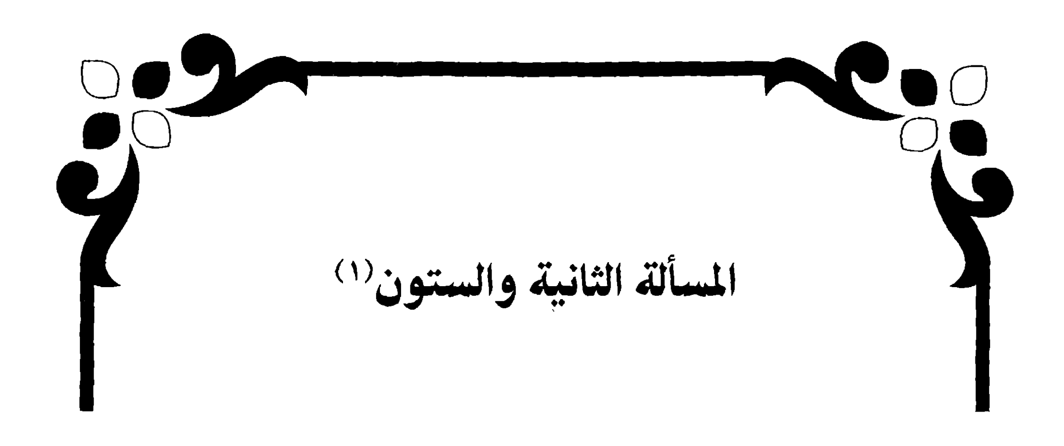
(١) س: بزيادة: فقال.

(٢) حاشية «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، حديث (٢٥٤٧١) (١٤/ ٣٤٨)، وهو من حديث عائشة ﵂، قالت: كان رسول الله ﷺ يخرج إذا كانت ليلة عائشة إذا ذهب ثُلثا الليل إلى البقيع، فيقول: «السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، فإنّا وإيّاكم وما توعدون غداً مُؤجلون»، قال أبو عامر: «تؤجلون، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون».

(٣) قيل هو: هذيل بن ميسّر الفزاري. «الأمالي»: (١/ ٣٨)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٨٢)، وفيه البيت لأحمد بن عبيد الله، وهو شاعر قديم.

(٤) س: فلا يكون.

(٥) (لا من القدر): ساقط من: س.



المسألة الثانية والستون[(١)]

سألت عن معنى (قطُّ) واشتقاقها، وقلت لِمَ جاءت بعد النفي بلا فاء العطف، وجاءت بعد الإيجاب وانقطاع الكلام في المعنى المخبر عنه (فقط) بالفاء، وما الفرق بينهما؟

وأنا أقول: إنّ (قطُّ) تستعمل في الكلام على وجهين[(٢)]:

أحدهما: مشددة الطاء مفتوحة القاف، وأجاز فيها الكسائي[(٣)] التخفيف مع فتح القاف وضمها، فهذه[(٤)] تجري مجرى الظرف[(٥)]، وهي مبنية على الضم[(٦)]؛ لقطعها عن الإضافة بمنزلة (قبل) و(بعد)، ولا تستعمل إلا في الزمان الماضي وبعد النفي، كقولك: ما رأيته قطّ، وهي في نية الإضافة؛ لأنّ المعنى:

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) ينظر الوجهان في: «مغني اللبيب»: (٢/ ٥٤٩)، و«لسان العرب» (قطط) (٧/ ٤١٣).

(٣) ينظر: «المشوف المعلم» (قطط) (٢/ ٦٤٨)، و«شرح المفصل»: (٤/ ١٠٨)، و«ارتشاف الضرب»: (١٤٢٥)، (١٤٢٦).

(٤) س: وقط هذه.

(٥) ج: الظروف.

(٦) س: من أول المسألة إلى هنا أغلبه مطموس.

ما رأيته مدة الزمن الماضي[١].

واشتقاقها من قولهم[٢]: قططت الشيء: إذا قطعته، فإذا قال المتكلم: ما رأيته قط، قطع على هذا[٣]، وفصل فيه.

وأما الوجه الثاني من وجهي (قط) فإنها فيه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، وهي بمعنى[٤] الاكتفاء بالشيء، والاجتزاء به، كقولك: قطك درهم، أي: يكفيك درهم، وهي عند البصريين[٥] مضافة إلى ما بعدها كما تضاف (حسبُ) في قولك: حَسْبُك درهم، وفيها معنى القطع أيضاً.

والكوفيون[٦] يجيزون فيما بعدها النصب، فيجيزون: قط عبدَ الله درهم، ويقولون: [معناه][٧] كفى عبد الله درهم، أو يكفي عبد الله، ولا يَعْرِف ذلك البصريون.

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (٤/ ١٠٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٤٢٥)، و«مغني اللبيب»: (٢/ ٥٤٩).

(٢) ج، س: قولك. وينظر اشتقاقها ومعانيها في: «لسان العرب» (قطط) (٧/ ٤١٣)، و«مغني اللبيب»: (٢/ ٥٤٩).

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: معنى.

(٥) قال سيبويه: وقط كحسب، وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قَطْكَ درهمان... «الكتاب»: (٢/ ٢٦٨)، (٤/ ٢٣١)، و«المقتضب»: (١/ ٤٥)، و«لسان العرب» (قطط) (٧/ ٤١٤).

(٦) «لسان العرب» (قطط) (٧/ ٤١٤).

(٧) من: ج.

و(قط)[1] هذه الثانية تستعمل بعد الإيجاب والنفي، كقولك: أخذت درهماً فقط، وما أخذت درهماً فقط، أي أخذت أكثر من درهم[2]، وهذه هي التي تأتي بعد[3] الفاء، ولا مدخل للفاء مع الأولى [١٥٨/ أ] المشددة الظرفية، وإنما صلحت الفاء في هذه الثانية؛ لأنّ معنى: أخذت درهماً فقط: أخذت درهماً فاكتفيت به.

و(قط)[4] هذه[5] الثانية تستعمل بالطاء والدال[6]، وإذا أضيفت إلى ضمير المتكلم، جاز أن يقال: قطني وقدني [بالنون][7]، وقطي وقدي، بلا نون، وقد جمع أبو نُخَيلة[8] اللغتين في قوله[9] [من الرجز]:

---

(١) من هنا ساقط من: س.

(٢) (أي... درهم): ساقط من: ج.

(٣) الأصل، ج: بعدها. وما أثبته هو الصواب.

(٤) إلى هنا ينتهي السقط من: س.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) ج: وبالدال.

(٧) من: س.

(٨) يعمر بن حَزن بن زائدة بن لقيط، شاعر راجز محسن متقدم في القصيد والرجز، سُمّي أبا نخيلة؛ لأنّه ولد في أصل نخلة (ت١٤٥هـ). ينظر: «الأغاني»: (٢٠/ ٣٦١)، و«المؤتلف والمختلف»: (٢٧٣).

(٩) ويروي البيت لحُميد الأرقط، ولأبي بحدلة. ينظر: «إصلاح المنطق»: (٣٤٢)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٠)، و«الإنصاف»: (١٠٨)، و«شرح المفصل»: (٣/ ١٢٤)، و«لسان العرب» (خبب) (٣/ ٨)، و«المقاصد الشافية»: (١/ ٣٣٨)، و«المقاصد النحوية»: (١/ ١٩٧).

٣٥٠ـ قـــدني مـــن نَصـــر[1] الخُبيبـــين قـــدي

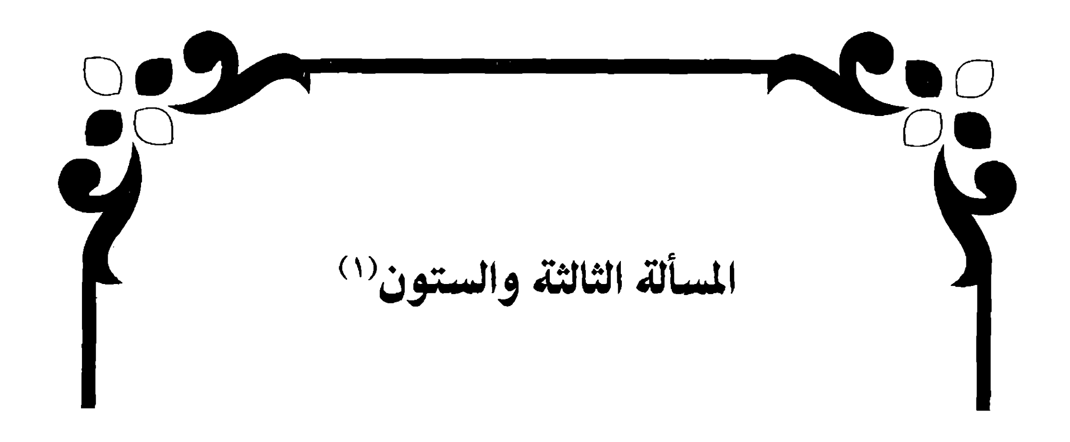
ولأجل ظهور النون بعدها زعم الكوفيون أنّ النصب بعـدها جـائز؛ لأنّ هذه النون[2] إنّما بابها أن تدخل مع النواصب لا مع الخوافض، ولـيس في ذلـك دليل قاطع عند البصريين؛ لأنّا رأيناهم[3] قالوا: مني، وعني، ولدنّي، فأدخلوهـا مع الخوافض.

❊

(١) س: قدني خرص.

(٢) (بعدها... النون): ساقط من: س.

(٣) س، ج: قد رأيناهم.



المسألة الثالثة والستون(١)

سألت عن البخار الخارج مع نفس الإنسان، لِمَ يظهر عند خروجه من الفم في زمن البرد، ولا يظهر في زمن الحرّ؟

وهذه مسألة فلسفية لا أدبية، والعلة في ذلك عند الفلاسفة أنّ الحرارة تنعكس في زمن البرد إلى باطن بدن الإنسان، فيكثر في باطن بدنه البخار، ويحدث في جُرم الهواء كثافةٌ [وغِلَظٌ لشدة البرد الساري فيه، فإذا تنفس الإنسان خرج البخار من فيه، ومنعته كثافة](٢) الهواء من سرعة الانفشاش فتراه حاسة البصر.

وفي أيام الصيف تقلّ الحرارة في باطن بدن الإنسان وتندفع(٣) إلى سطحه وتذهب كثافة الهواء، ويلطف ويرقّ، فإذا تنفس الإنسان كان البخار الذي يخرج من فيه غير ممتنع من الانفشاش بسرعة لحرّ(٤) الهواء ولطفه، فلا تراه حاسة

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) من: ج، س.

(٣) س: وتدفع.

(٤) س: لسرعة نحو.

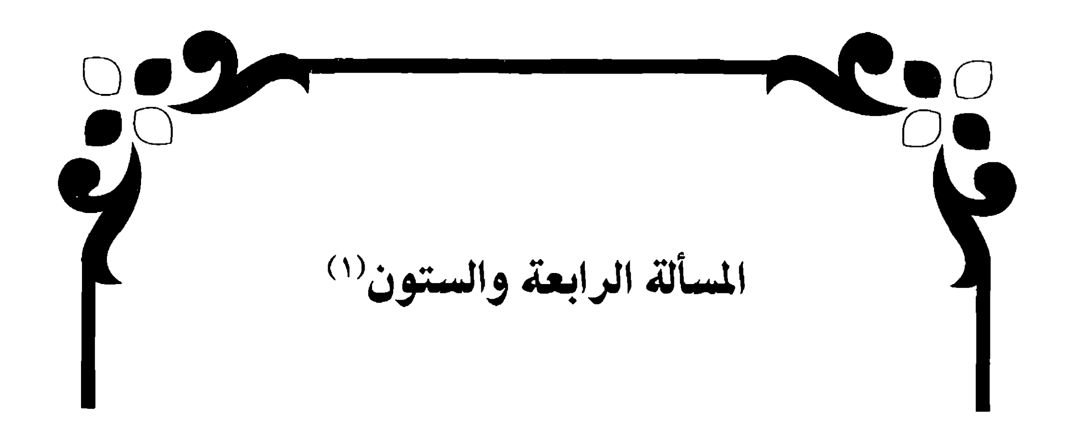
البصر للطافته، كما لا ترى جرم الهواء بل يخيل[1] لها[2] أن ما بين السماء والأرض خلاء لا شيء فيه[3]، وقد غلط في ذلك الذين يقولون بالخلاء.

*

(١) س: يتخيل.

(٢) ج: إليها.

(٣) س: هواء حلالا حتى ميس.



المسألة الرابعة والستون[1]

سألت عن قول الله، عزّ وجل: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[الكهف: ٥١]، وقلت: ما معناه، وما المراد به؟

والوجه فيه والقول في هذه الآية العزيزة: أنّ العرب تسمّي المُعِين على الشيء عضداً، ويقولون: اعتضدت بالرجل: إذا استعنتَ به، فمعناه: وما كان أوليائي ومن اصطنعته من خلقي ليعتضدوا بالمضلين، فنسب الاعتضاد إلى نفسه، وهو يريد أولياءه وأنبياءه[2]، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[محمد: ٧] والله تعالى لا يحتاج إلى نصرة ناصر؛ لأنّه كما قال سبحانه[3]: ﴿لَغَنِيٌّ[4] عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[العنكبوت: ٦]، وإنما المعنى: إن تنصروا أولياءه

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) ينظر تفسير الآية في: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٣/ ٣٠٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ٥١٠ ـ ٥١١).

(٣) ساقطة من: ج، س.

(٤) الأصل، ج، س: غني. وما أثبته هو الصواب.

وأنبيـاءه[1]، وكـما قـال: ﴿وَجَآءَ [١٥٨/ ب] رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجـر: ٢٢] أي[2]: جاء أمر ربّك[3]، ونحوه من التأويل الذي يليق بصفات الله تعالى، ويدل على صحته أنّ بعض القرّاء قرأ: (وما كنتَ متَّخذ المضلين عضداً) بفتح التاء[4]، وهذا واضح لا إشكال فيه.

فإن قال قائل: فقد قال النبـي ﷺ: «إنّ الله يُؤيّـد[5] هـذا الـدين بالرجـل الفاجر»[6]

فالجواب: أنّ هذا ليس فيه معارضة لما قلته[7]؛ لأنّ هذا لـيس عـلى جهـة

---

(١) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (١٧/ ٤٣٥).

(٢) س: تأويله.

(٣) «اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٣٣١).

(٤) من قوله: ﴿كُنتُ﴾، وذلك خطاب للنبي ﷺ والقـراءة لأبي جعفـر المـدني والجَحْـدَري. ينظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشـرة»: (٢/ ٧٦٠)، و«الجامع لأحكـام القـرآن»: (١٣/ ٣٠٥).

(٥) الأصل، ج: ليؤيد. وما أثبته من: س، وهو موافق لما في الصحيحين.

(٦) عن أبي هريرة: وشـهدنا مع النبـي عليـه السـلام، فقال لرجـل ممـن يـدّعي الإسـلام: «هذا من أهل النار»، فقاتل الرجل قتالاً شـديداً وأصـابته جِرَاحَـةٌ فلـم يصـبر فقتـل نفسه، فقال: «أشهد أنّي رسول الله»، وأمر بلالاً ينادي في الناس: أنّـه لا يـدخل الجنـة إلّا نفس مؤمنة، وإنّ الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر. «شرح صـحيح البخـاري لابـن بطال»: (٥/ ٢٢١)، و«شرح النووي عـلى مسـلم» حـديث (١١١)، كتـاب الإيـمان (١٦٤).

(٧) ج، س: قلناه.

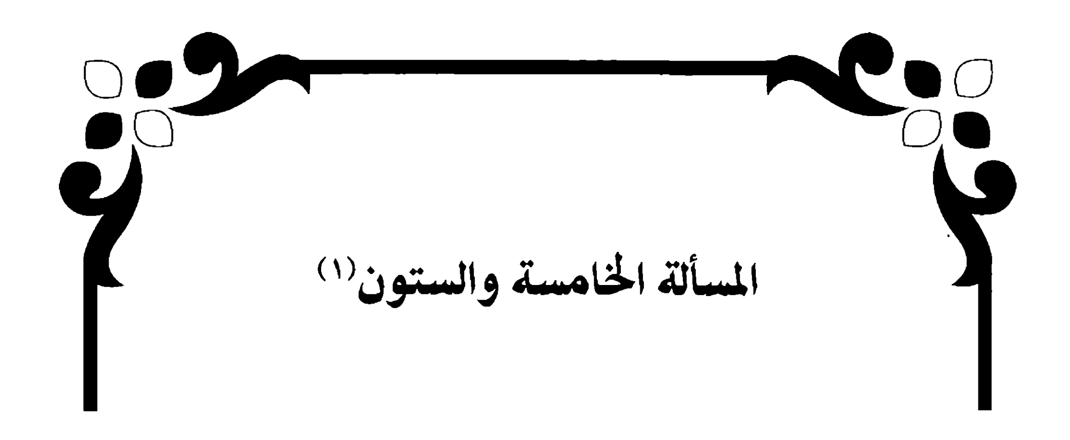
الاعتضاد به[1]، وإنّما معناه أنّ الرجل الفاجر قد يؤيد المؤمنين ويقاتل معهم أعداءهم رياءً وتصنّعاً، ليوهم أنّه مؤمن من غير أن تكون له بصيرة في الدين، وليس هذا مما ذكرته[2]، ولكنه معنى آخر[3]

❊

(١) ساقط من: ج.

(٢) ج، س: ذكرناه.

(٣) (معنى آخر): مطموس في: ج.



المسألة الخامسة والستون[1]

سألت عن قول النبي ﷺ في الطِّيرة والشؤم: «إنْ كان ففي الدار والفرس والمرأة»[2]، وهو قد قال في حديث آخر: «لا عدوى ولا طيرة»[3] وهذان حديثان متعارضان.

والحديث الذي فيه نفي الطيرة والعدوى أثبت من الحديث الآخر عند المحققين من أهل الحديث.

وأما الحديث الآخر: «إنْ يكن الشؤم ففي ثلاث»، فحديث رواه أبو

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة، منه: عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «الشؤم في الدار والمرأة والفرس»، وعن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «إن كان ففي المرأة والفرس والمسكن». ينظر: «شرح النووي على مسلم»، حديث (٢٢٢٥)، (٢٢٢٦) (١٣٨٨ ـ ١٣٨٩)، و«فتح الباري»، الأحاديث (٢٨٥٨) (٢٨٥٩)، (٥٠٩٣)، (٥٠٩٤)، (٥٧٥٣)، (٥٧٧٢).

(٣) وللحديث روايات مختلفة، منها: «لا عدوى ولا طيرة وأحب الفأل الصالح»، و«لا عدوى ولا هامّة ولا صفر». ينظر: «شرح النووي على مسلم» حديث (٢٢٢٣ ٢٢٢٤) (١٣٨٨ ـ ١٣٨٩)، و«فتح الباري»، حديث (٥٧٥٥)، (٥٧٥٦)، (٥٧٥٧) (١٠/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

هريرة[١] ونُسِب فيه إلى الغلط وقلة الضبط، وقد رُوي أنّ عائشة ﵂[٢] قيل لها: إنّ أبا هريرة يُحدِّث عن رسول الله ﷺ إنه قال: «إنّما الطيرة في المرأة والدابة والدار»، فقالت: كذب والله من حَدَّث بهذا عن رسول الله ﷺ، إنّما قال رسول الله ﷺ: «كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدابة[٣] والدار»، فدخل أبو هريرة فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله.

وقد تكلم الناس[٤] في هذا الحديث وأكثروا، ولكن هذا أحسن ما قيل فيه.

---

(١) الدوسي، الصحابي المشهور (ت٥٧هـ). «طبقات ابن سعد»: (٢/ ٣١٢)، و«الإصابة»: (١٣/ ٢٩).

(٢) ينظر: «مسند أبي داود الطيالسي» حديث (١٦٤١) (٣/ ١٦٤١)، و«فتح الباري»، حديث (٢٨٥٩) (٦/ ٧٨).

(٣) ج: الدابة والمرأة.

(٤) ساقط من: ج.

المسألة السادسة والستون[1]

سألت عن قول الله، عزّ وجلّ: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، وفي هذه الآية قراءتان: (لِتزول) بكسر اللام الأولى وفتح اللام الثانية، و(لَتزولُ) بفتح اللام الأولى وضم اللام[2] الثانية[3]

فأمّا القراءة الأولى فمعناها[4]: وما كان[5] مكرهم لتزول منه الجبال، أي: ما كان مكرهم ليزول منه[6] أمر النبي ﷺ، ودين الإسلام [١٥٩/ أ] الذي قد ثبت ثبوت الجبال.

وأمّا القراءة الثانية فمعناها: أنهم لا ينتفعون بمكرهم، وإن كان مكرهم

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) ساقط من: ج.

(٣) القراءة الأولى هي قراءة الجمهور، والثانية قراءة الكسائي، تفرّد بذلك. «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (٢/ ٧٣٢)، و«المستنير في القراءات العشر»: (٢/ ٢٣٣).

(٤) ينظر توجيه القراءتين في: «الكشف عن وجوه القراءات»: (٢/ ٢٧)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٧٧٣)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٨).

(٥) ساقط من: س.

(٦) ج: به.

تكاد تزول منه الجبال لعظمه، وإن كانت الجبال لا زوال لها.

وقد ذكر قوم من المفسرين[1] أنّ نمروذ بن كنعان صنع تابوتاً وأراد الصعود إلى السماء في حديث طويل، وذكروا فيه أنه لمّا انحدر هابطاً إلى الأرض ظنته[2] الجبال أمراً من عند[3] الله فزالت، ولا مدخل لنمروذ بن كنعان في هذا الموضع، إنّما المراد بالآية كفار العرب الذين مكروا بالنبي ﷺ، وإنّهم كانوا فيما حاولوه من ذلك كمن يروم إزالة الجبال عن مواضعها.

ومن كسر اللام من (لِتزول) وعلى هذه القراءة أكثر القرّاء، فاللام هي لام الجحود التي ينتصب بعدها الفعل بإضمار (أن) عند البصريين[4]، والكوفيون يرون أنّ النصب باللام نفسها من غير إضمار، وبينهم في ذلك منازعات لا يتسع هذا الموضع لذكرها.

وأما من فتح اللام[5] الأولى وضمَ الثانية، وهي قراءة الكسائي، فاللام عنده لام التأكيد، و(أنْ) عنده مخففة من الثقيلة، وفي الكلام هاء مضمرة، تقديره: وإنّه كان مكرهم لتزول منه الجبال، و[(إنْ) في قراءة من كسر اللام

---

(١) ينظر: «جامع البيان»: (١٣/ ٧١٨)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ١٦٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١١/ ٤١١).

(٢) س: ضمنته.

(٣) ساقط من: س.

(٤) ينظر الخلاف بين أهل البصرة والكوفة في هذه المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» المسألة الخامسة والثمانون: (٤٧٤)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٦).

(٥) س: اللازم.

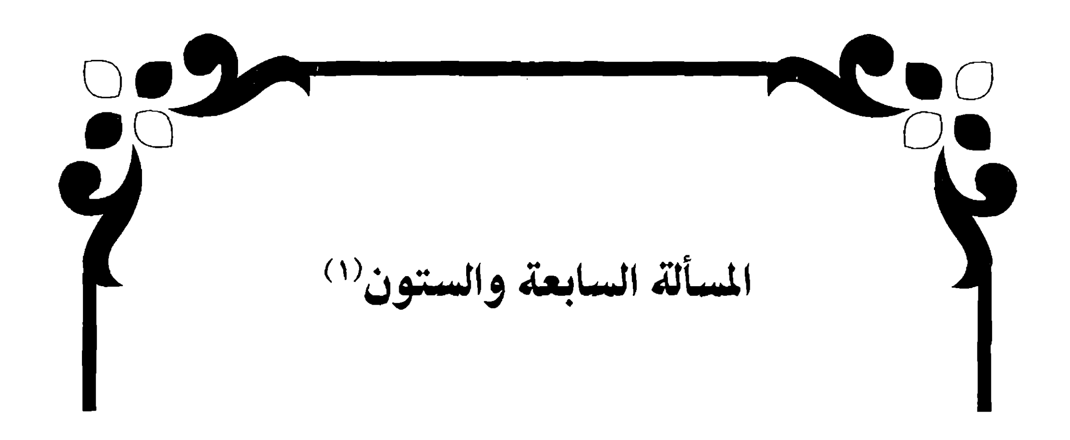
للنفي بمعنى (ما)، كأنّه قال: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال][1] بل هو أحقر من ذلك، [واللام في هذه القراءة لام الجحود، على هذا أكثر النحويين][2]

وقد أجاز بعضهم في قراءة من كسر اللام أن تكونَ أيضاً مخففة من الثقيلة، واللام في (لتزول) لام (كي)، كأنّه قال: وإنّه كان مكرهم لكي تزول منه الجبال.

*

(١) من: ج.

(٢) في الأصل بياض، وما أثبته من: ج، س.



المسألة السابعة والستون[1]

أمّا ما ذكرتـه من اعتـراض المعتـرض عليّ في كتـاب «التنبيـه»[2] في قـول علي ﷺ حين قُتل عثمان رحمه الله: ألا وإنّ الله[3] قتله وأنا معه، وإنكـاره قـولي: إنّ معناه[4]: أنّ الله قتله وسيقتلني معه، وقوله: إنّ معناه: وأنا عاضده ومقـوٍّ أمـره. فالذي قاله ممكن غير مدفوع، والذي قلته أنا قد قاله غيري، ولو كان تأويل هـذا الكلام على ما قاله خاصة، لم يقل عبد الله بن عباس حين سمعه: هذا كلام قرشي يحتمل التأويل، أراد أنّه يمكن أن يتأول على أوجه:

منها: ما تأولته الحرورية مما قد نزه [١٥٩/ ب] الله تعالى عليّاً عنه.

ومنها: التأويل الذي حكيناه نحن.

ومنها: ما قاله هذا المعترض.

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) تنظر المسألة في كتابه: «الإنصاف في التنبيه على المعاني، والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم»: (٥٥ ـ ٥٧).

(٣) ج: والله.

(٤) (إن معناه): ساقط من: ج.

والأشبه به التأويل الذي حكيته[1]؛ لأنّ علياً رضي الله عنه كان يعلم أنّه سيُقْتل كما قُتل عثمان، على أنّ فيه اعتراضاً؛ لإيقاعه[2] ضمير المرفوع في موضع المنصوب، وجاز[3] هذا على ما حُكي عن العرب [من قولهم][4]: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا[5].

وأما قول هذا المعترض فيما ذكرناه من قول عليّ: والله ما رضيت ولا سخطت، ولا أمرت ولا نهيت، ولا سرني[6] ولا ساءني، فاعتراض لا يلزمني، إذا تؤمل كتابي، فإني لم أضعه لأبين خطأ المخطئ من صواب المصيب، وإنّما وضعته لأنبّه[7] على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين أهل ملتنا، وإنما يجب لهذا المعترض أن يرد ذلك على معاوية[8] وكعب بن جُعَيْل[9] ومن قال ذلك من الرواة،

---

(١) ج، س: حكيناه. وقد تكرر في المواضع القادمة.

(٢) ج، س: بإيقاعه.

(٣) س: مجاز.

(٤) من: ج.

(٥) والقول حكاه الأخفش. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧١١)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ٥٨٢).

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ساقط من: ج.

(٨) صخر بن حرب، أبو عبد الرحمن، أمير المؤمنين، حدّث عن النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له مرات يسيرة، وشهد حنيناً مع النبي صلى الله عليه وسلم، جُمعت له الشام أيام عمر وعثمان رضي الله عنهما، وكان محبّباً إلى رعيته، ودانت له الأمم (ت٦٠هـ). ينظر: «نسب قريش»: (١٢٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ١١٩ ـ ١٦٢).

(٩) ابن قمير بن عُجْرة بن ثعلبة بن عوف بن مالك، شاعر إسلامي مشهور كان في زمن =

وقد زعم ذلك كعب بن جُعَيْل في شعره الذي ضمّنه معاوية في كتابه إلى علي رضي الله عنه، وهو[1] [من المتقارب]:

٣٥١ـ أرى الشام تكره أهل العراق ... وأهل العراق لهم كارهينا

وكلٌّ لصاحبه مبغضٌ[2] ... يرى كلَّ ما كان من ذاك دينا

إذا ما رَمَوْنا رميناهُمُ ... وزدناهم[3] مثل ما يُقْرِضونا

فقالوا عليٌّ إمامٌ لنا ... فقلنا رضينا ابن هندٍ رَضينا

وقالوا نرى أن تدينوا له ... فقلنا ألا لا نرى أن نَدينا

ومن دون ذلك خَرْط القتاد[4] ... وطعن وضرب[5] يُقرّ العيونا

وما في عليٍّ لمستعتب[6] ... مقالُ سوى ضمة[7] المحدثينا

وإيثاره اليوم أهل[8] الذنوب ... ودفع القصاص عن القاتلينا

معاوية، وهو شاعره، توفي نحو (٥٥هـ). ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (١١١)، و«معجم الشعراء»: (٢٧٩)، و«سمط اللآلئ»: (٢/ ٣٥٣).

(١) ينظر: «الكامل»: (١/ ٤٢٤)، وفيه الأبيات الستة الأولى، و«العقد الفريد»: (٤/ ٢٧٣)، وفيه ما تبقى من الأبيات، و«ثمار القلوب»: (٤٧٧)، وفيه أبيات متفرقات.

(٢) ج: وكلاً... مبغضاً. والنصب محمول على تقدير: وأرى. ينظر: «الكامل»: (١/ ٤٢٥).

(٣) ج: ودنّاهم. وهكذا رواية المبرد. س: وددناهم.

(٤) الأصل، س: قناة. وما أثبته من: ج. وهكذا الرواية في: «الكامل» و«ثمار القلوب».

(٥) ج: وضرب وطعن.

(٦) «العقد الفريد»: (٤/ ٢٧٣): لمستحدث.

(٧) «العقد الفريد»: عصمة.

(٨) «العقد الفريد»: وإيثاره لأهالي الذنوب.

إذا سِيل عنه [زوى وجهه[1] وعمّى[2]][3] الجواب على السائلينا

فليس براضٍ ولا ساخط ولا في النُّهاة ولا الآمرينا

[ولا هو ساءهُ[4] ولا سره ولا بد من بعض ذا أن يكونا][5]

وقد أنشد أبو العباس المبرد بعض هذا الشعر في الكامل، فلما بلغ إلى قوله: وضرب وطعن يقر العيونا، أمسك عن بقية الشعر، وقال: وبعد هذا ذمّ لعلي أمسكنا عنه[6]، وأنشد أيضاً جواب النجاشي[7] لكعب [١٦٠/ أ] بن جعيل بيتين، وهما[8] [من المتقارب]:

٣٥٢ـ دَعَنْ يا معاوي ما لن[9] يكونا فقد حقّق الله ما تحذرونا[10]

أتاكم عليّ بأهل العراق وأهل الحجاز فما تصنعونا

---

(١) ج، س: حدا شبهة.

(٢) ج: علي.

(٣) من: ج، س.

(٤) ج: مناه. وساه أي: ساءه، فحذف الهمزة للتخفيف.

(٥) من: ج.

(٦) «الكامل»: (٤/ ٤٢٤).

(٧) وهو قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، كان فاسقاً رقيق الإسلام. ينظر: «وفيات الأعيان»: (٥/ ٣٥٨)، وسمط اللآلي (٢/ ٣٨٩).

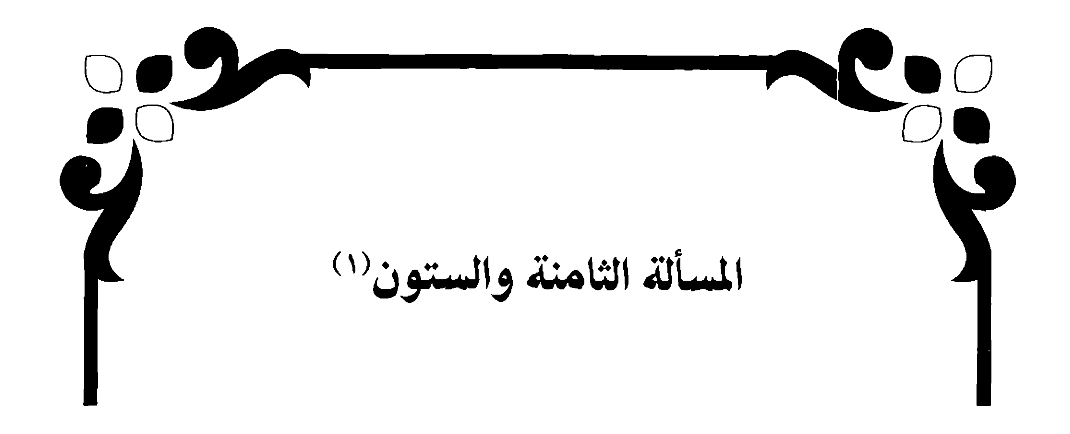
(٨) الكامل»: (١/ ٤٢٩).

(٩) س: دعا... لم.

(١٠) الأصل، س: تحدثونا. وما أثبته من: ج، وهو موافق لما في: «الكامل».

ثم قال: وبعد هذا ما نمسك عنه، ولعل معترضاً يقول: فقد كان يجب عليك[1] أن تمسك عمّا أمسك عنه، وهذا لا يلزم؛ لأنّا قصدنا التنبيه على مواضع الخلاف، ولم يقصد أبو العباس المبرد ذلك.

(١) ساقط من: ج.



المسألة الثامنة والستون[1]

ذكرت أنّ الفقيه الجليل أبا[2] الوليد[3] بن رشد، رحمه الله، سئل عن قول النبي عليه السلام: «يا نساء المؤمنات»[4]، فأجاب[5] بأن قال[6]: تصفحت سؤالك - أرشدنا الله وإياك - ووقفت عليه، وأكثر الشيوخ يروون[7] الحديث: «يا نساءَ المؤمناتِ» بخفض (المؤمنات)، ونصب (النساء)[8] على حكم المنادى المضاف، ووجه ذلك أنّ خطاب النبي ﷺ توجه إلى نساء بأعيانهن أقبل بندائه عليهن، فصحتِ الإضافة على معنى المدح لهن والترفيع لأقدارهن، كما تقول:

---

(١) أوجز المؤلف القول في هذه المسألة فيما تقدم، تنظر المسألة التاسعة، وهذه المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: أبو.

(٣) أبا الوليد: سقط من: ج.

(٤) يراجع تخريج الحديث، وكذا الأقوال في المسألة التاسعة.

(٥) ج، س: فجاوب.

(٦) ينظر قوله في: «فتح الباري» حديث (٢٥٦٦) (٥/ ٢٣٤).

(٧) س: يرون أن.

(٨) ج: بنصب النساء وخفض المؤمنات.

يا[1] رجال القوم، ويا فوارس العرب، فيكون المعنى: يا خيرات[2] المؤمنات، لا تحقرنّ إحداكن لجارتها... الحديث، وهو معنى صحيح يصح به الكلام على ظاهره دون تفسير ولا إضمار، ويتضمن المدح، وهو زيادة فائدة في الحديث، ورواه بعض الشيوخ: يا نساءُ المؤمناتُ، [والمؤمناتِ][3] برفع (النساء) [على][4] المنادى المفرد، ورفع (المؤمنات) على النعت للنساء على اللفظ، ونصبها على الموضع، وقال المعنى: يا أيها النساء[5]، وممن ذهب إلى ذلك، وقال إنّ الإضافة لا تجوز؛ ابن عبد البر[6]، رحمه الله، ومعنى ما ذهب إليه أنه لا يجوز ولا يصح أن يضاف الشيء إلى بعضه، لا يقال: قرأت قرآن[7] الأمّ، ولا رأيت رجل اليد، وإنّما يصح: رأيت يد الرجل، وقرأت أمّ القرآن، فكذلك يصح أن يقال: [رأيت][8] مؤمنات النساء، ولا يصح أن يقال: [رأيت][9] نساء المؤمنات.

هذا آخر ما تضمّنه من قول الفقيه أبي الوليد، رحمه الله، وهو قول حسن، والذي عليه جمهور النحويين[10] أنّه من باب قولهم: صلاة الأولى، ومسجد

---

(١) ساقط من: ج.

(٢) س: يا خيارة.

(٣) من: ج.

(٤) من: ج.

(٥) ج: الناس.

(٦) ينظر قوله في: «فتح الباري» حديث (٢٥٦٦) (٥/ ٢٣٤).

(٧) س: القرآن.

(٨) من: ج.

(٩) من: ج

(١٠) تقدم تخريج أقول النحاة في المسألة التاسعة.

الجامع، وقوله تعالى: [١٦٠/ ب] ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[ق: ٩].

والبصريون يجعلون هذا مما حذف منه[١] الموصوف وأقيمت صفته مقامه؛ لأنّ الموصوف لا يضاف إلى صفته، والأصل في[٢] هذه الأشياء عندهم الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، وحبّ الحصيد[٣]، وما بعد هذه الأسماء نعوتٌ لها، فلما أضيفت إلى ما كان صفة لها[٤] لم يصحّ أن يقال إنّها صفات لها بعد الإضافة كما كانت قبل الإضافة، فتجعلها صفات لموصوفات محذوفات، كأنّه قيل: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد المصر الجامع، وحبّ النبات الحصيد، وأنشدوا للراعي[٥] [من الوافر]:

٣٥٣ـ وقَرَّبَ جانبَ الغربيِّ[٦] يأدو[٧] مدبَّ[٨] السَّيلِ واجْتَنَبَ الشعارا

كأنّه قال: جانب الشق الغربي، وأهل الكوفة يقولون: إن الموصوف أضيف إلى الصفة لاختلاف الألفاظ، وهو خطأ لا وجه له، وعلى هذا[٩] يحملون: يا نساء المؤمنات، كأنّه قال: يا نساء القبائل المؤمنات، ونحو ذلك من

---

(١) ج: حذفت الصفة.

(٢) مطموسة في: ج.

(٣) الأصل، س: الحصيد الحب. وما أثبته من: ج.

(٤) ج: صفتها.

(٥) «الديوان»: (١٧٥)، وينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٣٥٣)، و«لسان العرب» (دبب) (٣/ ٢٨٣).

(٦) «الديوان»: الشرقي.

(٧) ج: ياد.

(٨) الأصل: مددت.

(٩) ساقط من: ج.

التقدير الذي يخرج المؤمنات عن أن يكون صفة للنساء.

وقال بعضهم إنما هو: (يا نساءُ) بالرفع على النداء، وبرفع (المؤمنات) على [أن تكون][1] صفة للنساء على اللفظ، وتنصب على أن تكون صفة على الموضع.

وأمّا إنكار ابن عبد البرّ، رحمه الله، الإضافة فليس بصحيح[2]؛ لأنّ ذلك مرويٌّ قد نقله[3] الرواة، وله نظائر قد اتفق عليها النحويون البصريون والكوفيون، وقد جاء في القرآن: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾، ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[يوسف: ١٠٩]، وفي هذين الوجهين عموم ليس في القول الذي ذكره الفقيه الجليل[4] أبو الوليد؛ لأنّ قائل ذلك القول الذي حكاه قال: إنّ الخطاب توجه إلى نساء بأعيانهنّ، والوجه فيه أن يقال: وإنْ خاطب نساء بأعيانهن[5]، فإنّه لم يخصصهن بهذا دون غيرهنّ ممّن هو مثلهن في الخير والفضل والائتمار[6] لما يؤمر به، وأمره ونهيه ﷺ إنّما يُحملان على العموم إلّا أن يقومَ دليل على الخصوص.

---

(١) من: س. وقد ثبت في الحاشية.

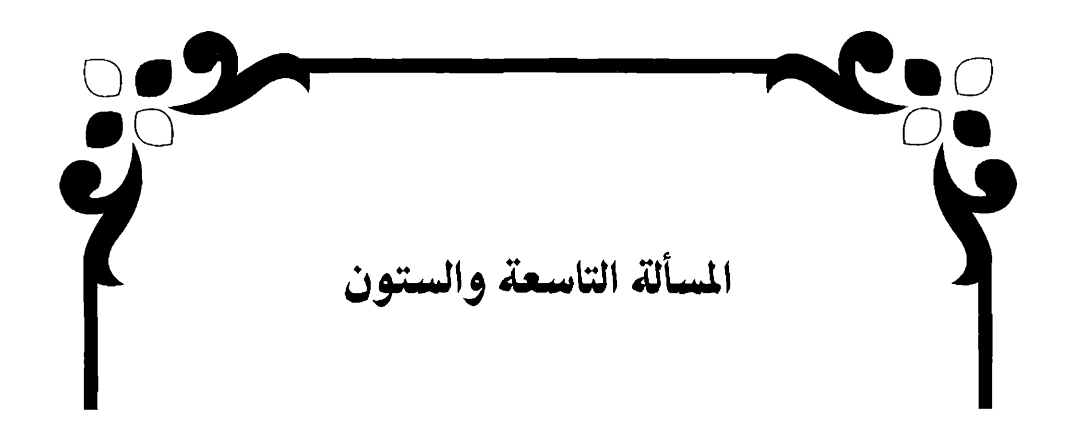
(٢) نقل ابن حجر قول ابن السيد في شرحه هذا الحديث. ينظر: «فتح الباري» حديث (٢٥٦٦) (٥/ ٢٣٤).

(٣) ج: نقلته.

(٤) (الفقيه الجليل): ساقط من: ج.

(٥) (والوجه... بأعيانهن): ساقط من: ج.

(٦) س: والإيثار.



المسألة التاسعة والستون

[١٦١/ أ] سألت عن أصل (ذا) المستعمل في الإشارة ووزنه.

هذه مسألة قد تكلم فيها أبو الفتح بن جني يحكي عن أبي علي الفارسي أنّ أصله (ذيٌّ)[١]، قال: وهو عندنا من مضاعف الياء، مثل: (حيّ) حذفت منه الياء الثانية التي هي لام الفعل، كما حذفت الياء من (يد)، و(دم) فبقي (ذيْ) ساكن الياء، فكرهوا أن يُشبه آخره آخر (كي)، و(أي) فأبدلوا الياء ألفاً كما أبدلت في قولهم (ياءَس)، [و (يائس[٢] والأصل (يَيْأَسُ)، و(يَيْئس)][٣]؛ لأنّ ماضيه (يَئِس) على مثال (عَلِم).

قال: ويدل على أنّ صل (ذا): (ذيٌّ)، وإنه ثلاثي جواز تحقيره في قولهم: (ذَيّا)، ولو كان ثنائياً لما جاز تحقيره، كما لا تحقر (ما) و(من)، ويدل على صحة ما حكاه ابن جني عن الفارسي من أن أصله ثلاثي قول سيبويه في باب التصغير، وهو يعني الخليل: قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في (ذا) حين حُقِّرت[٤]؟

---

(١) ينظر: «المنصف»: (١٣٣)، و«سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٤٦٩)، (٦٦٤).

(٢) من: ج.

(٣) من: ج. وينظر: «لسان العرب» (يأس) (٩/ ٤٣٨).

(٤) «الكتاب»: (٣/ ٤٨٧).

فقال: هي في الأصل ثالثة[1]، ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات في (ذيَيّا)[2]

قال السيرافي[3]: والمحذوفة هي الأولى؛ لأنّه لا سبيل إلى حذف ياء التصغير؛ لأنّها علامة، ولا سبيل إلى حذف الياء الآخرة؛ لئلا يلزم تحريك ياء التصغير؛ لأنّ الألف يتحرك ما قبلها بالفتح.

وقال صاحب كتاب «العين»[4]: أمّا (ذا)، و(ذه) في (هذا)، و(هذه)، و(هذي) فاسمان مكنيان، وليس من نفس البناء فيهما[5] غير الذال وحدها والألف التي بعدها زائدة، وبيان ذلك أنّ تصغيرها (ذَيّا)، كأنّه بوزن[6] (فعلى)[7]، وإنّما كان[8] ينبغي في القياس أن يكون[9] بوزن (فُعيلى) لو تمّ[10]؛ لأنّ ياء التصغير لا تعتمد أبداً إلّا على ضمّة، ولم يردّوا الحرف الذي في[11] موضع

---

(١) الأصل: ثلاثية. وما أثبته من: ج، س، وهو موافق لما في «الكتاب».

(٢) الأصل: ذيا، وما أثبته من: ج، س، وهو موافق لما في «الكتاب».

(٣) ينظر: «شرحه للكتاب»: (٤/ ٢٢٧).

(٤) ج: الأخيرة. العين (ذو) (٨/ ٢٠٩).

(٥) ج، س: فيها. وما في الأصل موافق لما في «العين».

(٦) س: فكأنه بنون.

(٧) «العين»: فعا، وهو وهم من المحقق فيما أحسب.

(٨) ساقط من: ج.

(٩) ج: وإنما ينبغي أن يكون في القياس.

(١٠) «العين»: كما ينبغي في القياس، أو يكون بوزن (فُعيلى) لو تمّ.

(١١) ساقطة من: س.

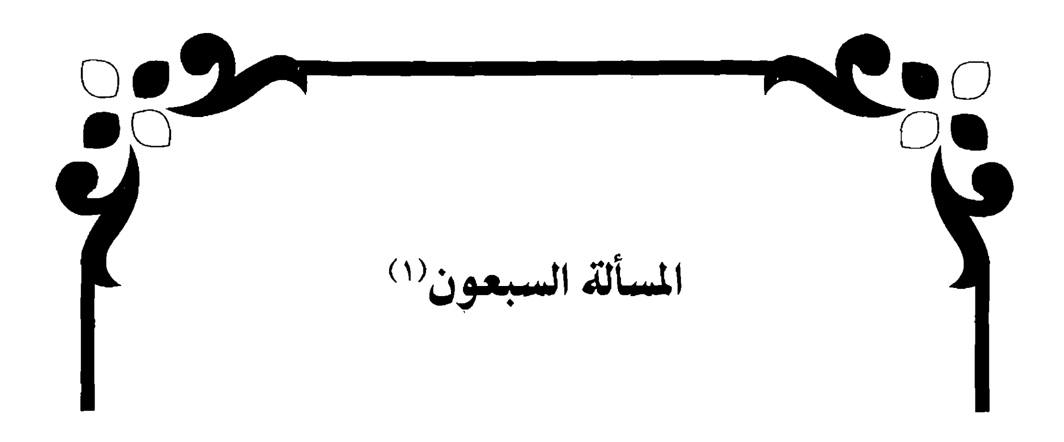
العين، فالتزمت يـاء التصـغير بـالحرف الأول مـن الكلمـة، فاعتمـدت[1] عـلى الفتحة.

ولم ينقل أبو بكر الزبيدي هذا الكلام في «مختصر العين»، ولم يتشـاغل بـه؛ لأنّه كلام لا يتحصل، ومُعَوّلنا فيه على ما ذكره[2] الفارسي وابن جني.

---

(١) الأصل، س: فاعتمد، وما أثبته من: ج، وهو موافق لما في «العين».

(٢) الأصل، س: ذكر. وما أثبته من: ج.



المسألة السبعون(١)

يتفضل الفقيه الأستاذ الأجلّ الرفيع المحل بالجواب عن السؤال المضمن في هذا الكتاب، وذلك قول الشاعر(٢) [من مجزوء الكامل]:

٣٥٤ـ [١٦١/ ب] عيّـوا بـأمرهم كـما عَيَّـتْ ببيضـتها الحمامـه

جَعَلَـتْ لهـا عـودين مـن نَشَـمٍ وآخـر مـن ثُمامـه

كيف يخبر من عيّوا عـن الواحـد المـذكر والاثنـين(٣) والجمـع، والواحـد المؤنث والاثنين والجمع، وكيف يؤمر منه مؤكداً بالنون الثقيلة والخفيفـة، وغـير مؤكد، و[إن](٤)

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ، وهي المسألة السابعة والسبعون والأخيرة في: س.

(٢) ينسب البيتان إلى عبيد بن الأبرص، ورواية البيت الأول في «الديوان»: (١٠٩):

بَرِمَـت بنـو أسـد كـما برمـت ببيضـتها الحمامـه

وينسبان إلى سلامة بن جندل. ينظر: «أدب الكاتب»: (٦٧ ـ ٦٨)، و«ثمار القلوب»: (٣٧٩)، والرواية فيه: عيبوا... عيبت، و«رسالة الصاهل والشاحج»: (٦٧٩)، و«شرح المفصل»: (١٠/ ١١٥)، و«شرح أبيات المفصل»: (٢/ ١٣٥٧ ـ ١٣٦٠).

(٣) الأصل: والأنثى. وما أثبته من: ج، س.

(٤) من: ج، س.

كان (عيّ)[1] مثل[2]؛ (حيّ) عن بينة[3]، وما الفرق بينهما؟

وكذلك يتفضل ـ أدام الله عزته ـ بالجواب عن[4] قول الله، عز وجلّ: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا﴾[البقرة: ٣٠]، و﴿ أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا﴾[الصافات: ١٢٥] ما الفرق بين الألف في قوله (أتجعل)، و(أتدعون) وما أشبههما؟

والألف في قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾[المائدة: ١١٦] بيّن لنا متفضلاً مانّاً متطوّلاً، والله يطيل بقاءك[5] سراجاً للبصائر وتاجاً للضمائر بمنّه.

الجواب: قياس (عيّ)، و(حيّ) في الإخبار وغير الإخبار واحد، وكذلك كل ما كان مثلهما[6] من مضاعف الياء، فمنه ما يجوز فيه الإدغام والإظهار، ومنه ما لا يجوز فيه إلّا[7] الإدغام[8]، فكل موضع تحرك فيه المثل الثاني[9] حركة لازمة، فإنّ الإظهار فيه والإدغام[10] جائزان كقولك في الإخبار [عن

---

(١) ساقطة من: ج.

(٢) ج: كمثل.

(٣) عن بينة: ساقطة من: ج.

(٤) س: في.

(٥) ج: بقاءه.

(٦) ج: قبلهما.

(٧) ساقط من: ج، س.

(٨) مثل: ردّ وشدَّ، وصبّ، وعضّ، وتنظر المسألة في: «شرح المفصل»: (١٠/ ١١٦)، و«إيجاز التعريف في علم التصريف»: (٢٠١)، (٢١٠)، و«المقاصد الشافية»: (١٠/ ٤٤٩)، و«المناهج الكافية»: (٤٦٢).

(٩) ج: المثل الثاني فيه.

(١٠) ج، س: الإظهار والإدغام فيه.

الرجل][1] (عيي) و(حيي)، و(عيّ) و(حيّ)، وفي الإخبار عن المرأة[2] (عَيِيَتْ) و(حَيِيَتْ)، و(عَيَّت) و(حَيَّت)، وكل موضع تحرك فيه المثل الثاني حركة غير لازمة فإنّ الإدغام لا يجوز فيه، نحو قولك[3]: لن يُحيِيَ، ولن يَعيِيَ[4]؛ لأنّها حركة إعراب تذهب في حال الرفع، ويذهب المثل الثاني في حال الجزم، فهذا حكم النوع الثاني[5] من المضاعف قبل لحاق علامتي التثنية والجمع إياه، [فإذا ثنيت أو جمعت جرى بعد لحاق علامتي التثنية والجمع إياه][6] كمجراه قبل[7] ذلك، فما جاز إدغامه قبل ذلك جاز بعد[8] لحاق العلامتين، وما لم يجز قبل لم يجز بعد[9]، فتقول في التثنية: (حيّا)، و(عيّا)، [و(حَيِيَا) و(عَيِيَا)][10]، فتدغم وتظهر كما كنت تفعل في حال الإفراد.

وتقول في الإخبار عن جماعة الرجال على مذهب من يظهر ولا يدغم[11]: (حَيُوا) و(عَيُوا) بياء خفيفة، وعلى مذهب من يدغم: (حَيُّوا) و(عَيُّوا) بياء

(١) من: ج. س: عن المذكر.

(٢) س: المؤنث.

(٣) ج، س: في قولك.

(٤) (لن يعي): ساقط من: ج.

(٥) ج: فهذا حكم هذا النوع.

(٦) من: ج.

(٧) الأصل: بعد. وما أثبته من: ج، س.

(٨) س: قبل.

(٩) ج، س: وما لم يجز قبل ذلك لم يجز بعده.

(١٠) من: ج.

(١١) الأصل، س: من يدغم ولا يظهر. وما أثبته من: ج، وهو الصواب.

مشددة[1]، والأقيس في هذا [١٦٢/ أ] الجمع والإظهار، وترك الإدغام[2]،كما قال الشاعر[3] [من الطويل]:

٣٥٥ـ وكنّا حسبناهم فوارس كهمس[4] حيُوا بعدما ماتوا من الدهر أَعْصُرا

وقد جاء مع ذلك الإدغام في الجمع كقول عبيد بن الأبرص[5] [من مجزوء الكامل]:

٣٥٦ـ عَيّـوا بـأمرهم كـما...

وإنّما كان الأقيس في هذا الجمع[6] ترك الإدغام؛ لأنّ الأصل: عييوا، وحييوا، فيلحقه الإعلال[7] فتذهب الياء الواحدة، فتقول: عَيُوا، وحَيُوا، كما تقول من: خشي: خَشُوا، فيبطل الإعلالُ الإدغامَ، كما يبطله إذا قيل لك: ابنِ من الحوّة مثل (احمرّ)[8]، فإنّك تقول: احووى[9] ولا تقول: احووّ.

---

(١) ج: شديدة.

(٢) الأصل: الإضمار. وما أثبته من: ج، س.

(٣) وهو أبو حزابة. ينظر: «شرح المفصل»: (١٠/ ١١٦)، و«لسان العرب» (حيا) (٢/ ٦٩٦)، و(عيا) (٦/ ٥٦٠).

(٤) الأصل، س: كشمس. وما أثبته من: ج.

(٥) ابن عوف الأسدي، عاصر امرأ القيس، كان من فحول الشعراء، وقد عمر طويلاً، توفي نحو (٢٥ ق.هـ). «الخزانة»: (٢/ ٢١٥)، و«الأعلام»: (٤/ ١٨٨).

(٦) (في هذا الجمع): ساقط من: ج.

(٧) ج، س: الاعتلال، وقد تكرر هذا في غير موضع.

(٨) س: احمو.

(٩) الأصل: احوى. وما أثبته من: ج، س.

قال سيبويه: وإنّما أدغموا في حَيُّوا وعَيُّوا لمّا رأوا الإدغام في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قلت: حيّتِ المرأة، بمنزلة المضاعف من غير الياء، فأجروا الجمع على ذلك[1].

وأمّا فعل جماعة النساء فلا إدغام[2] فيه لسكون المثل الثاني إذا قلت حيين وعيين، وإذا أخبرت عن رجلين أو عن رجال بفعل مضارع قلت: هما يَحْيَيَان ويعْيَيَان، ويَعْيَوْن ويَحْيَون فلا تدغم، كما لا تدغم في فعل الواحد[3].

وكذلك مُحْيِيَان ومُعْيِيَان، ومُحْيُون ومُعْيُون، لا تدغم كما لا تدغم في محيي ومعيي، وكذلك لا تدغم تثنية (حَيَا)، وهو: الغيث[4] والخصب، إذا قلت: حَيَيَان[5]، كما لا تدغم (حيا)[6]؛ لما لحقه من الاعتلال بانقلاب يائه ألفاً[7]، فجرى في حال التثنية كمجراه قبلها، ولم يعتد بالحركة العارضة ليائه في التثنية، وكذلك: امرأة مُحْيِيَةٌ ومُعْيِيَةٌ، لا يجوز فيهما إدغام، كما لا يجوز في: محيي ومعيي[8].

---

(١) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٣٩٦)، والنص فيه: وقال بعضهم: حيّوا وعيّوا لمّا رأوها في الواحد...

(٢) س: فأدغم فيه.

(٣) الأصل: الواحدة. وما أثبته من: ج، س.

(٤) الأصل، س: الحب. وما أثبته من: ج. والحيا: المطر والخصب. «لسان العرب» (حيا) (٢/ ٦٩٤).

(٥) الأصل، س: حيان. وما أثبته من: ج. ينظر: «لسان العرب» (حيا) (٢/ ٦٩٤).

(٦) هكذا ثبت في نسخ المخطوط، ولعله (يحيا).

(٧) لأنّ الإعلال قبل الإدغام، أي: مقدم عليه. «المناهج الكافية»: (٤٦٢).

(٨) لأنهما من المضعف الآخر المعربِ ولا يجوز الإدغام فيه. ينظر: «المقاصد الشافية»: (٩/ ٤٥١).

وأمّا قولهم في جمع الحياء الممدود: أحيية، فالإدغام فيه جائز[1]؛ لأنّ تاء التأنيث فيه لازمة، وليس له مذكر تسقط فيه التاء كما تسقط من مذكر: معيية ومحيية، فعلى هذا يجري قياس هذا الباب عند النحويين، وقد أتى فيه الفراء بالشذوذ الذي لا يعرف، ولم يوافقه على ذلك أحد، فزعم أنّ من العرب من يدغم، والحركة غير لازمة، وأنشد[2] [من الكامل]:

٣٥٧- وكأنّها بين النساء سبيكةٌ ... تمشي بسُدَّةِ بيتها فَتُعِيُّ

[١٦٢/ ب] وهذا الذي ذكره إن صحّ فإنّه جار مجرى الضرورة.

وأمّا استدعاؤك معرفة[3] الأمر من هذه الأفعال، فإنّ الأمر منها يجري مجرى[4] الأمر من: خشي يخشى، فتقول: اعي يا رجل [واحي][5] كما تقول: اخش، وبالنون المؤكدة: اعيَيَنَّ واحيَيَنَّ، كما تقول اخشيَنَّ، وللاثنين مذكرين كانا أو مؤنثين: اعْيَيَا واحْيَيَا، كما تقول: اخشَيا، وبالنون المؤكدة: اعييانِّ واحييانِّ، كما تقول: اخشيانِّ، وللرجال: اعْيَوا واحْيَوا، كما تقول: اخْشَوا، وبالنون المؤكدة: [اعيَوُنّ واحيَوُنَّ، كما تقول: اخشَوُنَّ، وللمرأه: اعيَي واحْيَيْ، وبالنون المؤكِّدة][6]:

---

(١) فتقول: أحيَّة. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٣٩٦)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٤٥٤).

(٢) «معاني القرآن»: (١/ ٤١٢)، (٣/ ٢١٣)، وينظر: «لسان العرب» (عيا) (٦/ ٥٥٩)، و«همع الهوامع»: (١/ ١٨٥)، و«الدرر اللوامع»: (١/ ١٧٢)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٤٥٢).

(٣) ج: معنى.

(٤) ج: يجري عند النحويين مجرى.

(٥) من: ج، س.

(٦) من: ج.

اعْيَيَنّ واحْيِيَنّ[1]، كما تقول: اخشِيَنّ، وللنساء: اعْيَـيْنَ واحيَـيْنَ، كما تقول: اخشَيْنَ، وبالنون المؤكدة: اعْيَيْنَانِّ واحيَيْنانِّ، كما تقول: اخشينانِّ، والنون الخفيفة حالها في هذا كحال الشديدة إلّا في فعل[2] الاثنين، وفعل الجماعة للنساء[3]؛ فإن الخليل وسيبويه ومن تابعهما لا يجيزون النون الخفيفة فيهما، وذلك مشهور من قولهم[4]

فإن قال قائل: إنّ عيّ وحيّ في البناء [والإدغام][5] بمنزلة: عض، والعرب تأمر من عض بالإدغام والإظهار، فيقولون: عض يا رجل [فيدغمون][6]، واعضض فيظهرون، فهل يجوز مثل ذلك في[7] الأمر من: عيّ وحيّ؟

قلنا [له][8]: لا يجوز، والمانع من ذلك أن الأمر إنّما هو من الفعل المستقبل وعض يلزمه الإدغام في مستقبله، كما يلزم في ماضيه، فلذلك جاز في الأمر والنهي منه الإدغام، كما جاز في مضارعه، وعي وحي لا يجوز الإدغام في

---

(١) الأصل: اعين واخشين. وما أثبته من: ج، س، وهو الصواب، وقد تكرر.

(٢) الأصل، س: حال. وما أثبته من: ج، وهو يقابل قوله: فعل الجماعة للنساء.

(٣) ج، س: جماعة النساء.

(٤) وقد أجاز يونس مجيء الخفيفة فيهما، وأنكر ذلك سيبويه؛ لأنّ العرب لم تقله. «الكتاب»: (٣/ ٥٢٧)، ومذهب أهل الكوفة موافق لما ذهب إليه يونس. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٥٢٢) (مسألة: ٩٧)، و«شرح التسهيل للمرادي»: (١/ ٣٦٨).

(٥) من: ج.

(٦) من: س، ج.

(٧) ساقط من: س.

(٨) من: ج.

مستقبلهما، فكذلك لا يجوز في الأمر والنهي منهما.

وأمّا الهمزات التي في قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾[البقرة: ٣٠]، [وقوله: ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا ﴾[الصافات: ١٢٥]، و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[المائدة: ١١٦]، فإنّها مختلفة في معانيها، وإن اتفقت في صورها، فأمّا الهمزة في قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾][1] فألف استرشاد واستدعاء [المعرفة][2] وجه[3] الحكمة في ذلك، وقيل: استفهام[4] على جهة التعجب، وليست على جهة الإنكار[5]

وأمّا قوله: ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا ﴾ فإنّه إنكار محض، وتوبيخ لهم على عبادتهم الأصنام، وتركهم عبادة الله تعالى[6]

وأمّا الهمزة التي في قوله: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ فإنها تقرير لعيسى عليه السلام، وتوبيخ للنصارى الذين نسبوا ذلك [١٦٣/ أ] إليه[7]، والله تعالى عالم بأنّ

---

(١) من: ج.

(٢) من: ج.

(٣) الأصل، س: ووجه.

(٤) ج: هي استفهام.

(٥) وهو للتعجب من أن يستخلف مكان أهل الطاعة أهل المعصية، وهو الحكيم الذي لا يفعل إلا الخير. «الكشاف»: (١/ ٢٥٢)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ٥٠٤).

(٦) ينظر: «الكشاف»: (٥/ ٢٢٨)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٦/ ٣٤٠).

(٧) قال ابن عادل: إن الفعل إذا عُلم وجوده وشُكَّ في نسبته إلى شخص ولي الاسم المشكوك في نسبة الفعل إليه للهمزة، فيقال: أأنت ضَرَبْتَ زيداً، فضرب زيد قد صدر في الوجود، وإنما شُك في نسبته إلى المخاطب، وإن شك في أصل وقوع الفعل وُلي الفعل للهمزة، فيقال: أضربت زيداً، لم تقطع بوقوع الضرب بل شككت فيه، والحاصل: أنّ الهمزة يليها المشكوك فيه، فالاستفهام في الآية الكريمة يراد به التقريع والتوبيخ لغير عيسى عليه السلام. «اللباب في علوم الكتاب»: (٧/ ٦١٨).

عيسى لم يقل ذلك فيستدعي معرفة[1] ذلك، فإن قيل: إنّ قوله، عز وجلّ: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[البقرة: ٣٠] ليس جواب مسترشد[2]، إنّما هو جواب من سأل منكراً، فعن[3] هذا جوابان:

ـ أحدهما: أنّ المجيب له أن يجيب عمّا سُئل عنه[4]، وله أن يعدل عن الجواب.

ـ والثاني: أن يكون ممّا وُضِع فيه السبب موضع المسبب، كأنّه قال: نعم أجعل؛ لأنّي[5] أعلم ما لا تعلمون، فاقتصر على العلم الذي هو سبب الجعل، ولم يذكر المسَّبب، فهذا ما عندي من الجواب عمّا سألت عنه[6]، وبالله التوفيق[7]

*

(١) ساقطة من: ج.

(٢) ج: جواب من قال مسترشداً.

(٣) الأصل: فمن.

(٤) ساقطة من: ج.

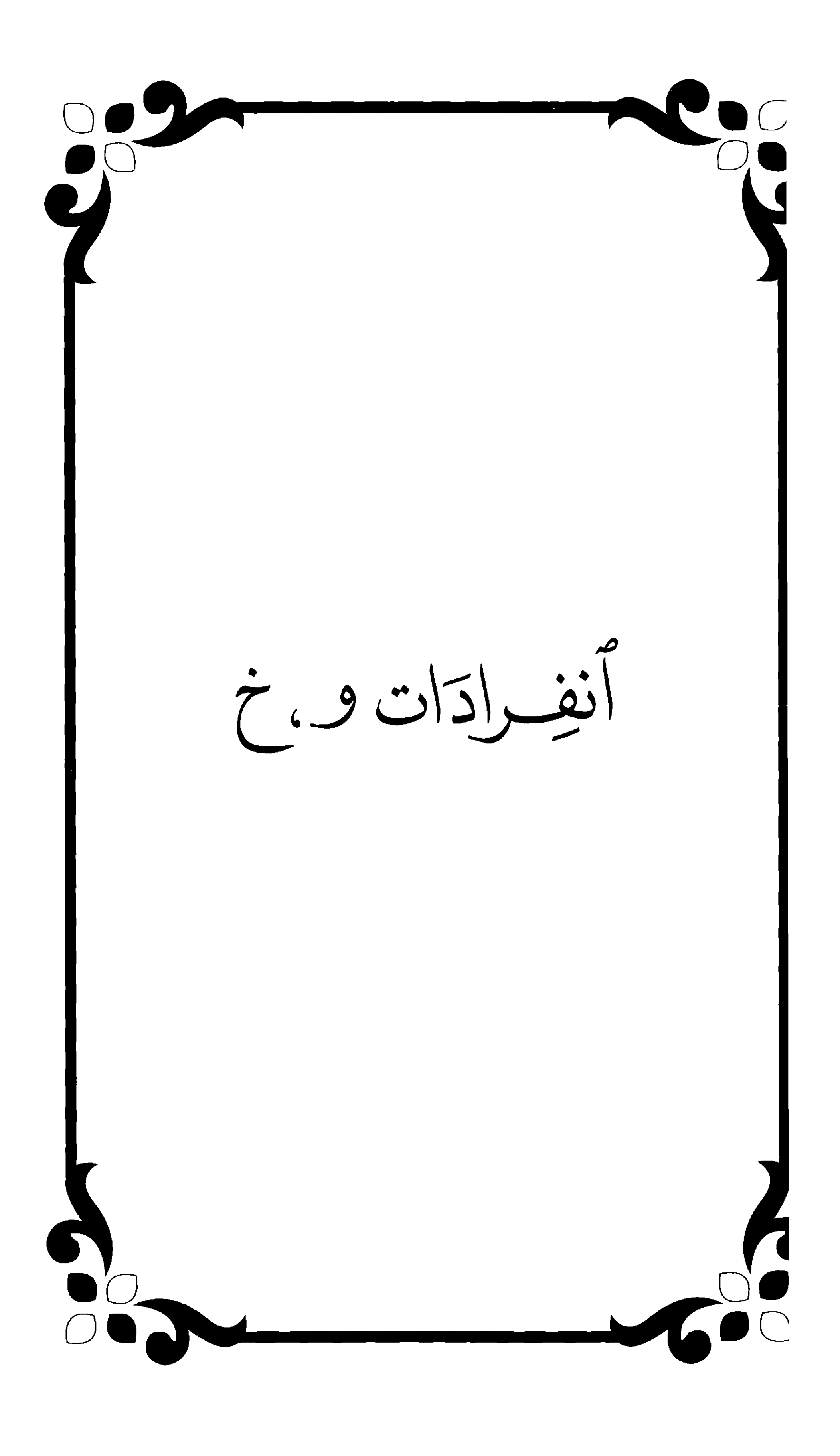
(٥) ج: أجل أني.

(٦) ساقط من: ج.

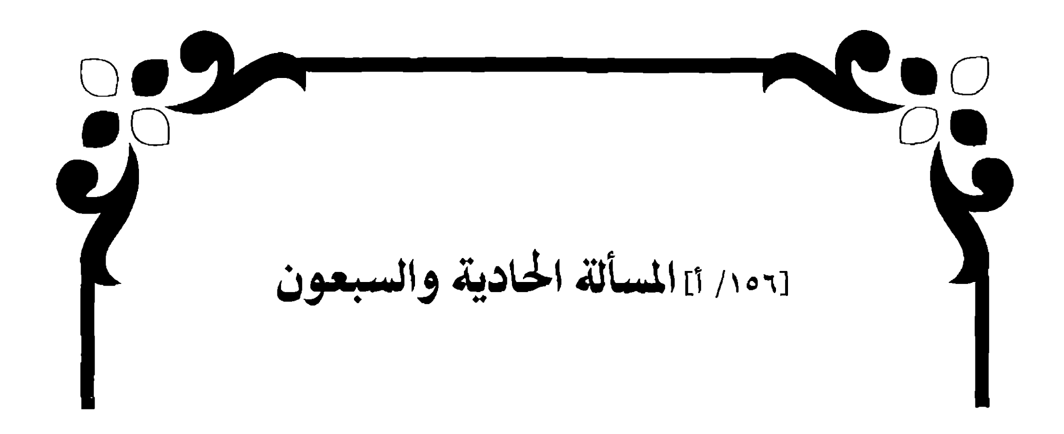
(٧) الأصل بزيادة: كملت المسائل بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
وأضاف عليه في: س: وهي سبع وسبعون مسألة، وتركت الرابعة والسبعين لأنها تكررت في أول الكتاب، وهي:

وأنا الأخضر مَنْ يعرفني ... أخضر الجلدة في بيت العرب

تم وبالخير عم، والحمد لله رب العالمين.



ٱنفِـرادَات و، خ



[١٥٦/ أ] المسألة الحادية والسبعون

سئل الشيخ، رضي الله عنه، عن طرة[(١)] ثبتت عنه في كتاب الشبهات[(٢)] على قوله عليه السلام: «أجمعوا وضوءكم»[(٣)]، وهي: يجوز في المصدر (وَضُوء) و(وُضُوء) بفتح الواو وضمها، وأمّا الماء الذي يُتوضأ به فإنّه بفتح الواو لا غير، وكان الأصمعي[(٤)] لا يجيز في المصدر إلّا الفتح لا غير، ولِمَ ردّ[(٥)] الأصمعي في المصدر، والفُعول[(٦)] في هذا البناء كثير في كلام العرب كالدُّخول والخُروج والرُّكوب؟ وبِمَ ينفصل عنده المصدر من الالتباس باسم الماء الذي هو الوَضوء

---

(١) طرة كل شيء: حافته وحاشيته. «لسان العرب» (طرر) (٥/ ٥٨٣).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ترفعوا الطست حتّى يَطِف، أجمعوا وضوءكم جمع الله شملكم». «الجامع لشعب الإيمان» حديث (٥٤٣٣) (٩/ ٥٧)، و«فيض القدير»، حديث (١٠٧) (١/ ١١٥).

(٤) قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: ما الوَضوء؟ فقال: الماء الذي يتوضأ به، قلت: فما الوُضوء بالضم؟ قال: لا أعرفه. «لسان العرب» (وضأ) (٩/ ٣٢٦).

(٥) ج: يرد.

(٦) و، خ: المفعول. وما أثبته هو الصواب.

بفتحٍ إذا كانتا مفتوحتين؟

وعن قوله في كتاب «التنبيه»[1] له: (لنقاد الحديث المهتبلين بمعرفة صحيحها وسقيمها)، ما معنى المهتبلين هنا، وإنّما أدري في هذه اللفظة اهتبلت العزّة[2]: إذا رقبتها لتنتهزها، وكيف تستعمل أتعدّى بحرف الجر أم دون حرف الجر أم جاء فيها الوجهان معاً؟

وعن قوله أيضاً: (أن لا جَبْر ولا تفويض)، كيف ثبت جبر، وهو فعل رباعي من أجبرت فلاناً على الأمر، فهو مجبر، والمصدر: إجبار؟

فقال ـ أعزه الله ـ: أما سؤالك عن الوَضوء والوُضوء، فمذهب سيبويه وأصحابه[3] أنّ باب المصادر أن تجيء على (فُعول) مضموم الأول، وباب الأسماء أن تجيء على (فَعول) مفتوح الأول إلّا ألفاظاً يسيرة من المصادر شذّت عن الباب المطرد فجاءت مفتوحة الأوائل وهو: تَوضّأت وَضوءاً، ووقدت النار وَقوداً، وتطهّرت طَهوراً [٥٦/ ب] وأُولعت بالشيء وَلوعاً، وأوزعت به وَزُوعاً.

كما شذ بعض الأسماء فجاء مضموم الأول، قالوا: العُكوب للغبار، والجُزور لغة في الجَزور[4]، فكان الأصمعي يوافق البصريين على رأيهم، ويقول:

---

(١) ينظر: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين»: (١٨٨).

(٢) هكذا وردت في: و. وهي غير مقروءة في: خ.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٤٢)، و«شرح الشافية للرضي»: (١/ ١٥٩)، و«تاج العروس»: (وضأ) (١/ ٤٩١).

(٤) المشهور في العكوب والجزور فتح أوائلهما. تنظر: (عكب) و(جزر) في: «لسان العرب»: (٦/ ٣٨١)، (٢/ ١١٧)، و«تاج العروس»: (٣/ ٤٢٨)، (١٠/ ٤١٦).

إنّ العرب لا تقول إلّا وَضوء بالفتح جميعاً[1]، وإنّ الضمّ إنّما هو قياس قاسه النحويون.

وأمّا قولك: بِمَ ينفصل المصدر من الاسم فليس يلزم؛ لأنّ اللفظ الواحد قد تكون له معانٍ مختلفة، حتّى أنّا نجد الضدين قد وضع[2] لهما اسم[3] واحد، وكذلك قال النحويون: كلُّ فعل جاوز ثلاثة أحرف، فلك أن تأتي بمصدره على صيغة اسم مفعوله قياساً يطّرد[4] كقولك: أدخلته إدخالاً ومُدْخلاً، ومَزَّقته تمزيقاً ومُمَزَّقاً[5]، وسَرَّحتُه تسريحاً ومُسَرَّحاً، وانطلق انطلاقاً ومنطلقاً، ولا فرق في هذا كله بين المصدر والاسم إلّا بالمعنى وفحوى الخطاب.

وأمّا الاهتبال فيستعمل على ثلاثة معانٍ: أحدها: انتهاز الفرصة، والثاني: الحيلة، يقال: رجل مهتبل وهبّال، ويوصف بذلك الذئب لكثرة احتياله، وهو قريب من المعنى الأول، والثالث: التهمّم بالشيء والعناية به[6]

وهنا يُعدّى بالباء، يقال اهتبلت بالأمر، كما يقال: عُنيت به، وجميعها راجع إلى أصل واحد.

وأمّا سؤالك عن الجبر[7] الذي هو الإكراه على الأمر فيقال فيه: أجبرته

---

(١) خ: الماء جميعاً.

(٢) خ: وقع.

(٣) و، خ: سم.

(٤) ينظر: «شرح الشافية للرضي»: (١/ ١٧٤)، و«المناهج الكافية»: (٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٥) ساقط من: خ.

(٦) «لسان العرب» (هبل) (٩/ ٢١)، و«تاج العروس» (هبل) (٣١/ ١١٢).

(٧) (عنيت به... الجبر): ساقط من: خ.

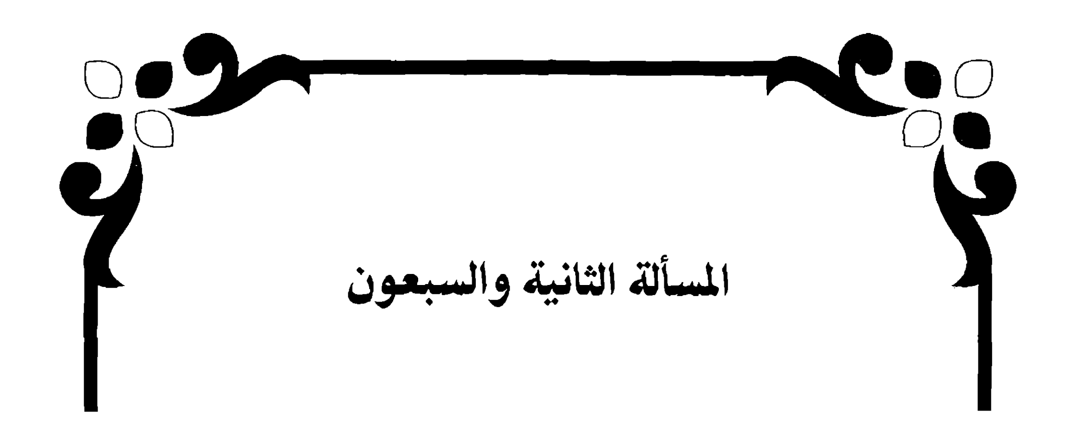
على الأمر وجبرته، وأجبرته أشهر[1]

وأكثر الناس ينكر جبرته، ويدلّ على جوازه قولهم للفرقة القائلة بالإجبار: جبريّة[2]، وهذا لا يكون إلّا من جبرته، وكذلك قولهم للمتكبر المتعظم: جبّار، إنّما المراد أنّه يجبر الناس على ما يريد، وفعّال لا يبنى إلّا من فعل ثلاثي، وبالله التوفيق.

---

(١) ساقط من: خ. وينظر: «أدب الكاتب»: (٣٦١)، (٣٧١)، (٤٦٣)، و«لسان العرب» (جبر) (٢/ ١٧).

(٢) وهم أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها... «الفرق بين الفرق» (١٦١)، و«التعريفات»: (١٣٧).



المسألة الثانية والسبعون

سئل الشيخ ﷺ عن معنى قول حبيب بن أوس الطائي[1] [من الطويل]:

٣٥٨ـ ليالِيَنا بالرقمتين وأهلِها
سَقى العهدَ منك العهدُ والعهدُ والعهدُ

فقال: تكلم الصولي[2] فيه فقال: قد عاب هذا البيت على أبي تمام من [لم][3] يعلم الشعر، ولا يعرف اللغة، وأبو تمام شاعر قوي في علم الشعر واللغة وأيام العرب وأخبارها وأمثالها، [٦٧/ أ] فهو يستعمل هذا كثيراً في شعره، ويقصده ويطلبه ويغرب[4] فيه، وآفته عند هؤلاء أنهم لا يفهمون محاسنه فيعادونه، والأحمق عدو ما جهل.

وقوله: سقى العهد منك، فهذا العهد يعني: سقى الوقت الذي عهدناك

---

(١) «الديوان»: (١/ ٢٧٦)، و«العمدة في محاسن الشعر»: (١/ ٥٤٨)، والرواية فيهما: ليالينا بالرَّقتين...

(٢) «شرح الصولي لديوان أبي تمام»: (١/ ٤٦٩).

(٣) زيادة يقتضيها النص، وهي من «شرح الصولي»: (١/ ٤٦٩).

(٤) «شرح الصولي»: ويعرف.

بالرقمتين فيه، وقوله: العهد والعهد، يقول: سقى هذا العهد سائر ما يقع عليه هذا الاسم.

قال أبو بكر: وأنا مفسر ذلك، فالعهد: الحفاظ، ومنه قولهم: ما لفلان عهد، والعهد: الوصية، من قولهم: عَهِدَ إليّ، وعهدتُ إليه، أي: أوصاني وأوصيته، والعهد: المطر، وجمعه عِهَاد، وهو الذي يعني به؛ لأنّه وصفه في البيت الذي يليه، فقال[1] [من الطويل]:

٣٥٩ ـ سحاب متى يسحب على النبت ذيله

والعهد: ما عهد عليه غيره من وصال وشباب وود، وهو معنى العهد المنصوب في بيت أبي تمام.

والعهد: الأمان، قال الله، عزّ وجلّ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة: ١٢٤] أي: أماني، والعهد: اليمين، ومنه قولهم: عليّ عهد الله، وهذا كله عن أهل اللغة[2]، وقد ذكره أبو عبيد في كتاب «غريب الحديث»[3]، والعهد عند غير أبي عبيد: المِلْح، ولم أسمعه إلّا من جهة واحدة، حدّثني إبراهيم بن المعلى[4] قال:

---

(١) «الديوان»: (١/ ٢٧٨)، وتمامه:

فلا رَجِلٌ ينبو عليه ولا جعدُ

(٢) تنظر معاني العهد في: «لسان العرب» (عهد) (٦/ ٤٩٤ ـ ٤٩٦).

(٣) ينظر: «غريب الحديث»: (٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٣)، (٤/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٤) الباهلي، ذكره ياقوت وغيره، ولم أقف على ترجمة له. ينظر: «معجم الأدباء»: (٤/ ١٧٧٩).

سمعت محمد بن الحسن أبا العباس الأحول[1] يقول: العهد الملح، ومنه قولهم: ملح فلان على ركبته، أي: عهده غير محفوظ عنده، قال: ومنه قول مسكين الدارمي في شعره[2] [من الرمل]:

٣٦٠ـ لا تلُمها إنّها من نِسْوة مِلْحُها موضوعةٌ فوق الرُّكَبْ

قال: وقال: موضوعة؛ لأنّ الملح يذكّر ويؤنث، فيقول: سقى أيامنا التي اجتمعنا فيها، وعهدناك بالرقمتين معنا عهد الوصال الذي عهدتك عليه، والعهد: اليمين التي حلفنا عليها، والعهد: المطر، سقى ذلك.

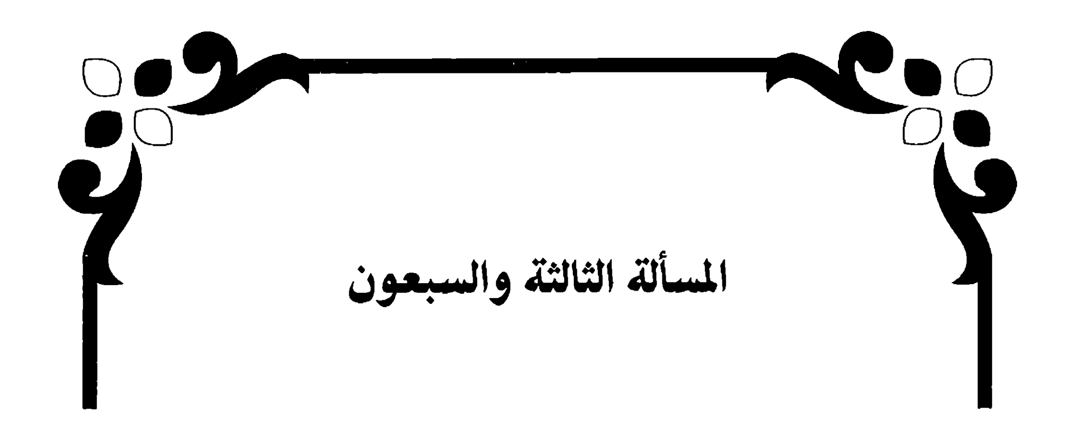
هذا كله في قول الصولي.

ويجوز عندي أن يريد مطر الخريف، ومطر الشتاء، ومطر الربيع؛ ولذلك قال: العهد والعهد والعهد، ثلاث مرات، ولم يذكر مطر القيظ؛ لأنّ النبات لا يحتاج من حين ابتدائه إلى حين تخلّصه أكثر من أمطار الفصول الثلاثة، وبالله التوفيق.

* *

(١) كان غزير العلم، واسع الفهم، جيد الدراية، حسن الرواية، جمع أشعار مئة وعشرين شاعراً، وهو في طبقة المبرد وثعلب. ينظر: «الفهرست»: (١٠٧)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٤٨٨)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٧٥).

(٢) «الديوان»: (٢١)، و«لسان العرب» (ملح) (٨/ ٣٤٨).



المسألة الثالثة والسبعون

قال الشيخ ﷺ: سألت ـ أعزك الله، وبلغك ما تتمناه ـ عن الحديث المروي عن رسول الله ﷺ[1]: «أنّ رَجُلاً قال لبنيه: إذا أنا[2] متّ فأحرقوني، ثم اذْروا بعض رمادي في البرّ وبعضه في البحر فلعلي أُضِلّ الله، فوالله لئن قدر الله عليّ ليُعذبني عذاباً شديداً، فأمر الله تعالى البرّ فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم أعاده كما كان، ثم قال: ما حملك على ما صنعتَ؟ قال: خوفي منك، فَغَفَرَ له»[3]

وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة لا حاجة بنا إلى ذكرها؛ لأنّ غرضنا إنّما هو تبيين معنى الحديث، فإنّه حديث مشكل جداً[4]

---

(١) الحديث مروي عن أبي هريرة ﷺ بألفاظ مختلفة، ولكنها متقاربة، ومنها: «قال رجل لم يعمل خيراً قط: فإذا مات فحرّقوه واذْروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليُعذبنّه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فأمر الله البحر فجمع ما فيه، وأمر البر فجمع ما فيه، ثم قال: لِمَ فعلت؟ قال: من خشيتك وأنت أعلم، فغفر له». «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» حديث (٧٥٠٦) (١٣/ ٥٥١)، وينظر: «صحيح مسلم بشرح النووي»، حديث (٢٧٥٦) (١٧/ ٧٣).

(٢) ساقط من: خ.

(٣) خ: لي.

(٤) وقد شرح المؤلف هذا الحديث في كتابه «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب» (١٠٣).

وقد جعلته الدهرية[1] [٦٩/ أ] إحدى حججها، قالوا: إذا جاز أن يغفر الله لمثل هذا مع إنكاره قدرته تعالى على بعث الأجساد، فكل دهري مغفور له، ولا حجة لهم في ذلك بحمد الله؛ لأنّ له تأويلاً صحيحاً نذكره بأوضح ما يمكننا من القول إن شاء الله، ولم أر ـ أعزّك الله ـ بطاعته في هذا الحديث لأحد من المتقدمين قولاً شافياً، ولا تأويلاً كافياً، غير أنّ أبا محمد بن قتيبة فسره في كتاب «المسائل»[2] له، فقال: معنى أُضل الله أي: أفوّت الله، من قوله تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، قال: وهذا رجل مؤمن بالله، إلّا أنّه جَهِل صفة من صفاته، فغفر له لمعرفته بنيته، ومخافته من عذابه جهله بهذه الصفة.

وهذا التفسير أشدّ إشكالاً من الحديث؛ لأنّه لم يخبرنا ما هذه الصفة التي جهلها، وظاهر الحديث يوهم أنّه جَهِل قدرة الله تعالى على بعث الأجسام الفانية والعظام البالية، وظنّ أنّه يعجزه ويفوته بما أمر به من إحراق جسمه وإذراء رماده، ومن ظنّ بربه هذا الظنّ الفاسد فلا خلاف بين المسلمين أنّه كافرٌ غير مغفور له، وكيف يظنّ مؤمن صحيح الإيمان بربّه هذا الظنّ وهو يسمعه، يقول في محكم وحيه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[فاطر: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾[الأنعام: ٥٩]، فإذا كان جلّ جلاله لا يغيب عنه هذا القدر التافه مما لا ثواب فيه ولا عقاب، فما ظنّك بما فيه وعد ووعيد، وعليه ثواب وعقاب، وهذا شيء لم يخاطبنا الله تعالى به خصوصاً دون من تقدمنا من الأمم

(١) ومن اعتقاداتهم أنّ العالم لا أول له، وأنّه لا يجوز أن يتكوّن حيوان إلّا من حيوان آخر قبله. ينظر: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب»: (١٨١).

(٢) ينظر: «المسائل والأجوبة»: (١٠٤).

السالفة، فيسوغ لمتوهم أن يتوهم أنّ هذا الرجل المُحرق لم يعلم ذلك، بل مثل هذا الذي في القرآن العزيز منصوص في كل ملّة متعارف، وفي كل حكمة، ألا ترى إلى ما حكاه الله تعالى عن لقمان من قوله لابنه: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ١٦]، وكذلك بعث الأجساد من القبور، وإحياء العظام الرميم بعد الدثور شيء خاطب الله تعالى به كل أمة، وكلّف الإيمان به أهل كل ملّة، وقد كان كثير من أهل الجاهلية قبل ظهور الإسلام [٦٩/ ب] يؤمنون بذلك، ألا ترى إلى قول زهير(١) [من الطويل]:

٣٦١ـ يُؤَخَّرْ فَيُوضعْ في كتاب فَيُدّخَرْ ليوم الحساب أو يُعَجّلْ فَيُنْقَمِ

وقول الأعشى يمدح قيس بن معد يكرب(٢)[من المتقارب]:

٣٦٢ـ وما أَيْبُلِيٌّ على هَيْكلٍ بناهُ وصَلَّبَ فيه وَصَارا
بأعْظَمَ منه تُقىً في الحساب إذا النَّسماتُ نَفَضْنَ الغُبَارا

يريد إذا قام الناس من قبورهم ينفضون التراب عن أنفسهم.

---

(١) «الديوان»: (٨١)، و«شرح القصائد العشر للتبريزي»: (١٤٦)، قال المؤلف في معنى البيت: أي: لا تكتُمُنَّ الله ما في نفوسكم، فيؤخر ذلك إلى يوم الحساب فتحاسبوا به، أو يُعَجّل في الدنيا لكم النقمة به... وينظر: «خزانة الأدب»: (٢/ ٣٣٣).

(٢) (وقول الأعشى... معد يكرب): ساقط من: خ. وقيس بن معد يكرب الكندي، يقال له: الأشج؛ لأنّه شجّ في بعض أيامهم، وله بنت اسمها قتيلة، تزوجها رسول الله ﷺ فتوفي قبل أن تصل إليه، وقد توفي قيس في الجاهلية قبل الهجرة بنحو عشرين عاماً. ينظر: «خزانة الأدب»: (٣/ ٢٣٩)، وينظر بيتا الأعشى في: «الديوان»: (٨٤)، و«رسالة الغفران»: (٧٠)، وقد نقل أبو العلاء خبر إيمان الأعشى بالله وبالحساب وبالبعث، وينظر: «خزانة الأدب»: (٧/ ٢١٨).

وقال السموأل بن عاديا[1] [من الخفيف]:

٣٦٣ـ ليتَ شِعْري وأشعُرَنّ إذا ما قَرَّبوها منشورةً ودُعِيتُ

أَلِيَ الفضلُ أم عليّ إذا حُو سِبْتُ إنّي على الحساب مُقيت

وأتاني اليقين أنّي إذا مُـ ـتُّ وإن رَمَّ أعظُمي مبعوثُ[2]

قوله: قربوها منشورة، يعني: الصحف التي فيها أعمال الخلائق، وهذا كنحو إيمانهم في الجاهلية بالملائكة الحفظة، ألا ترى قول الأعشى[3] [من الطويل]:

٣٦٤ـ فلا تَحْسَبَنّي كافراً لك نعمةً عليّ شهيدٌ شاهدُ[4] الله فاشْهَدِ

يعني بالشاهد الأول لسانه، ويعني بشاهد الله: الملك المتوكل بالإنسان الذي يحصي عمله.

وقد تكلّم أبو بكر بن فُوْرَك[5] أيضاً في هذا الحديث، فأشار فيه إلى قولٍ

---

(١) «الديوان»: (١٣)، و«الأصمعيات»: (٦٣)، ورواية البيت الأول فيه:

قيل اقرأ عنوانها وقريتُ

و«إصلاح المنطق»: (٢٧٧)، و«رسالة الصاهل والشاحج»: (٤٩٢)، وفيهما البيتان الأول والثاني.

(٢) ورواية الأصمعيات:

وأتتني الأنباء أني إذا ما مِتّ أو رمّ أعظُمي مبعوثُ

(٣) «الديوان»: (٤٩)، و«الشعر والشعراء»: (١/ ٢٦٦)، وقد فسر ابن قتيبة البيت، و«لسان العرب» (شهد) (٥/ ٢١٨).

(٤) و، خ: شاهدي يا شاهد. وما أثبته من مصادر التخريج.

(٥) الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، المتكلم الأصولي، الأديب النحوي، أقام

حسنٍ مقنع، غير أنّه لم يخلصه كل التخليص، بل ترك فيه للسائل سؤالاً، وللقائل مقالاً، وأنا أوضحه غاية الإيضاح بما يمكنني من القول فيه، وبالله العون والتأييد، لا ربّ غيره.

فأقول: إنّ الرواية اختلفت في قوله: فلعلّي أُضل الله، فرواه قوم بضم الهمزة، وعلى هذه الرواية عوّل ابن فورك.

ورواه قوم بفتحها، وعلى هذه الرواية عوّل ابن قتيبة، فمجاز رواية من ضمّ الهمزة أن يكون من الضلال الذي يُراد به النسيان، فكأنّه قال: فلعلي أُنسي الله أمري حتى ينساني، فيكون من قوله تعالى: [٧٠/ أ] ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾، أي: لا يخطئ، ومن ذلك قول طرفة[(١)] [من الطويل]:

٣٦٥ـ وكيف تَضِلّ القصد والحقُّ واضحٌ ... وللحقِّ بين الصالحين سبيلُ

وتأوّل ابن فورك الضلال في هذه الآية بمعنى النسيان، وذلك غير صحيح؛ لأنّه قد قال بعده: ﴿وَلَا يَنسَى﴾، فلا وجه لتكرير النسيان مرتين، وتأوّله ابن قتيبة بمعنى الفوت[(٢)]، وهو راجع إلى معنى الخطأ، ويجوز في رواية من روى (أَضِلُّ الله) بفتح الهمزة أن يكون من قولهم: أَضِلُّ[(٣)] الماء في اللبن إذا

بالعراق مدة يدرس العلم، ثم توجه إلى نيسابور وبنى فيها مدرسة، ودعي إلى مدينة غزنة في أوائل الهند (ت٤٠٦هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٧٢)، و«طبقات الشافعية للأسنوي»: (٢/ ١٢٦)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٤٢).

(١) «الديوان»: (٦٧).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (ضلل) (٥/ ٥٢١)، و«تاج العروس» (ضلل) (٢٩/ ٣٤٦).

(٣) خ: ضل.

غاب وخفي، ومن قوله: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[السجدة: ١٠] فيكون معناه: لعلي أغيب عن الله وأخفى.

فإن قال قائل: فكيف يصح لك هذا التأويل مع اعتقادك فيه أنّه كان مؤمناً، وكيف يتوهم مؤمن أنّه يُنسي الله حتّى ينسى، وكيف يكون في باله أنّه يغيب عنه ويخفى؟

فالجواب: أنّ قوله تعالى: (أُضل الله) ليس فيه دليل على أنّ قائله كان يعتقد أنّه يُنسي الله تعالى أو يغيب عنه، كما توهمتَ عليه؛ لأنّه كلام خرج مخرج الرجاء والطمع، والطامع قد يتمنى ما يصح وما لا يصح، ويعلل نفسه بالأماني الكاذبة التي لا يشك في أنّها غير كائنة؛ استراحة إلى ذلك، والعرب تفعل ذلك قصداً للمبالغة في المعنى، ووجه المبالغة فيه: أنّ الطامع يفرط طمعه حتى يتجاوز ما يكون إلى ما لا يكون؛ لأنّ الشيء إذا بلغ نهاية حده انعكس إلى ضدّه، وهو كثير في الشعر، فمنه قول امرئ القيس[1] [من الطويل]:

٣٦٦ ـ وبُدِّلتُ قَرْحاً دامياً بعد صحّةٍ
لعلّ منايانا تحوَّلْنَ أبؤسا

ألا ترى أنّه حين اشتد به البلاء علّل نفسه برجاء ما قد تحقّق أنّه غير كائن، فجعله في حدِّ الممكن، وهو يعلم أنّه في حدّ الممتنع، ومثله قول كعب بن سعد الغنوي[2]، يرثي أخاه [من الطويل]:

---

(١) «الديوان»: (١١٨)، ورواية الشطر الثاني فيه: فيا لك من نُعمى تحوّلن أبؤسا.
وقد مرّ تخريج البيت وهو الشاهد (١٣٠).

(٢) شاعر إسلامي، تابعي، يقال له: كعب الأمثال؛ لكثرة ما في شعره من الأمثال. ينظر: «معجم الأدباء»: (١/ ٢٧٣)، و«خزانة الأدب»: (٨/ ٥٧٤)، وينظر البيتان في:

٣٦٧ - [٧٠/ ب]وداعٍ دعا: يا من يجيبُ إلى الندى
فلم يَسْتَجِبْه عند ذاك مجيبُ

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ دعوةً[(١)]
لعلَّ أبا[(٢)] المغوارِ منكِ قريبُ

وقال آخر[(٣)] [من الطويل]:

٣٦٨ - أُعلّل نفسي بالمرجَّم غَيْبُهُ
وكاذبْتُها حتّى أبان كِذابُها

وقال آخر[(٤)] [من الكامل]:

٣٦٩ - أخادع نفسي بالأماني تعاملاً
على العلم مني أنّها ليس تنفعُ

ونحو منه قول الآخر[(٥)] [من الكامل]:

«جمهرة أشعار العرب»: (٢٥٠)، والبيتان من قصيدة نسبها إلى: محمد بن كعب الغنوي، و«الأصمعيات»: (٧٢)، و«سر صناعة الإعراب»: (١/ ٤٠٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٣٦١)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ٥١٧)، (٥/ ٣٠٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢٨١)، و«خزانة الأدب»: (١٠/ ٤٢٦).

(١) في بعض الروايات: ثانياً.

(٢) في بعض الروايات: أبي بجعل لعل جارة، وذلك على لغة عُقيل. ينظر: مصادر التخريج.

(٣) البيت لامرأة من طيّئ. «شرح الحماسة للمرزوقي» (٢/ ٧٧٤)، و«محاضرات الأدباء» (٤/ ٣٦٤).

(٤) ينظر: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب»: (١٠١).

(٥) «التمثيل والمحاضرة»: (٢٦٠).

٣٧٠ ـ إنّ الغريـــق بكـــلّ حبـــل يَعْلـــقُ

ونحو منه قول النابغة[١]، يرثي النعمان[٢] [من الطويل]:

٣٧١ ـ فـإن تحـي لا أَمْلَـلْ حيـاتي وإن تَمُـتْ
فـما في حيـاةٍ بعـد موتـك طائِـلُ

فجعل حياته من الممكن المشكوك فيه تحريراً للمعنى، واحتياطاً عليه، وهـذا عكس الباب الأول، فمنه قوله تبـارك وتعـالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾[المائـدة: ٥٢]، وقولـه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[الإسراء: ٧٩]، وهذا كله واجب ثابت لا بدّ منه، وقد ورد بلفظ الممكن، وينحو نحوه قولـه[٣]: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤]، ومنه قول الشاعر[٤] [من الطويل]:

٣٧٢ ـ لعـلّي إنْ مالـت بيَ الـرِّيحُ ميلـةً
علـى ابـن أبي زبّـانَ أن يتنـدَّما

وإنّما أراد أن يتندم لا محالة، فهذا ما في قوله: فلعلي أضل الله.

وأمّا قوله: فوالله لئن قَدَر الله عليّ ليُعذبني عذاباً شديداً، فيجوز فيه ثلاثـة

(١) وهو الذبياني. «الديوان»: (١٤١)، والبيت أيضاً من قصيدة للحطيئة. ينظر: «ديوانه»: (١١٨)، و«زهر الآداب»: (٣/ ٥٨)، و«التذكرة الحمدونية»: (٢/ ٢٨٥).

(٢) ابن الحارث بن جبلة الغساني، ومن ملوك الغسانيين في أطراف الشام، كـان ممدوحاً في الجاهلية، «المحبر»: (٣٧٢)، و«الأعلام»: (٨/ ٣٧).

(٣) ساقط من: خ.

(٤) وهو ثابت قطنة، وقد مرّ تخريج البيت في المسألة (٢٠) وهو الشاهد (١٢٨).

أوجه، كلها صحيح[1]:

أحدها: أن تكون من قوله تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] أي: ضيّق، ومن قوله: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[الأنبياء: ٨٧] أي: نضيّق، فيكون معناه: فوالله لئن ضيّق الله عليّ طرق التخلّص، وسدّ دوني أبواب النجاة ليعذبني عذاباً شديداً.

والثاني: أن يكون من القَدَر الذي يراد به القضاء؛ لأنّه يقال: قدَّر الله عليه بكذا. وقدر مشدّداً ومخفّفاً[2]، قال[3] الشاعر[4] [من الطويل]:

٣٧٣ـ تباركتَ ما تَقْدِرْ يقعْ ولك الشكرُ

[٧١/ أ] فيكون معناه: فوالله لئن قدَّر الله عليّ [العذاب][5] ليعذبني عذاباً شديداً، فحذف المفعول لمّا فُهِم المعنى، والعرب تفعل ذلك كثيراً، قال النابغة الجعدي[6] [من البسيط]:

(١) ينظر: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب»: (١٠١).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (قدر): (٧/ ٢٦٣).

(٣) خ: قول.

(٤) وهو أبو صخر الهذلي. ينظر: «الأمالي»: (١/ ١٥٠).

وصدره:

ولا عائد ذاك الزمان الذي مضى

(٥) من: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب»: (١٠٢).

(٦) «الديوان»: (١٢٥)، وروايته: حتى لحقناهم، وينظر: «أدب الكاتب»: (٢٨)، و«الأمالي»: (٢/ ٢٢٨)، و«سمط الآلي»: (٢/ ٣٤٩)، و«الحلل في إصلاح الخلل»: (١٠٢).

٣٧٤ـ حتّى لَحِقْنا بهم تُعدي فوارسُنا كأنّنا رَعنُ قُفٍّ يرفع الآلا

أراد تُعدي فوارسنا الخيل، فإن قال قائل: إنّ قدر الله تعالى قد سبق بكل ما هو كائن، فكيف ساغ له أن يُدْخِل عليه حرف الشرط، ويجعله مستقبلاً؟

فالجواب عن هذا من وجهين: أحدهما: أنّ أقدار الله تعالى[١]، وإن كانت سابقةً في الماضي، فإنّها[٢] واقعة في المستقبل، ولا تعلم حقائقها إلّا بوجودها وظهورها، فلذلك جاز أن يقع الشرط عليها، ونحو من هذا قوله تعالى: ﴿إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[الأنفال: ٧٠]، فجعل علمه بما في قلوبهم شرطاً مستقبلاً[٣]، وعلمه تعالى قد سبق اعتقاد كل معتقد، فليس يجوز أن يجس في ضمير، ولا يخطر ببال شيء لم يعلمه قبل وقوعه، وإنّما معناه: أن يعلمه واقعاً موجوداً في الوقت الذي قدّر وجوده فيه[٤]

والجواب الآخر: أن يكون على إضمار كان، كأنّه قال: والله لئن كان قدَر الله عليّ، والعرب تحذف (كان) في كثير من الكلام اختصاراً وثقةً بفهم السامع[٥]، وعليه تأوّل بعض النحويين قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ

---

(١) (حرف الشرط... تعالى): ساقط من: خ.

(٢) خ: فإنه.

(٣) نصّ النحاة على أنّ الشرط إنما يكون في المستقبل؛ لأنّ معنى تعليق الشيء على شرط إنّما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى. «شرح المفصل»: (٨/ ١٥٥)، وينظر: «مغني اللبيب»: (١/ ١٥٦).

(٤) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (٩/ ٥٧٦).

(٥) وإنما أضمروا كان من بين سائر الأفعال؛ لأنّها يُعبَّر بها عن كل فعل، وكثيراً ما تستعمل. ينظر: «التذييل والتكميل»: (٤/ ٢٢٨).

عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾[البقرة: ١٠٢] أي: ما كانت تتلو[1]

وعليه تأوّلوا قول الراجز[2] [من الرجز]:

٣٧٥- جاريــةٌ في رمضــانَ المــاضي تُقطّــع الحــديث بــالإيماض[3]

وهذا مذهب الكسائي[4]، وليس بمذهب سيبويه، فهذا هو الوجه الثـاني في قوله: (فوالله لئن قدَر الله عليّ).

والوجه الثالث: أن يكون من القدرة على الشيء، وهذا الوجه لم يجزه ابـن فورك، ولا أعلم لِمَ أنكره وهو صحيح.

فإن قلت: وكيف يصحّ وقوله: لئن قدَر الله عليّ، شرط، والشرط يجوز أن يكون ويجوز ألّا يكون، ألا ترى أنك إذا قلت: إن جاءني زيد أكرمته، فجـائز أن يقع ذلك، وجائز أن لا يقع، وهذا شكٌّ محض في [٧١/ ب] قدرة الله تعالى.

فالجواب: أنّ الشرط وإن كان واقعاً على ما يجوز أن يكون وعلى مـا يجـوز ألّا يكون، فإنّ العرب قد استعملته فـي مواضع كثيـرة للشـيء المضـمون كونـه

---

(١) والقول منسوب إلى الكوفيين. ينظر: «المحرر الوجيز»: (١/ ٢٩٨).

(٢) وهو رؤبة. «مجموع أشعار العرب»: (٣/ ١٧٦)، والبيت الأول فيه:

جاريــــة في درعهـــا الفضـــــفاض

وينظر: «أدب الكاتب للصـولي»: (٢٥٢)، و«الإنصـاف في مسـائل الخـلاف»: (١٢٤)، و«مغني اللبيب»: (٦/ ٦٩٣)، و«خزانة الأدب» (١/ ١٥٦)، وقريـب منـه في «شرح المفصل» (٦/ ٩٣).

(٣) قال ابن الأعرابي في معنـى البيـت: إذا أومضـت تركـوا حـديثهم، ونظـروا إليهـا مـن حسنها، وقوله: في رمضـان المـاضي، كـان الربيـع جمعهـم في ذلـك الوقـت. «خزانـة الأدب»: (٨/ ٢٣٣).

(٤) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١/ ٢٩٨)، وقد نسب المذهب إلى الكوفيين.

بمعنى (إذا)[1]، وللشيء الذي لا يوجد إلّا على حال واحدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾[الفتح: ٢٧]، ومنه قول رسول الله ﷺ، وقد وقف على القبور: «إنّا إن شاء الله بكم لاحقون»[2] فمعنى (إن) ههنا كمعنى (إذا)[3]، ولا يشك فيه[4]

ومن هذا الباب قول الشاعر[5] [من الطويل]:

٣٧٦ ـ فإلّا يَكُن جسمي طويلاً فإنّني ... له بالفِعَال الصالحاتِ وَصول[6]

ونحو منه قول الآخر[7] [من الطويل]:

---

(١) نص النحاة على أنّ (إنْ) تستعمل في المشكوك وجوده، وتستعمل (إذا) فيما سيقع، وربما استعلمت (إنْ) في مواضع (إذا) و(إذا) في مواضع (إنْ). «شرح المفصل»: (٩/ ٤).

(٢) وهو من حديث عائشة ﵂، قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون، غداً مؤجلون، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد». «رياض الصالحين»: حديث (٥٨٢) (١٦٤)، ونحو من لفظه حديث (١٠٢٩) (٢٥٨).

(٣) خ: فمعنى إن ههنا كمعنى لأنه لا للشيء الذي لا يكون.

(٤) ينظر: «مغني اللبيب»: (١/ ١٥٣).

(٥) ويروى لميسّر، وقيل: مبشّر بن هذيل الفزاري، ويروى أيضاً لموبال بن جهم المذحجي. ينظر: «الأمالي»: (١/ ٣٨ ـ ٣٩)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٨٣)، و«سمط اللآلي»: (١/ ١٥٩)، و«الحماسة البصرية»: (٢/ ٩٠٤).

(٦) خ. و: وما أثبته من مصادر التخريج.

(٧) وهو ثابت قطنة. «الشعر والشعراء» (٢/ ٦٣٠)، و«العقد الفريد» (٤/ ١٣٩)، و«الصناعتين» (٢٥).

٣٧٧ـ فإلّا أكن فيكم خطيباً فإنّني بسيفي إذا احمرّ القنا[١] لخطيب

فيكون معنى الحديث على هذا: فوالله إذا قَدَر الله ليعذبني عذاباً شديداً، وقد استعملت العرب (إنْ) التي للشرط في موضع آخر أظرف من هذا وألطف[٢] مأخذاً، وذلك أنّهم قد يستعملونها في الشيء الذي قد مضى وانقضى زمن وجوده على معانٍ نكره الإطالة بها؛ لأنّها ليست من غرض هذه المقالة كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[يوسف: ٢٧] فشرط بالقدِّ الذي قد كان وقع[٣]

وكذلك قول الشاعر[٤] [من الكامل]:

٣٧٨ـ إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك وبعض[٥] قتلٍ عارُ

ونحو منه قول الفرزدق[٦] [من الطويل]:

---

(١) مصادر التخريج: الوغى.

(٢) خ: وأقطف.

(٣) وفي مثل هذا تقدر (قد). ينظر: «مغني اللبيب»: (٢/ ٤٩٢)، وقد قالوا في كان إذا كانت شرطاً أنها تبقى على مضيها لفظاً ومعنىً. ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (٤/ ٩٢)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٨٨٧).

(٤) وهو ثابت قطنة. ينظر: «الشعر والشعراء»: (٢/ ٦٣١)، و«أمالي ابن الشجري»: (٣/ ٤٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١١٨)، و«مغني اللبيب»: (١/ ١٥٨)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ٥٧٧).

(٥) في بعض مصادر التخريج: وربّ.

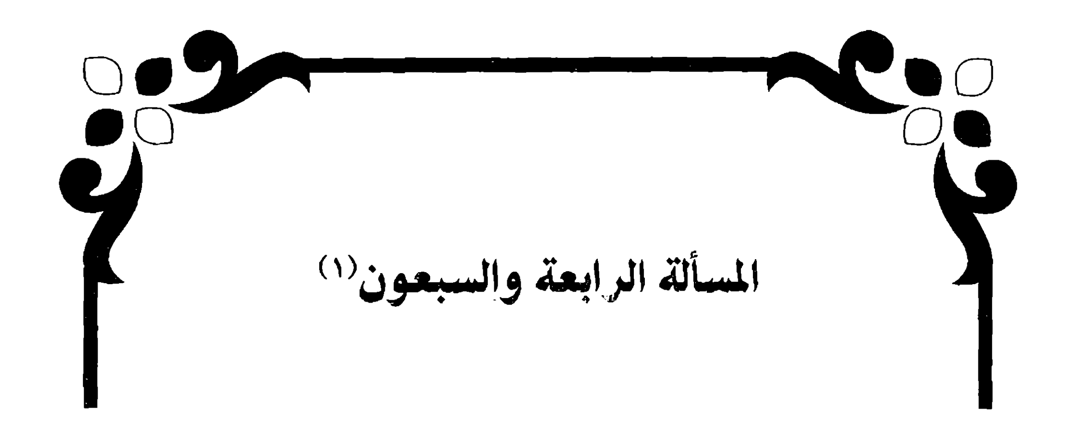
(٦) «الديوان»: (٣١١)، و«الكتاب»: (٣/ ١٦١)، ولم يُجز سيبويه، نقلاً عن الخليل، فتح الهمزة في (إن)، و«الكامل»: (٢/ ٥٩٩)، و«مغني اللبيب»: (١/ ١٥٣)، (٢٢٠)، و«خزانة الأدب»: (٩/ ٧٨)، وقال البغدادي: إنّه قد يستعمل الماضي في الشرط =

٣٧٩ـ أتغضبُ إنْ أُذنا قتيبة حُزَّتا جِهَاراً ولم تغضب لقتل ابن خازمِ

وإنّما قيل هذا الشعر بعد وقوع القتل والحزّ، فهذا آخر القول في هذا الحديث، وإنّما أكثرنا من الشواهد عليه لنُري الطاعن فيه من الملحدين نظائره من كلام العرب، وأنّه جاء على أساليب كلامهم المعروفة، ومجازاتهم المألوفة [٧٢/ أ] والحمد لله على ما وفّق إليه وألهم، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

*

متحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ كان، لكنه قليل، وهو هنا محذوف مفسّر بالفعل المذكور، والتقدير: إن حُزت أذنا قتيبة، فحزّ أذنيه، وقع فيما مضى من الزمان وتحقق معناه.



المسألة الرابعة والسبعون[1]

قال الشيخ ﷺ: دخل عليّ بعض إخواني بحضرة بلنسية[2] ـ حرسها الله ـ في بعض الليالي إثر صلاة المغرب فقال: كنت أظنّ أنّ الفقيه أبا الوليد الوقشي[3] له دين حتّى صحّ عندي اليوم أنّه لم يكن له دين، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، فقلت له: ومن أين صحّ عندك ذلك؟ فقال: أنشدني ابن مسعود العطّار[4] له بيتين، صرح فيهما بالكفر، وجعل يروم تذكُّر البيتين فلا يذكرهما، فقلت له لعلهما بيتان أنشدنيهما منشد منذ أكثر من[5] عشر سنين، وهما هذان[6] [من المنسرح]:

---

(١) هذه المسألة موجودة في النسخة (ج) بأسلوب مغاير.

(٢) مدينة مشهورة بالأندلس، ذات أشجار وأنهار، تعرف بمدينة التراب. «معجم البلدان»: (١/ ٤٩٠).

(٣) هشام بن أحمد الكناني، من أعلم الناس بالعربية والحديث والفقه والكلام، كاتب قاض مهندس، من أهل طليطلة (ت٤٨٩هـ). «معجم الأدباء»: (٣/ ٣٧٦)، و«نفح الطيب» (٣/ ٣٧٦).

(٤) لم أقف على ترجمة له.

(٥) تكررت في: و.

(٦) ينظر: «الوافي بالوفيات»: (٢١٥)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٧٧٨)، و«نفح الطيب»: (٤/ ١٣٧)، وفيهما البيت الأول فقط، والعجز فيهما: اثنان ما إن لهما من مزيد.

٣٨٠ـ بَــرَّحَ بي أنّ علــومَ الــورى علـمان إن[١] حصَّلتها لا مزيــدْ
علـم إذا مــا رُمْــتَ تحقيقــه أعيـا[٢] وعلـمٌ حقُّـهُ لا يفيــد

فقال لي: نعم، ثم جعل يقول: انظـر إلى هـذا الفاسـق كيـف جعـل علـم الشريعة ليس بحقّ، وعلم الفلسفة هو الحقّ.

فقلت له: لعمري إنّه لشعر مشكل فيه للقائل ما يقول، ولكـن حَسِّـن بـه الظّنَّ وتأوّلهُ على غير التأويل، فقال: وهل يمكن أن يتأوّل على وجه آخر؟ قلت: نعم، ذكر الفارابي أنّ فلاسفة يونان كلّهم أرسطاطاليس وغيره، كانوا يـرون أنّـه لا فرق بين الفلسفة والشريعة في الغرض المقصود إليه، غـير أنّ الفلسـفة تُعطـي الأمور برهاناً وتصوراً، والشريعة تعطيها قناعاً وتخيلاً[٣]، وذلـك أنّ النـاس لّمـا اختلفوا في قرائحهم وأفهامهم كاختلافهم في صورهم وألوانهم وغير ذلـك مـن أحوالهم، جعل الباري تعالى للعلم طريقين: طريق برهان وتصور لمن قوي فهمه واستحكم عقله، وطريـق إقنـاع لـمن ضـعف فهمـه ولم يسـتحكم عقلـه، فقـال الوقشيّ في شعره هذا، ينحو هـذا المنحـى: [٧٢/ ب] بـرح بي أنّي تأملـت العلـوم فرأيتها علمين لا محالة: علم أقف على براهينه وعللـه وقوفـا أتحققـه ولا يفيـدني شيئاً، بل طالبه يبدّع ويكفّر، وهو علم الفلسفة[٤]

(١) و، خ: إذ. وما أثبته من مصادر التخريج.

(٢) الوافي بالوفيات: أعيبا.

(٣) ينظر: «تحصيل السعادة»: (٢٢ ـ ٢٣).

(٤) نقل السيوطي ذم الفقهاء للفلسفة والمنطق، وتاريخ امتزاج هذه العلوم بعلـوم العـرب ومعارفهم. ينظر: «صون المنطق والكلام»: (١/ ٣٦ ـ ٤٥)، وقال ابن صاعد: وأمّا =

وعلم آخر لا أقف على علله وأسبابه، وربّما آخذه إقناعاً وتقليداً، وهو العلم الذي تُنال به الفوائد، وتُكسب به المكاسب.

فقال لي: فالحاصل من هذا أنّ علم الشريعة لا يقوم عليه برهان، فما زدتني شيئاً على ما قلته أنا.

فقلت له: اترك العجلة ـ أبقاك الله ـ وتأمل تأمّلاً حسناً، ليس المراد من كلامهم هذا أنّ الشريعة لا يقوم عليها برهان، فلعن الله من يعتقد هذا، بل للشريعة البرهان الأعظم، وإنّما المراد أنّ النبي إذا ظهر في عصر من الأعصار فبرهانه على صحّة نبوّته ما يأتي به من المعجزات التي ترتفع[1] عن طاقة البشر، فإذا صحّت نبوته ببراهين معجزاته، أُخذ عنه جميع مفروضاته وسننه إقناعاً وتقليداً[2]، لا يطالب بالبرهان على شيء منها، فلا يقال له: لِمَ كانت الصلوات خمساً دون غير ذلك من العدد، ولِمَ كان الصوم الواجبُ ثلاثين يوماً، ونحو ذلك، بل يؤخذ عنه جميع ما يفرضه ويسنّه تقليداً وإقناعاً، وليس كذلك علم الفلسفة؛ لأنّ الفيلسوف إذا قال: إنّ زوايا المثلث المستقيم الأضلاع الثلاث متساوية لزاويتين قائمتين، لا يؤخذ عنه ذلك إقناعاً وتقليداً حتى يُقيم البرهان على صحة ما يقول، وهكذا جميع ما يقوله.

فلمّا سمع هذا سكن غربه[3]، ثمّ قال لي: لو لم يقرأ الوقشي شيئاً من هذه

علم الفلسفة فلم يمنحهم الله عز وجل شيئاً منه، ولا هيّأ طباعهم للعناية به، ولا أعلم من صميم العرب شهر به إلا أبا يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي... «طبقات الأمم»: (٤٥).

(١) و، خ: عنها.

(٢) ينظر: «شرح الطحاوية»: (٩٤ ـ ٩٥).

(٣) الغرب: الحدة، يقال: غَرْبُ الفرس: حدّته، وأوّل جريه. «اللسان» (غرب) (٦/ ٥٨٩).

العلوم لكان أجلّ له في نفوس الناس.

فقلت له: من تعني بالناس، أبقاك الله؟ إن كنت تريد بالناس العامة فنعم، وإن كنت تريد الخاصة[1] مع العامة فلا، بل الخاصة يرون أنّ من يُحسن علمين أحسن ممن يحسن علماً واحداً، وكذلك كلّما زادت علومه زاد فضله، وقد قال علي رضي الله عنه[2]: قيمة كلِّ امرئٍ ما يحسن، ولقد يجب على العاقل أن يقرأ كلّ علم، ويأخذ منه النصيب ليعلم الحقَّ فيتبعه، والباطل فيجتنبه، [٧٣/ أ] وقد قال عمر[3]، رحمه الله: من لم يعرف الشَّرَّ كان أجدر أن يقع [فيه][4]

فقال لي: كيف يجتمع الإيمان والكفر، والحقّ والباطل في قلب واحد؟

فقلت له: ليس يلزم الإنسان ما يعلم، وإنّما يلزمه ما يختاره ويعتقده، ولو كان الإنسان كافراً بما يعلمه من الكفر وإن كان لا يعتقده لكان الباقلاني الذي تعظّمه أكفر الناس، فإنّه كان يحفظ مذاهب الناس وآراءهم، ولكنت أنت أيضاً كافراً؛ لأنّك تحفظ كثيراً من المذاهب الفاسدة.

فقال لي: لم أرَ قطّ فليسوفاً إلّا زنديقاً.

فقلت له: إنّ أمرك لطريف، ومتى رأيت قطّ فيلسوفاً؟

فقال: أليس هؤلاء الذين نشاهدهم فلاسفة؟ وذكر قوماً.

---

(١) قال الفارابي: إنّ الأمم وأهل المدن منهم من هو خاصة، ومنهم من هو عامة... فلذلك صار الحاذق من أهل كل صناعة يسمى خاصيّاً... وأيضاً فإنّه يقال عامي لكل من لم تكن له رياسة. «تحصيل السعادة» (٢٠).

(٢) ينظر: «العقد الفريد»: (٢/ ١٨١)، و«معجم الأدباء»: (١/ ١٦).

(٣) ينظر: «العقد الفريد»: (٣/ ١٣)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ٦٩٥).

(٤) من: خ.

فقلت له: ليس كلّ من ينتمي إلى الفلاسفة فيلسوفاً، كما أنّه ليس كل من ينتمي إلى الفقه فقيهاً، والمتفلسفون رجلان: فيلسوف محقّ[1]، وفيلسوف مبطل[2].

فالفيلسوف المحق: هو الذي يهجر اللذات، ويحب الخير وأهله، ويبغض الشرّ وأهله، وتهون عليه الدنيا، وتكون جلُّ رغبته في الآخرة، ويرتبط إلى النواميس[3].

والفيلسوف المبطل: من هو بضدّ ذلك، ثمّ أريته كلام أفلاطون[4] وأرسطاطاليس[5] في شروط الفيلسوف، وقول أفلاطون: نحن عاجزون عن فهم ما جاءت به الشرائع، وإنما نعلم من ذلك يسيراً، ونعلم أنّه قد بقي علينا من أسرار الخليقة أكثر ممّا أدركنا.

وقوله: من أراد قراءة الفلسفة فليطهّر نفسه من الرذائل، فإنّ الحكمة لا تحل في النفس الخبيثة، كما لا يرى أحد وجهه في الماء الكدر، وأريته قول أرسطاطاليس: اقتلوا من لا دين له، وقوله: ليس الغرض أن نعلم فقط، وإنّما الغرض أن نعلم ونعمل ونكون أخياراً فضلاء مرتبطين بالنواميس.

---

(١) خ: مبطل.

(٢) خ: محق.

(٣) تنظر صفات الفيلسوف المبطل والمحق في: «تحصيل السعادة»: (٢٤).

(٤) ابن أرسطون، أحد أساطين الحكمة، من اليونان، أخذ عن فيثاغورس، ولم يشتهر في اليونان إلا بعد سقراط، توفي في سنة ولادة الإسكندر. «إخبار العلماء بأخبار الحكماء»: (١/ ٢٧).

(٥) ينظر قول أفلاطون وأرسطاطاليس في: «الحدائق الفلسفية»: (٥٣ ـ ٥٤).

وقول أفلاطون: ما من شيء أصدق على صلاح أمر كل واحد من الناس، وأمر جماعتهم من أن يعملوا ويعتقدوا ثلاثة آراء، ولا أضر من أن يجهلوها ويعتقدوا خلافها.

أحدها: أن يعلموا أنّ للأشياء صانعاً واحداً.

والثاني: أن يعلموا أنّه لا يغفل شيئاً ولا يفوته شيء، بل كل الأشياء تحت علمه [٧٣/ ب] وتحت عنايته وتدبيره.

والثالث: أنّه لا يرضيه ولا يقبل من أحد أن يخطئ خطيئة تعمدها على أن يقيم بإزائها قرباناً إليه، فيغفر له، بل إنّما يقبل قربانه إذا عمل عملاً صالحاً.

ثمّ قلت له: تأمل هؤلاء الذين تدَّعون أنّهم فلاسفة، فإن رأيتهم بهذه الصفة فهم فلاسفة على ما يدّعون، وإنْ رأيتهم بخلاف هذه الصفة فإنّما ينتحلون الفلسفة من غير تحقق بطريقتها، واجعل أصلك أنّ كلّ رجل ينتمي إلى الفلسفة وهو معطّل مستخفّ بالشرائع تارك لاكتساب الفضائل فقد أخطأ طريق الفلسفة.

والمشهور عن الوقشي رحمه [الله][1] أنّه كان يميل إلى مذهب المعتزلة[2]، والواجب ألّا يكفّر أحد ممن يصلي إلى القبلة وإن كان مخطئاً في مذهبه لتمسكه بأصل الدين، ولعله قد ترك ذلك الرأي فأقنعه كلامي وفارقني، وأنا قد ندمت

---

(١) من: خ.

(٢) وهم الذين جعلوا عدم القطع بالعقاب وتفويض العلم إلى الله تعالى يغفر إن شاء ويعذب إن شاء، بمعنى أنّه تأخير للأمر وعدم الجزم بالثواب والعقاب، وسموا بالمعتزلة لاعتزال واصل بن عطاء وأتباعه قول الأمة في دعواهم أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر. ينظر: «الفرق بين الفرق»: (٢٥ ـ ٢٧)، و«الكليات»: (٨٦٩).

على ما فاوضته به، وخوضي في أمور لم تكن بي حاجة إلى الخوض فيها، وبتّ مشتغل البال بما جرى، فرأيت الوقشيّ جالساً معي بجامع بلنسية عند القبلة، ويحادثني ويبتسم، فكنت أصف له ما جرى في أمره، فكان يكلمني بكلام وينشدني في أثنائه بيتا مشهوراً، وهو لنهار بن توسعة اليشكري[1] [من الوافر]:

٣٨١ ـ أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

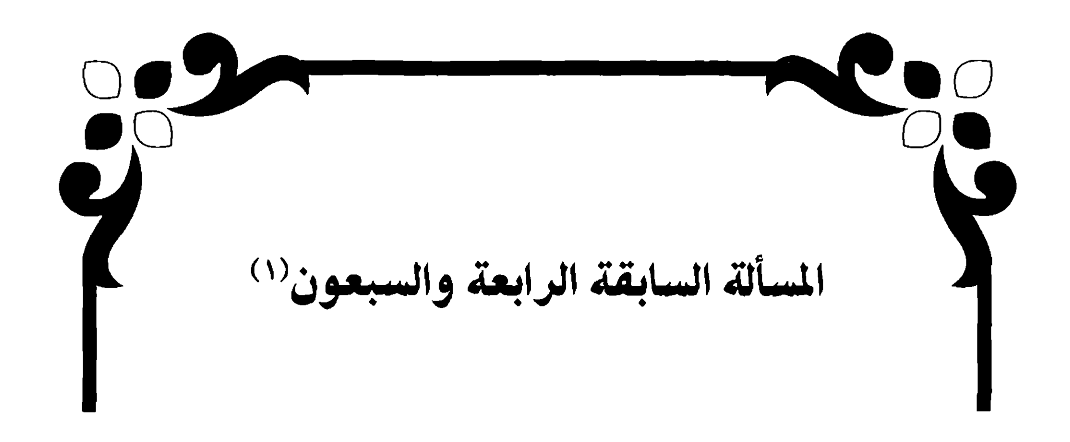
فاستيقظت وأنا لا أحفظ من كل ما قال غير البيت.

تمت المسألة والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله الطاهرين وسلّم وشرّف وكرّم.

* *

---

(١) نهار بن توسعة، شاعر بكر في خراسان، كان هجاءً، هجا قتيبة بن مسلم (ت٨٣هـ). «المؤتلف والمختلف»: (٢٥٤)، و«الأعلام (٨/ ٤٩)، والبيت في «الكتاب»: (٢/ ٢٨٢)، و«الشعر والشعراء»: (١/ ٥٣٧)، و«الكامل»: (٣/ ١٠٩٧)، و«شرح المفصل»: (٢/ ١٠٤).



المسألة السابقة الرابعة والسبعون[1]

[٩٦/ ب] بسم الله الرحمن الرحيم:

وصلى الله على محمد وعلى [آله وصحبه وسلم][2]

قال أبو محمد عبد الله بن السِّيد البطليوسي، رحمه الله: دخل عليّ في بعض العشيّات بعض إخواني، وهو يكثر التهليل والتسبيح وهو يقول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فقلت له: ما شأنك؟

فقال لي: كنت أظن أن الوقشيّ كان له دين، وأنّ ما يقال زور، حتى صحّ عندي اليوم أنّه على ما يقال فيه فقلت له: ومن أين صحّ ذلك عندك، أعزك [الله][3]؟

فقال: أنشدني اليوم له رجل بيتين صحّحا عندي أنه لا حظ[4] له من

(١) أعدت المسألة لاختلاف لفظها في: ج عما هو في: و، خ، وقد مر تخريج الأقوال في أصل المسألة السابقة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) غير واضح في المخطوط.

الدين، لا أحفظها.

فقلت له: فأنا أحفظ له بيتين أنشدتها وأنا بشنت مرِيَّة[1]، ولعلهما البيتان اللذان أنشدك ذلك الرجل[2]، وهما [٩٧/ أ]:

بــرَّح بــي أنّ علــومَ الــورى علمــان إنْ حققتهــا لا مزيــدْ

علــمٌ إذا مــا رُمْــتَ تحقيقــه أَعْيــا وعلــمٌ حقُّــهُ لا يفيــدْ

فقال: هما هذان، ثم جعل يقول: انظر إلى هذا الفاسق قد جعل علم الفلسفة حقّاً، وعلم الشريعة غير حقّ.

فقلت له: لعمري إنّه لكلام فيه إشكال، وفيه للمعترض مقال، ولكن تأوّلْه على أحسن الأوجه كما تأولتها على أكثرها، فقد قال النبي ﷺ: [من قال لأخيه: يا][3] كافر، فقد باء بها أحدهما[4]، وقد قال الله تبارك وتعالى، ﴿إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ﴾[الحجرات: ١٢].

فقال: هل يمكن أن يُتأوّل فيه غير هذا؟

فقلت: نعم، كان هذا الرجل ـ يرحمه الله ـ مولعاً بقراءة كتب الفارابي، وقال الفارابي في كتابه «الفلسفتين»: إنّ الفلاسفة اليونان كانوا يقولون: إنّه لا فرق بين الفلسفة والشريعة في الغرض المقصود، وهو خلاص النفوس ووصولها إلى

---

(١) حصن فيه كنيسة عظيمة، فيها سواري فضة لم ير مثلها، ولابن السيد شعر فيها، معجم البلدان (٣/ ٣٦٧).

(٢) وهو ابن مسعود العطار، على نحو ما صُرِّح باسمه في المسألة السابقة.

(٣) غير واضح في المخطوط.

(٤) الموطأ، كتاب الكلام، باب ما يكره من الكلام.

السعادة بعد الموت، غير أنّ الفلسفة تعطي الأمور برهاناً وتصوراً، والشريعة تعطيها إقناعاً وتخيلاً، والعلة في ذلك أنّ الناس لما اختلفت فطرتهم كان منهم الذكي والبليد، ومن يمكنه النظر في الحقائق ومن لا يمكنه، جعل الله تعالى للعلم طريقتين: طريق برهان لمن حسنت فطرته وقوي عقله وتمييزه، وطريق إقناع وتقليد لمن لم تكن له فطرة متهيئة لقبول الأمور على ما هي عليه، وهذا الطريق الثاني هو الأغلب على الناس.

فقال الوقشي: إني تأملت العلوم فوجدتها قسمين: علم تقليد وإقناع، لا يقدر الإنسان أن يقف منه على علة، وهو الذي تُنال به المراتب، وتُحصَّل به الفوائد والرغائب.

وعلم برهان أقف على علله وأسبابه، وهو مع ذلك علم مهجور عند الجمهور، لا يوصل به إلى فائدة ولا مرتبة، بل يخترع صاحبه ويبدع ويكفر ويهجر، فلم يُزد شيئاً على ما قال الفارابي، غير أنه نظم ذلك في هذين البيتين.

فقال لي قد حصل [٩٧/ ب] من هذا الذي قلت أنّ علم الشريعة لا يقوم عليه برهان، فما البرهان لعلم الفلسفة؟

فقلت له: ليس المراد ما ظننت به، فتُوهِم عليّ مثل ما تأولت على قائل هذا الشعر وتوهمت، وإنما المراد أنّ النبي ﷺ، إذا ظهر في عصرٍ من الأعصار وزعم أنّه نبي فبرهانه على ما يقوله ما يظهره الله تعالى على يديه من المعجزات، فإذا صحت نبوته صار جميع كلامه مأخوذاً عنه إقناعاً وتقليداً، ولم يُكلَّف إقامة برهان على أوامره، و[ما][1] ينقل عنه ويُخبر به.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

فإذا قال: إنّ الله قد فرض عليكم خمس صلوات وصوم ثلاثين يوماً، لم يطلب منه برهان على ذلك؛ لأنّ برهانه قد صح بمعجزاته، وليس كذلك الفيلسوف؛ لأنّه يُطالب بالدليل والبرهان على جميع ما يقوله، فبرهان النبوة على ما تراه أعظم من برهان الفلسفة.

فلما قرعت سمعه بهذا، سكن إلى قولي بعض السكون، وارتفع عنه آخر ما عرض له من التوهم والظنون.

قال لي: لو أنّ الوقشي طرح الفلسفة كان أجل له عند الناس.

فقلت له: إن كنّيت بالناس عن عامتهم فقد صدقت، وإن كنّيت بذلك عن خاصتهم فليس الأمر على ما قلت، بل خاصة الناس وكبراؤهم يرون أنّ من كثرت علومه أجلّ ممن قلت علومه، ولقد يتعين على العاقل المحتاط لنفسه أن يطالع كل علم، إن أمكنه، فإن كان حقّاً اعتقده، وإن كان باطلاً اجتنبه، وقد قال عمر ﷺ: من لم يعرف الشر كان أجدر أن يقع فيه[1]

فقال: وكيف يجتمع إيمان وكفر، وحق وباطل في صدر واحد؟

فقلت له: كأنّك تظن أنّ من علم شيئاً لزمه.

فقال: نعم.

قلت: فيجب أن تكون أنت كافراً؛ لأنك تعلم أنّ النصارى يقولون المسيح ابن الله، وأنّ اليهود تقول: [العزير][2] ابن الله، والمجوس تقول بخمسة أشياء قديمة لم تزل. ويجب أن يكون الباقلاني الذي تجله وتعظمه أكفر الناس [٩٨/ أ]؛

---

(١) «نهاية الأرب»: (٣/ ٧)، وقد سبق تخريجه في المسألة السابقة.

(٢) بياض في المخطوط.

لأنه كان يعلم مذاهب الناس واعتقادهم، وإنما يلزم الإنسان ما يختار ويعتقد من معلوماته، وأمّا ما يحققه ويعلم أنه باطل فليس يلزمه.

فقال لي: ما رأيت فيلسوفاً قطّ إلا زنديقاً.

فقلت له: إنّ أمرك لطريف، ومتى رأيت فيلسوفاً أو وقعت عينك عليه إذا رأيت قوماً يدّعون أنهم فلاسفة وهم أبعد الناس عن فهم الفلاسفة. ثم قلتُ له: أتحب أن ترى معنى الفيلسوف الحقّ؟

قال نعم.

فأريته كتاب الفلسفتين للفارابي. فقلت له: انظر إلى الفارابي، قد قسّم الفلاسفة[1] ثلاثة أقسام: فيلسوف محقّ، ومبهرج وزور. وقال: المحق: هو أن يكون جيد الفهم والتصور للشيء الغيري والذاتي، ثم أن يكون حفوظاً وصبوراً على الكدّ الذي يناله على التعلم، وأن يكون بالطبع محبّاً للصدق وأهله، غير جموح، ولا يخرج فيما يهواه، وأن يكون غير شَرِه على المأكول والمشروب، تهون عليه بالطبع الشهوات والدرهم والدينار وما إلى ذلك، وأن يكون محبّاً بالطبع لأن يستفيد ويعلم، وأن يكون بالطبع كبير النفس عمّا يشين عند الناس، وأن يكون وادعاً سهل الانقياد للخير والعدل، عسر الانقياد للشر والجور، وأن يكون صحيح الاعتقاد لآراء الملة التي أنشئ عليها، متمسكاً بالأفعال الفاضلة.

فقال لي: وأين هذا؟ هذه صفة العابد الزاهد عندنا.

ثم أريته قول أفلاطون: ما من شيء أعون على إصلاح كل واحد من الناس وأمر جماعتهم من أن يعلموا، أو يعتقدوا ثلاثة أشياء، ولا أضرّ من أن

---

(١) المخطوط: الفلسفة.

يجهلوها أو يعتقدوا خلافها:

أحدها: أن يعلموا أنّ الأشياء لها صانع.

والثاني: أن يعلموا أنّه لا يغفل شيئاً ولا يفوته شيء، بل كل الأشياء تحت علمه وعنايته وتدبيره.

والثالث: أنه لا يرضيه ولا يقبل من أحد أن يخطئ خطيئةً تعمدها على أن يقيم بإزائها قرباناً إليه فيغفر له، بل إنّما يقبل قربانه [٩٨/ ب] إذا عمل عملاً صالحاً.

ثم قلت له: هذا هو الفيلسوف الصحيح الفلسفة، ومن لم يكن بهذه الصفة فهو فيلسوف مبهرج وزور، فإن كنت رأيت أحداً بهذه الصفة فما[1] رأيت فيلسوفاً، وإنّما رأيت قوماً الفلسفة عندهم تعطيل الشرائع والتنافس في جمع المال والشهوات، وجمع الدينار والدرهم.

ثم فارقني بعد كلام كثير من نحو هذا يطول ذكره، فلما نمت تلك الليلة رأيت فيما يرى النائم الوقشي، رحمه الله، جالساً معي في قبلة جامع بلنسية، وهو يحادثني ويبتسم، فكنت أخبره بأمر ما كان بيني [وبين هذا الرجل][2] بكلام نحو ما قلته، وينشدني في أثنائه بيت نهار بن توسعة اليشكري:

٣٨٢ـ أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواه ... إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

فانتبهت ولم يتعلق بقلبي من كلامه شيء غير هذا البيت.

نجزت الحكاية بحمد الله وعونه.

* *

---

(١) مطموس في المخطوط.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

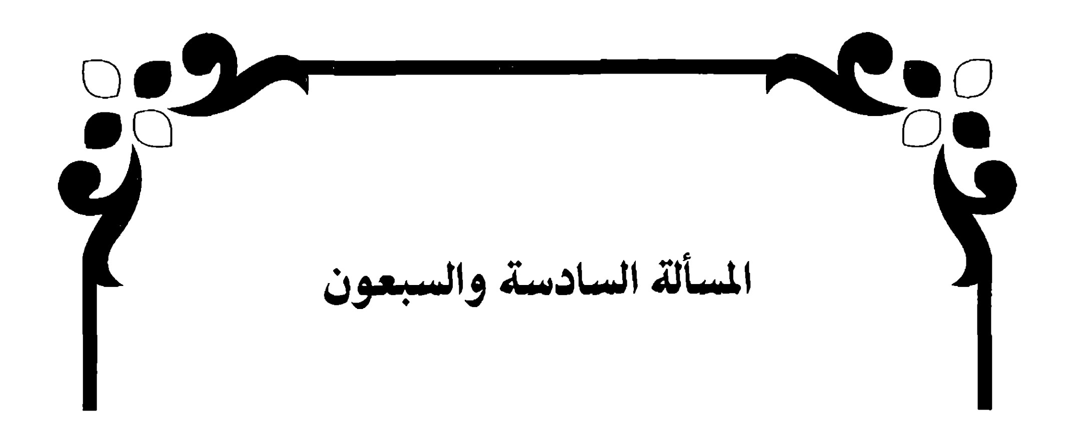
المسألة الخامسة والسبعون

وكُتب إليه ـ أعزّه الله ـ : الكلّي[1] الأخصّ الذي هو نوع الإنسان إذا فارق شخصه الشبح الذي كانت حياته به على الكمال في قواه الطبيعية والحيوانية والنفسانية، أيبقى حيّاً ناطقاً بعد مفارقته الجسم على مذهب الفلاسفة أم لا؟ بيّن لنا ذلك، يرحمك الله.

فقال ﷺ: تصفحت سؤالك هذا فرأيت غرضك فيه يرحمك الله، ومنزعك [٧٨/ ب] بذاتها وجوهرها، وما كان حساساً بذاته وجوهره فهو حيّ بجوهره، وما كان حيّاً بجوهره بطل أن يُعدم الحياة، وقد استدل الحكماء على بقاء النفس الناطقة بأدلّة كثيرة غير هذه أضربت عن ذكرها، إذ فيما ذكرته من ذلك كفاية ومقنع، وبالله التوفيق.

* * *

(١) الكلي: هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه، سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدين، أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق، أو وجد منه واحد مع إمكان غيره كالشمس، أو استحالته كان كثيراً متناهياً كالإنسان، أو غير متناهٍ كالأعداد. ينظر: «التعريفات»: (٢٦٦)، و«الكليات»: (٧٤٥).



المسألة السادسة والسبعون

وكُتِبَ إليه ـ أدام الله عزّه ـ: ما بال أبي نصر الفارابي إذ شرح المعاني الخمسة[1] في (إيساغوجي)[2] ورتّبها، لِمَ قدّم النوع[3] على الفصل من بعد الجنس، والنوع ليس له وجودٌ بالطبع إلّا عن الجنس والفصل، ولولاهما ما كان للنوع[4] وجود أصلاً، ثم قال عند شرح معنى الفصل:

والفصل هو الكلّي المفرد الذي به يتميّز كل نوع من الأنواع القسيمة في جوهره[5] عن النوع المشارك له في جنسه، ولا يُميّز النوع في جوهره إلّا جوهر،

---

(١) ويصطلح عليها أيضاً عند أرباب المنطق: الكليات الخمسة، وهي: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض. ينظر: «الكليات»: (٧٤٥ ـ ٧٤٦)، وسيذكر المؤلف ذلك.

(٢) هو لفظ يوناني معناه الكليات الخمس، وهو باب من أبواب المنطق. «كشف الظنون»: (١/ ٢٠٦).

(٣) سيبين المؤلف مفهوم كل معنى من المعاني الخمسة، وقال الكفوي: فالجنس كالحيوان، والنوع كالإنسانية، والفصل كالناطقية... والخاصة كالكتابة... والعرض العام كالضاحكية. «الكليات»: (٧٤٦).

(٤) و: النوع. خ: النوع. وما أثبته يقتضيه صواب النص.

(٥) يطلق الفلاسفة الجسم على ما له مادة، والجوهر على ما لا مادة له، ويطلقون الجوهر =

وقد بحثنا عن جميع أنواع الحيوان[1] فلم نجد فصلاً يمتاز به نوع من الحيوان عن سائر أنواع القسيمة في جوهره غير الإنسان الذي يمتاز بالنطق[2]، والنطق جوهر، وما نجد من سائر الفصول لأنواع الحيوان غير الإنسان[3] فإنما هي إمّا خواصّ، وإمّا أعراض[4]، كيف جاز هذا عند هذا الرجل عند[5] بحثه عن الصناعة المنطقية وتتبعه لأجزائها الخفية؟

فأجاب ـ أعزّه الله ـ بأن قال: أمّا المسألة الأولى فالجواب عنها[6]: أنّ هذه الأشياء الخمسة لها ترتيبان[7]: ترتيب بحسب مراتبها في أنفسها، وترتيبها

أيضاً على كل متحيّز، فيكون أعمّ من الجسم على الوجه الثاني. ينظر: «الحروف»: (١٠٠)، و«التعريفات»: (١٤١)، و«الكليات»: (٣٤٥).

(١) وهو عند الفلاسفة الجسم النامي الحسّاس المتحرك بالإرادة. «التعريفات»: (١٥٨)، و«مقاليد العلوم»: (١٣٢).

(٢) فبهذه الصورة صار الإنسان إنساناً، وانفصل عن الحيوان الذي لا نطق له، لأنّ هذه الصورة مبدؤها من العقل الفعّال، ومرجعها إليه. «الحدائق الفلسفية»: (٥٨ ـ ٥٩)، وينظر: «التعريفات»: (٩٦).

(٣) (الذي يمتاز... الإنسان): ساقط من: خ.

(٤) العَرَض: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي: محلّ يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يُحلّه ويقوم به. ينظر: «الحروف»: (٩٥)، و«التعريفات»: (٢٢٥)، و«مقاليد العلوم» (٧٠).

(٥) خ، و: على هذا الرجل على.

(٦) ساقط من: خ.

(٧) الترتيب في الاصطلاح هو: جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، =

بحسب التعليم وحملها على ما تقال عليه.

فأمّا ترتيبها بحسب مراتبها في أنفسها فأنْ يُبدأ بالجنس، ويثنّى بالفصل، ويثلّث بالنوع، ويربّع بالخاصة، ويخمّس بالعَرَض، لأنّ الجنس والفصل الجوهريّ منهما تتألف صورة[1] النوع، فهما بسيطان له، وهو مركب منهما، ويجب تقديم الجنس على الفصل؛ لأنّ في [٧٩/ أ] الجنس شبهاً من المادة[2]، وفي الفصل شبهاً من الصورة، ويجب تقديم الخاصة على العرض؛ لأنّها أقرب إلى الفصل الجوهري منه.

وأمّا ترتيب هذه الأشياء الخمسة بحسب التعليم، وحملها على ما تقال عليه، وهي الطريقة التي سلكها أرسطاطاليس، ومن بعده بأن يبدأ أولاً بالجنس، ثم يُثنّي بذكر النوع؛ لأنّ الجنس والنوع يُحملان من طريق ما هو، والثلاثة الباقية من طريق (أي)[3]، والحمل من طريق (ما هو) أولى بالتقديم من الحمل الذي من طريق (أي) في الرتبة، ويجب للجنس أيضاً أن يقرن ذكره بذكر النوع؛ لما بينهما من المشاركة والتداخل في أنّ الجنس قد يكون نوعاً بإضافته إلى ما فوقه.

والنوع قد يكون جنساً بإضافته إلى ما دونه؛ ولأجل هذا لم يجعل أبو نصر النوع باباً مفرداً، بل قرنه بالجنس في باب واحد.

ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدّم والتأخر. «التعريفات»: (١١٨)، وينظر: «الكليات»: (٢٨٨).

(١) الصورة: ما يكون الشيء به وبغيره موجوداً. «مقاليد العلوم»: (١٣١).

(٢) المادة عند متأخري المنطقيين عبارة عن كيفية كانت لنسبة المحمول إلى الموضوع إيجاباً أو سلباً، وعلى رأي متقدميهم: عبارة عن كيفية النسبة الإيجابية في نفس الأمر بالوجوب والإمكان والامتناع. «الكليات»: (٨٦٥).

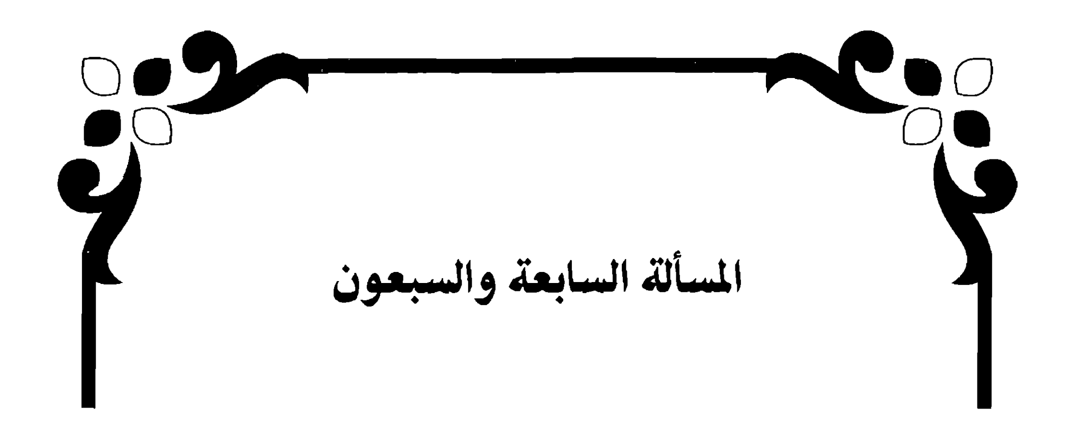
(٣) فرق الفارابي بين السؤال بـ (ما) و(أي) و(كيف)، ينظر تفصيل المسألة في: «الحروف»: (١٩٨).

وقولك: إنّ النوع ليس له وجود بالطبع إلّا عن الجنس، والفصل يوهم من يسمعه أنّك تعتقد رأي من يرى أنّ للأجناس والأنواع وجوداً خارجاً عن وجودها في النفس، وهو رأي أفلاطون لا رأي أرسطاطاليس، وفي ذلك من التنازع ما لا محالة أنّك وقفت عليه.

وأمّا المسألة الثانية فمسألة لعمري يجب البحث عنها، ولكنك أغربت في توهمك أنّ أبا نصر أغفل أن يأتي بفصل جوهري لغير الإنسان، وهذا لا يُعدّ إغفالاً؛ لأنّ أبا نصر إنّما سلك سبيل أرسطاطاليس ربّ هذه الصناعة، وجميع من تكلم فيها قبله وبعده، وليس هذا معدوداً في الإغفال، وإنّما ذلك لأنّه يتعذر وجود فصول جوهرية لسائر الحيوان غير الناطق، ويتعذر أيضاً وجود أسماء للفصول الجوهرية في اللغة العربية وغيرها، ألا تراهم حين قسموا الحيوان قالوا: ناطق ولا ناطق، فجعلوا سلب النطق عن أحد القسمين بإزاء إيجابه للقسم الآخر، فلمّا تعذر وجود الفصل الجوهري أقاموا الخاصة مقامه في التبيين [٧٩/ ب] والتقسيم، فقالوا: حيوان صهّال، وحيوان نهّاق، ونحو ذلك، وإن كانت الخاصة لا تسد مسده في الحقيقة؛ لأنّ الفصل الجوهريّ يستعمل في الحدّ، والخاصة إنّما تستعمل في الرسم، ولكنّها أقرب الأشياء منه.

فهذا ما حضرني من الجواب عن مسألتك، والله الموفق للصواب.

* *



المسألة السابعة والسبعون

وقال ـ أدام الله لجميع المسلمين مدّته ـ : سألت ـ أعزك الله بتقواه ـ عن قولهم: لِيقولُنّ، ولِيبيعُنَّ، ولِيخافُنَّ[(١)]، فردُّوا حروف اللين لتحرك الحروف التي بعدها[(٢)]، وقال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[آل عمران: ١٨٦]، و﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، و﴿فَإِمَّا[(٣)] تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[مريم: ٢٦]، فلم يَردّوا حروف اللين وقد تحرك ما بعدها، وذهبت العلة التي كانت أوجبت سقوطها، كما ذهبت في التي تقدّم ذكرها، وقد تأملت ذلك؛ لأعلم الفرق بين الموضعين، فرأيت الرّدَّ إنّما جاء عنهم فيما كان عين الفعل، ورأيت ترك الرّدّ إنّما جاء عنهم فيما كان لام الفعل، وهذا ينبغي أن يعلل بعلتين:

إحداهما: أنّ الساقط من حروف اللين لالتقاء الساكنين إذا كان عيناً للفعل

---

(١) فهذه الأفعال (يقول، ويبيع، ويخاف) ونحوها، إذا جزمت التقى فيها ساكنان الأول منهما حرف مدّ ولين، وعندها يتوجب حذف الأول حسب قاعدة التقاء الساكنين، والأصل في لام الأمر أنّها تدخل على الغائب، كقولهم: ليضرب زيد عمراً، وأمّا إذا كان المأمور حاضراً لم يحتج إلى لام الأمر من قبل أنّ المواجهة تغني عنها، وربما جاءت اللام. ينظر: «شرح المفصل»: (٧/ ٤١).

(٢) ينظر: «شرح المفصل»: (٩/ ٣٧)، و«المقاصد الشافية»: (١/ ١٠٩).

(٣) خ، و: إمّا.

ثم يحرك ما بعده، فإنّ المتحرك حرفٌ لازم؛ لأنّه لام الفعل، كقولك: لتقولُنَّ، وإذا كان الساقط لاماً للفعل ثم تحرك ما بعده فإنّ المتحرك حرفٌ غير لازم للأول، ألا ترى أنّ المتحرك في قوله (لتُبلوُنّ)، إنّما هو الواو التي هي ضمير الجماعة، والمتحرك في: تَرَيِنَّ إنّما هو الياء التي هي ضمير المؤنث، وليسا بلازمين كلزوم لام الفعل، فكان تأثير الحرف المتحرك [٨١/ أ] اللازم أقوى من تأثير الحرف المتحرك غير اللازم، ألا ترى أنّ الإدغام في: ردّ، وأشدّ، ألزم من الإدغام في: جعل لك، ويد داود[١]؛ لتلازم المثلين في أحدهما، وامتناعهما من التلازم في الآخر، فهذه إحدى العلتين.

والعلة الثانية: أنّ الاعتلال في لام الفعل أقوى من الاعتلال في عينه، وفائه لضعف اللام؛ لتطرفها وتعاقب الإعراب عليهما[٢]

ألا ترى أنّ الواو إذا كانت لاماً فيما تجاوز ثلاثة أحرف من الأفعال والأسماء تقلب ياء نحو: أغزيت وأدنيت، ولا يقلبونها إذا كانت عيناً أو فاء في نحو: استحوذت، وأطولت، وأوعدت[٣]، فلما قوي الاعتلال في: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ ونحوه لكون الحرف المعتل منه لاماً، وانضاف إلى ذلك أنّ المتحرك بعده غير ملازم[٤] له لم يكن له تأثير في ردّ الساقط.

ولّما ضعف الاعتلال في قولهم: ليقولُنّ، ونحوه لكون الحرف المعتل منه

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (١٠/ ١٢٢)، و«إيجاز التعريف»: (٢٠٠).

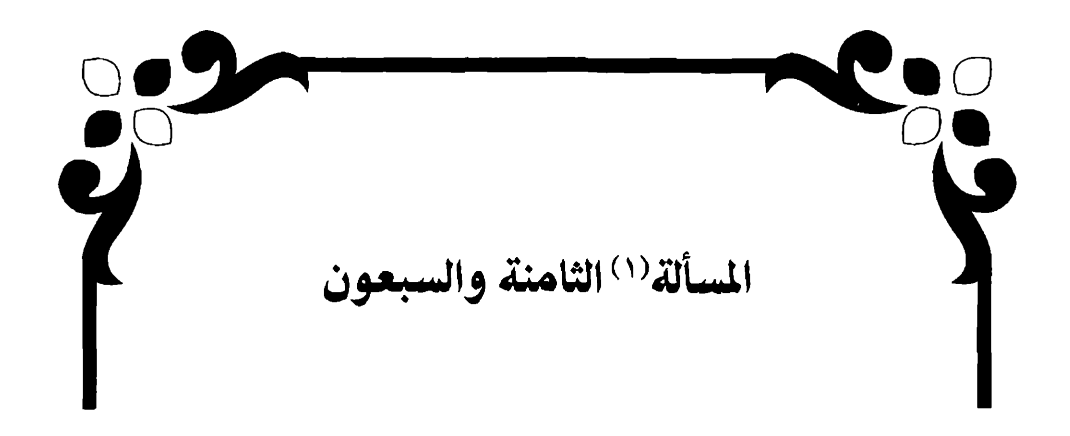
(٢) ينظر: «إيجاز التعريف»: (١٦٧)، و«المناهج الكافية»: (٤٥١).

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (١/ ٣٠٨-٣٠٩)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٨٥)، (٢٩١).

(٤) خ: لازم.

عيناً، وانضاف إلى ذلك أنّ المتحرك الذي بعده ملازم له قوي عـلى ردّ السـاقط، فتأمّل هاتين العلتين، فإنّهما جاريتان على قوانين النحـويين، غـير خـارجتين عـن أصولهم التي اتفقوا عليها، وبالله التوفيق.

❋ ❋



المسألة[1] الثامنة والسبعون

وقال ﷺ: سألت ـ رضي الله عنك[2] ـ عن حكم الأسماء المظهرة والمضمرة في تعدي أفعال بعضها إلى بعض، وتعدي أفعال الأسماء المضمرة إلى الأسماء المظهرة، وهذا ينقسم قسمين:

ـ أحدهما: أن يكون الفاعل فيه عين المفعول[3]، فلا خلاف بين النحويين في جوازه بتعدي الظاهر إلى المضمر، كقولك: زيدٌ ضربه عمرو، وتعدي المضمر إلى الظاهر كقولك: ضربت زيداً، وتعدّي المضمر[4] [٨٦/ ب] إلى المضمر كقولك: ضربته، وضربتك، وما ضربني إلّا أنت.

ـ وأمّا القسم الذي الفاعل فيه هو المفعول بعينه ففيه إشكال، وهو ينقسم ثلاثة أقسام: قسم جائز، وقسم ممتنع من الجواز، وقسم يجوز في بعض الأفعال، ويمتنع في بعض.

---

(١) مطموسة في: خ، و.

(٢) خ، و: عنه. وما أثبته موافق للسياق.

(٣) ينظر وقوع الفاعل مفعولاً في: «شرح التسهيل»: (٢/ ١٥٢)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ١٥١).

(٤) وتعدي المضمر، تكرر في: و.

فأمّا القسم الجائز فهو تعدّي الضمائر المنفصلة، فإن ظاهرها يتعدى إلى مضمرها، كقولك: إيّاه ضرب زيد، ومضمرها إلى ظاهرها، كقولك: ما ضرب زيداً إلّا هو[1]، ومضمرها إلى مضمرها، كقولك: إيّاي لم يضرب إلّا أنا، وإيّاك لم يضرب إلّا أنت، وهو جائز في جميع الأفعال المؤثرة[2] وغير المؤثرة[3]، وسبيلها في ذلك سبيل الأسماء الأجنبية.

وأمّا القسم الممتنع، فهو تعدّي مضمر الشيء إلى ظاهره، فإنّ هذا مستحيل في جميع الأفعال المؤثِّرة وغير المؤثِّرة، فلا يجوز أن تقول: زيداً ضرب، على أنْ تُضْمر في (ضرب) ضميراً يرجع إلى زيد.

وكذلك في الأفعال غير المؤثّرة لا يجوز أن تقول: زيداً ظَنّ منطلقاً، على أنْ تُضمر في (ظنّ) ضميراً يرجع إلى زيد، وأنت تريد أنّ زيداً ظنّ نفسه، واختلف البصريون في العلة التي منعت من جواز ذلك.

فقال قوم: إنّما استحال ذلك؛ لأنّ حكم الفاعل أن تنعقد به فائدة الجملة، ويكون ما يأتي بعده من المنصوبات والمجرورات متمماً لفائدة الجملة، ولو اقتُصر على الفائدة لجاز، وأنت إذا قلت: زيداً ضرب، صار المضمر الفاعل في (ضرب)

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل»: (٢/ ١٥٤).

(٢) الأفعال المؤثرة هي: التي تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه، نحو قولك: أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمد زيداً جبّة، فهذه الأفعال قد أثّرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبّة في زيد. ينظر: «شرح المفصل»: (٧/ ٦٣).

(٣) وهي ظنّ وأخواتها؛ لأنّها غير مؤثّرة، ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم، وظنّ، وشكّ. «شرح المفصل»: (٧/ ٧٨).

غير مستقل بنفسه؛ لأنّه مفتقر إلى المفعول، فصار المفعول الذي حكمه أن يكـون فضلة لا تنعقد فائدة الجملة إلّا به، وذلك عكس ما عليه حكم الجمل، وخـلاف ما تستوجبه رتبة الفاعل.

وقال قوم: إنّما استحال؛ لأنّ حكم الفاعل أن يكـون مقـدّماً في الرتبـة[1] وإن تأخر في اللفظ، وهذا موضع لا يصحّ فيه تقديمـه؛ لأنّـك إن قلـت: ضَرَبَ زيداً قدّمت المضمر على الظاهر، وقد أجاز قوم من الكـوفيين[2] في قولـه تعـالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾[النور: ٤١] نصب (كل)، لانتصاب الصـلاة التـي فيهـا ضميره وسببه على أن يكون العلم لكلٍّ، وهذا خطأ فاحش؛ لأنّه شبيه بما قـدمناه [٨٧/ أ] من تعدّي مضمر الشـيء إلى ظـاهره؛ لأنّ تفسـير علـم الظـاهر للفعـل المضمر الناصب لـ (كل)؛ لتعديـه إليـه بنفسـه، وإنّـما يجـوز نصـب (كـل) عنـد البصـريين[3]، على أن يكون العلم لله تعالى، كأنه قال: علم الله كلًّا عَلِـمَ صـلاتَه وتسبيحه، وهذا هو الصحيح الذي لا يجوز غيره.

وأمّا القسم الذي يجوز في بعض الأفعال، ويستحيل في بعضها: فهو تعدّي ضمير الشيء المتصل إلى ضمير المتصل، فإنّ هـذا القسـم يجـوز في الأفعـال غـير المؤثّرة، كقولك: ظننتُني قائماً، وحسبتُني خارجاً.

وكذلك تقول للمخاطب: حسبتك خارجاً، وفي الغائب: حسبه خارجـاً،

---

(١) ينظر: «المقتضب»: (٤/ ١٠٢)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ١٥٠).

(٢) ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (٢/ ٢٥٥)، و«الجامع لأحكام القـرآن»: (١٥/ ٣٠٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٤/ ٤١٠).

(٣) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه»: (٤/ ٤٨ ـ ٤٩)، و«مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ٦٦)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٥/ ٣٠٦).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[العلق: ٦ ـ ٧]، ولا يجوز في الأفعال المؤثرة، لا يجوز أن تقول: ضربتُني، ولا ضربتُك، ولا ضربه، وإنّما يقال: ضربتُ نفسي، وضربتُ نفسك[١]، وضرب نفسه[٢].

واختلفوا في العلّة المانعة من ذلك، وكان أبو إسحاق الزجاج[٣] يقول: استغنوا بقولهم: ضربت نفسي عن ضربتُني[٤]، كما استغنوا بترك عن: ودع، وبكليهما عن: أجمعين، ألا ترى أنّك لا تقول: جاءني الرجلان أجمعان، وإنّما يقال: جاءني الرجلان كلاهما.

وأمّا أبو العباس المبرد[٥] فقال: (إنّما لم يجز؛ لأنّ الفاعل بالكلية لا يكون مفعولاً بالكلية)، وإنّما قال بالكلية لأنّه يجوز أن يقال ضربت يدي، وحككت ظهري، ونحو ذلك، فيكون مفعول الفاعل بعض ذاته، وهذا الذي قاله كلام لا محصول له عند المتأمّل؛ لأنّه لا خلاف بين النحويين في أنّه يجوز: ما ضربني إلّا أنا، وما ضربت إلّا إيّاك، فقد صار الفاعل بالجملة مفعولاً بالجملة.

وقال قوم ـ وهو رأي السيرافي[٦] ـ : إنّما استحال ذلك؛ لأنّ حكم الفاعل

---

(١) وضربت نفسك. ساقط من: خ.

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٣٦٦)، و«شرح المفصل»: (٧/ ٨٨).

(٣) ينظر قوله في: «شرح المفصل»: (٧/ ٨٨).

(٤) اضطرب النص في: خ، و، على النحو الآتي: واختلفوا في العلة المانعة من ذلك، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: استغنوا بقولهم: ضربت نفسي، وضربت نفسك، وضرب نفسه، واختلفوا في العلة المانعة من ذلك، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: استغنوا بقولهم: ضربت نفسي عن ضربتني... وقد ضُبطت النص وفاقاً لما في «شرح المفصل».

(٥) ينظر قوله في: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٣/ ١٢٨)، و«شرح المفصل»: (٧/ ٨٨).

(٦) ينظر: «شرح الكتاب للسيرافي»: (٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

أن يكون منفصلاً عن المفعول؛ أعني أن يكون له لفظ ينحاز به عن لفظ المفعول، كما ينحاز معناه عن معناه، فلمّا احتيج إلى أن يكون الفاعل هو المفعول بعينه وجب أن يتساوى المعنيان، وبقي [٨٧/ ب] حكم اللفظين في انحياز كلّ واحد منهما عن صاحبه على ما كان عليه؛ لأنّه لم يعرض للفظين ما عرض للمعنين، فوجب أن تقول: ضربت نفسي، وقبح أن تقول: ضربتني، وجاز أن يقال: ظننتني خارجاً؛ لأنّ هذه الأفعال لا تؤثر في الأول، وإنّما تؤثّر في الثاني، فلم تكن بمنزلة: ضربتني، بل ليس لها في الحقيقة تأثير في شيء؛ لأنّها أشياء تختلج في النفس، وليست أفعالاً يعالجها الأنسان ويباشرها بجسمه كالضرب والقتل والكسر ونحو ذلك.

وحكى الفرّاء[1]: عدمتُني وفقدتُني، وإنّما جاز ذلك لأنّ فَقْدَ الرجل لنفسه وعدمه إياها، وهو موجود لا يصحّ؛ فخرج مخرج المجاز والاتساع، قال قيس بن ذَريح[2] [من الطويل]:

٣٨٣ـ نَدِمْتُ على ما كان مني فقدْتُني ... كما يَنْدَم المغبون حين يبيعُ

---

(١) «معاني القرآن»: (١/ ٣٣٤)، و«شرح المفصل»: (٧/ ٨٨).

(٢) من بني كنانة، من بني ليث، وهو أحد عشّاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته لبنى، وله قصة في زواجها يطول ذكرها، استعان بالحسن بن علي رضي الله عنهما في زواجه منها. ينظر: «الشعر والشعراء»: (٢/ ٦٢٨)، و«المؤتلف والمختلف»: (١٦١)، و«فوات الوفيات»: (٢/ ٢٠٤).

وينظر البيت في: «الديوان»: (٦٥)، والرواية فيه: ما كان مني ندامة...، و«العقد الفريد»: (٦/ ١٥٧)، و«الأغاني»: (٩/ ٢٠٦)، و«الحماسة المغربية»: (٢/ ٩٢٨).

وقد جاء في حديث عائشة ﷺ: (لقد رأيتُنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعامٌ إلّا الأسودان)[1]

وقال عنترة[2] [من الكامل]:

٣٨٤ـ فرأيتنا ما بيننا من حاجزٍ إلّا المِجَنُّ ونصْلُ أبيضَ مِفْصَلِ

فالوجه أن تُجعل هذه الرؤية رؤية علم؛ ليكون من باب ظننت[3]؛ لأنّ هذا إنّما ورد فيما يتعدّى إلى مفعولين لا فيما يتعدى إلى واحد.

ومن جعله من رؤية العين فإنّما جاز؛ لأنّ رؤية العين لا تؤثر فأشبهت الظنّ ونحوه، وقد استعمل ذلك أبو الطيب في رؤية العين فقال[4][من المتقارب]:

٣٨٥ـ يرى حدُّهُ غامضاتِ القلوبِ إذا كنتُ في هَبْوَةٍ لا أُراخي[5]

فإن قال قائل: قد وجدناهم يقولون: ضربتُك، وقتلتك، فيجعلون لفظ

(١) «النهاية في غريب الحديث» (سود) (٢/ ٤١٩)، وقال ابن الأثير: هما التمر والماء، أما التمر فأسود، وهو الغالب على تمر المدينة، فأضيف الماء إليه ونعت بنعته إتباعاً، والعرب تفعل ذلك في الشيئين مصطحبان فيسميان معاً باسم الأشهر منهما، كالقمرين والعمرين. وينظر: «لسان العرب» (سود) (٤/ ٧٣٦).

(٢) ابن شداد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية. «المؤتلف والمختلف»: (١٩٧)، و«الخزانة»: (١/ ١٢٨)، والبيت في الديوان (٢٥٨).

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٩/ ٨١).

(٤) ينظر: «الديوان بشرح العكبري»: (٤/ ١٩١)، وقال الشارح: قد عيب عليه قوله: لا أراني، وهذا لا يكون إلّا في أفعال الشك واليقين، نحو: ظننتُني وحسبتني، وقد جاء شاذاً: فقدتُني وعدمتني... و«الوساطة»: (٢٧٨).

(٥) كذا ثبت في: خ، و. وفي «الديوان» و«الوساطة»: أراني.

المفعول غير منفصل عن لفظ الفاعل، وهذا يُفسد ما قدمتموه من الاعتلال.

فالجواب: أنّ هذا لا يُعدّ مفسداً، بل هو أشبه بأن يكون مقوّياً؛ لأنّ المعنيين قد انفصلا وإن اتصل اللفظان، وإنّما منعنا أن يتساوى المعنيان واللفظان معاً، وبالله التوفيق[1]

* *

(١) (قد انفصلا... التوفيق): ساقط من: خ.

[٨٨/ أ] المسألة التاسعة والسبعون

وقال ـ أدام الله عِزّه ـ : سألت عن قول سيبويه[١] في باب: (من الاستفهام يكون فيه الاسم[٢] رفعاً؛ لأنّك تبتدئه لتنبه المخاطب ثمّ تستفهم بعد ذلك)، و(مما لا يكون فيه إلّا الرفعُ: أعبدُ الله أنت الضاربة؛ لأنك إنّما تريد معنى: أنت الذي ضربه[٣]، وهذا لا يجري مجرى يفعل: [ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: ما زيداً أنا الضارب، ولا زيداً أنت الضارب، وإنّما تقول: الضاربُ زيداً، على مثل قولك: الحسن وجهاً][٤]، ألا ترى أنك لا تقول: أنت المئةَ الواهبُ، كما تقول: أنت زيداً ضاربٌ.

وتقول: هذا ضاربٌ [كما ترى] فيجيء على معنى [هذا يضرب] وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: هذا ضاربٌ، فيجيء على معنى هذا[٥]

(١) «الكتاب»: (١/ ١٣٠).

(٢) «الكتاب»: الاسم فيه.

(٣) «الكتاب»: معنى الذي ضربه.

(٤) من «الكتاب»: (١/ ١٣٠)، وكذا كل ما ورد بين معقوفين، وقد ترك غفلاً.

(٥) ساقط من: خ.

سيضرب، فإذا قلت: هذا الضاربُ، فإنّما تعرِّفه على معنى: الذي ضرب، فلا يكـون إلّا رفعاً، كما أنّك لو قلت: أزيـدٌ أنت ضاربـه إذا لم تُرِد بضـاربه الفعـل، وصـار معرفة [رفعت]، فكذلك [هذا الذي] لا يجيء إلّا على هذا المعنـى، فـإنّما يكـون بمنزلة الفعل نكرة.

وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما لا يكون الاسـم كالفعـل إلّا نكـرة، ألا ترى أنّك لو قلت: أكلَّ يـوم زيـداً[1] تضـربه، لم يكن إلّا نصـباً؛ لأنّـه لـيس بوصف، فإذا كان وصفاً فليس بمبنيّ عليه الأوّل، كما أنّه لا يكون الاسـم مبنيّـاً عليه في الخبر، فلا يكون ضارب بمنزلة يَفْعل وتَفْعَـل إلّا نكـرةٌ). انقضـى كلام سيبويه.

اعلم[2] أنّ هذا فصل من كتاب سيبويه مشكل؛ لأنّ ظاهره يسبق منـه إلى فهم السامع أنّ اسم الفاعل إذا دخلته الألف واللام لم يكن إلّا للـماضي أبـداً[3]؛ لأنّه قال: (فإذا قلت هذا الضارب، فإنّما تعرّفه على معنى: الذي ضرب)، ويوهم ظاهر هذا الفصل أيضاً[4] أنّ اسم الفاعل الذي يراد به الحال والاسـتقبال لا يكـون بمنزلة الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع إلّا وهو نكرة لقوله: (فلا يكـون ضـاربٌ بمنزلة يفعل إلّا نكرة)، ولقوله أيضاً: (فإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرة)، وقد قال

(١) خ: زيد، وهو وهم من الناسخ، ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٣١).

(٢) مطموسة في: خ.

(٣) قال ابن يعيش: (فاسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاسـتقبال يعمـل عمـل الفعـل إذا كان منوّناً أو فيه الألف واللام). «شرح المفصل»: (٦/ ٦٨).

(٤) ساقط من: خ.

سيبويه بعد هذا في «الكتاب» بأبوابٍ يسيره[1]: (هذا بابٌ صار فيه الفاعل[2] بمنزلة الذي فَعَل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيداً).

وهذا يقوّي ظاهر قوله ههنا: إنّه للماضي خاصةً.

وقد قال أبو الحسن الرماني في شرح كتاب «الألف واللام للمازني»[3]: [٨٨/ ب] لا يجوز أن تدخل الألف واللام بمعنى الاسم على اسم الفاعل إلّا وهو لما مضى لأمرين:

ـ أحدهما أنّه وصلة إلى إعمال اسم الفاعل في المفعول على معنى الماضي، فألزم ذلك؛ ليدلّ على أنه نقل عن بابه ليكون وصلة، ونظير ذلك إلزام التعجب طريقة واحدة؛ ليدلّ على أنّه تضمن ما ليس في أصله فكذلك الألف واللام قد تضمنتا معنى الاسم، وليس لهما ذلك في أصلهما.

والوجه الآخر: أنّ الماضي لمّا كان قد وقع وَوُجِد، كان أحقّ بالتعريف لأنّه قريب ممّا هو معلوم عند المخاطب، فطلب حرف التعريف المنقول عن بابه ما هو أحقّ بالتعريف، فيجري الكلام عليه بما هو أقوى.

---

(١) «الكتاب»: (١/ ١٨١)، وينظر: «شرح التسهيل»: (٣/ ٧٦)، وقد تعرّض ابن مالك للمسألة نفسها.

(٢) «الكتاب»: الفاعل فيه.

(٣) ذكر هذا الكتابَ مترجموه. ينظر: «إنباه الرواة»: (٢/ ٢٩٥)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٧٣)، وينظر رأيه في: «شرح التسهيل»: (٢/ ٧٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٢٧٣)، و«المساعد على تسهيل الفوائد»: (٢/ ١٩٨).

قال: وكلا الوجهين حسن، فصرّح الرّمّاني كما ترى: أنّه لا يكون إلّا بمعنى الماضي، وأحسبه قول المازني.

وأمّا السيرافي فقال في «شرح الكتاب»(١): إنّ اسم الفاعل إذا دخلت عليه الألف واللام يكون للأزمنة الثلاثة، قال: وإنّما فسّر سيبويه الضاربُ بالذي ضرب من قبل أنّ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي لا ينصب الاسم الذي بعده دون الألف واللام، والذي بمعنى المستقبل والحالِ ينصب الاسم دون الألف واللام، فإذا ذُكر(٢) نصب اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مع الألف واللام، لم يقع شكٌّ في أنّ المستقبل يعمل ذلك العمل؛ لأنّه أقوى عملاً من الماضي، ولو فسّره بالمستقبل جاز أن يقول قائل: إن الماضي لا يعمل ذلك العمل.

وهذا الذي قاله أبو سعيد السيرافي يعضده السماع، وله مع ذلك وجه من القياس.

ـ أمّا السماع فقوله: تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقوله: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[الأحزاب: ٣٥]، ألا ترى أنّ هذه الصفات لا تختص ماضياً دون حاضر ولا مستقبل.

وكذلك قول النابغة(٣) [من البسيط]:

---

(١) ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٥)، (٢/ ٢٦)، ولم أقف على النص.

(٢) (اسم الفعل الذي بمعنى... فإذا ذكر) تكرر في: خ، و.

(٣) «الديوان»: (٢٢)، وينظر: «الكامل»: (١/ ١٣)، والرواية فيه: الواهب المئة الأبكار... و«لسان العرب» (معك) (٨/ ٣٢٤)، وقوله: المعكاء يعني: الغلاظ السمان الشداد، والسعدان: نبت من أنجع ما ترعاه الإبل، وتوضح موضع بالحِمى، يريد أنّها إبل سائمة مهملة في المرعى، لا تستعمل ظهورها، فأوبارها متلبّدة لذلك.

٣٨٦ـ الواهبُ المئةَ المِعْكَاءَ زَيَّنَها ... سَعْدَانُ تُوضِحَ في أوبارها اللِّبَدِ

[٨٩/ أ] ولم يرد هبته لما مضى دون غيره.

وكذلك قول الأعشى(١) [من الكامل]:

٣٨٧ـ الواهبُ المئةَ الهجانَ وعبدَها ... عُوذاً تُزَجّي خلفَها أطفالَها

وكذلك قول امرئ القيس(٢) [من الطويل]:

٣٨٨ـ من القاصراتِ الطّرفَ لو دَبّ مُحْوِلٌ ... منَ الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأثّرا

وكذلك قول قيس(٣) بن الخطيم(٤) [من المنسرح]:

---

(١) «الديوان»: (١٥٢)، وينظر: «الكتاب»: (١/ ١٨٣)، و«المقتضب»: (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، وقال المبرد: وبيت الأعشى يُنشد جرّاً، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٢٥٦).

(٢) «الديوان»: (٩٦)، و«شرح ديوان رئيس الشعراء»: (٩٤)، وقال أبو بكر عاصم بن أيوب في معنى البيت: من القاصرات الطرف، أي: من النساء اللاتي قصرت أعينهن عن الرجال، أي: حبستها إلّا على أزواجهن، وقيل: القاصرات اللواتي يقصرن أعين الرجال عليهن، فلا تنتقل إلى غيرهن... والمحول: الذي قد أتى عليه حول... والأتب: قميص غير مخيط الجانبين.

معنى البيت: أنه وصفها بالعفّة والنعمة حتى إنّه لو دبّ محول من الذرّ لأثّر في جسمها من نعمته، وينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (٢/ ٤٠٩)، و«الصناعتين»: (٣٢٧)، و«الحماسة البصرية»: (١/ ١٥٣).

(٣) ساقط من: خ.

(٤) واسمه ثابت بن عدي بن عمرو، شاعر مجيد فحل، من الناس من يفضله على حسان شعراً، قدم قيس على النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة، وقد قتل قيس ولم يسلم. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٢٢٨)، و«معجم الشعراء»: (٢٣٨)، وينظر البيت =

٣٨٩ـ الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ مِنْ ورائنا وَكَفُ

وهذا قياس كثير.

وأمّا القياس فإنّ الألف واللام، إذا كانتا تدخلان على اسم الفاعل العامل فتبطلان عمله[١]، فإنْ زعم زاعم أنّهما أبطلتا عمله؛ لأنّه يصير معرفة، فيبعد شبهه عن الفعل[٢]، لزمه مثل ذلك في اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، وكيف يصحّ أن يقال إنّ عمله قد بطل، ونحن نجد ما بعده منصوباً فيما أوردناه من الشواهد إلّا أن يقول: إن ما بعده لم ينتصب به، وإنّما انتصب بفعل مضمر، أو يقول: إنّ انتصابه ليس على جهة المفعول به، إنّما هو على جهة التشبيه بالمفعول[٣]، فكلا القولين قد قيل حسب ما نذكره إذا انتهينا إليه.

في «الديوان»: (٢٣٨)، وقد اختُلِفَ في نسبة البيت، فقد نسبه جمع إلى قيس بن الخطيم، ونسبه جمع إلى عمرو بن امرئ القيس، ونسبه آخرون إلى مالك بن العجلان. ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٨٦)، وقد نسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار، و«جمهرة أشعار العرب»: (٢٣٧)، و«أدب الكاتب»: (٣٢٤)، وقال: الوكف: العيب، و«المقتضب»: (٤/ ١٤٥)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (١٩٥)، و«لسان العرب» (وكف) (٩/ ٣٩١)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٨٠)، ومعنى البيت: نحن نحفظ عورة عشيرتنا فلا يأتيهم من ورائنا شيء يُعابون به من تضييع ثغرهم وقلة رعايته.

(١) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٢٧٣).

(٢) وأصل العمل إنما هو للأفعال... واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة بينهما من حيث اللفظ والمعنى، والفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل. ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٦٨)، (٧٨).

(٣) وهو قول الأخفش. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٢٧٣)، و«المساعد على تسهيل الفوائد»: (٢/ ١٩٩).

وإن زعم زاعم: أنّ اسم الفاعل الذي يراد به الماضي إنّما عمل لأنّه بدخول الألف واللام عليه يصير في تأويل الذي فعل، فكأن الفعل ملفوظ به، لزمه مثل ذلك في المستقبل؛ لأنّه يصير في تأويل: الذي فَعَلَ، ولا فرق[1]

ومن[2] هذا الذي أوردناه احتجاج لقول السيرافي، وينبغي لك مع ذلك أن تعلم أنّ قول أبي الحسن الرّمّاني صحيح، وهو رأي المازني، وهو موافق لظاهر كلام سيبويه، وليس فيه خلاف لقول السيرافي في الحقيقة، وإن كان يخالفه في الظاهر، ونحن نشرحه؛ لأنّ فيه غموضاً، فإذا فرغنا منه شرحنا مشكل ألفاظ سيبويه في الفعل الذي تقدّم، فنقول:

الألف واللام وإن كانتا تدخلان على اسم الفاعل فيما قدمنا ذكره فإنّ الأذهب في القياس ألّا تدخلا إلّا على اسم الفاعل [٨٩/ ب] الذي يراد به ما مضى، وإنّما تدخلان على غيره لضرب من التأويل يصرفه إلى معنى المضي، والدليل على ذلك شيئان قد نبه عليهما أبو الحسن:

ـ أحدهما: أنّ الألف واللام إنّما دخلتا على اسم الفاعل وصلة لإعماله ليوفي حكم الصفات، فوجب أن يكون الماضي أخصّ بهذا الحكم؛ لأنّ الذي بمعنى الحال والاستقبال يعمل دون ألف ولام، فلا حاجة به إلى وصلة.

ومعنى توفيته حكم الصفات: أنّ كلّ صفة مشتقة من فعل، فمن خاصّتها أنّها تعمل مع جريها على موصوفها، وهذا الحكم موجود في اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنّه يوصف به وهو مضاف، ويوصف به وهو مُعْمَلٌ،

---

(١) (أوردناه من... فرق) تكرر في: خ.

(٢) ساقط من: خ.

واسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إنّما يوصف به وهو مضاف فقط؛ لأنّه يجري مجرى الأسماء الجامدة لبعده من المضارعة، وهو وإن جرى مجرى الأسماء الجامدة فإنّ لفظه لفظ المشتق من الصفات، فوجب أن يوفى حكمها، ولما كان اسم الفاعل لا حظّ له في العمل بحكم[1] الاسمية[2]، وإنّما يعمل لما فيه من المضارعة للأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع، ولم يكن في اسم الفاعل الذي يراد به المضي مضارعة توجب له العمل، وهو اسم لم يكن سبيل إلى إعماله إلّا بأن يردّ إلى لفظ الفعل الماضي، ورجوعه بلفظ الماضي يمنع من أن يكون صفة لعلتين:

ـ إحداهما: أنّ من شرط الصفات أن تكون أسماء[3]

ـ والثانية: أنّه إذا صار بلفظ الماضي، صار في تأويل الجمل، والجمل لا توصف بها المعارف[4]، فاعتوره حكمان متضادان:

أحدهما: يوجب له الاسمية[5]، وهو الصفة.

والثاني: يوجب له الفعلية، وهو العمل، فأتوا بالألف واللام بمعنى الذي فعل[6]، فيصح له الحكمان معاً؛ لأنّ الألف واللام يصيّرانه في تأويل الذي فعل،

---

(١) خ: لا.

(٢) خ: محكم.

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٥٢)، وقد ذكر ابن يعيش الجمل التي تقع صفات، والعلة في عدم وصفهم المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة. «شرح المفصل»: (٣/ ٥٤)، (١٤١)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩١٥).

(٥) تكررت في: خ.

(٦) ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٧٧).

فيصحّ أن يكون عاملاً بما فيه من معنى الفعل، وأن يكون صفة بها لـه مـن لفـظ الاسم، فكان هذا التدبير الذي دُبِّر له ينوب مناب المضارعة التي في اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال، ونحو من هذا قولهم: بلغني أنّ زيداً قام، وذلك أنّهم أرادوا أن يسندوا [٩٠/ أ] إلى زيد حديثين: حديث بعـده، وهـو: قـام، وحـديث قبله، وهو: بلغني، وذلك لا يجوز؛ لأنّه موجب حكمين متضادّين مـن أجـل أن تأخّر حديث الاسم بعده يوجب أن يكون معرّى من العوامـل اللفظيـة، وتقـدّم حديثه قبله يوجب له أن يكون غير معرّى منهما، فلمّا استحال ذلك دُبِّر له تـدبيرٌ يصحّ فيه كلا الأمرين، فأدخلوا أنّ وصـلةً إلى ذلـك؛ لترجـع الجملـة في حكـم المصدر المفرد، فيصحّ إسناد البلوغ إليه معنىً، إذ[1] لم يَجُز إسناده لفظاً، ولهـذا في العربية نظائر كثيرة.

فهذا أحد الدليلين على أنّ اسم الفاعل الذي بمعنى المضي أخصُّ بـالألف واللام.

والدليل الثاني: أنّ الألـف واللام تُعرِّفـان ما دخلتـا عليـه[2]، ولا يصـح التعريف إلّا في الماضي الذي قد عُهِد، وفي الحاضر الذي قد شوهد[3]، وتعريـف الحاضر لا يكون بالألف واللام، وإنّما يكون بالإشارة.

فإن قال قائل: كيف يصحّ دخولهما على اسم الفاعل الذي يراد بـه المـاضي فيما قدمتموه من الشواهد؟

---

(١) خ: إذا.

(٢) إلا إذا دخلتا على الاسم الموصول. «شرح المفصل»: (٣/ ١٤٠).

(٣) ينظر تقسيـم النحاة لهذه الأداة إلى معهـود في الذهـن، وحاضـر مبصـر مشاهد. ينظـر: «التذييل والتكميل»: (٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣٥)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٨٥ ـ ٩٨٩).

فالجـواب: أنّ ذلك ممّا جـاز على ضـرب مـن التأويـل يصـرف إلى معنى الماضي، وذلك أنّك إذا قلت: جاءني الرّجل الخارج غداً، فمعناه: جاءني الرجـل الذي قد علمت أنّ مذهبه ومعتقده أن يخرج غداً، فخروجـه وإن كـان مسـتقبلاً فإن ما عُلم من مذهبه ومعتقده وعزيمته على الخروج ماض.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ أي: الـذين معتقدهم أنّهم يفعلون ذلك فـيما يـأتي، والـذين علـم الله تعـالى مـنهم ذلـك[1]، وكذلك قول النابغة [من البسيط]:

٣٩٠- الواهــــب المئـــة المعكـــــاء...

أي: الذي عُلم من خُلُقه هذا وعهد، وكذلك سائر ما أنشدناه.

ورُوي عن أبي الحسن الأخفش[2] أنّه قال: إذا قلت: هذا الضـارب زيـداً أمس، فإنّما نصبه على مثل قولك: الحسن وجهاً، يريد الأخفش: أن اسم الفاعـل الذي بمعنى المضي قياسه ألّا يعمل شيئاً[3]، ودخول الألف واللام عليه يزيدانـه بعداً عن العمل[4]، وإنّما نصب مـا بعـده؛ لأنّ الألـف والـلام لما دخلتـا عليـه

(١) وقيل: هي محمولة على معنى: ويؤمنون بالملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة، وقالوا في تفسير الآية الثانية: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ ﴾... لا يكون العبد من الـذاكرين الله كثـيراً حتى يذكر الله قائماً قاعداً ومضطجعاً. ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (٧/ ١٢٣)، (١٥/ ٥٥٠)، وقد مرّ تخريج البيت، وهو الشاهد (٣٨٦).

(٢) ينظر قوله في: «شرح المفصل»: (٦/ ٧٧).

(٣) إذ لا مضارعة بين اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي والفعل الماضي، ألا ترى أن ضـارباً ليس على عدد ضرب ولا مثله في حركاته وسكناته. «شرح المفصل»: (٦/ ٧٦).

(٤) لأن الألف واللام تختصان بالدخول على الأسـماء، وقـد نص بعض النحـاة على أنّ =

امتنعت إضافته إلى ما بعده[1]؛ لأنّ[2] الألف واللام قد حلّتا منه محلّ التنوين[3]، فصار [٩٠/ ب] كأنّه منون[4]، فعمل بما فيه من تقدير التنوين في زيد، كما تعمل الأسماء الجامدة في التمييز بما فيها من شبه[5] اسم الفاعل، كقولك: ما في السماء موضع راحة سحاباً[6]، وعندي راقود[7] خلًّا، وليس يريد أنه منصوب على التمييز؛ لأنّ التمييز عند البصريين[8] لا يكون معرفة، والأسماء الأعلام لا تكون تمييزاً باتفاق، وإنّما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهذا مذهبٌ قويٌّ، وأصحابه يقولون: إذا كانت الألف واللام الداخلتان عليه للعهد لم يعمل شيئاً؛

أصل العمل للأفعال، ولذلك أعملوا من المصادر ما وقع بمعنى إن والفعل، نحو قولهم: أعجبني ضرب زيد عمراً، وتقديره: أن ضرب زيد عمراً. ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٥٩)، (٧٨).

(١) فإنّما يجوز دخول الألف واللام على اسم الفاعل المضاف إذا دلّ على الحال أو الاستقبال؛ وذلك بأن تكون الإضافة غير محضة، وشرط أكثر النحاة في هذه الإضافة أن يكون الثاني غير الأول. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٨٠٢) (١٨٠٥)، و«المساعد على تسهيل الفوائد»: (٢/ ٢٠٢).

(٢) خ، و: لا

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٦٥)، (٨٨).

(٤) والتنوين مانع من الإضافة. «شرح المفصل»: (٦/ ٦٨).

(٥) ساقط من: خ.

(٦) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٧٢)، وهو محمول عند سيبويه على تقدير: ما في السماء موضع راحة من السحاب، فحذف ذلك تخفيفاً، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٦٢٧).

(٧) الراقود: دنٌّ طويل الأسفل يُسَيَّع داخله بالقار. «لسان العرب» (رقد) (٤/ ٢١٢).

(٨) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٦٣٣)، و«المساعد على تسهيل الفوائد»: (٢/ ٦٦).

لأنّه كالرجل والغلام، وانتصب ما بعده على التشبيه بالمفعول، وإذا كانتا بمعنى (الذي) عمل فيما بعده.

وذهب قوم من النحويين إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل شيئاً مع الألف واللام، فإنّ الاسم إنّما ينتصب بعده على إضمار فعل يفسره اسم الفاعل، وكذلك مذهبهم في المصدر[1]، نحو قوله[2] [من الطويل]:

٣٩١ـ ....

لحقتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعا

ونرجع الآن إلى تفسير كلام سيبويه قوله: (وممّا لا يكون فيه إلّا الرفع قولهم: أعبدُ الله أنت الضاربه؛ لأنك إنّما تريد معنى أنت الذي ضربه، وهذا لا يجري مجرى يفعل)؛ يريد أنّه لا يجوز نصب (عبد الله) بفعل مضمر يفسره (الضارب)، كما جاز في قولك: أَعبدَ الله أنت ضاربه، إذا أردتَ الحال والاستقبال، ويستوي في

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٦٥)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ١١٦ ـ ١١٧)، و«شرح المقاصد»: (٤/ ٢١٨).

(٢) وهو مالك بن زغبة، وقيل المرار الأسدي، وتمامه:

لقد عَلِمتْ أولى المغيرة أَنَّني

ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٩٣)، و«المقتضب»: (١/ ١٥٢)، و«شرح المفصّل»: (٦/ ٦٤)، برواية (كررت) بدل (لحقت)، وقد نقل الشارح إنكار بعض النحاة الاحتجاج بهذا البيت برواية (لحقت) على نصب (مسمعا) بالمصدر، وإنّما يكون منصوباً بالفعل (لحقت)، و«الكافي في الإفصاح»: (٣/ ١١١٢)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ١١٦)، و«شرح المقاصد»: (٤/ ٢١٧)، و«شرح أبيات المفصل» (٢/ ٨٣١).

هذا الموضع ما أردت به الحال أو الاستقبال، وما أردت به الماضي في الامتناع من العمل فيما تقدّم، ومن تفسير عامل مضمر؛ لأنّ الألف واللام يصيران بمعنى (الذي)، ويصير ما بعدهما صلةً لهما، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ولا تُفسِّر ما يعمل فيه، ألا ترى أنّه لا يجوز: ما زيداً أنا الضارب، ولا زيداً أنت الضارب[1]، يريد أنّ اسم الفاعل ههنا يمتنع من العمل فيما قبله، فكذلك يمتنع من تفسير العامل المضمر إذا قلت: زيداً أنا الضّاربه، وزيداً أنت الضّاربه، وإذا قلت: زيداً أنا ضارب، جاز لضارب أنْ يعمل فيما قبله، فكذلك يجوز له أن يفسِّر عاملاً مضمراً إذا قلت: أزيداً أنت ضاربه.

وأمّا قوله: (فإذا قلت: هذا [٩١/ أ] الضّارب، فإنّما تعرِّفه على معنى، الذي ضرب)، فليس يريد أنّ الفعل لمّا كان نكرة[2]، وكان اسم الفاعل إنّما يعمل لشبهه بالفعل كان أقوى وجوه اسم الفاعل في العمل أن يكون نكرة، فوجب له أن يجري مجرى الفعل الذي ضارعه، فيعمل مقَدّماً ومؤخّراً، ويفسِّر ما يتقدمه من العوامل المضمرة كما يفعله للفعل المحض، فإذا دخلت عليه الألف واللام دخله معنى: (الذي) فلم يعمل فيما قبله، ولم يفسِّر عاملاً مضمراً، فلم يكن

---

(١) ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٣٠)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٤)، و«النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (١/ ٣٦١)، و«شرح المفصل»: (٣/ ١٤٣)، (٦/ ٦٨).

(٢) قال السيرافي: إنّ الفعل في الأصل نكرة، ومعنى قولنا نكرة: أنّه ينعت به النكرات، كقولك: مررت برجل يضرب زيداً. «شرح كتاب سيبويه»: (١/ ٤٧٥)، وينظر: «النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (١/ ٣٦٢).

كالفعل في جميع تصرفه[1]

وقوله: (فلا يكون إلّا رفعاً، كما أنّك لو قلت: أزيدٌ[2] أنت ضاربه، إذا لم ترد بضاربه الفعل، صار معرفة، وكذلك هذا الذي لا يجيء إلّا على هذا المعنى).

يعني أنّك إذا أردت بضاربه ما مضى، تعرّف بإضافته إلى الهاء وخرج من أن يكون عاملاً، وإذا لم يعمل كان الاسم قبله مرفوعاً في قولك: أزيدٌ أنت ضاربه، وأنت تعني الماضي، فكذلك مرتفع في قولك: أزيد أنت الضاربه، فيستوي ههنا ما يراد به الاستقبال، وما يراد به الماضي في إيجاب الرفع للاسم المتقدّم واستحالة النصب فيه، وإن كانا يختلفان في أنّ الذي يراد به الاستقبال يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله، والذي يراد به الماضي لا يعمل فيما بعده ولا فيما قبله.

وقوله: (وإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرة، وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة)[3]، يريد أنّه لا يكون بمنزلة الفعل في عمله مقدّماً ومؤخّراً، وتفسيره لما يتقدمه من العوامل إلّا وهو نكرة[4].

وقوله: (وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة)، يعني أنّ الفعل في الأصل نكرة.

ومعنى قوله: (نكرة): أنّه تُنعت به النكرة، كقولك: مررت برجل يضرب

---

(١) ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٥).

(٢) و، خ: زيد. وما أثبته من: «الكتاب»: (١/ ١٣٠)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٥).

(٣) «الكتاب»: (١/ ١٣١).

(٤) تقدم بيانه.

زيداً، ورأيت رجلاً ضرب زيداً، وكذلك سائر الجمل كالابتدائية والخبر والشرط والجواب، كقولك: مررت برجل أبوه قائم، ومررت برجل إن تأته يأتك، وإنّما صارت هذه الجمل نكرات، وتنعت بها النكرات من قبل أنّ كلّ جملة تقع بها فائدة، فوقوع الفائدة بها دليل على أنّها لم تكن معلومة من قَبْلُ؛ فلذلك لم تعمل [٩١/ ب] من أسماء الفاعلين والمفعولين المشتقة من الأفعال عمل الفعل إلّا ما كان منكوراً، وهو ما كان للحال والاستقبال، وهو معنى قوله: (كما لا يكون الاسم كالفعل ولا نكرة) أي: كما لا يعمل الاسم عمل الفعل إلا نكرة[١]

وقوله[٢]: (ألا ترى أنّك لو قلت: أكُلَّ يوم زيداً تضربه لم يكن إلّا نصباً؛ لأنّه ليس بوصف، فإذا كان وصفاً فليس بمبني عليه الأول، كما لا يكون الاسم مبنيّاً عليه في الخبر).

يعني أنّك إذا قلت: أكلَّ يوم زيداً تضربه، فلا يصلح أن يكون (تضربه) نعتاً لزيد؛ لأنّه معرفة فتنصبه بإضمار فعل، هذا تفسيره، وهو الاختيار، ولو كان مكان زيد رجل لرفعت وقلت: أكلّ يوم رجل تضربه، ولم يجز النصب في رجل إذا جعلت تضربه في موضع النعت[٣] له من حيث كان النعت لا يفسِّر عاملاً قبل المنعوت، كما لا يعمل فيما قبل المنعوت، وحاله في ذلك حال الصلة والموصول، فصار بمنزلة قول الراجز[٤] [من الرجز]:

---

(١) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٥).

(٢) مطموس في: خ.

(٣) خ: النصب. وينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٦).

(٤) (قول الراجز) مطموس في: خ، والرجز ينسب إلى قيس بن حصين بن يزيد الحارثي. ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٢٩)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١/ ٤٧٦)، =

وإذا جعلت (تضربه) في المسألة غير نعت لرجل جاز النصب في (رجل) كما جاز في (زيد)، وكانت حال النكرة والمعرفة في هذا سواء، غير أنّ سيبويه لم يذكر هذا، وإنّما ذكرناه نحن لئلا يتوهّم متوهّم أنه لا يجوز فيه غير ما قال سيبويه، كما أنّ نصب (نعم) في البيت الذي أنشده جائز على نحو هذا الوجه.

وقوله: (فإذا كان وصفاً فليس بمبني[1] عليه الأوّل)، يعني: أنّك إذا قلت: أكلّ يوم رجلٌ تضربه، وجعلت (تضربه) نعتاً، لم يجز أنْ تنصب (رجلاً) فتبنيه على الضرب، وقد جعلته في موضع نعته، كما أنّك إذا قلت: زيد ضربت، وجعلت (ضربت) خبراً، لم يجز أن تنصب زيداً به من حيث كان الخبر لا يعمل في المخبر عنه.

وقوله: (فلا يكون ضاربٌ بمنزلة يَفْعل [ويُفْعَلُ][2])؛ لأن يُفعل صيغة بنيت لما لم يُسَمّ فاعله، فإنّما يجري مجراها أسماء المفعولين، فتقول: هذا جبّة مكسوٌّ، كما تقول: هذا جبّة يُكْسى، وتقول: هذا زيداً ضاربٌ، كما تقول: هذا زيداً يضرب، فيجري [٩٢/ أ] كل واحد منهما على فعله المشاكل له، غير أنّ سيبويه

و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٥٩)، والبيت عنده محمول على تقدير، إحرازُ نعم، و«المقاصد الشافية»: (٢/ ٢٤)، و«خزانة الأدب»: (١/ ٤٠٧)، وقد نقل البغدادي خلاف النحاة في رفع (نعم).

(١) و، خ: مبني. وما أثبته من «الكتاب»: (١/ ١٣١)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي: (١/ ٤٧٦).

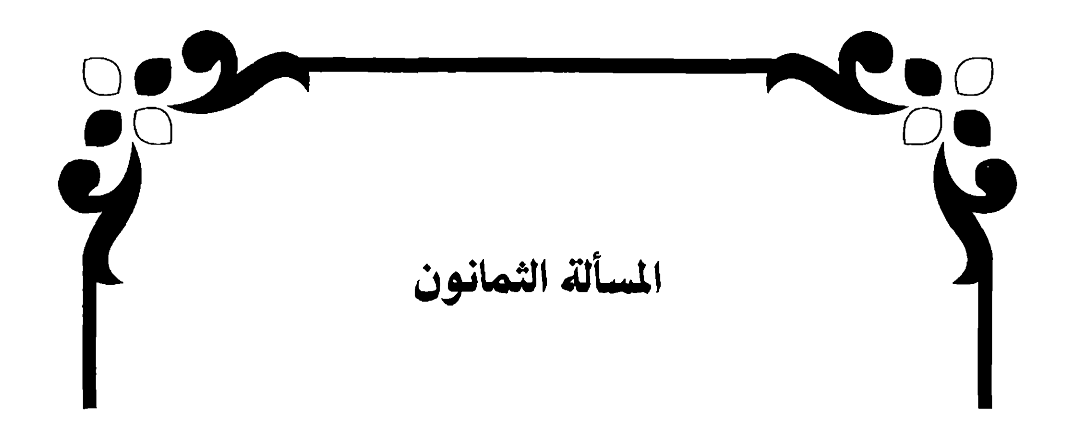
(٢) من «الكتاب»: (١/ ١٣١)، ونصه: بمنزلة يَفْعَل وتَفْعَل... وما أثبته من: «شرح الكتاب للسيرافي»: (١/ ٤٧٦).

اختصر الكلام؛ لأنّه قد بيّن هذا في غير هذا الموضع وأوضح وجهه، وقد فسّرنا فيما تقدّم مراده بقوله: (إنّه لا يكون بمنزلة يفعل إلّا نكرة)، وأنّه إنّما يعني أنّه لا يكون بمنزلته في جميع تصرفه من العمل إلّا نكرة، ولم يُرد إبطال عمله بالجملة، ووقع في بعض نسخ سيبويه في أول هذا الفصل: ألا ترى أنّه لا يجوز: ما زيداً أنا الضارب، ولا: زيدٌ أنت الضارب، وإنّما تقول: الضارب زيداً، على مثال قولهم: الحسن وجهاً[1]، ولم تقع هذه الزيادة في كتاب أبي علي البغدادي، وهذا هو مذهب الأخفش الذي حكيناه عنه، وقد يمكن أن تكون زيادة في الكتاب من كلام الأخفش كسائر ما وقع فيه من زوائده.

* *

---

(١) ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٣٠).



المسألة الثمانون

سألت ـ سدد الله إلى غرض الصواب سهمك، وأجزل من كل خير قسمك ـ أن أبيّن لك ما ذكره أبو محمد بن قتيبة في كتابه المعروف بـ «أدب الكُتّاب»[1] من أيّام العجوز عند العرب خمسة، وذكرت[2] أنّه أشكل عليك قوله: إنّما سميت الصَّرفة لانصراف البرد وإقبال الحرّ؛ لأجل ما حكاه غيره من أنّ[3] الصَّرفة من نجوم القيظ[4]، فتنافر عندك القولان، ورغبت أن أوصل ذلك بذكر اشتقاق الأيام المذكورة، ولِمَ سُمي كل واحد منها[5] بذلك الاسم، ونحن نقول في ذلك ما نرى أنّه يفي برغبتك ويكون وفق غرضك وطلبتك على قدر ما يتسع له النظر، وتحيط به المعرفة، والله الموفق، لا ربَّ غيره.

---

(١) «أدب الكاتب»: (٩٥)، قال ابن قتيبة: وأيام العجوز عند العرب خمسة: صِنٌّ وصِنَّبْرٌ، وأُخيُّهما وَبْرٌ، ومُطْفِئ الجمر، ومُكفِئ الظَّعْنِ. وينظر: «الانتخاب في شرح أدب الكُتّاب»: (٢/ ٣١٠).

(٢) الأصول الخطية: وذكر. وما أثبته هو الصواب.

(٣) ساقط من: خ.

(٤) ينظر: «اللسان» (صرف) (٥/ ٣١٩)، و«التاج» (صرف) (٢٤/ ١٣).

(٥) الأصول الخطية: منهما.

أمّا ما ذكره ابن قتيبة من أنّ الصَّرفة سميت بذلك؛ لانصراف البرد فصحيح، والذي ذكر غيره أنّها من نجوم القيظ فصحيح، ولكن كل واحد من القولين غير مخلّص ولا مبيّن، ولذلك اعترض عليه لا لإشكال فيه، وقد قال أبو حنيفة[1] ما هو أقرب إلى البيان من قول ابن قتيبة، قال: إنّما سميت صَرفة؛ لانصراف الحرّ عند طلوعها غدوةً، وانصراف البرد عند سقوطها غدوةً، ووجه هذا الذي قاله أنّ الصَّرفة تطلع[2] لثمانٍ يخلون من أيلول، وتسقط لعشر [٩٢/ ب] ليالٍ يمضين من آذار، فيكون طلوعها عند إدبار الحرّ، وسقوطها عند إدبار الشتاء، فابن قتيبة ذهب إلى السقوط، وصاحب القول الذي حكيته ذهب إلى الطلوع، وأبو حنيفة جمع القولين معاً، فكان قوله أبين وأوضح، فهذا ما عندي في المسألة.

وأمّا أيام العجوز فقد اختلف الناس في عدّتها كم هي، وفي أسمائها ما هي، فحكى أبو حنيفة عن ابن كُناسة[3] أنه قال: هي خمسة: صِنٌّ، وصِنَّبْرٌ، وأُخَيُّها وَبْرٌ، ومُطْفِئ الجمر، ومُكْفِئ الظُّعُن، قال: ولم يسم غير هذه الخمسة، وهذا هو

---

(١) الدينوري، وقد تقدّمت ترجمته. وينظر قوله في: «الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤٣)، و«اللسان» (صرف) (٥/ ٣١٩).

(٢) و: طلع. وما أثبته من: خ.

(٣) محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى أبو يحيى الكوفي، المعروف بابن كُناسة، كان عالماً بالعربية وأيام الناس والشعر، وروى عن الأئمة الأثبات (ت٢٠٧). «إنباه الرواة»: (٣/ ١٦٠)، و«بغية الوعاة»: (١/ ١١٦)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٣٦)، وينظر قوله في: «الانتخاب في أدب الكتاب»: (٢/ ٣١١)، و«اللسان» (صرف) (٥/ ٣١٩)، و«المزهر»: (١/ ٣٠٤).

الذي حكاه ابن قتيبة، وزعم أنّها الرواية الصحيحة عنهم، قال أبو حنيفة: وهي عند علماء الحضر في نَوْء الصَّرفة بعد انقضاء الجمرات.

قال أبو حنيفة: وقال الكلابي[1]: أيام العجوز عندنا ـ يعني بالبادية ـ ثلاثة بعد سقوط الجمرة الأخيرة من الجبهة بنحو من سبع ليال، وهذه الأيام يسمى الأول منها صفوان، والثاني صافياً، وهو أشدهما قرّاً، والثالث صفيّاً، وهو آخرهن[2]، أول نهاره يشبه الأولين، وبآخر نهاره يتباشرُ الناس فيه بلينه، قال أبو حنيفة: وروى غيره عن العرب أول يوم صفيّ، واليوم الثاني صفوان، قال: وذلك إذا اشتد البرد، والثالث همّام؛ لأنّه يهم بالبرد ولا برد فيه، وأنشد أبو حنيفة لأبي زياد[3] فيها [من الطويل]:

٣٩٣ـ يقولون أيّامُ العجوز ثلاثةٌ وقد كان أيام العجوز لنا شهرا

قال أبو حنيفة: وأيام العجوز عند الجمهور سبعة أيام، وتسمّى الصِّنَّ، والصِّنَّبْرَ، وأخيّهما وَبْراً، وآمراً، ومؤتمراً، ومعلِّلا، ومُطفئ الجمر، قال: وسقوط الجمرة الأولى عند العوام لسبع من شباط[4]، وسقوط الآخرة لإحدى وعشرين من شباط[5]، قال: وأوّل أيام العجوز عندهم لخمس وعشرين من شباط، وآخرها

---

(١) ينظر قوله في: «الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤٣)، و«الانتخاب في أدب الكتاب»: (٢/ ٣١١).

(٢) و: آخرهنه. خ: آخره.

(٣) البيت في: «الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤٤).

(٤) النص في: «الأزمنة والأمكنة: : (١/ ٢٤٤): (وسقوط الجمرة الوسطى لأربع عشرة من شباط، وسقوط الأخيرة...).

(٥) ساقط من: خ.

[٩٣/ أ] لثلاث من آذار. هذا منتهى قول أبي حنيفة.

وقد خالف قولَ ابن قتيبة أنّ الرواية الصحيحة هي رواية من روى أيّام العجوز خمسة؛ لأنّ أبا حنيفة زعم ـ كما ترى ـ أنّها عند الجمهور سبعة، فقولهم أولى بالصحة.

ويجوز أن يكون أبو حنيفة أراد بالجمهور العامة من أهل الحضر؛ فلا يكون قوله مخالفاً لقول ابن قتيبة؛ لأنّ ابن قتيبة إنّما قال: إنّ رواية ابن كُناسة هي الرواية الصحيحة عند العرب، ولم يذكر عامة الناس.

وذكر كُراع[1]: أن أيّام العجوز سبعة: صِنٌّ، وصِنَّبْرٌ، وَوَبْرٌ، وآمر، ومؤتمِرٌ، ومُعَلِّلٌ، ومُطْفِئُ الجمر، وهذا موافق لما ذكره أبو حنيفة في القول الآخِر من الأقوال التي حكاها، ويروى محلل ومعلل، وأنشد كراع في ذلك[2] [من الكامل]:

٣٩٤ـ كُسِعَ الشِّتاء بسبعةٍ غُبرِ ... أيّامِ شَهْلَتِنا من الشَّهرِ
فإذا انقضت أيّام شهلتنا ... بالصِّنِّ والصِّنَّبْر والوبرِ[3]

---

(١) الهنائي، وهو المعروف بكراع النمل، وقد تقدمت ترجمته في المسألة السابعة والأربعين، (ص٥٩٦). وينظر قوله في: «المنتخب»: (٢/ ٧٦٥)، و«المنجَّد»: (٨٢).

(٢) اختُلِفَ في نسبة هذه الأبيات، فنُسبت إلى أبي شبل عُصْم البُرْجُميّ، ونُسبت إلى ابن أحمر. ينظر: «المنجَّد»: (٨٢)، و«الزاهر»: (١/ ٦١٨)، و«معجم الشعراء»: (١٥٩)، و«ثمار القلوب»: (٢٥٧)، و«اللسان» (كسع»: (٧/ ٦٦١)، و«التاج» (عجز) (١٥/ ٢٠١)، وقد اختلفت.

(٣) الرواية في أغلب مصادر التخريج: صِنٌّ وصِنَّبرٌ مع الوبر.

وبــــآمِرٍ وأُخيِّـــــه مـــؤتَمِرٍ ومُعَلِّـــلٍ وبمُطْفـــئ الجمـــرِ

ذهــب[1] الشــتاء مبــادِراً هربــاً وأتتــك واقــدةٌ مــن النَّجْــرِ

الكسع[2]: أن تضرب بيدك عـلى دُبُـر الدابـة وغيرهـا، ويقـال: كسـعهم بالسيف، إذا أتبع أدبارهم.

والشَّهْلَة[3]: العجوز، والنَّجْر: شـدّة الحـر، والنَّجَـر بتحريـك الجـيم: أن يشرب البعير وغيره الماء، فلا يكاد يروى، يقال: نَجِرَ يَنْجُر نَجَـراً، ومَجِـرَ يَمْجُـر مَجَراً، قال الراجز[4] [من الرجز]:

٣٩٥ـ حَتَّـــى إذا مـــا اشـــتدَّ لُوبـــان النَّجَـــرْ

واللُّوبان: أن يدور العطشان حـول المـاء مـن شـدة العطـش، ولا يصـل، يقال: لاب يلوب[5]

فهذا ما عندي في أيام العجوز.

وأمّا اشتقاق هذه الأيام[6]، ولِمَ سُمي كل واحـد منهـا[7] بـذلك الاسـم،

---

(١) الأصول الخطية: وإلى.

(٢) ينظر: «اللسان» (كسع»: (٧/ ٦٦١)، و«التاج» (كسع) (٢٢/ ١٢٢).

(٣) ينظر: «اللسان» (شهل): (٥/ ٢٢١).

(٤) وهو أبو محمـد الفقعسـي. ينظر: «الأمالي»: (٢/ ٩٠)، و«سمط اللآلي»: (٢/ ٢٣٢)، و«اللسان» (لـوب) (٨/ ١٤٩)، و(مجـر): (٨/ ٢٠٧)، و(نجـر) (٨/ ٤٦٣)، و«التـاج» (نجر) (١٤/ ١٧٧).

(٥) «اللسان» (لوب) (٨/ ١٤٩).

(٦) تنظر معاني هذه الأسماء في: «الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤٢).

(٧) الأصول الخطية: منهما.

فنحن قائلون في ذلك أيضاً، بحول الله تعالى.

أمّا صنٌّ فمشتق من قولهم: أصنّ الرجل يُصِنّ إصناناً، فهو مُصِنٌّ: إذا شمخ بأنفه تيهاً وعجباً بنفسه[1]، وعلى هذا تأوّلوا قول الراجز[2] [من الرجز]:

٣٩٦ـ أَإبِلِي تأكلها مُصِنّا

أي: متكبّراً، وقيل أيضاً: إنّ المصن ههنا: الساكت المطرق، وهو نحو من الأوّل، فكأنّهم سمّوا اليوم بذلك لتجاوزه الحدّ في برده وقره، حتّى لا يستطاع على الدفء فيه، فشبِّه بالرجل المتكبر المعجب بنفسه [٩٣/ أ] الذي لا ينيب ولا ينقاد، أو شبَّهه لركود هوائه وثبوته على حال واحدة من القرّ، فالمطرِق: الساكت، والسكوت يستعمل بمعنى السكون؛ لأنّهما يؤولان إلى غرض واحد، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾[الأعراف: ١٥٤].

أي: سكن وهدأ[3]

وأمّا صِنَّبْر، فإنّ أصله: صِنَّبِر، بكسر الباء[4]، ولكنّها ألزمت التخفيف في اسم هذا اليوم، فلم يُؤْثر فيها عن العرب كسر الصِّنَّبر[5]، ويجوز في الصِّنَّبر ـ اسم الريح ـ الكسر على الأصل والتخفيف.

---

(١) «إصلاح المنطق»: (١٧٨)، و«اللسان» (صنن) (٥/ ٤١٣).

(٢) وهو مدرك بن حُصين. ينظر: «إصلاح المنطق»: (٨٣)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٢٣٧)، و«اللسان» (صنن) (٥/ ٤١٣)، و«التاج» (صنن) (٣٥/ ٣١٦).

(٣) ينظر: «الكشاف»: (٢/ ٥١٥)، و«اللباب في علوم القرآن»: (٩/ ٣٢٩).

(٤) ينظر: «اللسان»: (٥/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، و«التاج»: (١٢/ ٣٥٥).

(٥) الأصول الخطية: والصنبر.

وأمّا وَبْر، فيجوز أن يكون مشتقاً من التوبير، والتوبير: أن يمشي الرجل في الحُزُونَة[1]؛ ليخفي أثره ولا يراه من اتبعه، يقال: وبّرت الأرنب[2]: إذا فعلت ذلك، وهو أن تمشي على زمعاتها[3]؛ لئلا يُقتفى أثرها، فكأنهم أرادوا أنّ هذا اليوم الثالث لكثرة مطره أو برده يقل فيه السلوك وتخفى الآثار، ويدل على هذا أنّهم قد سموه: همّاماً، وقالوا: سمي بذلك؛ لأنّه يسيل بالمطر، وهو من انهمت الشحمة: إذا ذابت، وانهم الشيء: إذا سال، وأنشد يعقوب للعجاج[4] [من الرجز]:

٣٩٧ـ وانْهَمَّ هامُومُ السَّدِيف الواري عن جَرَزٍ منه وجَوْزٍ عارِ

وأنشد أيضاً[5] [من الرجز]:

٣٩٨ـ يُهَمُّ فيه القوم هَمَّ الحَمّ

يصف موطن شدة من حرب أو من خصومة أو نحوهما، يذوب فيه القوم من الحزن والخوف، كما يذوب الشحم.

---

(١) وهي الأرض الخشنة. «اللسان» (حزن) (٢/ ٤٣٠).

(٢) «اللسان» (وبر) (٩/ ٢٠١)، و«التاج» (وبر) (١٤/ ٣٣٤).

(٣) الزمعة: هي الشعرة المدلّاة في مؤخرة رجل الشاة، والظبي والأرنب. «اللسان» (زمع) (٤/ ٤٠٢).

(٤) «الديوان»: (٨٦ ـ ٨٧)، و«إصلاح المنطق»: (٢٥٥)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٤٤٤)، قال السيرافي ـ يصف جمله ـ يقول: ذاب شحم سنامه، فصار وسطه عارياً من الشحم.و«اللسان» (جرز) (٢/ ٩٥)، و(همم) (٩/ ١٣٩).

(٥) ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٢)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٧١)، و«اللسان» (همم) (٩/ ١٣٩)، قال ابن منظور: معناه يسيل عرقهم حتّى كأنهم يذوبون.

والحَمُّ، جمع حمة: وهو ما يبقى من الشحم بعد إذابته[1]، وزعم أبو حنيفة أنّ هذا اليوم سمي هُماماً؛ لأنّه يهم بالبرد ولا برد له، فعلى هذا يجوز أن يكون سمي وبراً؛ لأنّ أثر البرد يخفى فيه، ويجوز أن يكون سمي وبراً من قولهم: جمل وَبِرٌ إذا كان كثير الوبر[2]، فيكون أصله على هذا وبِراً ـ بكسر الباء ـ ولكنّه ألزم التخفيف كما ألزم الصِّنَّبْر التخفيف أيضاً، ويكون تشبيههم له بالجمل الوَبِر، أي: الكثير الوبر على أحد المعنيين، إمّا أن يكونوا أرادوا أنّه لبرده أو مطره، فيحتاج إلى استعمال الأوبار، ونحوها للدفء [٩٤/ أ] فنسب ذلك إلى اليوم، والمراد أهله ومن يشتمل عليه، كما قالوا: نهاره صائم وليله قائم، وولد له ستون عاماً، ونحو ذلك من المجازات التي حكاها سيبويه[3]، وإمّا أن يكونوا شبهوه لكثرة غيمه، وتدلي سحابه، وكثرة ضبابه، بالجمل الكثير الوبر الأزب، ويؤنسك بهذا القول الثاني أنّهم قد حكوا أنّ أعرابياً قيل له: أيّ الأيام أشدّ برداً؟ فقال: الأزَبّ[4] الهِلَّوْف[5]، يوم[6] يكثر غيمه ويشتد برده، أو نحو هذا من التفسير، فإنه لم يحضرني حين كتبت هذه الأحرف نصّ اللفظ بعينه، ألا تراه

---

(١) اللسان (حمم) (٢/ ٦١٠).

(٢) «اللسان» (وبر) (٩/ ٢٠٠).

(٣) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٣٣٧)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٢٢٧)، وقال في تأويل قولهم: نهارك صائم وليلك قائم: وصاحبُ نهارك صائم، وصاحبُ ليلك قائم.

(٤) يقال: أزب الماء: جرى. «اللسان» (أزب) (١/ ١٣٧)، و«التاج» (أزب) (٢/ ٢٣).

(٥) الهِلّوف: اللحية الضخمة، وقيل: اليوم الذي يستر غمامه شمسه. ينظر: «اللسان» (هلف) (٩/ ١١٧)، و«التاج»: (٢٤/ ٥٠٠).

(٦) و: يوماً.

كيف جعل اليوم لكثرة غيمه وضبابه أزبّ هِلَّوفاً، والأزبّ إنّما هو الكثير الشعر والوبر، والهِلَّوف: اللحية الضخمة الوافرة، ويوصف بها الرجل، فيقال: رجل هِلَّوف، وجعل اليوم الذي لا غيم فيه بمنزلة الأحصّ الذي قد سقط شعره أو وبره[1]، ويزيدك بذلك تأنيساً قولهم: سحاب له هيدب، يريد أنّ له هُدُبا تتدلى مثل هدب القطيفة[2]، وأنشد[3] [من الطويل]:

٣٩٩ـ بذي هَيْدَبٍ أيْما الرُّبا تحت ودقه ... فَتَرْوى وأيْما كُلّ واد فَيَرْعَبُ

وأنشد غيره[4] [من المتقارب]:

٤٠٠ـ كأنّ الرّبابَ دُوَين السحاب ... نعامٌ تَعَلَّقَ بالأَرجلِ

فإن ذهبت هذا المذهب الثاني فقولهم: وبر في اليوم الثالث من أيام

---

(١) «اللسان» (حصص) (٢/ ٤٧٤).

(٢) «اللسان» (هدب) (٩/ ٤٧).

(٣) وهو مُليح بن الحكم الهذلي. ينظر: «شرح أشعار الهذليين»: (٣/ ١٠٥٠)، و«إصلاح المنطق»: (٢٢٥ـ ٢٢٦)، وقال: أيما: في معنى أمّا، و«شرح أبيات إصلاح المنطق» و«اللسان» (رعب) (٤/ ١٦٩).

(٤) اختُلف في نسبة هذا البيت، وهو لعبد الرحمن بن حسان في «شعره»: (٣٤)، والرواية فيه:

كأن السحاب دوين السماء

ونسب إلى عروة بن جَلْهَمة المازني. ينظر: «الكامل»: (٢/ ٩٩٤)، (٣/ ١٤٤٠)، و«الأزمنة والأمكنة»: (٢/ ٢٢٥)، و«زهر الآداب»: (١/ ٢٤١)، و«معجم الأدباء»: (٥/ ٢٢٠٠)، و«اللسان» (ربب) (٤/ ٢٥)، وأراد بالرباب: السحاب.

العجوز، إنّما سمّي به لما هو موجود من ذاته لا لما يشتمل عليه، بخلاف الأول، وقد يمكن أيضاً أن يسمى بذلك؛ لأنّ أوبار الحيوان تنتفش فيه؛ لاقشعرارها من برده، فينسب ذلك إلى اليوم، والمراد ما يشتمل عليه، فيكون نظير القول الأول من المجاز.

وأمّا تسميتهم الرابع مطفئ الجمر، فالأمر فيه بيّن يغني عن تكلف تفسيره، وكذلك قولهم للخامس مكفئ الظّعن، إنّما يريدون أنّه لشدة ريحه يقلب الظعن عن الإبل، يقال كفأت الإناء، وأكفأته: إذا قلبته، وأمّا تسميتهم الرابع آمراً، والخامس[1] مؤتمراً فإنّه مأخوذ من قولك، أمرته فائتمر، أي: أطاعني [٩٤/ ب] فيما أمرته به، أرادوا بذلك تشابه اليومين في بردهما، فكان الرابع آمر الخامس الذي هو أخوه بأن يحذو حذوه ويسلك مسلكه، فائتمر له وأطاعه فيما أراده منه[2]

وأمّا قولهم للسادس: معلِّل، ويقال: محلِّل بالحاء غير معجمة، فكأنهم أرادوا بمعلل: أنّ برده خفيف ليس في شدة ما قبله، فكأنه يعلل الناس بما يمازجه من الرطوبة والدفء، ولم يخلص أن يكون رطباً بالجملة ولا دفيئاً.

وكذلك محلل بالحاء كأنّه يحلل شدة ما قبله، وقد يجوز أن يتأول على الضد مما ذكرناه، فنقول: إنّ معللاً مأخوذ من العلل وهو الشرب بعد الشرب[3]، فكأنّه يشبع برداً ببرد، وزمهريراً بزمهرير، وتقول: إنّ محللاً من الحلول: وهو

---

(١) يلاحظ تكرار قوله: الرابع والخامس، في مطفئ الجمر ومكفئ الظعن، وآمر ومؤتمر؛ وذلك بسبب اختلاف الناس في عدتها وأسمائها.

(٢) ينظر: «الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤٣)، و«الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٢/ ٣١١).

(٣) ينظر: «الأزمنة والأمكنة: : (١/ ٢٤٣)، و«اللسان» (علل) (٦/ ٤٠٩).

النزول، يقال: حلّ الرجل: إذا نزل، وأحللته أنا، وحللتـه: إذا أنزلتـه[1]، كـأنّهم يذهبون إلى أنّه لشدة برده يمنع من الركوب، فمن كان مقـيماً عاقـه عـن ركـوب جمله أو غيره، ومن كان مسافراً اضطره إلى النزول واستعمال الدفء، أو حمله على المشي على قدميه ليَدْفأ بما يتحرك بالمشي من حرارته الغريزية، ويؤنسك بهذا قول يعقوب[2] وغيره من اللغويين في تفسير العُلْفوف: أنّه الجافي المسنّ من الرجـال، الذي تطمه الريح فلا يركب، وبهذا فسروا قول أم تأبَّطَ شرّاً في ابنهـا ترثيـه بعـد موته[3]:

وا ابناه ليس بعُلْفُوف، تَلُفُّه هوفٌ حُشِـي من صوف.

وأنشد الطوسي[4] [من الرجز]:

٤٠١ـ أخي ما أخي لا فاحش عند بيته ... ولا مُـرْثَعِنٌّ سـاقط في الـدواخِن

وأمّا تصغير أُخيّ من قوله: وأخيهما وبر، فيحتمل أن يكـون صـغر؛ لأنّـه دون غيره في البرد، فيكون على وجه التصغير المعروف، ويحتمل أن يكون تصغير التقريب[5]، كأنهم أرادوا قرب شبهه مما قبله فيكون كقـولهم: هـو دون الحـائط،

---

(١) ينظر: «اللسان» (حلل) (٢/ ٥٦٥).

(٢) «إصلاح المنطق»: (٩٢)، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٤١٢)، وينظـر: «اللسـان» (علـف) (٦/ ٤٠١).

(٣) «إصلاح المنطق»: (٩٢).

(٤) وهو ليربوع بن حنظلة. «أمالي اليزيدي»: (٤٦).

(٥) تقريب الزمان نحو: قُبيل وبُعيد، وتقريب المسافة نحو: فويق وتُحيت، وتقريـب المنزلـة نحـو: أُخـيّ وصُدَيِّقي، وزاد الكوفيـون تصغيـر التعظيـم. ينظـر: «شـرح المفصـل»: (٥/ ١١٤)، و«ارتشاف الضرب»: (١/ ٣٥١)، و«المناهج الكافية»: (٢١٠).

وكقوله[1] [من الطويل]:

٤٠٢ ـ بضافٍ فُويق الأرض ليس بأعزلِ

ويجوز أن يكون تصغير التعظيم، كأنّهم أرادوا تعظيم برده، فيكون كقول لبيد[2] [من الطويل]:

٤٠٣ ـ [٩٥/ أ]وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ منهـا الأنامـلُ

أراد بالدويهية المنية، وهي أعظم الدواهي، وقول أوس بن حَجَر[3] [من الطويل]:

٤٠٤ ـ فويق جُبيلٍ شامخِ الرأس لم تكن لتَبْلُغَـه حتّـى تَكِـلَّ وتَعْمـلا

وقد أنكر قوم من النحويين[4] هذا الضرب من التصغير، وقالوا: هو محال

---

(١) وهو امرؤ القيس. «الديوان»: (٥٦)، وصدره:

ضـليعٍ إذا اسـتدبرته سـد فرجـه

وينظر: «شرح القصائد السبع الطوال»: (٩٠).

(٢) «الديوان»: (١٣٢)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٣٦)، و«شرح المفصل»: (٥/ ١١٤)، و«همع الهوامع»: (٦/ ١٣٠)، و«المناهج الكافية»: (٢١٠).

(٣) «الديوان»: (٨٧).

(٤) وهم أهل البصرة، وخرّجوا بيتي لبيد وأوس وما شابههما على إرادة التقليل حقيقة؛ لأنّ الداهية إذا عظمت قلت مدتها، أو صُغِّرت على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه. ينظر: «شرح التصريح»: (٢/ ٥٥٩)، و«همع الهوامع»: (٦/ ١٣١)، و«خزانة الأدب»: (٦/ ١٥٩)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٢٨٢).

لا يجوز؛ لأنّه ضد ما يراد بالتصغير، قالوا: وإنّما قال لبيد: دويهية؛ لأنّه أراد لطف مسلكها، ودقة تغلغلها وخفاءها، وهذا القول يشبه قول أبي الطيب[1] [من الطويل]:

٤٠٥ ـ وما الموتُ إلاّ سارقٌ دقّ شخصُه يصولُ بلا كفٍّ[2] ويسعى بلا رِجْل

وقالوا في قول أوس: إنّما صغروه لدقة أعلاه، وكلّما دقّ أعلى الجبل كان أصعب للصعود فيه، واحتج الذين أجازوا ذلك بأن قالوا: إنّما فعل ذلك إرادة للمبالغة في التحقير، قالوا: والضد إذا أفرط تجاوز حده فانعكس إلى ضده[3]، وهذا قول طريف، وهو رأي أهل النظر من النحويين، ويحتاج إلى فحص وتأمّل.

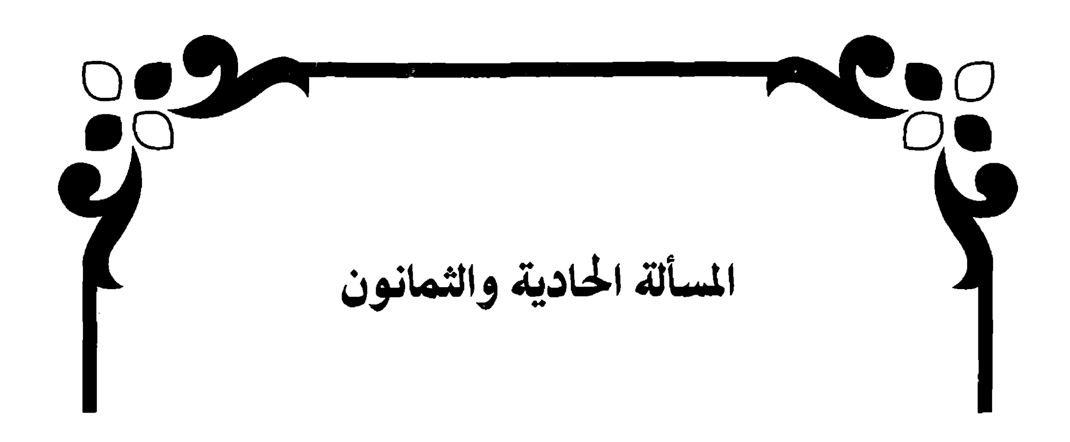
هذا منتهى قولنا فيما سألت عنه، وحاولت الوقوف على الحقيقة منه، وبالله نعتصم من الزلل، وإليه نرغب في أن يوفقنا لما هو أجرى علينا من القول والعمل، لا ربّ غيره.

*

(١) «ديوان أبي الطيب بشرح العكبري»: (٣/ ٤٨).

(٢) خ: كفاف.

(٣) ينظر: «خزانة الأدب»: (٦/ ١٥٩).



المسألة الحادية والثمانون

في (ذرية) من قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾[الإسراء: ٣].

ما وزنها، وما أصلها إذا كانت مشتقة من: الذر[1]، أو من: ذرأ، أو من: ذروت، وقال الشيخ الجليل، رحمه الله: إذا كانت مشتقة من الذر جاز فيها أربعة أوجه: أحدها أن يكون وزنها (فُعْلِيَّة) على مثال: بُخْتيّة، ونحوها ممّا جاء بلفظ المنسوب، والثاني: أن يكون وزنها (فُعّولة)، والثالث: أن يكون وزنها (فُعْلُولة)، وأصلها في هذين الوجهين ذُرُّورة، فكُرِه اجتماع الراءات مع التضعيف، فأبدلوا من الراء الأخيرة ياءً؛ لأنّ لام الفعل أحق بالإعلال من عينه[2]، فصار التقرير فيها: ذُرّوية، فاجتمعت ياء وواو، سُبِقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء على ما توجبه صناعة التصريف[3] وكسرت الراء من أجل

---

(١) ينظر اشتقاق الذرية في: «لسان العرب» (ذرأ) (٣/ ٤٩٣)، و«التاج» (ذرأ) (١/ ٢٣٣).

(٢) فقد نص النحاة على أنّ أكثر الحذف في اللام وأقله في العين؛ فإنّ التغيير في الأواخر أولى وأسهل. ينظر: «شرح المفصل»: (١٠/ ٥٨)، و«المقاصد الشافية»: (٩/ ٣٨٨)، و«المناهج الكافية»: (٤٥١)، (٤٩٠)، (٤٣٢).

(٣) فإنّ المختار عند أهل الصرف أن يُقدم الإعلال على الإدغام. ينظر: «المناهج الكافية»: (٤٦٢).

الياء، فإن قلت: إذا كان أصلها في هذين الوجهين ذُرُّورة، فما الفرق بينهما؟ قلنا: بينهما فرق من جهة التقدير [١٠١/ أ] وإن تساويا في اللفظ؛ فإذا اعتقدت أنّ ذُرُّورَة فُعّولة كانت العين هي المضاعفة لهذا المثال دون اللام، كما لحق العين التضعيف في فعّولة وإذا اعتقدت أنّ ذُرّورة فُعُّولة، كانت اللام هي المضاعفة لهذا المثال دون العين، كما لحق اللامَ التضعيفُ في مثالها الذي هو فُعْلولة، فإن قلت: كيف تصحّ لك هذه الدعوى، ونحن قد نجد التضعيف قد لحقها في كونها فعّولة من مكان اللام كما لحقها من مكان العين، وكذلك نجدها إذا كانت فُعْلُولة قد لحقها التضعيف أيضاً من مكان العين كما لحقها من قبل اللام؟

قلنا: ليس الغرض فيها إذا كانت فعّولة أكثر من تضعيف العين فقط، ولا الغرض فيها إذا كانت فُعْلُولة أكثر من تضعيف اللام فقط، وأمّا ما لحقها من غير ذلك فإنّه عارض، عرض لها من قِبَل اشتقاقها من الذرّ، الذي عينه ولامه من جنس واحد، ألا ترى أنّه لو قيل لك: ابنِ من: ضرب مثل فعّولة، لقلت: ضُرّوبة، فلم تضعّف أكثر من الراء التي هي عين، ولو قيل لك: ابنِ منه مثل فُعْلولة، لقلت: ضُرْبوبة، فلم تضعف أكثر من الباء؛ لكون عين[1] الكلمة ولامها حرفين مختلفين، فظهر بهذا ما ذكرناه من التضعيف الثاني في ذرّورة، إنّما هو عارض من قِبَل كون عين الذرّ ولامه من جنس واحد.

والوجه الرابع: أن يكون وزنها فُعِّيلة، ويكون أصلها ذُرِّيرة[2] ثم قلبت الراء المتطرفة ياءً كراهيةً لاجتماع الأمثال، وأدغمت الياء في الياء، وهذا القول

---

(١) و: غير.

(٢) بوزن: مُرِّيقة: وهي الواحدة من العُصْفر. «لسان العرب» (ذرأ) (١/ ٤٩٣).

ـ وإن كان ممكناً ـ ففيه ضعف؛ لأنّ فُعّيلاً في الكلام قليل، لم يأت منه إلاّ مُرّيق، وكوكب درِّيء[1]، ولا ضرورة تدعونا إلى حملها على الأقل مع إمكان حملها على الأكثر[2]، فإن قلت: فهل يجوز أن تكون فُعْليلة من الذرّ، ويكون مثالها ومثال فُعّيلة واحداً، كما أجزت في فعّولة وفُعْلولة؟ قلنا: لا يجوز؛ لأنّ فُعّليلاً بناء مرفوض لم تستعمله العرب في غير هذا الموضع فيقاس هذا عليه، فهذا ما في ذُرّية عندي إذا جعلتها مشتقة من الذرّ، وأمّا إذا [١٠١/ ب] جعلتها مشتقة من: ذرأ الله الخلق، أي: خلقهم، فإنّها تحتمل وجهين:

ـ أحدهما: أن تكون فُعّولة، وأصلها: ذُرّوءة، فأبدلوا الهمزة ياءً، فاجتمعت ياء وواو، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وكسرت الراء من أجل الهاء على ما تقدم.

ـ والوجه الثاني: أن يكون وزنها فُعّيلة، ويكون أصلها ذرّيئة فقلبت الهمزة ياء وأدغمت في الياء، كقولهم في النسيء: النسيّ، وفي النبيء النبيّ، وهذا المثال أشبه لمن جعلها من ذرأ، وإن كان مثالاً قليلا؛ لأنّه كان يلزم إذا جُعلت فُعُولة من ذرأ، وأصلها ذُروءة، ثمّ خففت أن تقلب همزتها واواً، وتدغم في الواو التي قبلها على حد قولهم في: مقروءة مقروّة، وفي: السوء، السوّ، فقلبها ياءً إنّما يصح

---

(١) قال سيبويه: (ولا يكون في الكلام فَعِّيل، ويكون على فُعِّيل، وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِّيق، حدثنا أبو الخطاب عن العرب، وقالوا: كوكب دُرِّي، وهو صفة). «الكتاب»: (٤/ ٢٦٨)، وينظر: «أدب الكاتب»: (٥٩٠)، و«ارتشاف الضرب»: (١/ ٩٠)، و«لسان العرب» (ذرأ) (٣/ ٣٢٢).

(٢) فإنّ الحمل على الأكثر أولى. ينظر: «المناهج الكافية»: (٤٤٢)، (٤٥٢).

على لغة من يقول في: قرأت قريت، وفي أخطأت أخطيت، وليست بلغة مرضية[1]، وقد ذكرنا أنّه لا ضرورة تدعو إلى حمل الشيء المحتمل للتأويلات على الشذوذ مع إمكان حمله على الوجه المختار.

فهذا ما في الذّرّية إذا جعلتها من ذرأ الله الخلق، وأمّا من جعلها مشتقة من ذروت الحبّ، فإنّها تحتمل وجهين:

ـ أحدهما: أن تكون فُعّولة، وأصلها ذُرّووة، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوع ضمة الراء قبلها، ولم يُحْفل بالواو الساكنة الحاجزة بينهما؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين[2]، فصار التقدير إلى ذُرُّوْية، ثم أعلّت على ما تقدم.

ـ والوجه الثاني: أن تكون فُعَّيْلة أصلها ذُرَّيْوَة، اجتمعت فيه واو، وياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً[3]، وأدغمت الياء في الياء على ما تقدم[4]، وهذا الوجه الثاني أشبه بهذا إذا جعلتها مشتقة من ذروت؛ لأنّك إذا جعلتها فَعّولة منه وجعلت أصلها ذَرّورَة ففي تعليلها الذي ذكرناه شذوذ من وجهين: أحدهما: أنّ الواوين إذا اجتمعتا على هذه الصفة فحكمها في صناعة

---

(١) وقد جعل ابن اجني حذف الهمزة وإبدالها في نحو ما تقدم ممّا لا يقاس عليه، «الخصائص»: (٣/ ١٥٤)، وينظر: «المناهج الكافية»: (٤٣٣).

(٢) فقد وصفوا الحرف الساكن بأنّه ضعيف. ينظر: «المقاصد الشافية»: (٩/ ٢٢٧).

(٣) تنظر شروط إعلال الواو بقلبها ياءً في: «شرح المفصل»: (١٠/ ٨٧)، و«المناهج الكافية»: (٥/ ٤٧٥).

(٤) نص ابن يعيش على أنّ الواو والياء يجريان مجرى المثلين لاجتماعهما في المدّ... فلما كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر ـ وإن تباعد مخرجاهما ـ قلبوا الواو ياء وأدغموها في الثانية؛ ليكون العمل من وجه واحد. «شرح المفصل»: (١٠/ ٩٤).

التصريف إدغام إحداهما في الأخرى، كقولهم في: عتا عتوّاً، وجثا جثوّاً، وإنما جاء تغييرها إلى الواو في هذا النحو [١٠٢/ أ] إذ كان جمعاً، نحو: عاتٍ وعتيّ، وجاثٍ وجِثيّ، فإذا كانا[1] مصدرين صحّا نحو: عتا عتوّاً، وجثا جُثُوّاً، وقد قلبوها في المصادر، وذلك قليل[2].

والوجه الثاني من الشذوذ: أنّ الواو إنّما تقلب في هذا الباب إذا وقعت طرفاً وقبلها ضمة مباشرة لها، نحو: أَدْلٍ وأَحْقٍ، والأصل: أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ[3]، فإذا كانت الكلمة مبنية على هاء التأنيث صحّت نحو: قَمَحْدُوَة[4]، وهو قوة، وكذلك تصح إذا كانت قبلها ضمة غير مباشرة لها، كقولهم: معزوّ، ومدعوّ، فإن قلت: فقد قال الشاعر[5] [من الرجز]:

٤٠٦ ـ ما أنا بالجافي ولا المجفيِّ

---

(١) و: كان.

(٢) وذلك قليل: تكرر في: خ.

(٣) أَدْل: جمع دلو، وأَحْقٌ جمع حَقْو: وهو الكشح أو الخصر أو الإزار، قال الجوهري في الأخير: أصله: أَحْقُوٌ، على أفعل، فحذف؛ لأنه ليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبله ضمة. ينظر: «المنصف»: (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، و«المناهج الكافية»: (٤٩٠)، و«التاج» (حقو) (٣٧/ ٤٥٥).

(٤) الأصول الخطية غير واضحة، وما اخترته من: «المنصف»: (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، و«المناهج الكافية»: (٤٩٠)، والقمحدوة: ما خلف الرأس، وينظر: «لسان العرب» (قحد) (٧/ ٢٥٠).

(٥) «إصلاح المنطق»: (١٨٥)، و«أدب الكاتب»: (٥٦٨)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق». و«لسان العرب» (جفو) (٢/ ١٥٨)، و«التاج» (جفو) (٣٧/ ٣٥٨).

وقال آخر[1] [من الطويل]:

٤٠٧ ـ أنـا اللّيـثُ مَعْـدِيّاً علـيّ وعاديـا

والقياس مجفوّ، ومعدوّ[2]، قلنـا: لم ننكـر أنّ هـذا قـد جـاء فيلزمنـا هـذا الاعتراض، فإنّما قلنا: إنّه شاذ، وليست بنا ضرورة في ذرّيّة إلى ارتكاب مثله مع إمكان غيره، ومع هذا فيحتمل أن تكـون مجفـي، ومعـدي مبنيتـين عـلى جُفـي وعُدي، لا على جفوت وعدوت، فلما لزم قلب واوهما ياءً في صيغة ما لم يسم فاعله حُمل المفعول عليه، وهو مذهب الفراء[3]، ومع هذا فهو شـاذّ خـارج عـن قياس التصريف الموجود في كلامهم، فهذا ما عندي من الجواب عما سألت عنه والحمد لله[4]

* *

---

(١) وهو عبد يغوث الحارثي، وصدره:

وقـد عَلِمـتْ عِـرْسي مُلَيكـة أنّنـي

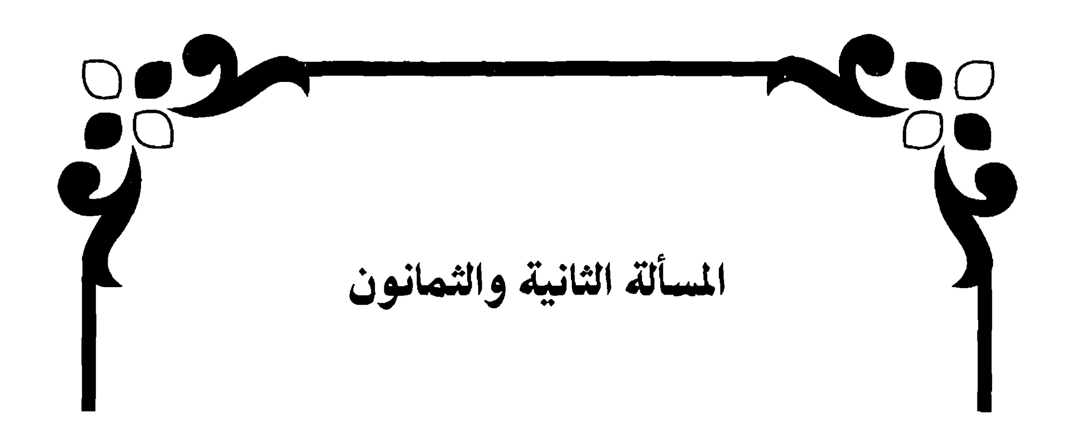
ينظر: «المفضليات»: (١/ ٤٠٢)، و«الكتاب»: (٤/ ٣٨٥)، و«أدب الكاتب»: (٥٦٩)، و«الأمالي»: (٣/ ١٣٢)، و«المنصف»: (٣٨٢)، و«شرح المفصل»: (٥/ ٣٦)، (١٠/ ٢٢)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٢٠١)، وقد أنشد أبو عثمان البيت بالواو.

(٢) ينظر: «شرح المفصل»: (٥/ ٣٦).

(٣) ينظر: «أدب الكاتب»: (٦٠٠).

(٤) كتب الناسخ في النسختين بعد قول المؤلف: والحمد لله: تمت المسائل بحمد الله وعونه على يدي موسى بن مسعود الرحراي المليلي، ليلة الجمعة في العشر الأخير من شهر رمضان المعظم، عام ثلاثة وخمسين وخمسمئة.

تـم الكتـاب بحمـد ربّ مفضـل والصـلاة عـلى محمـد النبـي المرسـل



المسألة الثانية والثمانون

سألت ـ سدّدك الله إلى الطريق الأقوم، وألهمك إلى فعل الخير، ويسّرك إليه ـ عن وزن قولنا: هَرَقت وأهرقت، وما أصل وضعها، وما حقيقتها؟ فأجبتك إلى ذلك بما ذكره العلماء وأنتجته[1] الفهماء.

أمّا قولنا: هَرَقْتُ وأهرقت، فذكرهما ابن قتيبة[2]، رحمه الله، في باب: فَعلتُ وأفعلتُ باتفاق معنى.

وقد وهم في هذا، رحمه الله، وإنّما الصحيح أنّهما ـ أعني هرقتُ وأهرقت ـ فعلان رباعيان معتلان[3] أصلهما: أرقت[4] وكان قبل الحذف: أرْيَقْتُ، أو أَرْوَقت، مثل: أكرمت، فأُبدلت الهاء من الهمزة التي تكون في أفعلت؛ لأنّ الهاء أبين من الهمزة[5] وهي مقاربة لها في المخرج، فأُبدلت ههنا كما أُبدلت في قولهم:

---

(١) و: نتجته.

(٢) «أدب الكاتب»: (٤٣٥)، (٤٨٧).

(٣) خ: معلان.

(٤) ينظر: «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٢٧٧)، قال المؤلف: والصحيح أن هرقت وأرقت، فعلان رباعيان معتلان أصلهما أرقت.

(٥) توصف الهمزة عند أهل اللغة بأنها صوت شديد قوي يخرج من أقصى الحلق.

هياك، و[1] [من الطويل]:

٤٠٨ ـ لهنّك من برق عليَّ كريمُ

فمن قال: هَرَقت، فالهاء عنده بدل من الهمزة لا غير، ومن قال: أهرقت فالهاء عنده عوض[2] من ذهاب حركة عين الفعل ونقلها إلى الفاء[3]

قال سيبويه: (وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّهم أرادوا أن تعتلّ وما قبلها إذا لحقت الحرفَ الزيادةُ، كما اعتلّ ولا زيادة فيه)[4]، فنقلوا حركة الياء إلى الراء فانقلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فقالوا: أراق، ثمّ سكّنوا القاف لشدة اتصال الفاعل بفعله؛ لأنّ كلّ واحد لا يستغني عن الآخر، فقالوا: قدم ودخل وأضمروا فيه، فلمّا أبرزوا الضمير الذي هو التاء من هرقت، اجتمع ساكنان الألف والقاف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دالة عليها، فقالوا: أرقت، ثم قلبت الهمزة هاءً كما قدمنا، فقالوا: هرقت ووزنه (فَعَلْت)، وكان قياس المضارع من هذا أن يقال فيه أُأَرْيِقُ على مثال: أُدَحْرِجِ،

---

(١) البيت لرجل من بني نُمير، وصدره:

ألا يا سنا برق على قُلل الحمى

ينظر: «الأمالي»: (١/ ٢٢٠)، و«معاني الحروف»: (٣٢)، و«الخصائص»: (١/ ٣١٦)، و«سر صناعة الإعراب»: (١/ ٣٧١)، و«همع الهوامع»: (١/ ١٧٩)، و«خزانة الأدب»: (١٠/ ٣٥١)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١٩٢).

(٢) و، خ: عوضاً.

(٣) «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٤/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، و«شرح المفصل»: (١٠/ ٤٢).

(٤) «الكتاب»: (٤/ ٣٤٥)، وينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٥/ ٢٣٩).

ولكنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة هاء، واعتلّت الياء ههنا كما اعتلت في الماضي، فصار: أُهَرْيِقُ، ووزنه: أُهَفْعِلُ، على مثال: أُدَحْرِجُ.

قال سيبويه: وأمّا هَرَقت فإنّهم أبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالاً، كمثل: أكرم وأخرج، فلما جاء حرف أخفّ من الهمزة لم يُحذف منه شيء - يعني في تصريف الفعل - مثل أفعل [١٠٩/ ب] ويَفْعَل ونفعل، وتَفْعَل، قال: ولزم لزوم الألف في ضارب، وأُجري مجرى ما ينبغي لألف أفعل أن يكون عليه في الأصل[١]، يعني أنّ ألف أفعل من قولهم أَخْرُجُ، ينبغي أن يظهر في المضارع من مثال: يُؤَخْرِجُ، ويُؤَكرم، كما اضطر الشاعر فقال[٢] [من الرجز]:

٤٠٩ - فإنّــــه أهـــــلٌ لأن يُؤَكرمـــــا

وإنّما حذفوا همزة أفعل في المضارع استثقالاً لها مع همزة المتكلم، ثم حمل الباب عليه، كما حملوا حذف الواو من: تعد على يعد، ومن شأنهم إذا أعلّوا كلمة في الباب أن يطردوا الإعلال فيه كما بيّنّا، ثم قالوا في فعل الأمر: هَرِقْ، وأصله قبل البدل والاعتلال أَرْيِق، على مثال: أَكْرِم، ووزنه الآن: هَفِلْ.

وإذا بنوا هذا الفعل لما لم يسمّ فاعله قالوا من ذلك: هُرِق الماء يُهْرَاق، فهو

---

(١) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٨٥)، وقد تصرّف ابن السِّيد في النص.

(٢) البيت بلا نسبة في: «المقتضب»: (٢/ ٩٨)، و«المنصف»: (٦٦)، و«الخصائص»: (١/ ١٤٥)، و«الإنصاف»: (٨)، (٦٢٨)، و«المقاصد النحوية»: (٣/ ٥٥٥)، همع الهوامع»: (٦/ ٢٥١)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٣١٦)، ونسب المحقق البيت إلى أبي حيان الفقعسي، و«الدرر اللوامع»: (٧/ ٣١٩)، وقال: استشهد به على شذوذ إثبات همزة: مؤكرم، وقال: ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته.

مُهَراق، وفاعله مُهَريق، بفتح الهاء فيهما[1]، وفي المضارع قال زهير[2] [من الوافر]:

٤١٠ - [تمشّى][3] بَيْنَ قتلى قد أُصيبت نفوسهمُ ولم تُهْرَقْ دِماءُ

والأصل: تهراق، كما قدمنا.

قال ابن خالويه[4]: إنْ قيل: لِمَ قالوا في الأمر: هَرِق، بغير همزة في أوله، وهو أرق بهمزة؟ فالجواب: أن الهمزة في أرق ألف قطع، وهي التي تُعدّي الفعل إلى المفعول، والهاء في: هرق بدل منها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه.

قال ابن السِّيد: الساقط من أَرَقْت يحتمل أن يكون واواً، وأن يكون ياءً، فمن جعله واواً فمن قولهم: راق الشيء يروق، ومنه قولهم: شراب مَروق، وأمّا من جعله ياء فحكى الكسائي[5]: راق الماء يريق إذا انصبّ.

قلت: ويحتمل أن تكون لغتان: فَعَل يَفْعِل ويَفْعَلُ، كما جاءت في أفعال كثيرة، والدليل على أنّ الهاء في هرقت وأهرقت ليست فاء الكلمة، أنّها لو كانت كذلك للزم أن يجري هَرَقت في تصرفه مجرى ضربت أو غيره من الأفعال، وكان يلزم أن يجري أهرقت أيضاً مجرى أكرمت ونحوه من الأفعال الرباعية الصحيحة،

---

(١) ينظر: «شرح الفصيح للزمخشري»: (١/ ٧٨ - ٧٩)، و«المصباح المنير» (ريق) (١٣٠)، و«التاج» (هرق) (٢٧/ ١١ - ١٤).

(٢) «الديوان»: (١٢).

(٣) ساقط من و، خ. وما أثبته من الديوان.

(٤) الحسين بن أحمد، وقيل: محمد، إمام اللغة والعربية، قرأ القرآن على ابن مجاهد ببغداد، والنحو والأدب على ابن دريد وابن الأنباري، وسمع الحديث من العطار (ت٣٧٠هـ). «إنباه الرواة»: (١/ ٣٥٩)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥١٠).

(٥) ينظر: «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٤/ ٢٧٨)، و«اللسان» (هرق»: (٩/ ٨٠).

فتقول: أهرقت إهراقاً، ولم تقل العرب شيئاً من ذلك، وإنّما يقولون: هَرقت أُهَرِيق، فيفتحون الهاء[1]، كما تقدّم قبل.

قال الترمذي[2]: ويقال: أَهْرقت[3] الماء بإناء أُهَريقه، [١١٠/ أ] واسم الفاعل مهريق، والمصدر: إهراقة، قال الفرزدق[4] [من الطويل]:

٤١١ ـ كمُهريق ماءٍ بالفلاة وغَرَّهُ[5] سرابٌ أثارته رياح السمائمِ

وهي لغة، قال ابن خالويه: لمّا كثر لفظهم: هَرَقت أشبه فعلت، فأدخلوا عليه ألفاً أخرى[6]، قال الشاعر[7] [من الطويل]:

٤١٢ ـ فلمّا دنت[8] إهراقةُ الماءِ أنصتَتْ لِأَعزله عنها وفي النفس أَنْ أُثني

---

(١) ينظر: «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٤/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، و«التاج» (هرق) (٢٧/ ١١ ـ ١٥).

(٢) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الضحاك السُّلمي الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، وهو تلميذ البخاري (ت٢٧٩هـ). ينظر: «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٧٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٧٠)، و«نكت الهميان»: (٢٧٥)، و«طبقات الحفاظ»: (٢٧٨)، ولم أقف على قوله.

(٣) خطّأ جماعة من اللغويين هذا الوجه في القياس؛ للجمع بين العوض وهو الهاء والمعوَّض وهو الهمزة. «التاج» (هرق) (٢٧/ ١٤ ـ ١٥).

(٤) «الديوان»: (٣١٣).

(٥) و، خ: وقوة.

(٦) ينظر: «التاج» (هرق) (٢٧/ ١٤).

(٧) وهو ذو الرمّة، وقد تقدم برقم (٣٠١).

(٨) و، خ: دنا.

وهذه اللغة ليست بالكثيرة.

والوجه ما بُدئ به، ونظير هذه الكلمة: إسطاع يسطيع بقطع الألف، قال سيبويه: جعلوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين[1]

والحمد لله على ما ألهمنا، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

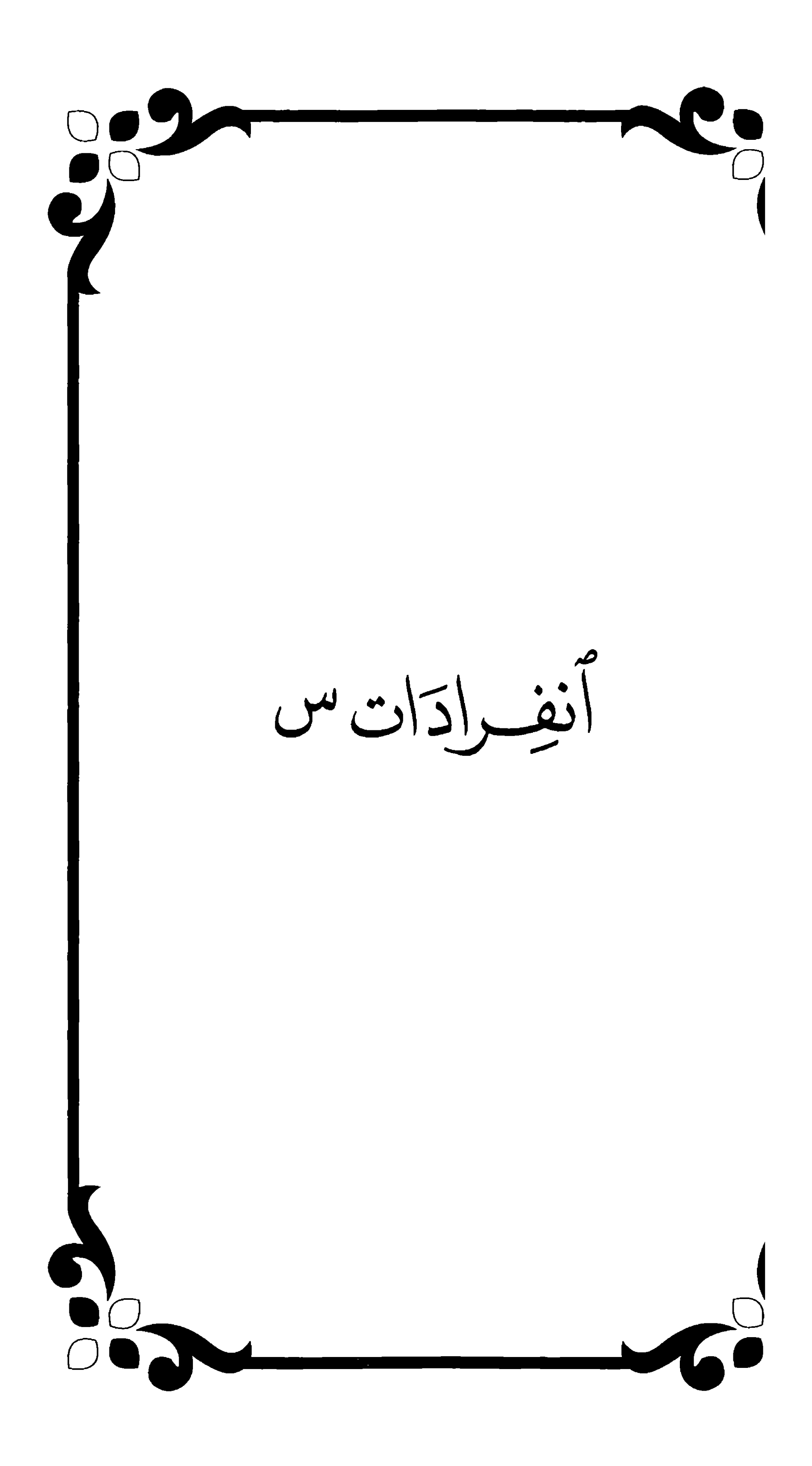
تمت المسألة، والحمد لله على ذلك كثيراً.

قال السيرافيّ: في إهراقَ ثلاث لغات: إهْراقَ يُهْريق إهْراقةً، وهَراق يُهْريق هراقةً، وأراق يريق إراقة، فالهاء في اللغة الأولى عوض من حرف العلة، والهاء في الثانية بدل من همزة، واللغة الثالثة على الأصل[2]

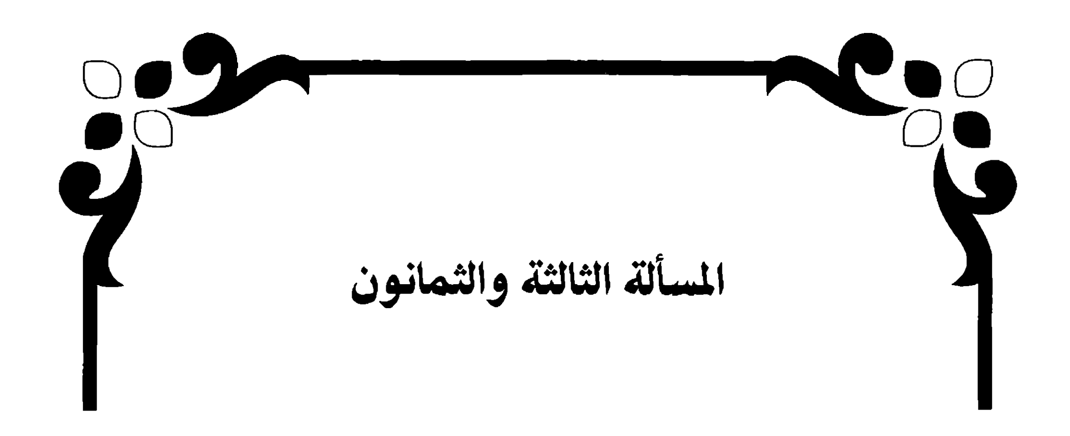
*

(١) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٨٥)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٥/ ١٨٠)، و«التـاج» (هرق) (٢٧/ ١١).

(٢) ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٥/ ١٨٠).



ٱنفِـرادَات س



المسألة الثالثة والثمانون

[١٤١/ ب] سألت عن قول الله، عز وجل: ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]، والقول فيه عندي: أنّ من قرأ (قِطْعاً) بسكون الطاء على قراءة ابن كثير والكسائي[(١)]، فإنّ قوله (مظلماً) يجوز أن يكون صفة لقطع، ويجوز أن يكون حالاً منه[(٢)]، والعامل فيه على الوجهين: أغشيت في قول جمهور النحويين، إلاّ في قول أبي الحسن الأخفش[(٣)]، فإنه يراعي أنّ العامل في الصفة: الإتباع، وله في ذلك رأيٌ يطول الاحتجاج له والاحتجاج عليه، وجازت الحال ههنا من (قطع) وإن كانت الحال من النكرة ضعيفة في القياس؛ لأنّ قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ في موضع الصفة، والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة[(٤)]

وأمّا من قرأ (قِطَعاً) ففتح الطاء، فإنّ (مظلماً) ينتصب عند البصريين على

---

(١) ينظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (٢/ ٦٩٩)، و«المستنير في القراءات العشر» (٢/ ١٩٠).

(٢) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ٣٨٠)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٦٧٣).

(٣) ينظر قوله في: «شرح الكافية للرضي»: (ق١/ م٢/ ٩٦٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٢٥)، و«همع الهوامع»: (٥/ ١٦٦).

(٤) لذلك جاز مجيء الحال نكرة موصوفة، كقولهم: مررت برجل تميميّ راكباً. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٧٧)، و«شرح التصريح»: (١/ ٥٨٥).

الحال من الليل[1]، والعامل في هـذه الحـال عنـدهم مـا في المجـرور مـن معنـى الفعل[2]، كما أنّك إذا قلت: زيد في الدار قائماً، فالعامل في (قائم) مـا تضـمنه الجـار والمجرور من معنى الفعل، ولا يصحّ أن يكون العامل في الحال على هـذا الوجـه (أُغشيت)؛ لأنّ العامـل في الحـال لا يجـوز أن يكـون غـير العامـل في صـاحب الحال[3].

وقياس قول الكوفيين أن يكون منصوباً على القَطْع[4]، ومعنى ذلـك عنـدهم أنّه أراد: قطعاً من الليل مظلماً على الصفة لليل، فلمّا قطع الألف واللام انتصب، وعلى نحو هذا يُتأوّل قول امرئ القيس[5] [من الطويل]:

٤١٣ ـ وعـالينَ قِنْوانـاً مـن البُسـر أحمـرا

وقد يجوز في هذه القراءة أن يكون (مظلماً) صفـة[6] لقطـع على أن يعتقـد في (قِطْع) أنّه لغة في (قِطَع)، فقد وجدنا في كـلام العـرب فِعْـلاً وفِعَـلاً [١٤٢/ أ]

---

(١) ينظر: «معاني القرآن للأخفش»: (١/ ٣٧٣)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع»: (١/ ٥١٧).

(٢) ينظر: «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيـد»: (٣/ ٣٧٥)، وقـد جعـل العامـل في الحال المنوي في قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، وهو المتعلق به.

(٣) ينظر: «همع الهوامع»: (٤/ ٣٦).

(٤) أراد الحال. ينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (١/ ٤٦٢).

(٥) تقدم تخريجه، ينظر: «الشاهد»: (١٤٣).

(٦) ينظـر: «الكشـف عـن وجـوه القـراءات السـبع»: (١/ ٥١٧)، و«التبيـان في إعـراب القرآن»: (٢/ ٦٧٣).

يكونان بمعنى واحد، كقولهم: قِمْع وقِمَع[1]، وضِلْع وضِلَع[2]، ونِطْع ونِطَع[3]، ولكنّ[4] هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأنّا لم نرَ أحداً من اللغويين حكى أنّه يقال: قِطْع وقِطَع بمعنى [واحد][5]، واللغة لا يركب فيها القياس، إنّما هي موقوفة على السماع.

وأمّا من جعل (قِطَعاً) جمع: قطعة، وهو المعروف المشهور، فليس يجوز أن يكون (مظلماً) صفة له؛ لأنّ الجمع حكمه لا يوصف بالمفرد، فكان يجب أن يقال: مظلمة[6]؛ لأنّ الجماعة مما لا يعقل تجري مجرى الواحدة ممن يعقل، كقولهم: رأيت جمالاً ذاهبة، فإن تكلّف متكلّف وأراد أن يجعله من باب ما يذهب به مذهب الجمع فيذكّر، قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل: ٦٦]، وكقول طرفة[7] [من المديد]:

٤١٤ ـ كالإماء أشرفت حزمه

وكقول الآخر[8] [من الطويل]:

---

(١) القِمَعُ والقِمْعُ: ما توضع في فم السقاء. «اللسان» (قمع) (٩/ ٤٩٥).

(٢) الضِّلَعُ والضِّلْعُ: لغتان: محنيّة الجنب، مؤنثة. «اللسان» (ضلع) (٥/ ٥١٧).

(٣) النِّطْع والنِّطَع والنَّطْع والنَّطَعَة: ما ظهر من غار الفم الأعلى. «اللسان» (نطع) (٨/ ٥٩٩).

(٤) الأصل: اللغة ولكن.

(٥) زيادة يقتضيها السياق، وقد وضعت علامة تشير إلى وجود سقط فوق قوله: بمعنى.

(٦) الأصل: بالمطلمة أو مظلمة.

(٧) مرّ تخريجه، وهو الشاهد (٣٢).

(٨) وهو: حيّان بن جُلْبَةَ المحاربيّ جاهليّ، وتمام البيت:

٤١٥ ـ ألا إنّ جيراني العشيةَ[1] رائحُ

فإنّ هذا عندي لا يجوز في هذا الموضع؛ لأنّ هذا إنّما سمع في الضمائر والأخبار.

وأمّا الصفات والأحوال فإنّ ذلك لا يكاد يوجد فيها، ولا سيما ما كان جارياً على الفعل، وكتاب الله تعالى إنّما يجب أن يحمل على الوجه الأفصح، ويتجنب فيه الشذوذ ما لم تدعُ إليه ضرورة، وإنّما ذكرت هذا فإنّي كنت لا أعلم أحداً قال به في هذه الآية؛ لأنّ قوماً من النحويين يولعون باتّباع الشذوذ [١٤٢/ ب] وطلب الغرائب وما ذكرته أوّلاً هو الذي يوجب أن يعوّل عليه، والله الموفق.

* *

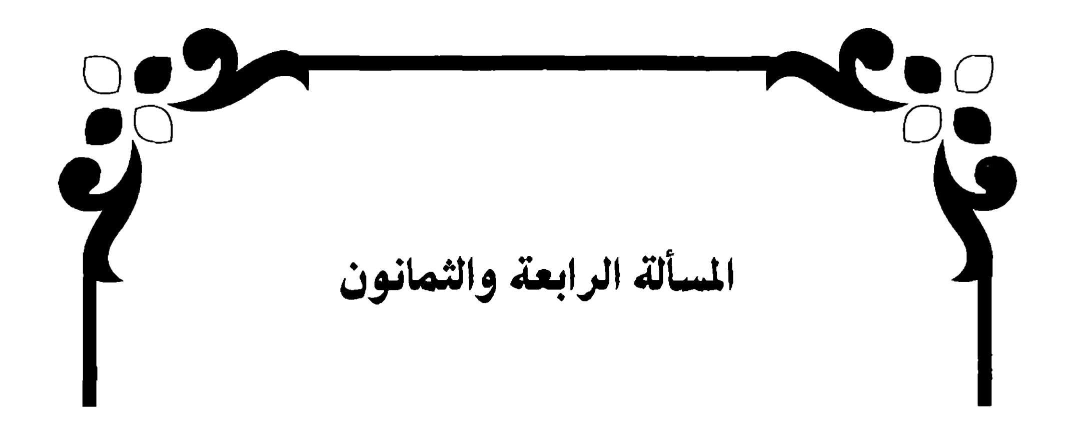
دعتهم دواعٍ من هوىً ومنادِحُ

ينظر: «رسالة الصاهل والشاحج»: (٤٣٨)، و«معجم ما استعجم»: (١/ ١٧٣)، و«همع الهوامع»: (٦/ ١١٩)، و«الدرر اللوامع»: (٧/ ٢٧٩)، وقال الشنقيطي: ولم أعثر على قائل هذا البيت.

(١) الأصل:

ألا إن قول جيران العشيرة

وما أثبته من مصادر التخريج.



المسألة الرابعة والثمانون

سألت ـ أعزّك الله ـ عمّا حكاه أبو عبيد في كتاب «الأمثال» من قول مازن بن مالك بن عمرو بن تميم[1]، للهَيْجُمَانـةَ بنت العنبـر بن عمـرو بن تَميـم: (حنَّـت ولا تهنّت[2] وأنّي لكِ مقروع)[3] وقلت ما اختلفت[4] فيـه، فـرواه قـوم: حنـت

(١) قاض جاهلي من تميم، كان من حكام الموسم في عكاظ، وهو جد قطـري بـن الفجــاءة وعبّاد بن علقمـة، والنضـر بن شميل وآخرين، ينظـر: «جمهـرة الأنسـاب»: (٢١١)، و«تاج العروس» (حزن) (٣٦/ ١٧٠)، و«الأعلام»: (٥/ ٢٥٥).

(٢) الأصل: تهنيت.

(٣) ينظر: «مجمـع الأمثـال»: (١/ ٤٨٣)، و«المستقصـى فـي أمثـال العـرب»: (١/ ٨٥)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٢٠١)، والمثل في المصادر المتقدمة بروايـة: حنّـت ولا هنّـت، وأنّي مقروع، وفي: «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣١٩) برواية: حنّت فلا تهنت.

وقد أورد الكسياني قصة المثل فقال: كانت الهيجمانة بنت العنبر بن عمر بن تميم تعشـق عبد شمس بن سعد، وكان يلقّب بمقروع، فأراد أن يغير على قبيلة الهيجمانة، وعلمـت بذلك الهيجمانة، فأخبرت أباها، فقال مازن بن مالك بن عمـرو: حنّـت ولات هنّـت، أي: اشتاقت وليس وقت اشتياقها... يُضرب لمن يحنّ إلى مطلوبه قبل أوانه.

(٤) هكذا في الأصل.

ولا تهنّت، وهو الأشهر فيه، فجعلوا (تهنت) فعلاً ماضياً من قولك: هَنَأَني الشيءُ وتهَنَّأته[1]، ومن قوله تعالى: ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾[النساء: ٤]، و(لا) على هذه الرواية دعاء، كأنّه دعاء عليها أنْ لا يهنئها الله تعالى من هذا الحنين.

وأصل: تهنّت على هذا: تهنّأتْ، ثم خففت الهمزة على لغة من يقول في (سؤال) من: سأل، فيجعل الهمزة بين بين، وأبدلها إبدالاً محضاً على لغة من يبدل الهمزة حرف لين، فيقول في قَرَأَتْ: قَرَتْ[2]، واجتمع ساكنان: الألف وتاء التأنيث، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، كما قالوا: هند رَضَتْ، ودَعَتْ، وعلى هذا التخفيف جاء قول الفرزدق[3] [من الكامل]:

---

(١) ينظر: «لسان العرب» (هنأ) (٩/ ١٤٣).

(٢) الأصل: قرات.

(٣) «الديوان»: (٢/ ٤٠٨)، وتمامه:

ومضت لمسلمةَ الرّكابُ مُودَّعاً

وينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥٥٤)، ورواية العجز فيه:

راحتْ بمسلمة البغالُ عشيّة

وكذا روايته في: «الكامل»: (٢/ ٦٢٦)، (٩٨٤)، و«الخصائص»: (٣/ ١٥٤)، و«العمدة»: (١/ ٤٠١)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٢٠)، وقال ابن الشجري: وهذا لا يسمى تخفيفاً، وإنما هو إبدال لا يجوز إلا في الشعر، والتخفيف الذي يقتضيه القياس في هذا النحو أن تجعل الهمزة فيه بين بين، وقال الخوارزمي في «شرح أبيات المفصل»: (٢/ ١٢١٤): وأراد (لا هَنَأَكِ) بالهمز فخففه.

والبيت في: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٣٤٠)، برواية: ولّت بمسلمة...

٤١٦ ـ فارْعَيْ[١] فزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

فهذا معناه وإعرابه على هذه الرواية، ورواه قوم: ولات هَنَأْتِ، يذهبون إلى أنّها (لات) التي في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص: ٣]، وفي [١٤٣/ أ] هذه الرواية غموض، وفي الإعراب والمعنى معاً، [و][٢] فيها مع ذلك شذوذ، وكأنّ الذين رووه هكذا جعلوه من قول الأعشى[٣] [من الخفيف]:

٤١٧ ـ لات هنّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أوْمَنْ[٤] جاءَ منها بطائِفِ[٥] الأهوالِ[٦]

ولا فرق بين البيت والمثل غير (هَنَّا) الذي هو ظرف الزمان[٧] في هذا البيت

---

(١) الأصل: نازعني.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) «الديوان»: (١٦٣)، وينظر: «جمهرة أشعار العرب»: (١١٩)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ٦٧)، و«شرح المفصل»: (٣/ ١٧)، و«لسان العرب» (هنأ) (٩/ ١٤٣)، و«شرح التصريح»: (١/ ٢٧٠)، و«همع الهوامع»: (٢/ ١٢٣)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ١٩٨)، (٢٠١)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١١٨)، ومعنى البيت: ليس هذا أوان ذكرى جبيرة ـ وهي امرأة ـ وقيل: معناه ليس هو.

(٤) الأصل: أم. وما أثبته من مصادر التخريج.

(٥) الأصل: طائف.

(٦) الأصل: لاهوال.

(٧) اختلف النحاة في دلالة هَنَّا، فمن قائل إنّها للزمان، ومن قائل إنها للمكان، ومن قائل هي محتملة للزمان وللمكان. ينظر: «شرح المفصّل»: (٣/ ١٧)، و«لسان العرب» (هنأ) (٩/ ١٤٣)، و«شرح التصريح»: (١/ ٢٧٠).

مذكّر على المتعارف[1] المشهور فيه، وجاء في المثل مؤنّثاً، وهذا هو الشذوذ الذي أومأت إليه، وكأنّهم إنّما نشزوه[2] في المثل ليزدوج الكلام، كما قال: (لكل ساقطة لاقطة)[3]: فأنشز اللاقطة؛ ليوافق ساقطة لاقطة. [و][4] في هذه (لات) خلاف، فسيبويه[5] يجعل (لات)[6] بمنزلة (ليس)، ويزعم أنّ العرب لا تستعملها إلّا مع الحين خاصةً، وأنّهم لا يظهرون معها الاسم والخبر معاً، إنّما يقولون: لا حينَ مناص، فينصبون (حين) على الخبر، ويظهرون الاسم كأنّه قال: ولاتَ الحين حين مناص.

ومنهم من يقول: ولات حينٌ، فيرفع الخبر ويجعله اسمها، ويضمر خبرها، كأنّه قال: ولاتَ حينٌ مناص لهم، أو نحو ذلك[7]

[و][8] ذكر الكوفيون[9] أنّ العرب قد استعملتها مع غير الحين، وأنّ من

---

(١) الأصل: التعارف.

(٢) الأصل: نشزه.

(٣) ينظر: «جمهرة الأمثال»: (٢/ ١٦٩)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ١٣٦)، وقال الميداني: قال الأصمعي وغيره: الساقطة: الكلمة يسقط بها الإنسان، أي: لكل كلمة يخطئ فيها الإنسان من يتحفظها فيحملها عنه، وأدخل الهاء في اللاقطة إرادة المبالغة، وقيل: أدخلت لازدواج الكلام، و«المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ٢٩٢).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٥٧).

(٦) الأصل: خلافاً، وما أثبتّه موافق للسياق.

(٧) ينظر: «المغني»: (٣/ ٣٥٩)، و«همع الهوامع»: (٢/ ١٢١).

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) قال الفرّاء: ومن العرب من يضيف لات فيخفض. «معاني القرآن»: (٢/ ٣٩٧)، وينظر: «شرح التصريح»: (١/ ٢٦٩)، و«همع الهوامع»: (٢/ ١٢١).

العرب من يخفض بها، وأنشدوا في ذلك[1] [من الخفيف]:

٤١٨ ـ طلبوا صُلحنا ولاتَ أوانِ
فأجبنا أن ليسَ حينَ بقاءِ

ويقوّي مذهبهم قول الأعشى الذي أنشدناه آنفاً؛ لأنّه استعملها مع غير الحين، وكذلك هذا المثل، وعلى مذهبهم قول المتنبي[2] [من البسيط]:

٤١٩ ـ [١٤٣/ ب] لقد تصبّرت حتّى لات مُصْطَبَرٍ
فالآنَ أُقْحَمُ حتى لاتَ مُقْتَحَمِ

وكان الأخفش[3] يقول في (لات) هذه: إنّها (لا) التي للنفي دخلت عليها تاء التأنيث، كما دخلت على (رُبّ)، و(ثمّ) في قولهم: رُبَّتَ وثُمَّتَ، ولا يُعلم في كلام العرب حرف معنى لحقته تاء التأنيث إلّا هذه الأحرف، و(لا) عنده ههنا لا تعمل شيئاً، فالرفع بعدها على الابتداء وإضمار الخبر، والنصب على إضمار فعل[4]

ومنهم من يجعلها إذا انتصب ما بعدها (لا) التي للتبرئة، وإذا ارتفع ما بعدها

---

(١) قائله أبو زبيد الطائي. ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (٢/ ٣٩٨)، و«شرح المفصل»: (٩/ ٣٢)، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ٣٧٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢١٢)، و«مغني اللبيب»: (٢/ ٣٦٤)، و«همع الهوامع»: (٢/ ١٢٤)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ١٦٩)، (١٨٣)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١١٩).

(٢) «الديوان بشرح العكبري»: (٤/ ٤٠)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ٢٥٠).

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢١٠)، و«همع الهوامع»: (٢/ ١٢١)، والقول فيهما منسوب إلى الأخفش والجمهور.

(٤) والتقدير: ولا أرى حين مناص. «شرح المفصل»: (١/ ١٠٩)، وينظر: «المغني»: (٣/ ٣٦٠).

(لا) التي بمعنى (ليس) كقوله[1] [من الكامل]:

٤٢٠ ـ فأنـــا ابـــن قـــيسٍ لا بَـــراحُ

وقد روي نحو هذا عن الأخفش، والخبر في هذه الأقوال محذوف، وقـوم يقولون في قوله: (ولات حين): إنّ التاء متصلة بالحين[2] لا بـ (لا)، وزعمـوا أنّ من العرب من يزيدها مع الحين خاصةً، وأنشدوا[3] [من الكامل]:

---

(١) وهو سعد بن مالك القيسي، وتمامه:

مـــــن فـــــرّ عـــــن نيرانهـــــا

ينظـر: «الكتـاب»: (١/ ٥٨)، و«المقتضب»: (٤/ ٣٦٠)، و«أمالـي ابن الشـجري»: (١/ ٣٦٤)، (٢/ ٦٦)، و«الإنصاف»: (٣١٢)، و«شرح المفصـل»: (١/ ١٠٨)، و«همـع الهوامع»: (٢/ ١١٩)، و«خزانـة الأدب»: (١/ ٤٦٧)، و«الـدرر اللوامـع»: (٢/ ١١٢)، وقال الشنقيطي: وأنشده سيبويه أيضاً على إجراء (لا) مجرى (ليس) في بعض اللغات، فـ (براح) اسمها، والخبر محذوف، أي: لي.

(٢) أي: تحين، وتكون التاء زائدة في أوّل (الحين)، قاله أبو عبيدة وابن الطـراوة، واسـتدل أبو عبيدة بأنّه وجدها في مصحف الإمام مختلطة بـ (حين) في الخط، وقـال أبـو عبيـد: تحين لغة في حين، ولا لنفي الجنس. ينظـر: «المغنـي»: (٣/ ٣٥٨)، و«همـع الهوامـع»: (٢/ ١٢١)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ١٧٦).

(٣) البيت لأبي وجزة يزيد بن عبيد السعدي. ينظر: «الإنصاف»: (٩٣)، ورواية العجز فيه:

والمطعمـــون زمـــان أيـــن المُطعِـــمُ

و«شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ٣٧٨)، و«لسـان العـرب» (حـين»: (٢/ ٦٨٩)، و«الهمع»: (٢/ ١٢١)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ١٧٦)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١١٥).

٤٢١ ـ العاطفون تَحِينَ ما مِـنْ عـاطفٍ والمسبغون يداً إذا[1] ما أَنْعَمـوا

فإعراب قوله: (ولا هنّت) على رواية من روى هكـذا: أنّ (لات) بمعنـى (ليس)، و(هنّتْ) ظرف فيه خبرها، واسمها مضمر، كأنه قال: حيـث ولـيس ههنـا حين، أليس هذا وقتاً فحسن في مثله، واستعمل ههنا في هذا المثل، وفي بيـت الأعشـى ظرف زمان، والأكثر فيها أن تكون ظرف مكان، وكما قال ذو الرمّة[2] [من البسيط]:

٤٢٢ ـ هَنّـا وهِنّـا ومِـنْ هُنّـا لهـن بهـا ذاتَ الشمائلِ والأَيمانِ هَيْنومُ[3]

فهذا ما حضر لي فيما سألت عنه، وبالله التوفيق.

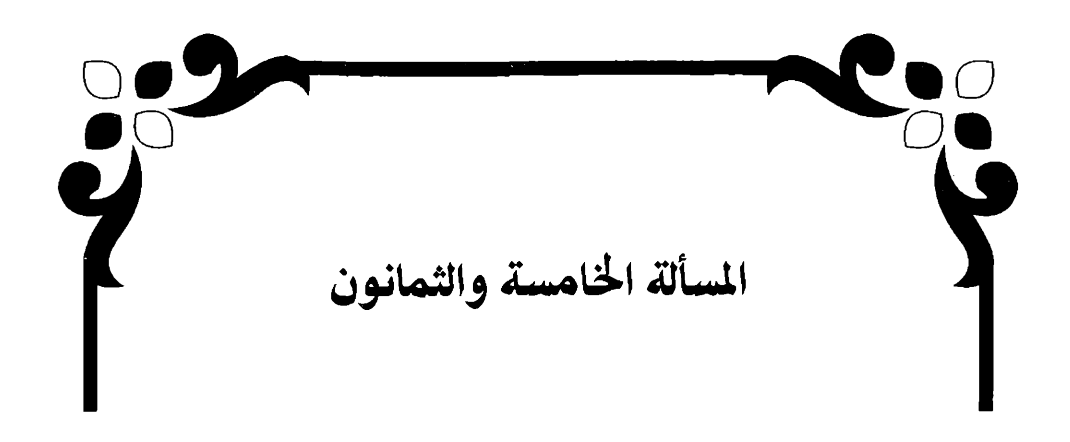
* *

(١) الأصل: إذ.

(٢) «الديوان بشرح التبريزي»: (١٤٤)، وقال التبريزي في شرح البيت: (هنّا وهنّا)، يقول: يُسمع صوت الجنّ وزجلها من ههنا وههنا، (بها ذات الشـمائل والأيـمان هينـوم) أي: هينمة: وهي صوت تسمعه ولا تفهم كلاماً.

وينظر: «الخصـائص»: (٣/ ٤٠)، و«شرح المفصـل»: (٣/ ١٣٧)، و«المقاصـد الشـافية»: (١/ ٤٢١)، و«المقاصد النحويـة»: (١/ ٢٣٦)، (٢٤٤)، وقـال العينـي: الاستشـهاد فيه: في قوله: (هنّا) حيث أشير بهـا إلى الزمـان، وأصـلها أن تكـون للمكـان، و«شرح التصريح»: (١/ ١٤٧).

(٣) الأصل: الشمال ولا يمار هيوم، وما أثبته من مصادر التخريج.



المسألة الخامسة والثمانون

[١٤٤/ أ] سألت ـ أرشدك الله ـ عن قولهم: (أيّان) بمعنى متى، وقلت: ما وزنه من الفعل؟

وهو عندي يحتمل ثلاثة أوجه[1]:

ـ أحدها: أن يكون فَعْلاناً، فيكون من لفظ (أيّ) التي يستفهم بها عن بعض من كلّ، كقولهم: أيّ القوم أخوك؟

ومن لفظ [أي][2] التي تستعمل في تفخيم الشيء وتعظيمه، كقولهم: مررت برجل أيّ رجل، ويقوّي هذا القول شيئان كلاهما مقنع: الأوّل منهما أنّ الألف والنون إذا وقعتا آخر كلمة، وقبلها ثلاثة أحرف فصاعداً، فالقياس عند سيبويه[3] أن يُحكم بزيادتها حتى يقوم الدليل على غير ذلك.

ـ والثاني: أنّ (أيّان) معناها الاستفهام، وقد وجدناها تستعمل في الاستفهام،

---

(١) الكلام عن اشتقاق (أيّان) بكامله في: «المحتسب»: (١/ ٢٦٨)، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (٣/ ١٦٩)، و«تاج العروس» (أين) (٣٤/ ٢٢٣).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٦٠).

فسبيلهما أن يجعلا من أصل واحد.

وقد قال النحويون: إنّ (إيّان) إنّما تستعمل في الاستفهام عن كل شيء يفخم قدره ويعظّم أمره، كقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَـٰهَا﴾[الأعراف: ١٨٧]، وقد وجدنا (أيّان) تستعمل في تفخيم الشيء، كنحو ما ذكرناه من قولهم: مررت برجل أي رجل[1]، وقول الراعي[2] [من الطويل]:

٤٢٣ ـ وللهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فتى

فقد صارت (أيّان) موافقة لأيّ في الاستفهام والتعظيم والتفخيم، فأقوى الأقوال عندي أن تكون مشتقةً من لفظها ومركبة من ذاتها، فهذا أحد الأوجه الثلاثة.

ـ والوجه الثاني: أن تُجعل مشتقة من لفظ (أين) الذي هو ظرف مكان؛

---

(١) قال سيبويه: ومن النعت أيضاً: مررت برجل أيّما رجل، فأيّما نعت للرجل في كماله وبذّه غيرَه، كأنّه قال: مررت برجل كامل. «الكتاب»: (١/ ٤٢٢).

(٢) الديوان»: (٢١)، وتمامه فيه:

فأومأتُ إيماءً خفيّاً لحبْترٍ

وينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٨٠)، و«الكامل»: (٣/ ١٤٠٧)، و«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي»: (٣/ ١٠٥٠)، و«شرح الكافية للرضي»: (ق٢/ م٢/ ١٠٩٦)، و«همع الهوامع»: (١/ ٣٢٠)، و«الأشموني»: (١/ ٢١٧)، و«خزانة الأدب»: (٩/ ٣٧٠)، وقال البغدادي: فإذا قلت: مررت برجل أيِّ رجل فقد أثنيت عليه ثناءً عامّاً في كل ما يمدح به الرجل، و«الدرر اللوامع»: (١/ ٣٠٧)، وقال الشنقيطي في معنى البيت: أومأت: أي: رمزت وأشرت، وحبتر: اسم رجل...، والبيت من جملة أبيات للراعي النميريّ، يذكر فيها قصة ضيوف نزلوا في شدة فعقر لهم...

لأنّها قد وافقتها في أنّ كلّ واحدة استفهام، وأين وزنه (فَعْل)، ويلـزم [١٤٤/ ب] على هذه الوجوه أن يكون وزن أيّان: مفعولاً.

ـ والوجه الثالـث: أن صـاحب كتـاب «العـين» أدخلهـا في بـاب الهمـزة والنون والواو، وجعلها مـن لفـظ الأوان الـذي هـو الوقـت، ولم تقـع في جميـع النسخ[١]، ولا يستقيم حملها على ما ذكر إلّا على أن يكون وزنهـا فيعـالاً بمنزلـة: بَيْطار وضبطان، وأصلها على هذا القول: أَيوان، فاجتمعت الياء الزائـدة للبنـاء، والواو[٢] التي هي عين الفعل، وسبقت إحداهما بالسـكون فقلبـت الـواو يـاء، وأدغمت في الياء، ونظيرها قولهم: فيّاح وديّان، وقال بعـض النحـويين أصـلها: أي أوان[٣]، فلمّا كثر استعمالها حذفت وجعلت الكلمتان بمنزلة كلمة واحدة، كما قالوا: أيش لك، وهو يريدون: أيّ شيء لـك، [و][٤] كـما قـالوا: وَيْلَمِّـه، يريـدون: ويل أمّه، وهذا يقوي ما قاله صاحب كتاب «العين».

* *

(١) لم أقف عليه في المطبوع.

(٢) الأصل: الياء. وما أثبته من: «المناهج الكافية»: (٤٧٧).

(٣) ينظر: «مفردات ألفاظ القرآن»: (١٠٣).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

المسألة السادسة والثمانون

سأل سائل فقال: جوابك ـ رضي الله عنك ـ في الحديث الذي ذكره النبيّ ﷺ عن الله تعالى أنّه قال: «الكبرياء ردائي والعظمة إزاري»[1]، وهل العظمة والكبرياء صفتان تؤولان إلى معنى واحد، أم تتضمن كلّ واحدة منهما معنى لا تتضمنه الأخرى، وإن كانتا كذلك فأيّتهما أخصّ من الأخرى، وما وجه المقابلة فيهما إذا

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤١٧٤) (٢/ ١٣٩٧)، وفيه: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله سبحانه: الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، من نازعني واحداً منهما ألقيته في جهنم»، وينظر: «مسند الإمام أحمد» (٧٣٨٢) (١٢/ ٣٣٧)، و«حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل للإمام السندي» (٣٥٣٧) (٥/ ١٨٥)، واللفظ فيهما: عن أبي هريرة، قال: «قال الله عزّ وجلّ: الكبرياء ردائي، والعزّة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما ألقه في النار»، و«شرح النووي على مسلم»: (٢٦٢٠) (١٥٥٩)، واللفظ فيه: قال رسول الله ﷺ: (العزّ إزاره والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته)، و«عون المعبود شرح سنن أبي داود»: (٤٠٨٦) (٧/ ٢٠٦)، واللفظ فيه قال رسول الله ﷺ: «قال الله عزّ وجلّ: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما قذفته في النار».
والإزار: المِلْحَفَة، وفُسِّر بما يستر أسفل البدن، والرداء: ما يُستر به أعلاه، وكلاهما غير مخيط، وقيل: الإزار: ما يستر أسفل البدن... ينظر: «تاج العروس» (أزر) (١٠/ ٤٣).

كان المعنى واحداً؟ وما وجهها إذا كانتا[1] لمعنيين مختلفتين ولِمَ خص الكبرياء بالرداء والعظمة بالإزار؟ بيّن لنا ذلك بياناً شافياً، يعظم الله أجرك.

الجواب: لا يجوز أن يوصف بهما إلّا الله[2] تعالى، [١٤٥/ أ] وأمّا ما ذكرته من أنّه ارتدى بإحداهما واتّزر بالأخرى، فليس المراد بالرداء[3] والإزار على الحقيقة كما توهمت المجسّمة، تعالى الله عن صفات المخلوقين وتأويل الجاهلين، ولكنّ العرب جرت عادتهم بأن يشبّهوا الصفات باللباس، فما كان من الصفات حسناً ضربوا له المثل بالملابس الحسنة، وما كان من الصفات قبيحاً ضربوا له المثل بالملابس القبيحة، كما قال الفرزدق[4] [من الطويل]:

٤٢٤ ـ وَرِثْتم ثيابَ المجدِ فَهْيَ لَبُوسُكُم ... عن ابنَيْ منافٍ عبدِ شمسٍ وهاشم

وقال جرير في ضده[5] [من الطويل]:

٤٢٥ ـ كسا اللؤمُ تيماً خُضْرَةً من ثيابها ... فويلٌ لتيمٍ من سرابيلها[6] الخُضْرِ

---

(١) الأصل: كان.

(٢) ينظر: «عون المعبود» (٤٠٨٦) (٧/ ٢٠٦)، نقل المؤلف عن الخطابي: أنّ الكبرياء والعظمة صفتان لله سبحانه، واختصّ بهما لا يشركه فيهما. ولا ينبغي لمخلوق أن يتعاطاهما؛ لأنّ صفة المخلوق التواضع والتذلل.

(٣) الأصل: للرداء.

(٤) مرّ تخريجه، ينظر: «الشاهد»: (٢٠٩).

(٥) مرّ تخريجه، والبيت في: «الديوان»: (١٦٢)، برواية:

كسا اللؤمُ تيماً خضرة في وجوهها ... فيا خزي تيم من سرابيلها الخضر

(٦) الأصل: سرابلها.

وقد جرت عادة العرب بأن يشبّهوا الصفة الظاهرة بالرداء والصفة الباطنة بالإزار، وربما عبّروا عن ذلك بالدثار[1] والشعار[2]؛ لأنّ الدثار فوق الشعار، كما أنّ الرداء فوق الإزار[3]، كما قال الفرزدق[4] [من الطويل]:

---

(١) الدِّثار: ما يُتدثّر به، وقيل: هو ما فوق الشعار من الثياب. «تاج العروس» (دثر) (١١/ ٢٧٢).

(٢) الشِّعار: ما تحت الدِّثار من اللباس، وهو يلي شَعَر الجسد دون ما سواه من الثياب، وفي المثل: هم الشِّعار دون الدِّثار، يصفهم بالمودة والقرب، وفي حديث الأنصار: «أنتم الشعار، والناس الدِّثار» أي: أنتم الخاصة والباطنة. «تاج العروس» (شعر) (١٢/ ١٨٩).

(٣) الأصل: كما أن الرداء فوق الإزار؛ لأنّ الدثار فوق الشعار. وما أثبته هو الصواب، وقد وضعت علامة دالة على الخطأ.

(٤) وهو ليس في ديوانه، وفيه بيت ينتهي بقوله: إذا الموتُ بالموت ارتدى وتأزّرا. «ديوانه»: (٢٢٧)، وقد نسبه الخوارزمي في «شرح أبيات المفصل»: (١/ ٣٩٦) إلى الفرزدق، ونُسِب إلى رجل من عبد مناة بن كنانة في: «المقاصد النحوية»: (٢/ ١١٤)، و«شرح التصريح»: (١/ ٣٤٩)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٦٧ ـ ٦٩)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ١٧٢).

وهو بلا نسبة في «الكتاب»: (٢/ ٢٨٥)، و«المقتضب»: (٤/ ٣٧٢)، و«شرح الكافية للرضي»: (ق١/ م٢/ ٨٣٢)، و«المقاصد الشافية»: (٢/ ٤٤٣)، و«همع الهوامع»: (٥/ ٢٨٧)، وينسب البيت إلى الكميت بن معروف، وقد جمع شعره د.حاتم الضامن، ينظر: «مجلة المورد» العدد: (٤)، لسنة (١٩٧٥)، (ص: ١٧٢) والبيت منفرد في المقطوعة (٥).

والبيت قيل في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له.

٤٢٦ ـ لا[١] أبَ وابناً مثلَ مروان وابنه إذا هـو بالمجـدِ ارتـدى وتـأزّرا

وقال آزة بن عنقا الفزاري[٢] [من الطويل]:

٤٢٧ ـ ولمّا رأى المجدَ استُعيرت ثيابُـه تَردَّى رداءً سابغ[٣] الذيلِ واتَّزرْ

وقال أبو نواس[٤] يمدح الأمير[٥] [من الطويل]:

---

(١) في أغلب مصادر التخريج (فلا).

(٢) وهو أسيد بن عنقاء الفزاري، جاهلي من أكبر أهـل زمانـه وأشـدهم عارضـة ولسـاناً، وطال عمره ونكبه دهره فاختلّت حاله، فخرج يتبقل لأهله، فمر عليه عُميلة الفزاري فسلّم عليه وقال: يا عم، ما أصارك إلى ما أرى؟ قال: بخل مثلـك بمالـه، وصـون وجهـي عن مسألة الناس، قال: أما والله لئن بقيت إلى غد لأغيّرَنَّ من حالـك مـا أرى... فلـما كان السّحر سمع أسيد رُغاء الإبل، وثُغاء الشاء، وصهيل الخيل، ولَجَبَ الأمـوال، فقـال: ما هذا؟ قالـوا: عُميلـة قد سـاق إليك مالـه... فأنشـأ ابن العنقـاء يقـول... ينظـر: «الأمالـي»: (١/ ٢٣٧)، و«زهـر الآداب»: (٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، و«سـمـط الـلآلي»: (٢/ ٦٥)، و«التذكـرة الحمدونيـة»: (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، و«المسـتطرف في كـل فـن مستظرف»: (١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، ولم أجـد ممـن ذكـره قـد سـماه آزة، والبيـت ضـمن مقطوعة قالها الشاعر بالمناسبة، وهي في مصادر التخريج المتقدمة.

(٣) «ديوان المعاني»: (١/ ٢٣)، برواية: تردّى بثوب واسع.

(٤) أبو علي الحسن بن هانئ بن عبد الأوّل الحَكمي، ولد بالبصرة ثم خـرج إلى الكوفـة ثـمّ صار إلى بغداد، وهو في الطبقة الأولى من المولَّدين، وقد اعتنى بجمع شعر جماعـة مـن الفضلاء، لازم والبة بن الحباب، وخلفاً الأحمر، وحمل عـن الأخـير علـماً كثـيراً وأدبـاً واسعاً، فخرج واحد زمانه في ذلك، وسمي أبـا نـواس لـذؤابتين كانتـا تنوسـان عـلى عاتقه، والذُّؤابة: الضفيرة من الشـعر (ت١٩٥هـ) ببغـداد. ينظـر: «طبقـات الشـعراء لابن المعتز»: (١٩٣)، و«وفيات الأعيان»: (٢/ ٩٥)، و«خزانة الأدب»: (١/ ٣٤٧).

(٥) الديوان»: (١٨٩).

٤٢٨ - إمام يَسُوس المُلكَ تسعين حجةً عليـــه لـــه منـــه رداءٌ ومئـــزرُ

فلمّا كان هذا مستمراً في كـلام العـرب ولغـاتهم، معلومـاً مـن مـذاهبهم وعادتهم، خاطبهم الله تعالى بما يعقلونـه، ومثّـل لهـم الأمـور الغيبيـة بنحـو ممّـا يستعملونه، فكما أنّه لا رداء [١٤٥/ ب] ولا إزار في جميـع مـا أنشـدته، وإنّـما هـو تشبيه وتمثيل، فكذلك الرداء والإزار في هذا الحديث المرويّ المنقول.

وأمّا سؤالك لِمَ ذكر الرداء مع الكبرياء، والإزار مـع العظمـة، وهـل بـين الكبرياء والعظمة فرق؟

فإنّه سؤال يدور الجواب عنـه للوقـوف عـلى الحقيقـة منـه، مـع أنّ هـذه الشرعيات قد نهى العلماء عن تعليلها، وأمروا بتركها على ظاهرها وقبولها.

وقد وصف الله تعالى نفسه بالعظمة والكبرياء، وسـوّت العـرب بيـنهما في الاستعمال، غير أنّ عظمة الله، عزّ وجلّ، إذا اعتبرها المعتبر، واستعمل فيها النظر والتدبّر تنقسم قسـمين: أحدهما: ظاهر، والآخر بـاطن؛ فالظـاهر: مـا يشـاهده هؤلاء[١] المخلوقون من بدائع صنعه الظـاهرة للأبصـار في السـموات والأرض وما بينهما.

وأمّا الباطن فما لا يشاهده هؤلاء[٢] المخلوقون من مصنوعاته التي طواها عنهم، ووجدنا الله تعالى قد أمـر الخلق[٣] أن يعتبروا ويسـتدلّوا على أنّه موجـود

---

(١) الأصل: ما يشاء هذه.

(٢) الأصل: لا يشاء هذه.

(٣) الأصل: أمر الله الخلق.

بما يرونه من مصنوعاته الظاهرة، فقال: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[آل عمران: ١٩٠].

وأمّا الباطن من مصنوعاته فلم يأمرهم بأن يعتبروا بها، بل وصفهم بأنّهم جهّال بذلك فقال: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[النحل: ٨]، وقال: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[السجدة: ١٧]، ووصف الله تعالى نفسه بأنّه ظاهر وباطن.

أمّا وصفه بأنّه ظاهر: فَلِما نرى من مصنوعاته الظاهرة؛ لأنّ من رأى المصنوع فقد رأى الصانع، إذ كان المصنوع لا يقوم بنفسه ويحتاج في وجوده إلى غيره.

وأمّا وصفه [١٤٦/ أ] بأنّه باطن: فلأنّ الخلق لا يدركون ماهيّة[1] ذاته، ولا حقائق صفاته، ولا المعقول من مصنوعاته.

ووجدنا الله تعالى قد قرن ذكر الكبرياء بمصنوعاته الظاهرة التي تُدرك بالإبصار، ولم يقرنها بذكر ما لا يُدرك إلّا بالمعقولات والاعتبار، وإنْ كان علمنا قد تقرر فيه أنّ له الكبرياء في باطن وظاهر وجميع ما خلق الله وقدّر، غير أنّ الخلق لم يستدلوا على كبريائه بالباطن، إنّما يستدلون عليه بالظاهر المشاهد من مصنوعاته، ولم يذكر ذلك مع الوصف الغائب منها، فكان[2] ذكر الرداء مع ما ظهر أليق من ذكره مع ما بطن، وذكر الإزار مع ما بطن أليق من ذكره مع ما ظهر؛ إذ كانت العرب قد جرت عادتها باستعمال الرداء في الصفة الظاهرة، واستعمال الإزار في الصفات الباطنة، وكانوا يؤثرون تطابق الألفاظ ويذمون تنافرها، كما أنّ أعرابيّاً قال لأخيه: أنا أشعر منك، فقال له أخوه: ولِمَ؟ فقال: لأنّي أقول

---

(١) الأصل: مائية.

(٢) الأصل: كان.

البيت وأخاه، وأنت تقول البيت وابن عمّه[1]

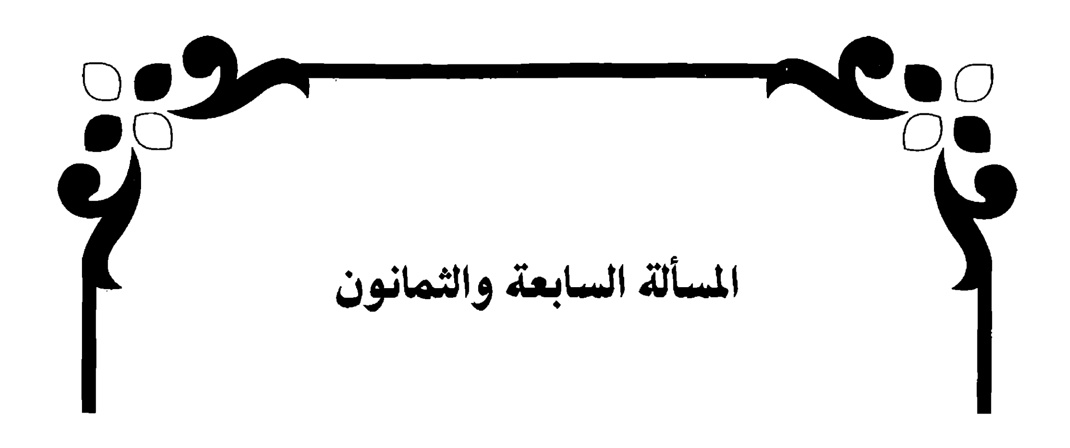
ويمكن أن يكون خولف بين اللفظين لاختلاف الصفتين، وإنْ كانت الكبرياء والعظمة ترجعان عند الاعتبار إلى معنى واحد، ويقوّي هذا أنّ مذاهب العرب المشهورة أنّهم إذا أرادوا التنويه بشيء والإشارة بذكره خصّوه بلفظ مخالف للّفظ الواقع على غيره، وإن كان أحد اللفظين يغني عن الآخر كقوله عز وجل: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ[١٤٦/ ب] وَرُمَّانٌ﴾[الرحمن: ٦٨]، و﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٨]، ثمّ قال: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[البقرة: ٩٨][2]، ولو اقتصر على ذكر الفاكهة والملائكة لعُلِم أنّ ما بعدها قد دخل فيها، وكذلك لو اقتصر على ذكر الكبرياء لَعُلم أنّ العظمة داخلة فيها.

وهذا الحديث قد ورد وتكلّم الناس قديماً وحديثاً في معناه، ولكنّهم لم يبلغوا فيه الحدّ الذي بلغته، ولسنا نقطع أنّ المراد به ما قلناه، وإنّما استعملنا فيه ما اقتضاه النظر والتأمّل، وقد جرى به كلام العرب المستعمل، ونحن نستغفر الله من ذلك إن كان عرضاً، ونسأله أن يوفّقنا لفهم ما خَفِي وغمض، لا رب سواه، ولا معبود حاشاه.

* * *

(١) والقول يُنسب إلى عمر بن لجأ. ينظر: «البيان والتبيين»: (١/ ٢٠٦)، (٢٢٨)، و«الكامل»: (٢/ ٦٩١)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٢٨٩)، وجاء في مصادر التخريج: إن أحسن الكلام ما اتّسق وتشاكلت معانيه، وتقاربت ألفاظه.

(٢) قال الزمخشري: فإن قلت: لِمَ عطف النخل والرمّان على الفاكهة وهما منها؟ قلت: اختصاصاً لهما وبياناً لفضلهما، كأنّهما لما لهما من المزية جنسان آخران، كقوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾، أو لأنّ النخل ثمره فاكهة وطعام، والرمّان فاكهة ودواء، فلم يخلصا للتفكه. «الكشاف»: (٦/ ١٨).



المسألة السابعة والثمانون

سألت ـ أعزّك الله ـ عن قول أبي الطيب المتنبي[1] [من الخفيف]:

٤٢٩ ـ جاء نَوروزنا[2] وأنت مـرادُهُ

وذكرت أنّ ابن الإفليلي[3] قال في تفسير شعره: النوروز: ورقة من الربيع تعظّمه الفرس وتتخذه عيـداً، وأنّ بعض علمـاء عصـرنا وكبرائه أنكر مـا قالـه الإفليلي، ولست أشكّ أنّ الذي حمله عـلى إنكـاره قولـه إنّـه اعتقـد في النـوروز

---

(١) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٤٧)، وتمامه:

وَوَرَتْ بالـــــذي أراد زنـــــاده

(٢) الديوان: نيروزنا، وقد اختلف أهل اللغة في ضبطها، فقد جعلها سيبويه بالياء، وقال السيرافي: والذي عندي في النيروز ألاّ يقال إلا بـالواو نـوروز؛ لأنّ أصـله بالفارسـية كذلك، ولأنّهم أجمعوا على جمعه بالواو، فقالوا: نواريز، ولو كان بالياء لقالوا: نيـاريز. «الكتاب»: (٣/ ٢٣٤)، و«شرح كتاب سيبويه للسـيرافي»: (٤/ ٥)، و«تـاج العـروس»: (نرز) (١٥/ ٣٤٩).

(٣) إبراهيم بن محمد بن زكريا أبو القاسم القرشي، كان عالمـاً باللغـة والنحـو، ولـه «شرح ديوان المتنبي»، ولم يصنف غيره (ت٤٤١هـ).

ينظر: «الصلة»: (١/ ١١٣)، و«إنباه الرواة»: (١/ ٢١٨)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤١٠).

والمهرجان ما يعتقده الجمهور[1]

وكنت في أوّل نظري وعنفوان شيبتي[2] أعتقد في ذلك نحواً من اعتقاده، إلى أن قرأت كتاب «التاج» للجاحظ[3]، فتبين لي[4] منه أنّ الأمر بعكس ما تعتقده العامة، وأنّ الذي يدعونه نوروزاً هو المهرجان، والذي يدعونه مهرجاناً هو النوروز، ثم تصفحت الأشعار القديمة والحديثة فوجدت الأمر يتناظر ويتعاضد، ومن أبين ما يدلّ على ذلك قول [١٤٧/ أ] البحتري[5] [من الطويل]:

٤٣٠ ـ وقد نبّه النوروز في غبش[6] الدجى ... أوائل وردٍ كُنَّ[7] بالأمس نُوّما

(١) واعتقاد الجمهور أن النوروز والمهرجان عيدان للفرس، وهما من بين سبعة أعياد اشتهرت لديهم، والنوروز هو اليوم الأول من السنة الفارسية، وخمسة أيام بعده، فهن ستة أيام، وكان من عادة الفرس في هذا اليوم أن يرش الناس بعضهم بعضاً بالماء. أما المهرجان فكان بينه وبين هذا العيد مئة وأربعة وسبعون يوماً. «كتاب النيروز لابن فارس» (١٠). وينظر: «تاج العروس»: (١٥/ ٣٤٩).

(٢) هكذا في الأصل، ولعله: شبيبتي.

(٣) عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الكناني، كان من أعلم الناس بعلوم الدين والدنيا وله كتب كثيرة مشهورة (ت٢٥٥هـ). ينظر: «معجم الأدباء» (٥/ ٢١٠٢)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢١٩). وينظر: «التاج في أخلاق الملوك» (١٣٣)، و«كتاب النيروز» (١٢).

(٤) الأصل: إلى.

(٥) ينظر: «الديوان»: (٤/ ٢٠٩)، و«العقد الفريد»: (٥/ ٤١٠)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٢٧١).

(٦) الديوان: غلس.

(٧) الأصل: نواظره كان بالأمس...

يُفَتِّحهـا بَـرْد النـدى فكأنّـه يَبُـثّ حـديثاً بيـنهنّ[1] مُكـتّما

ومـن شَـجَر رَدَّ الربيـعُ لباسَـهُ عليه كما نَشَّـرَتْ بُرْداً[2] مُنَمْنَما

أحـلَّ فأَبـدى للعيـون بَشَاشـةً وكان قذىً للعين إذ كان مُحْرِمـا

ومن ذلك قول ابن المعتز في أرجوزته البستانية[3] [من الرجز]:

٤٣١ ـ أمـا تـرى البسـتانَ كيـف نـوَّرا ونَشَّـرَ النـوروز فرعـاً أصـفرا

وضَـحَّكَ الـوردَ إلى الشـقائقِ واعتنقَ الزهر اعتناق الوامق[4]

وفي شعر أبي الطيّب أيضـاً دليـل عـلى صحّة ذلـك؛ لأنّـه قـال في هـذه القصيدة[5] [من الخفيف]:

٤٣٢ ـ مـا لَبِسْـنا فيهـا الأكاليـل حتّـى لَبِسَـتْها تِلاعُـه وَوِهَـادُهْ

فذكر أنّـه وقت تكتسـي فيـه التلاع والوهاد بالأزهار، ويوضح ذلـك أيضاً أنّ أبا الطيّب إنّما نهض إلى ابن العميد[6] في فصل الربيع، بدليل قوله في مدحه[7] [من الطويل]:

---

(١) الديوان: حديثاً كان أمس...

(٢) الديوان: وشياً.

(٣) ينظر: «زهر الآداب»: (٢/ ٢٧٢)، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ٣٥٨).

(٤) غير واضح في الأصل، وما أثبته من مصادر التخريج، والوامق: العاشق. «اللسان» (ومق) (٩/ ٤١٣).

(٥) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٤٨).

(٦) الأصل: العيد.

(٧) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٦٣)، وقال العكبري في معنى البيتين: يقول: من =

٤٣٣ ـ كفانا الرَّبيعُ العيس مـن بَرَكاتِـهِ فجاءَته لم تَسْمَعْ حُداءً سوى الرَّعْدِ

إذا ما اسْتَحَيْنَ الماء يَعْرِضُ نَفْسَه كَرَعْنَ بسبتٍ في إناءٍ مـن الـوَرْدِ

وكان أول ما مدحه به قصيدته التي أولها[1] [من الكامل]:

٤٣٤ ـ بادٍ[2] هواكَ صَبَرْتَ أَمْ لم تَصْبِرا

فلم يرضَ ابن العميد ما قال وانتقض عليه مواضع من القصيدة، فقال أبو الطيب معتذراً إليه القصيدة المذكورة، ولذلك يقول فيها[3] [من الخفيف]:

٤٣٥ ـ ما كفـاني تقصـيرُ مـا قلـتُ فيـهِ عـن عُـلاه حتّـى ثنـاه انتقـاده

[١٤٧/ ب] فهذا مـا حضـرني مـن جـواب مـا سـألت عنـه، والله الموفـق للصواب.

* * *

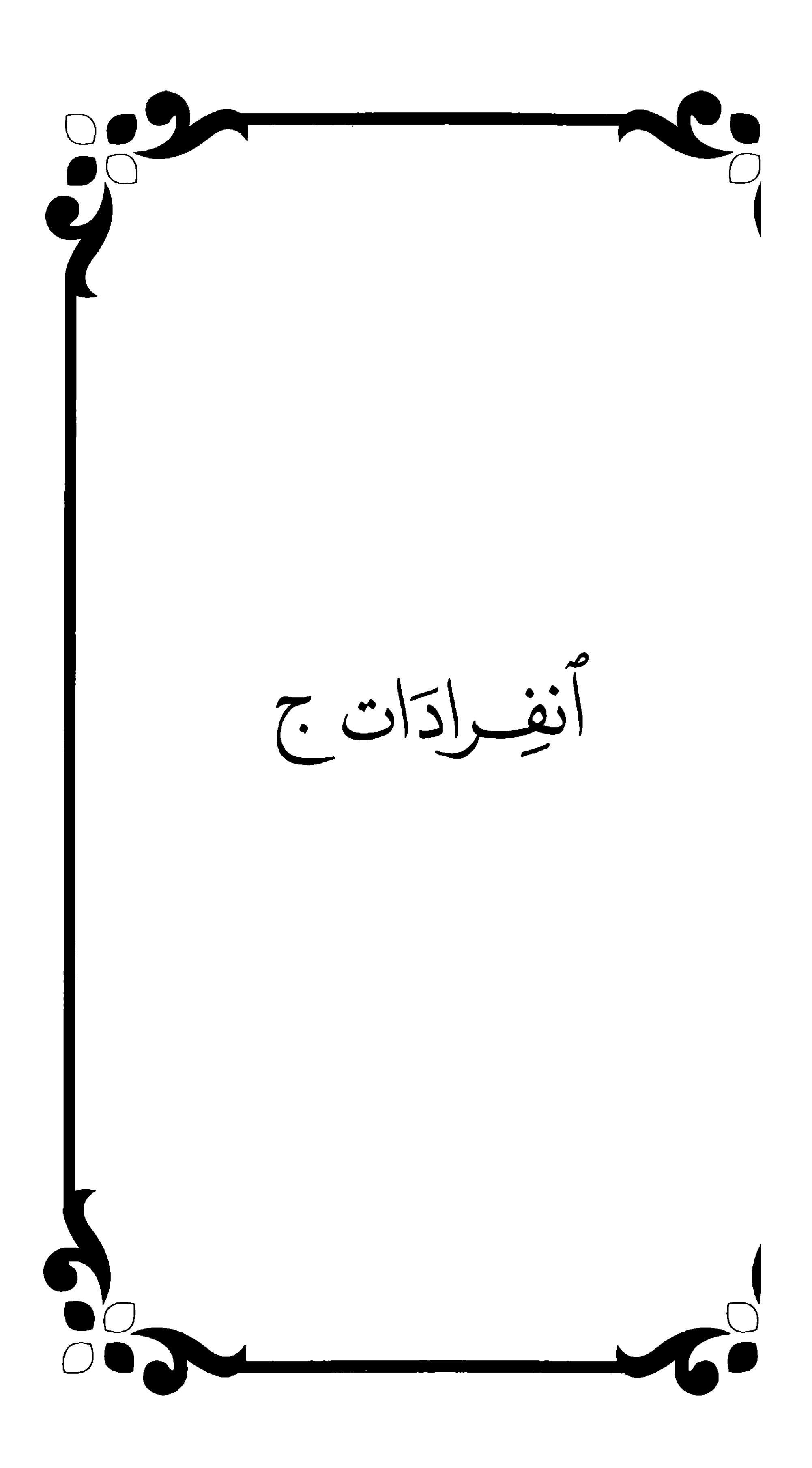
بركة الممدوح قام لنا الرعد مقام الحادي للإبـل، فكفانـا الحـداء ولم نتعـب، وجـاءت الإبل ببركته مسرعة... وإذا مرت هـذه الإبل بالمياه التـي غادرتهـا السـيول لكثرتهـا صارت كأنها تعرض نفسها عليهـا، وإن كـان لا عـرض ولا اسـتحياء، فكأنهـا تشـرب مستحيية.

(١) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ١٦٠)، وتمامه:

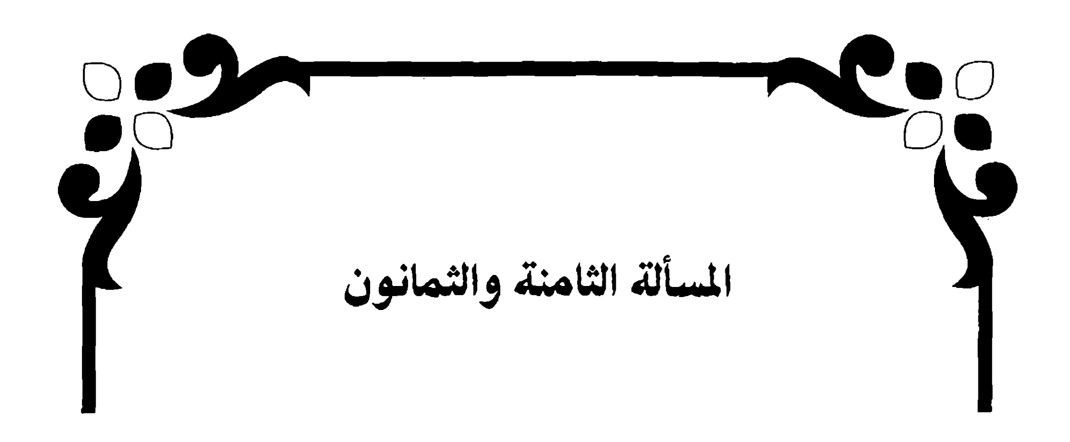
وبُكـاكَ إنْ لم يَجْـرِ دَمْعُـكَ أو جـرى

(٢) الأصل: بارد. وما أثبته من «الديوان».

(٣) «الديوان بشرح العكبري» (٢/ ٥٣).



ٱنفِـرادَات ج



المسألة الثامنة والثمانون

[١٩٦/ أ] الجواب ـ رضي الله عنك ـ في البيت الذي أنشده أبو تمام في الحماسة، وهو[(١)] [من الطويل]:

٤٣٦ ـ فتى كان لا يَطْوي على البُخْلِ نفسه   إذا ائتمرتْ نفساه في السِّرِّ خاليا

بيِّن لنا ـ رضي الله عنك ـ ما معنى نفساه، ولِمَ خصّ التثنية ههنا، وبيِّن لنا إنْ كان البيت متصلاً بما قبله، ومن قائله، يعظم الله أجرك.

الجواب: قال أبو رياش[(٢)] في تفسير قوله: إذا ائتمرت نفساه، أي: له نفس تدعوه إلى الشُّحِّ، ونفس تدعوه إلى الجود، فهو يعصي الداعية إلى الشُّحِّ، ويطيع الداعية إلى السخاء، وبنحو من هذا فسر كلُّ من تكلّم فيه من أهل اللغة،

---

(١) البيت منسوب إلى أعرابي في: «شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للمرزوقي»: (٢/ ٧٥٤)، والائتمار: التشاور. «لسان العرب» (أمر) (١/ ٢١٣)، و«التاج» (أمر) (١٠/ ٧٦).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن أبي هاشم الشيباني القيسي، من رواة الأدب، كان يقال: إنّه يحفظ خمسة آلاف ورقة لغة، وعشرين ألف بيت، تأدّب بالبصرة (ت٣٣٩هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (١/ ٦٠)، و«معجم الأدباء»: (١/ ١٨١)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٣٩٣)، وسماه: إبراهيم بن أبي هاشم أحمد...

وهو لعمري تفسير مقنع؛ لأن الإنسان له خلقان متضادان: خلق يأمره بالخير، وخلق يأمره بالشّرّ، وقد أيّد هذا التفسير الكميت، فقال يصف حماراً وحشياً[1]

[من الطويل]:

٤٣٧ ـ تذكّر مِنْ أنّى ومن أين شُرْبُهُ يُؤامر نفسيه كذي الهَجْمَة الأَبِلْ[2]

أراد أنّ الحمار يخاف أن يكون على الماء قانصٌ يرميه، فهو يَجِدُ من نفسه آمراً يأمره بالورود، وناهياً ينهاه عن ذلك.

وأمّا تفسيره على ما يقتضيه النظر ومذاهب المتكلمين فإنّه أراد النفس الحيوانية[3] والنفس العاقلة المميِّزة؛ لأنّ النفس الحيوانية تأمر بمساوئ الأخلاق والقبائح، وتسمى النفس البهيمية؛ [٩٦/ ب] لأنّها تحض على أخلاق البهائم، وتسمى الأمّارة بالسوء والنفس الشيطانية، وهي[4] التي أُمِر الإنسان بمخالفتها وجهادها فقيل له: جاهدوا أهواءكم[5] كما تجاهدون أعداءكم، وهي المراد بقول النبيّ ﷺ: «إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»[6]، وقوله: «رجعنا من

---

(١) الديوان (٢٥٦)، و«جامع البيان»: (٣/ ٧٦٠)، و«المحرر الوجيز»: (٢/ ٤٩)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٤/ ٣٠٨)، و«التاج» (أبل) (٢٧/ ٤١٧).

(٢) الهجمة: القطعة من الإبل فيما بين الثلاثين والمئة، والأَبل: العارف برعاية الإبل.

(٣) تنظر أنواع النفس وخواصّ كل نوع في: «الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة»: (٤٧ ـ ٥٧).

(٤) مطموسة في: الأصل.

(٥) غير واضحة في: الأصل.

(٦) وتمام الحديث عن جابر عن النّبي ﷺ قال: «لا تدخلوا على المُغيبَات؛ فإنّ الشيطان =

الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»[1]

وأمّا النفس العاقلة المميِّزة فإنّها تأمر بمحاسن الأخلاق، وتحض على الفضائل، وتسمّى النفس الملكيّة؛ لأنّ الإنسان بها يتصل بالملائكة، كما يتصل بالبهيمية بالبهائم، ولذلك كان الإنسان واسطة بين الشيء وضدِّه، والقولان جميعاً راجعان إلى غرض واحد، غير أنّ القول الأول قول من لا يفهم حقيقة النفس ما هي، والقول الثاني قول العارفين بحقيقة النفس.

فهذا ما عندي في تفسير قوله: إذا ائتمرت نفساه.

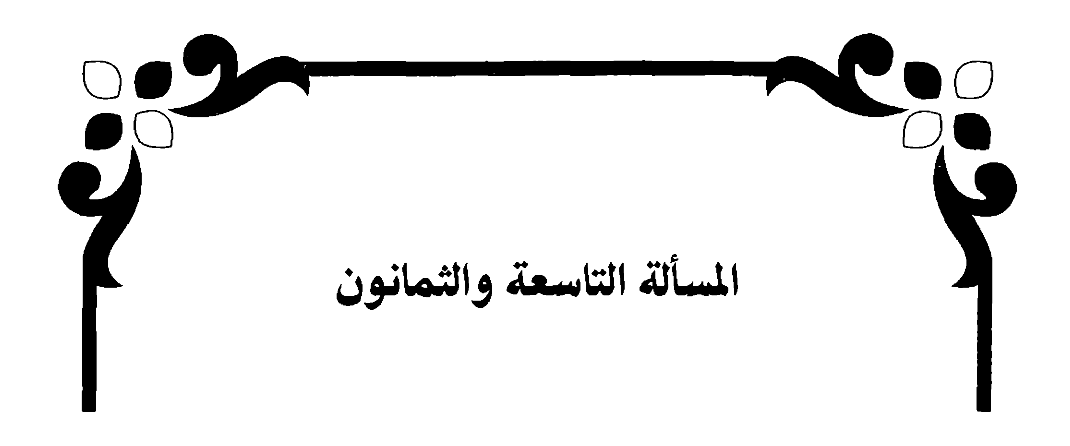
وأمّا قائلُ الشعر فلا أعلم الآن من هو، ولا أعلم أهو متصل بالبيت الذي أنشده أبو تمام قبله أم لا[2]

* *

يجري من أحدكم مجرى الدم»، قلنا: ومنك يا رسول الله؟ قال: «ومني، ولكنّ الله أعانني عليه فأَسْلَمَ»، وفي رواية: «لا تلجوا»، والمُغِيبات: أي النساء التي غاب أزواجهن عن البيوت. ينظر: «سنن الدارمي»: (٢٨٢٤) (٤/ ١٨٣١)، و«الجامع الصحيح» (سنن الترمذي) (١١٧٢)، (٣/ ٤٦٥)، و«حاشية مسند الإمام أحمد للسندي» (٦٠٠٠) (٨/ ٢٠)، و«تحفة الأحوذي»: (١١٧٢) (٤/ ٣٤).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أما الحديث الذي يرويه بعضهم أنّه قال في غزوة تبوك: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»، فلا أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي ﷺ وأفعاله، وجهاد الكفار من أعظم الأعمال، بل هو أفضل ما تطوع به الإنسان. «مجموع فتوى شيخ الإسلام»: (١١/ ١٩٧).

(٢) زاد الناسخ بعد ذلك: هنا انتهى ما ألفي بخطه من المسائل، أعني أبا محمد بن السيد، رحمه الله.



المسألة التاسعة والثمانون

[٩٨/ ب] بسم الله الرحمن الرحيم:

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلّم تسليماً.

قال الفقيه أبو محمد البَطَلْيوسي: حبَّب الله إليك العدل والإنصاف، وكرّه إليك الجَوْر والخلاف، وقوّى الحقّ في نفسك، ومكّنك وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

أما بعد؛ فإنّ كلّ مجرٍ بالخلاء يُسَر[1]، ولكل نبأ مستقر [من الكامل]:

٤٣٨ ـ وإذا أراد اللهُ نشرَ فضيلةٍ طُويت أتاح لها لسانَ حسودِ

لولا اشتعال النار في جمر الغضا ما كان يُعرف طِيبُ عَرْف العودِ[2]

---

(١) من أمثال العرب، وأصله يضرب مثلاً للرجل يعجب بالفضيلة تكون منه من غير أن يقيسها بفضائل غيره، ومعنى المثل: الذي يُجري فرسه في المكان الخالي فهو يسر بما يرى منه. ينظر: «العقد الفريد»: (٣/ ٩٩)، و«جمهرة الأمثال»: (٢/ ١١٩)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ١٥).

(٢) البيتان لأبي تمام. ينظر: «الديوان»: (١/ ٢١٣)، و«العقد الفريد»: (٢/ ٣١٣)، و«أسرار البلاغة»: (١١٨)، و«وفيات الأعيان»: (١/ ٨٦)، ورواية الشطر الأول من البيت الثاني: لولا اشتعال النار فيما جاورت.

وأنّ رجلا[1] من أهل زماننا ممن ينتمي إلى الأدب وليس بيده منه إلا أضعف سبب انتُدب للقدح في أعراضنا حين قصر عن بلوغ غايتنا وإصابة أغراضنا، وأجلب علينا بخيله ورَجْله، وأوسعنا من بذائه وجهله، وظننا نُهزةً[2] من نُهزه وطُعمة من طُعَمه، فأعرضنا عنه احتقاراً، ولم نلتفت إلى ما يَردُ منه استصغاراً؛ لعلمنا أنّ مَثَلَنا ومَثَله قول الأعشى[3] [من البسيط]:

٤٣٩ - كناطحٍ صخرةً يوماً ليفلِقَها ... فلم يَضرها وأوهى قرنَهُ الوعلُ

وقلنا: هذا رجل يملي من صحيفة سيبويه، ويقذف الرجال ببعض المعايب [٩٩/ أ] التي جمعت فيه[4] [من الكامل]:

٤٤٠ - وإذا أتتك مذمتي من ناقص ... فهي الشهادة لي بأني كاملُ

فلمّا لجّ وأفرط، رَأَيْنا التنبيه على بعض ما غلط فيه وسقط.

ولم نذكر من ذلك إلاّ ما خطّه بيده وأملاه[5]، أو صحّ عندنا أنّه رأيه الذي

---

(١) وهو محمد بن عبد الرحمن بن خلصة بن أحمد اللخمي النحوي، كان أستاذاً في علم اللسان، فصيحاً مفوّهاً ذا سمت وذكاء، ونثره فوق نظمه، وكان بينه وبين ابن السِّيد مناقضات، ورسائله التي رد فيها على ابن السيد تنوقلت استحساناً. ينظر: «تكملة الصلة»: (١/ ٣٤٧).

وقد نقل أبو حيان بعض ردود ابن السيد على ابن خلصة في: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٧٩).

(٢) النُّهْزَةُ: الفرصة تجدها من صاحبك. «لسان العرب»: (نهز) (٨/ ٧١٨).

(٣) «الديوان»: (١٤٨)، و«الكامل»: (٢/ ٨٢٤).

(٤) البيت للمتنبي، «الديوان بشرح أبي البقاء العكبري»: (٣/ ٢٦٠).

(٥) طمس جزء من الكلمة في الأصل.

يراه، ولم نلتفت إلى ما يحكيه التلاميذ عن الأساتيذ إذ كانوا كثيراً ما يحرّفون ويبدّلون ويتقوّلون عليهم ما لا يقولون.

كما أنّ جلّ ما ناقضناه فيه إنّما هو من صناعة النحو التي يدّعي أنه: (جُذَيْلُها المحكّك وعُذَيْقُها المُرَجَّب)[1]

فأمّا الأمثال والأشعار والأنساب والأخبار وسائر ما يحمله من تفسير القرآن وحديث الرسول ﷺ وغيره من العلوم فإنّا لا نطالبه بشيء من ذلك؛ لانسلاخه منه واعترافه بالعجز عنه، ومن سقط في شيء واعترف فمن الظلم أن يلام على سقطاته فيه أو يُعَنَّف، وليس تتبّع سقطات الناس مما نرتضيه، ولا كشف معايبهم ممّا نخوض فيه، (ولكنّ البادئ أظلم، وصدم الشرّ بالشرّ أحزم)[2]، ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَا ﴾[الشورى: ٤٠]، وكما قال أبو الطيب[3] [من الطويل]:

٤٤١ ـ من الحِلْم أن تستعمل الجهلَ دونه ... إذا اتّسعتْ في الحِلْم طُرقُ المظالمِ

---

(١) الجُذيل: تصغير الجِذْل، وهو أصل الشجرة، والمحكّك: الذي يُتحكك ويتمرس به الإبل الجرباء، وهو عود ينصب في مبارِك الإبل، والعُذيق: تصغير العَذق، وهي النخلة، والمرجّب: الذي جُعل له رُجبة، وهي دِعامة تبنى حولها من الحجارة، وذلك إذا كانت النخلة كريمة وطالت تخوفوا عليها من الريح والعواصف، والمثل يضرب للرجل يستشفى برأيه وعقله. ينظر: «الأمالي»: (٢/ ٥٣)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ١٢٦)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (١/ ٣٧٧).

(٢) ينظر: «الدرة الفاخرة»: (٢/ ٤٥٦)، و«جمهرة الأمثال»: (١/ ١٩٩)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (١/ ٣٠٤)، والمثل في مصادر التخريج: البادئ أظلم.

(٣) «الديوان بشرح أبي البقاء العكبري»: (١/ ١١٢).

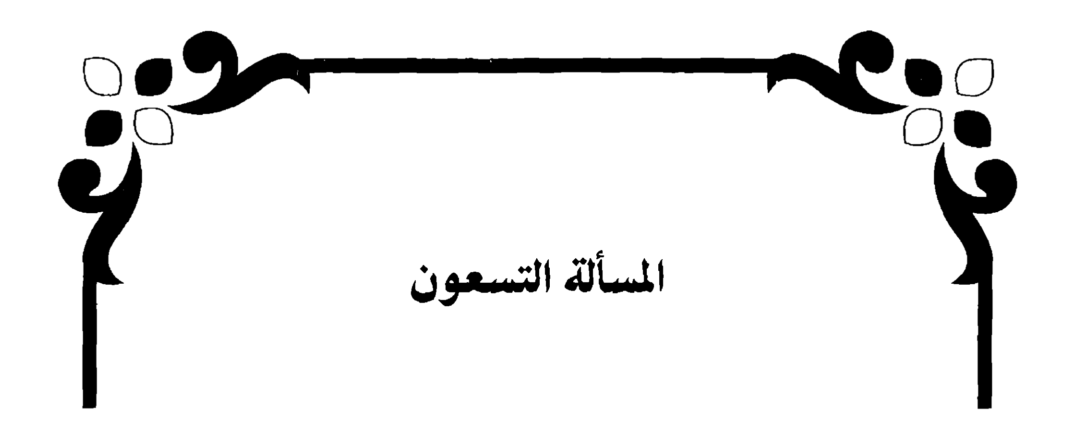
وقد قال عمرو بن كلثوم[1] [من الوافر]:

٤٤٢ ـ ألا لا يجهلَــنْ أحــدٌ علينـــا فنجهـلَ فـوقَ جهـلِ الجاهلينـا

وهذا حين نبتدئ، وبالله نستعين، وعليه نتوكل.

* *

(١) ابن مالك التغلبي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، ساد قومه وهو فتى، عمر طويلاً، توفي نحو (٤٠ ق.هـ)، و«الخزانة»: (٣/ ١٨٣)، و«الأعلام»: (٥/ ٨٤)، والبيت في: «الديوان»: (٧٨)، و«جمهرة أشعار العرب»: (١٤٧)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٤٢٦)، و«خزانة الأدب»: (٦/ ٤٣٧).



المسألة التسعون

سألني بعض تلاميذه عن قول امرئ القيس[1] [من الطويل]:

٤٤٣ ـ أُخَفِّضُـــه بـــالنَّقْرِ لَمّـــا عَلَوْتُـــهُ ويَرْفَعُ طرفاً غيرَ جافٍ غضيضِ

فقلت غضيض صفة لجاف، فأخبرني عنه أنّه زعم أنّه مخفوض على الجوار، فأنكرت ذلك؛ لأنّه كان في نفسي أميلُ وأفهمُ من أن يجوز عليه مثل هذا، فنهض إليه وأورد قولي عليه فبربر[2] وزمجر، ونأى بجانبه واستكبر، وأكثر من هاذوره واستحقر، وجثا جثوّ الخصم، وأخذته العزة بالإثم، وقال: أهذا لي يقال، وعلى مثلي يُحال[3]، ثم تدفّق من علمه ثبج[4] بحر، وأملى ما هذه نسخته.

قوله: غضيض، كان [٩٩/ ب] حقه أن يكون غضيضاً بالنصب؛ لأنّ التقدير: ويرفع طرفاً غضيضاً غير جاف، ولكنّه لمّا ولي قوله جاف جرّه على

(١) «الديوان»: (١٢٧)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٢١/ ٣٧٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٩/ ٥٠٤).

(٢) البربرة: كثرة الكلام والجلبة باللسان، وقيل: الصياح، وقيل: كلام من غَضَبٍ. «لسان العرب» (برر) (١/ ٣٨٣).

(٣) في الأصل غير واضح.

(٤) الثبج: علوّ وسط البحر إذا تلاقت أمواجه. «لسان العرب» (ثبج) (١/ ٦٥٤).

الجوار، على نحو قول العرب: هـذا حُجر ضـبٍّ خـربٍ[1]، فوصـفوا الضـبَّ بالخراب، وإن لم يكن من صفاته من أجل الجوار، ولا يصحّ أن يكـون غضـيض نعتاً لجاف؛ لما يدخل ذلك من التناقض، وذلك أنّ الصفة تحلّ محلّ الموصـوف[2] فإذا جعلت: غضيضاً نعتاً لجاف نفيت عنه الغضاضة، فوجب أن يكون قـد انتفت عنه الغضاضة والجفاء جميعاً، فلم تبقَ للطرف صفة، وذلك ضد ما زعمنا اتباعه.

هذا آخر ما قاله هذا الرجل من الحكمة البالغة والحجة الواضحة، ونحـن نقول: إنّه لولا عدم التوفيق لما فاه بهذا القول الذي هو هذيان محموم، وطائف[3] متموم؛ لأنه قول من يُعنى بالإعراب، ولا يفكر فيما يفضي[4] إليه المعنى من خطأ أو صواب، وذلك فاسد من وجهين:

ـ أحدهما: أنّ الشاعر قد كذبه في دعواه، وذهب إلى غير الذي ذهـب إليـه ورواه، ألا تراه يقول في صدر البيت:

---

(١) أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجرّ بالمجاورة للمجـرور في النعـت، وأنكـره السيرافي وابن جنّي مطلقاً، وحملوا المقولة على تأويل: هذا جحر ضب خـربٍ، الحجـر منه، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أضمر الحجر فصار: خرب... وقصره الفراء عـلى السماع. ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤٣٦)، و«شرح التسهيل لابـن مالـك»: (٣/ ٣٠٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩١٢)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٣٠٤).

(٢) إطلاق القول بجواز إقامة الصفة مقام الموصوف بلا قيد فيه نظر، فـلا يحسـن حـذف الموصوف في نحو قولهم: مررت برجل قام أخوه، فلا يصـح أن تقـول: مـررت بقـام أخوه. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٦٠ ـ ٦٢).

(٣) الطائف: الخيال مجيئه في النوم، والطيف: المسّ مـن الشـيطان. ينظـر: «لسـان العـرب» (طيف) (٥/ ٦٨٤).

(٤) غير واضح في الأصل.

أخفضـــه بـــالنقر لمـــا علوتـــه

فوصف الفرس بأنّه يكثر الحركة تحته والتقلّب به، وأنّه يجب تسكينه، وإذا كان على هذه الصفة فليس يغض بصره، وإنّما يحدده ويسمو به، وقولـه أيضـاً في آخر البيت: ويرفع طرفاً غير جاف، يدلّ على فساده؛ لأنّه وصفه بأنّه لا مجفوّ عن النظر.

وإذا كان لا يجفو عن النظر بطل أن يصفه بغض النظر، فهذا وجه كما تـراه واضح.

ـ والوجه الثاني: أنّ الفرس لا يُمدح بأنّه يغض بصره، وإنّما يُمدح بالسمو والحدّة، قال ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتاب (الخيل)[1]، ونقله ابن قتيبة في «أدب الكتّاب» فقال: (ويُستحب في العـين السـمو والحـدّة)[2]، وأنشـد لأبي دؤاد[3] [من الهزج]:

٤٤٤ ـ طويـــلٌ طـــامحُ الطَّـــرفِ إلى مَفْزَعَـــــةِ الكَلْـــــبِ

حديــــدُ الطَّــــرفِ والمَنْكـــــ ـــــبِ والعُرْقــوب والقَلْــبِ

فهذه صفة الفرس المستحسنة.

---

(١) لم أقف عليه في كتاب الخيل.

(٢) «أدب الكاتب»: (١١٠).

(٣) جارية بن الحجاج، شاعر جاهلي، كان من وصّاف الخيل المجيدين. «الخزانـة»: (٩/ ٥٩٠)، و«الأعلام»: (٢/ ١٠٦)، وتنظر الأبيات في: «الأصـمعيات»: (٢/ ٣٢١)، وفيـه البيـت الأول، و«الحيوان»: (٢/ ١٦٨)، و«أضداد الأنباري»: (٣٠٥)، و«الأمـالي»: (٢/ ٢٥٠) وفيه البيتان، و«سمط اللآلي»: (٢/ ٣٧٦)، وقد أنكر البكري نسـبة هـذا الشـعر لأبي داؤد وقال: والصحيح أنّه لعقبة بن سابق الهزّاني.

فأمّا غض الطرف فعيب فيه؛ لأنّ ذلك إنّما يكون من كلال وإعياء، أو من عارض مرض وداء، [١٠٠/ أ] ألا ترى إلى قول بعض المحدثين من أهل زماننا[١] [من الخفيف]:

٤٤٥ - مَن معينٌ على علوفة طرفٍ ناعس الطرف سيره عجفنجي
ليس يُمسي من الجوى بلجام [٢]ولا يقوم بسَرْج

وقد أنشد الحاتمي[٣] وغيره في هذا المعنى شعراً رأينا أن نكتبه هنا؛ لأنّه طريف مستملح، وهو [من الرجز]:

٤٤٦ - سياقفا لقبت أم سياقبا قل لي فإنّي قد نسيتُ اللقبا
تعجبني أنّك لا تربط من خيل ولا تركب إلا النُّجبا
لمّا رأيت الدُّهْمَ خيلاً سُبقا ملكت منها أَدْهماً محنَّبا[٤]
به سماتٌ لقرونٍ[٥] سَلَفت تَعْرِف من أقربها المُهَلّبا

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) الأصل: مطموس.

(٣) ينظر إنشاده في: «جمع الجواهر في الملح والنوادر»: (٣٥٦ - ٣٥٧).

والحاتمي هو: أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر، الكاتب اللغوي، البغدادي، أحد الأعلام المشاهير المطلعين، أخذ الأدب عن أبي عمر الزاهد غلام ثعلب، (ت٣٨٨هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ٣٢٦)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٤٧٣).

(٤) التحنيب: احديداب في وظيفي الفرس وصلبها، وبالجيم في الرجلين، أو بعد ما بين الرجلين. «التاج» (حنب) (٢/ ٣١٨).

(٥) جمع الجواهر: من قرون.

مـرّ عليـه السَّـرْحُ واللِّبـدُ ... وللماسَـبَذين[1] عليـه رُقَبـا

وللكـلاب حولـه تهـاوشٌ ... ومـا أتـاه[2] أجـلٌ قـد قَرُبـا

تَحسَـبه مـن الضـنا في نَعْسَـةٍ ... دائمـةٍ أو باكيـاً مُنْتَحِبـا

لا تَنْسَيَنْ مـا دمت في تَشْعِيْبِه[3] ... مسـتعملاً فيـه العَـزَا والعَقَبَـا

خِلنـاه تحـت الجُـلّ إذ جلّلتـه ... قرون ضأنٍ جُمّعتْ مـلءَ رَعَبـا

في كـل رجـل وَيَـدٍ زائـدة ... وهـو عـلى جرذانـه قـد شُـطِبا

كـم مـرَّةً يأتيـه يَحْزِمُـهُ ... فخلتـه يـربط طُنّـاً حَطبـا

تحـيَّر البيطـار لمـا أن رأى ... داء بـه[4] مرقّعـاً معصّـبا

مقـيّراً موصّـلاً كـأنّما ... قـد رُمّ منـه زورقـاً أو زبزبـا[5]

فهـو لنـارٍ شـعلةٌ لـو لُصِقَت ... طاقـة كبريـت بـه لالتهبـا

قـد خلـق الله لنـا مـن بـرّه ... ومن نبات البحـر خَلقـاً عجبـا

سبحان مجري الروح فـيما شـاء ... لم نـرَ برذونـاً سـوى ذا خشـبا

---

(١) ثبت في حاشية المخطوط: الماسبذي والأسبذي: الذي يسلخ الخيل ويتخذ من جلودها ليمختاً، قال الشاعر:

أبـى أن يـريم الـدهر وسـط بيـوتهم ... كـما لا يـريم المنسـب المشـقرا

(٢) «جمع الجواهر»: لما دعاهم...

(٣) «جمع الجواهر»:

لا تيأسـن مـا عشـت في تشـييعه

(٤) «جمع الجواهر»: في رأسه...

(٥) ثبت في حاشية المخطوط فوق قوله: زبزبا: ضرب من آلات اللهو.

كم فيه من فائدة قد صحّحت كتب التشاريح لمن تطبّبا[1]

يمشي إلى الأسراج مشي القهقرى لكن إلى المعلف يجري الخببا

من كثرة القردان في صهوته تحسبه مجدّراً محصّبا

لو أنّ سلطاناً رأى راكبه لم يسأل أن عزّره وأدّبا

[١٠٠/ب]أقام طول الصيف في الماء إلى أن أنبت الماءُ عليه الطحلبا

ظننته والصبح لم ينتض[2] من ثوب الدّجا ولم يسر الغيهبا

من بعض أكواخ النوى طيراً سرى بالريح إذ هبّت له الريح الصّبا[3]

بالغ فيه الجوعُ حتّى أنه لما رأى التبن بكى وانتحبا

وجاذب المقود مجهوداً وما كاد له المقود أن ينجذبا

حَمْحَمَ للقَتّ وقد مرّ به ثم تغنى طَرَباً وطرّبا

يا أيّها الباخل بالوصل أما ترحم قلباً كَلِفاً معذبا

فصحّ بما ذكرناه أنّ الجفاء والغض جميعاً صفتان منفيتان عنه، وبذلك فسره الطوسي وغيره.

ومن طريف أمر هذا الرجل قوله: إنّه إذا نفى عنه الجفاء والغضاضة، لم يثبت للطرف صفة، وهذا في أبعد غاية من الجهل؛ لأنّه إذا نفى عنه الصفة

---

(١) «جمع الجواهر»: كتب التباريح لمن تطبّبا.

(٢) «جمع الجواهر»: لم تبيض...

(٣) «جمع الجواهر»:

من بعض أكواخ النواطير سرى بالريح إذ هبت له ريح الصبا

المذمومة فكأنّه قد وصفه بالصفة المحمودة، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت برجل غير بخيل، لكان ذاك بمنزلة قولك: مررت برجل سخيّ، وقد احتجّ له أكبر أصحابه، والمرشح للخلافة بعده، وهو الذي أودع مخزون العلم لديه وأشرب إياه من طرفيه فقال: إنّما أراد امرؤ القيس أنّ الفرس يتغانج ويتماجن، يذهب إلى أنّه وصفه بفتور الطرف وغنجه، كما قال بشر بن أبي خازم[1] في صفة الظبي[2] [من الوافر]:

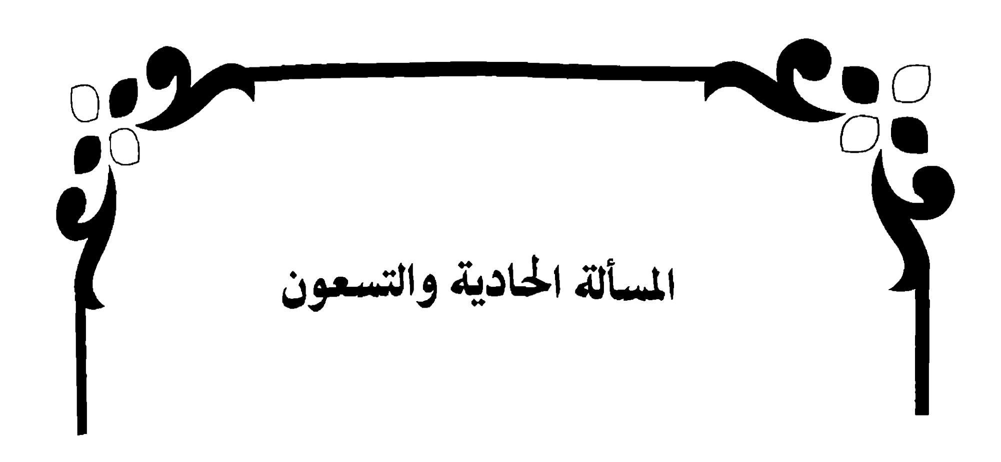
٤٤٧ ـ وصاحَبَها غضيضُ الطَّرْفِ أحوى يضــوعُ فؤادَهــا منــه بغــامُ

وهذه إنّما هي صفة من صفات الآرام والغزلان، والمستحسن من النساء والغلمان، وما سمعنا بفرس يوصف بغنج الطرف وفتوره، اللهم إلاّ أن يزعم هذا الذي عنده علم الكتاب وفصل من الخطاب أن فرس امرئ القيس كان مخصوصاً بذلك دون غيره من الخيل، وإذا جاز أن يصفه بالغنج وفتور الطرف، فلعله أيضاً قد كان يرقص ويضرب الصوفية، ويزمر في البوق والقصب، والله أعلم.

* * *

(١) من بني أسد، شاعر جاهلي فحل، شهد حرب أسد وطيّئ، جعله ابن سلّام في الطبقة الثانية، توفي في حدود (٢٢) قبل الهجرة. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٩٧)، و«المؤتلف والمختلف»: (٧٩)، و«خزانة الأدب»: (٤/ ٤٤١).

(٢) «الديوان»: (١٢٦)، و«إصلاح المنطق»: (٢٥٨)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٤٤٨)، و«التاج» (ضوع) (٢١/ ٤٢٨).



المسألة الحادية والتسعون

قرئ عليه في «الإيضاح»(١) قول كُثَيِّر(٢) [من الطويل]:

٤٤٨ ـ [١٠١/ أ]قَضَى كـلُّ ذي دَيـنٍ فـوفى غريمَـهُ

وعـــزّةُ مَمْطـــولٌ مُعنـــى غريمُهـــا

فقال كلاماً هذا نصّه، أو قريب من نصّه، فقال:

في هذا البيت شيء من الإعراب لم يهتدِ أبو علي إلى جليّة البيت، وهو أنّه رفع غريمها بممطول، ولا يجوز أن يرفعه بمعنى(٣) لأنّه إن رفعه بمعنى صار ممطول خبراً جارياً على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير، هذا آخر كلامه.

ونحن نقول: إنّه لا يصحّ رفع غريمها بممطول، ولا بمعنى ولا أعلم لِمَ

---

(١) «الإيضاح»: (١٠٣).

(٢) «الديوان»: (٢٩٦)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٨٢)، و«شرح المفصل»: (١/ ٨)، و«المقاصد النحوية»: (٢/ ٢٧٥)، و«همع الهوامع»: (٥/ ١٤٧)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٢٢٣)، و«الدرر اللوامع»: (٥/ ٣٢٦).

(٣) الذي في الإيضاح أنّ بيت كثير محمول على إعمال معنى.

أجاز أحدهما ومنع[1] الآخر، وكلاهما مستحيل على رأي سيبويه وجميع البصريين[2].

أمّا امتناع رفع الغريم بمعنى فللعلة التي ذكرها هذا الرجل.

وأمّا امتناع رفعه بممطول فمن أجل أنّه قد وصف ممطولاً بمعنى لا خلاف بين جمهور البصريين: أنّ اسم الفاعل، واسم المفعول العاملين عمل الفعل، إذا وُصِف كلٌّ واحد منهما لم يعمل شيئاً؛ لأنّ الاسم إنّما يعمل تشبيهاً بالفعل، فإذا نعت فارق شَبَهَ الفعل؛ لا يجيز البصريون: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً[3]، ولا: هذا مكسوّ عاقلٌ جبة، وقد أخبرني بعض تلاميذه أنّه اعترض عليه بهذا فقال: أراد التقديم والتأخير، كأنّه قال: وعزّة ممطول غريمها معنى.

وأخبرني آخر: أنّه قال: هو عطف بيان، وهذا كلّه غير صحيح؛ لأنّه لو روعي في هذا التقديم والتأخير لجازت المسائل التي لم يجزها سيبويه وأصحابه، وعطف البيان يقوم مقام الصفة[4]، فحاله في المنع من ذلك حال الصفة.

---

(١) تكرر في المخطوط.

(٢) لأنّ اسم الفاعل عندهم إذا جرى على غير من هو له فإنّه يجب إظهاره.
ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٤٩)، و«المقتضب»: (٣/ ١١٦)، (٢٦٢)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٥٦)، (٨٢)، و«شرح المفصل»: (٦/ ٨٠).

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٩)، وقد جعل سيبويه علة ذلك الفصل بين العامل والمعمول، وقد وصفه بالقبح، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (٣/ ٧٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٦٨).

(٤) ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (٣/ ٣٢٥)، و«همع الهوامع»: (٥/ ١٩٠)، قال السيوطي في عطف البيان: هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً، قيل: وتوكيداً.

ومما يبيّن لك استحالة عطف البيان في هذا الموضع: أنّ عطف البيـان إنّـما بابه أن يستعمل في المعارف دون النكـرات، وأكثـر مـا يجـيء في ردّ الكُنـى عـلى الأعلام، وردّ الأعلام على الكُنى[1]، وقد أوضح أبو علي الفسوي هـذا في بـاب عطف البيان، ألا تراه يقول: (وعطف البيان هـو أن يجـري الاسـم الـذي لـيس بحلية ولا فعل ولا نَسَبٍ على الاسم الذي قبله فيُبيِّنَه)[2]

ثم مثّل ذلـك فقـال: (رأيـت أبـا عبـد الله [١٠١/ ب] زيـداً، وصـوبت[3] صاحبك بكراً). فثبت بهذا أنّ (مُعنى) ببيت كُثير لا يصحّ أن يكون عطف بيـان كما قال؛ فقد استحال رفع غريمها بممطول، كما استحال أن يرتفع بمعنى.

فإن زعم أنّ ذلك جاز في الشعر على وجه الضرورة، فالوجه الآخر الـذي منعه جائز أيضاً على الضرورة، ولا فرق، فقد وجدنا في الشعر اسم الفاعل يجـري على غير من هو له، فلا يظهر الضمير كقول الفرزدق[4] [من الوافر]:

٤٤٩ ـ تـرى أرباقهـا[5] متقلّـديها إذا صَدِئَ الحديـدُ عـلى الكُماة

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٧١)، و«همع الهوامع»: (٥/ ١٩٢).

(٢) الإيضاح»: (٢١٩).

(٣) الإيضاح: ضربت.

(٤) «الديوان» (ضبط علي فاعور) (١٠٢)، وقد أُثبت البيت في الهامش، وقال المحقق: لقـد ورد بعد هذا البيت (وهو البيت الأخير من قصيدة: أَزْنى مـن قـرود) أحـد عشــر بيتـاً يقـول فيها...، ولم يثبت البيت في طبعة دار صادر بتحقيق البستاني، وينظر: «معاني القـرآن للفـرّاء»: (٢/ ٢٧٧)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٥٦)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٢٩١).

(٥) مصادر التخريج: أرباقهم.

وقد أجاز الكوفيون ذلك في الكلام غير الشعر، إذا كان في اللفظ دليل على الضمير، ولم يجزه البصريون، فأجازوا: يدُك باسطها، يريد: باسطها أنت، فاستغنى عن ذكر أنت بدلالة الكاف عليها، وعلى ذلك تأولوا بيت الأعشى[(١)] [من الطويل]:

٤٥٠ - وإنّ امْـرأً أسرى إليـكِ ودونـه من الأَرضِ مُوماةٌ وبيداءُ سَـمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أن تستجيبي لصوته[(٢)] وأن تعلمـي أنّ المُعَـانَ موفـقُ

قالوا أراد: لمحقوقة أنتِ، فاستغنى بالكاف في إليك عن ذكر أنت.

وأمّا البصريون فتأوّلوا في بيت الأعشى تأويلاً غير هذا.

فإن قلت: فهل لبيت كثير وجه صحيح من الإعراب لا اضطرار فيه؟

فالجواب: أنّ الوجه الذي لا اعتراض فيه: أن ترفع الغريم بالمبتدأ، وتجعل ممطولاً خبراً مقدماً، ومعنى صفة له[(٣)]

* *

---

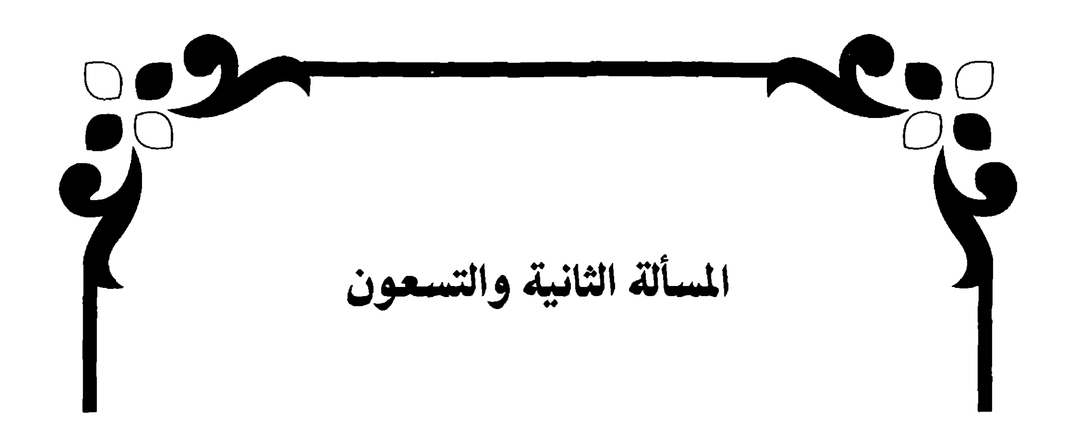
(١) «الديوان»: (١٢٠)، ورواية البيت الأول فيه:

وإنّ امـرأً أسرى إليـكِ ودونـه فيـافٍ تَنُوفـاتٌ وبيـداء خيفـق

وينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، وقال ابن الشجري في شرح البيتين: والموماة: الأرض التي ليس فيها ماء... والسملق: الأرض المستوية. و«التذييل والتكميل (٤/ ٢٠)، و«خزانة الأدب» (٣/ ٢٥٢، ٥/ ٢٩١).

(٢) المخطوط: دعاءه، وقد ضُرب عليها بعلامة الشطب، ولم يثبت الصحيح في الحاشية، وما أثبته من مصادر التخريج.

(٣) ينظر: «المقاصد النحوية»: (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، و«الدرر اللوامع»: (٥/ ٣٢٦).



المسألة الثانية والتسعون

ومن تصحيفه في كتاب «الإيضاح»[1] الذي يرويه الناس من أكثر من ثلاثين سنة قول الأَخْزَر الحِمّاني[2] [من الرجز]:

٤٥١ ـ سلّومُ لو أصبحتِ وَسْطَ الأعْجَمِ[3] في الرُّوم أو في الترك أو في الدَّيْلَمِ

إذن لزُرنـــاكِ ولـــو بِسُـــلَّمِ

ولا أعلم ـ أعزك الله ـ ما الذي أدخل (السلّم) في هذا الموضع؛ لأنّ السُّلم لا يُستعمل في قطع الفلوات، وإنّما يستعمل في الصعود إلى العلالي المرتفعات، ولو أنّ قائلاً قال لأخ له[4]: كنت بمصر نهضت إليك ولو على سُلّم، لكان قد احتال.

---

(١) لم أقف على الأبيات القادمة في الإيضاح، وهي ليست في إيضاح الشعر للفارسي.

(٢) قتيبة أبو الأخزر الحِمّاني، أحد بني عبد العُزّى بن كعب بن سعد بن زيد مناة، وعبد العُزّى هو حِمّان، راجز محسن مشهور. «المؤتلف والمختلف»: (٧٠)، و«معجم الشعراء»: (٢٥٧)، قال المرزباني لقيه الأصمعي، وتنظر الأبيات في: «المخصص»: (٢/ ١٢١)، (١٦/ ١٠٢)، و«لسان العرب» (عجم) (٦/ ١٠٧)، (وسط) (٩/ ٢٩٨)، و«التاج» (عجم) (٣٣/ ٥٨)، والبيت الثاني فيهما: في الروم أو فارسَ أو في الديلم.

(٣) في الأصل غير واضحة.

(٤) الأصل: لا خاله.

[١٠٢/ أ] وقد أشار على بعض تلاميذه بقرطبة[1] عليه بهذا الذي ذكرته، فقال: سألناه عن هذا فقال لنا: أراد بالسلم ههنا السبب[2]، فقلت له: إنّما هو بنون: ولو لم نَسْلم، هكذا قد أتى، ولكن (لم) سقطت من الخط فبقي: نسلم، ثم فسّر ما صحّف، وهذا بمنزلة ما يحكى عن حمّاد[3] الراوية: أنّ رجلاً قرأ عليه شعر الشماخ، فلما بلغ إلى قوله[4] [من الوافر]:

٤٥٢ ـ تلوذُ ثعالبُ الشَّرَفين منها كما لاذَ الغريمُ من التبيعِ

صحّفه فقرأه: ثعالب السِّرْقين، فقال له حماد: إنّما هو الشَّرفين، وهو اسم موضع، فقال: أصلحك الله، إنّ الثعالب أحبّ لي[5] في السرقين، فقال حماد: ويحك! أتصحّف ثم تفسر[6]! وقرأ عليه آخر بيت عنترة[7] [من الكامل]:

---

(١) كلمة غير مقروءة.

(٢) ينظر: «لسان العرب» (سلم) (٢/ ٦٦٧).

(٣) حماد بن ميسرة بن المبارك، وقيل: ابن سابور بن المبارك أبو القاسم الديلمي الكوفي، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها وأشعارها وأنسابها ولغاتها، (ت٥٥).
ينظر: «الفهرست»: (١٢٠)، و«معجم الأدباء»: (٣/ ١٢٠١)، و«وفيات الأعيان»: (٢/٢٠٦).

(٤) «الديوان»: (٥٩)، وقال الشارح: والشرفين تثنية شرف، وهو ما شرف من الأرض، وإنّما خصهما؛ لأنّها إذا كانت بهذه الصفة في الرابي فهي فيما استوى من الأرض أسرع، والغريم: الذي له الدين، والذي عليه، والمارد هنا: الثاني، والتبيع: صاحب الدين.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) ينظر: «المزهر»: (٢/ ٣٦٠).

(٧) «الديوان»: (١٧)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٣٠٧)، وقال الأنباري في =

٤٥٣ ـ إذ تَسْتَبيكَ بذي غُرُوبٍ واضحٍ عَـذبٍ مُقَبَّلُـهُ[1] لذيـذِ المَطْعَـمِ

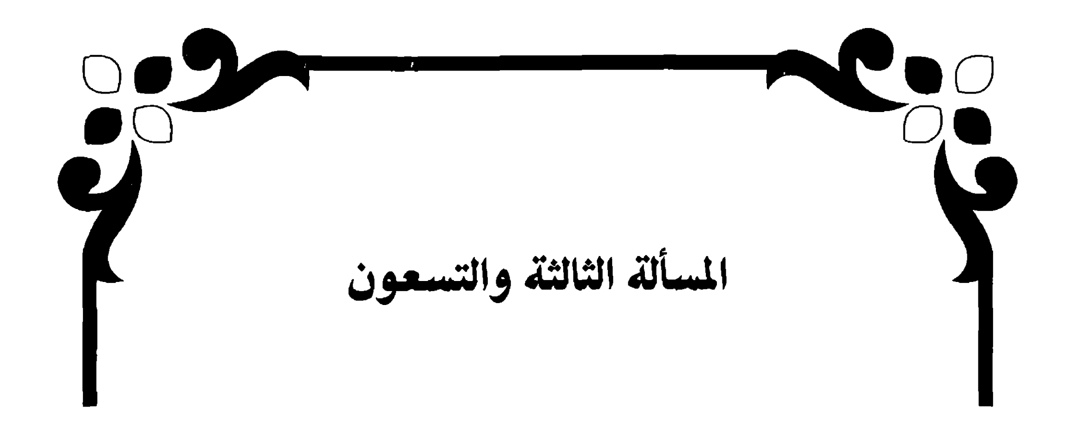
فصحفه فقال: تستنيك، فضحك حماد، وقال: أحسـنت والله لا رويته إلاّ هكذا[2]

*

شرح البيت: قوله: تستبيك: تذهب بعقلك... وقوله: بذي غروب، معناه: بثغر ذي غروب، وغروب الأسنان: حـدها... وقولـه: واضـح، معنـاه: أبـيض... والوضـح: اللبن... أي: حبـذا اللبن نشـربه، لا نقاتـل، عَـيَّر قومـاً قبلـوا الديّـة، وينظـر: «شرح المعلقات العشر»: (٢١٦).

(١) الأصل: مذاقته.

(٢) ينظـر: «ديـوان أبي الطيـب المتنبـي بشـرح أبي البقـاء العكـبري»: (٣/ ٣٧٣)، وقـال العكبري: فضحك حماد وقال: أحسنت، لا أرويه بعد اليوم إلا كما قرأت.



المسألة الثالثة والتسعون

ومن طريف أمر الرجل اتباعه الأقوال الشاذة وترك ما عليه الجمهور، وليس ذلك لصحة القول الشاذ وقوته، بل ليهوّل به ويقيم هاذوراً عند من لا يفهم الصحيح من السقيم، فمن ذلك إبطاله: قام زيد لا عمرو، وزعمه أنّ ذلك لا يجوز، وأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد مستقبل، وإنما هذا قول قاله الزجاجي في كتابه المسمى بـ«الإيضاح»[1]، وهو قول ساقط لا يعرّج على مثله، وهو يبطل من وجوه: منها أن سيبويه[2] قد أجاز العطف بلا بعد الفعل الماضي في كتابه، وكذلك فعل المازني[3]، وأبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد في «المقتضب»[4]،

---

(١) لم أقف عليه في الإيضاح، وهو في: «شرح الجمل لابن خروف»: (١/ ٣٢٥). و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٩٧)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ٣٠٣).

(٢) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤٣٩)، إذ نقل سيبويه قولهم: مررت برجل لا امرأة، وقال: أشركت بينهما (لا) في الباء.

(٣) نصّ أبو حيان على إجازة الجمهور نحو قولهم: قام زيد لا عمرو، ونقل عن الكسائي جعله ذلك قليلاً، وهو مما يحفظ، ولا يقاس عليه. «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٩٧)، وينظر: «همع الهوامع»: (١/ ٢٦١).

(٤) «المقتضب»: (١/ ١٤٩).

وأبو علي الفسوي في «الإيضاح»[1]، وكذلك غيره من المتأخرين كالربعي، والحوفي[2]، وابن بابشاذ، وأبي جعفر النحاس، والهروي[3]، وابن الحصّار[4]، وغيرهم، وهذا منصوص في كتبهم، فإن أنكر ذلك هذا الرجل الشديد المحذقة فالكتب حاضرة موجودة بأيدي الناس وعندنا، يقف عليها إذا أراد، وأنّ رجلاً يترك قول هؤلاء الأئمة الجلّة لقول قاله أبو القاسم الزجاجي [١٠١/ ب] لا برهان يعضده، ولا دليل يؤيده لسيّئُ الاختيار جدّاً، ومنها أنّ أبا القاسم الزجاجي قد ناقض نفسه في قوله؛ لأنّه أجاز في الجمل العطف بلا بعد الماضي، فكأنه ظهر إليه ما في قوله الأول من الغلط فتركه؛ لأنّه وضع كتاب «الإيضاح» قبل وضعه كتاب «الجمل»، ألا تراه يقول في باب المعرب والمبني وعللها: مشروحة مستقصاة في كتاب «الإيضاح»[5]، ومنها: أنّ العلة التي من أجلها منع أبو

---

(١) «الإيضاح»: (٢٢٤).

(٢) علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفي، فاضل عالم بالنحو والتفسير، قرأ على أبي بكر الأدفوِيّ، ولقي جماعة من علماء المغرب القادمين على مصر وغيرهم، (ت٤٣٠هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ٢١٩)، و«معجم الأدباء»: (٤/ ١٦٤٣)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٣٤).

(٣) علي بن محمد بن الحسن أبو الحسن الهروي، عالم بالنحو، إمام في الأدب، له تصانيف منها: «الذخائر في النحو»، وكتاب «الأزهية في الحروف» (ت٤١٥هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ٣١١)، و«معجم الأدباء»: (٥/ ١٩٢٣)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٩٦).

(٤) أبو الحسن، كان إمامَ نحويّ زمانه. ينظر: «المقاصد الشافية»: (٣/ ٤٦)، ولم أهتد إلى ترجمة وافية له.

(٥) ينظر: «الجمل» (٢٦٤).

القاسم العطف بلا على غير المستقبل فاسدة عليه؛ لأنّه زعم أن (لا) لا يعطف [بها][1] إلّا في الموضع الذي يصلح فيه (لم)، ولم لا تدخل إلاّ على المستقبل، قال: فإذا كان موضعاً لا تقع فيه لم، فهو محال إذا جعلت (لا) فيه عطفاً، وهذا قد ردّ عليه بأنّ (لا) قد تدخل على الماضي فتفيد ما تفيده (لم) إذا دخلت على المستقبل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[القيامة: ٣١] معناه فلم يصدق ولم يصلّ، وقوله: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[البلد: ١١] أي: لم يقتحم[2]، وكذلك قول أبي خِراش[3] [من الرجز]:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وقد وضعت إشارة تدل على وجود السقط.

(٢) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٣٢٤)، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (٦/ ٢٨٢)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٢١/ ٤٣٦)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ٣١١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٩/ ٥٧٣).

(٣) ينظر البيت في: «شرح أشعار الهذليين»: (٣/ ١٣٤٦)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٣٢٤)، (٥٣٦)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (٧٠)، و«رصف المباني»: (٣٣١)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ٣١٠)، و«المقاصد النحوية»: (٣/ ٢٢٢)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٢٩٥)، وقال البغدادي في تعليقه على قول الراجز:

إنّي إذا ما حدث ألمّا

وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خِراش الهذلي، قال: وقبله: إن تغفر اللهم تغفر... وهذا خطأ؛ فإنّ هذا البيت الذي زعم أنّه قبله، بيت مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، وكذا جاءت نسبته في «الخزانة»: (٤/ ٤)، ونسبه في موضع آخر من الكتاب إلى أبي خراش. «الخزانة»: (٧/ ١٩٠).

٤٥٤ ـ إنْ تغفـرِ اللهـمَّ تغفـرْ جَمَّـا وأيُّ عبـدٍ لـك لا ألَمّـا

وأنشد سيبويه[١] [من الطويل]:

٤٥٥ ـ وأيُّ خميسٍ لا أَبَأْنا نِهابه وأسيافُنا يَقْطُرنَ من كبشِه دما

ومن ذلك أنّ العطف قد جاء في الكلام الفصيح والشعر بعد غير الفعل المستقبل، فمن ذلك قول العرب: جَدُّكَ لا كدُّك[٢]، فهذا مكان قد عطف فيه بلا، وليس فيه فعل مستقبل ولا ماض، وكذلك قول عائشة ﷺ للنبي ﷺ حين نزلت براءتها من الإفك في سورة النور[٣]: (بحمد الله، لا بحمدك)[٤]، أي:

---

(١) البيت ليس في الكتاب، وهو لطرفة. ينظر: «الديوان» (الصلة) (١٨٤)، و«مجاز القرآن»: (٢/ ٢٧٨)، و«الكامل»: (٣/ ١٠٤٤)، و«الصاحبي»: (٢٥٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٥٣٦)، وقال ابن الشجري: الخميس: الجيش العظيم، وكبش الجيش: رئيسه.

(٢) «جمهرة الأمثال»: (١/ ٢٥٦)، وقال العسكري في بيان معنى المثل: الجدُّ: قَسْمُ الله العبد حظه من الدنيا، فمن قسم له شيئاً ناله، ومن لم يقسم له حرمه، وإن اجتهد في طلبه، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٤٣٤)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (١/ ١٦٨)، والمثل فيه: اسعَ بجدِّك لا بكدِّك، قال الزمخشري: أول من قاله حاتم بن عميرة الهمداني، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٧٩).

(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾[النور: ٢٣].

(٤) أخرج الطبري عن عمر بن أبي سَلمة عن أبيه، قال: قالت عائشة: رُميت بما رُميت به وأنا غافلة، فبلغني بعد ذلك، قالت: فبينما رسول الله ﷺ عندي جالس إذ أوحي إليه، وكان إذا أوحي إليه أخذه كهيئه السُّبات، وأنّه أوحي إليه وهو جالس عندي، ثم استوى جالساً يمسح عن وجهه، وقال: «يا عائشة أبشري»، قالت: فقلت: بحمد الله لا بحمدك... «جامع البيان»: (١٧/ ٢٢٧)، و«المعجم الكبير للطبراني (١٥٦) =

برئت مما قذفت به بحمد الله لا بحمدك، ومثله قول الخنساء[1] [من المتقارب]:

٤٥٦ ـ وناجيـــةٍ كأتـــان الثميـــل غـــادرتَ بالخيـــلِ أوصـــالَهَا

إلى مَلـــك لا إلى سُــــوقَةٍ وذلـــك مـــا كـــان أُكْـــلاً لهـــا

فقولها[2]: إلى ملك، في موضع الحال من الضمير في غادرت، كأنها قالت: مسافراً إلى ملك، فعطفت بلا، والموضع موضع حال لا موضع استقبال، [١٠٣/ أ] ومثله قول امرئ القيس[3] [من الطويل]:

٤٥٧ ـ كـأنّ دِثـاراً حَلّقَـتْ بِلَبونِـهِ عُقابُ تُنُوفَى لا عُقَابُ القَوَاعِـلِ

وقد استعمل ذلك حبيب بن أوس والمتنبي، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ممّن تعقب كلامهما وتتبع سقطاتهما، فمن ذلك قول جرير[4] [من البسيط]:

(٢٣/ ١٢١)، وأخرجه ابن حجر من طرق مختلفة وبألفاظ متعددة، «فتح الباري» (٤٧٥٠) (٨/ ٣٦٩).

(١) «الديوان»: (٨٠٢).

(٢) المخطوط: فقوله.

(٣) الديوان»: (١٤٦)، وينظر: «الخصائص»: (٣/ ١٩٤)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ٣٠٣)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ١٤٣)، و«المقاصد النحوية»: (٣/ ١٨١)، قال العيني في معنى البيت: قوله: دثار، بكسر الدال وبالثاء المثلثة: اسم راع لامرئ القيس... قوله: بلبونه، اللبون بفتح اللام: الإبل التي لها ألبان، العقاب: هو الطائر المعروف، وتُنُوفى: اسم موضع، وقواعل: اسم جبل... فأراد: كأنّ دثاراً ذهبت بلبونه داهية، و«التصريح على التوضيح»: (٢/ ١٧٩)، و«شرح الأشموني»: (٣/ ٢٠٤).

(٤) البيت لأبي تمام في «ديوانه بشرح التبريزي»: (١/ ٣٨)، وقال الشارح: قاني الذوائب: محمرها، والآني: الحار، وأصله في الماء الحار المغلي، واستعاره ههنا للدم، وسرب:

٤٥٨ ـ كَمْ بينَ حيطانِها من فارسٍ بَطَلٍ قاني الذوائِبِ من آني دمٍ سَرِب
بسُنَّةِ السَّيْفِ والحنّاء[1] من دمِهِ لا سُنَّةِ الدِّينِ والإسلامِ مُخْتَضب

وقال أيضاً[2] [من الطويل]:

٤٥٩ ـ فتلك شُقُوري لا ارتيادُكِ بالأذى مَحَلِّيَ إلّا تَبْكُري تتأوَّبي

وقال المتنبي[3] [من الوافر]:

٤٦٠ ـ بقائي شاءَ ليس هُمُ ارتحالا وَحُسْنُ الصَّبرِ زمُّوا لا الجِمالا

فإن قال قائل: ليس في أشعار المحدثين حجة في الإعراب، فذلك صحيح، وإنّما وجه الحجة فيما ذكرناه أنّ هذا لم ينكره أحد قط عليهما على شدة تعصّب الناس على هذين الرجلين، وتتبعهم لسقطاتهما.

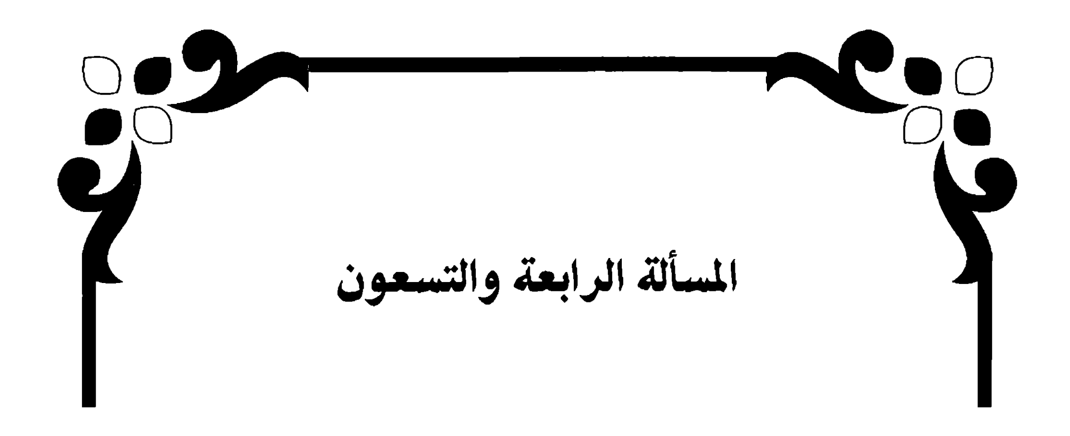
* * *

سائل، وأما البيت الثاني فمعناه: خُضب شعره بسنة السيف، أي بما سنّه السيف وحكم به، لا بسنة الإسلام؛ لأنّ الصحابة والتابعين كانوا يرون من السنة أن يخضبوا شعورهم بالحناء... ويكرهون الخضاب بالسواد، ويؤثرون الحمرة.

(١) الديوان: الخطيِّ.

(٢) «ديوان أبي تمام بشرح التبريزي»: (٨٩).

(٣) «ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري»: (٣/ ٢٢١)، وقال الشارح: المعنى: يقول: لما رحلوا إنّما ارتحل بقائي، فكأنّ بقائي شاء ارتحالاً لا هم شاءوه، وكأنهم زموا صبري للسير لا جمالهم؛ لأنّي فقدت الصبر لما ارتحلوا، وينظر: «الوساطة»: (١٣٧)، و«الصناعتين» (٤٠٣).



المسألة الرابعة والتسعون

قال في قول الفرزدق[1] [من الطويل]:

٤٦١ ـ ولكنّ نصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

هاشم معطوف على مناف، هكذا أقرأه الناسَ منذ ثلاثين سنة، فإن أنكر ذلك فليس كلُّ من قرأ عَلِم في جميع المواضع التي جلس فيها إلى الوقت الذي عارضناه فيه فتبعناه عليه، ولا يصح هذا الذي قاله؛ لأنّ هاشماً وعبد شمس أخوان[2] أبوهما [عبد][3] مناف[4]، فإنّما يجب أن يكون معطوفاً على عبد شمس،

(١) «الديوان»: (٢/ ٣٠٠)، و«الكتاب»: (١/ ٧٧)، و«المقتضب»: (٤/ ٧٤)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي»: (٧٣)، (١٥٥)، و«رسالة الصاهل والشاحج»: (٤٢٣).

(٢) وقيل: هما توأم، وهاشم اسمه عمرو. ينظر: «نسب قريش»: (١٤)، ومن اسمه عمرو من الشعراء (٩).

(٣) زيادة يقتضيها تمام الاسم وصحته. ينظر: «نسب قريش»: (١٤)، و«المعرفة والتاريخ»: (٣/ ٢٥٠).

(٤) المغيرة بن قصي بن مرة بن كعب بن لؤي. ينظر: «معجم الشعراء»: (١٩)، و«الكامل في التاريخ»: (٢/ ١٦ ـ ١٨).

ومعناه التقديم والتأخير، كأنّه قال: بنو عبد شمس وهاشم من مناف.

وقد بيّن ذلك الفرزدق فقال في قصيدته يمدح بها سليمان بن عبد الملك[1] [من الطويل]:

٤٦٢ ـ ورِثــتم ثيــابَ المجــد فهــي لَبُوســكُمْ
عــلى ابنــي منــافٍ عبــد شــمسٍ وهاشــم

وروى أبو عبيدة في النقائض[2]:

ورثــتم قنــاة الملــك غــير كلالــةٍ

وقال الفرزدق في قصيدة أخرى يهجو فيها جريراً، أنشدها يعقـوب [١٠٣/ ب] ابن السكيت فيما زاده على النقائض لأبي عبيدة[3] [من الطويل]:

٤٦٣ ـ ولـو سُـئلَتْ مَـنْ كُفْؤُنـا الشـمسُ أَوْمَـأَتْ
إلى ابنــي منــافٍ عبــدِ شــمسٍ وهاشــمِ

وإنّما أتى في هذا من جهله بالأنساب وقلّة معرفته بالأخبار.

ويروى أنّ بعض الجُهَّال شهد عنـد بعـض الأمـراء عـلى رجـل بالزندقـة

---

(١) ينظر بيت الفرزدق في: «الديوان»: (٢/ ٣٠٩)، والشطر الأول فيه:

ورثــتم قنــاة الملــك غــير كلالــة

و«الكامل»: (٣/ ١١٢٥)، ورواية البيت موافقة لرواية ابن السيد، وقال المبرد في بيـان معنى البيت: يريد: ابني عبد مناف.

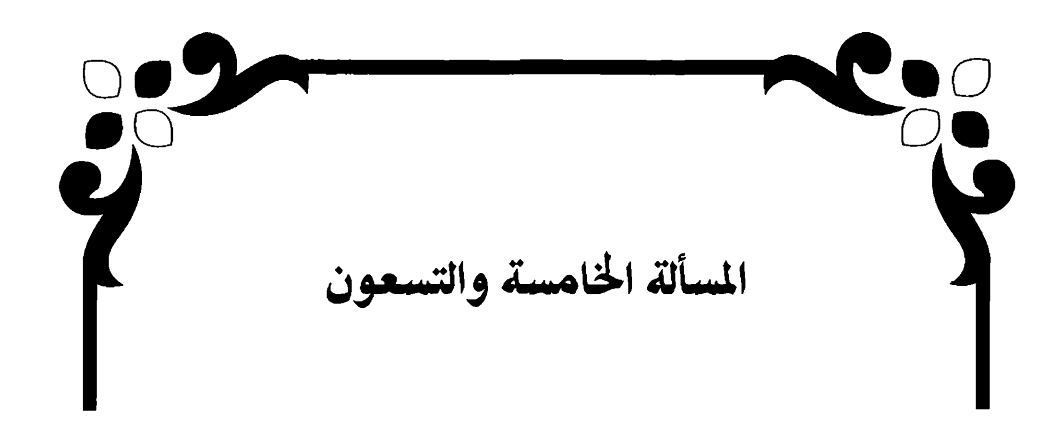
(٢) ينظر: «شرح نقائض جرير والفرزدق برواية أبي عبيدة»: (٥١٨).

(٣) «الديوان»: (٢/ ٣١٦).

فقرّره على شهادته فقال: نعم، أصلحك الله، هـو قـدريٌّ مرجـئ رافـض يسـب معاوية بن أبي طالب الذي قتل علي بن أبي سفيان، فضحك الأمير وقال: يـا بـن أخي، والله ما أدري على [أي] شيء أحسدك، أعلى حـذقك بالمقـالات، أم عـلى علمك بالأنساب، أم على بصرك بالأخبار[1]؟

* * *

(١) ينظر: «أخبار الحمقى والمغفلين»: (١٦٠).



المسألة الخامسة والتسعون

سئل عن قول الشاعر(١) [من الوافر]:

٤٦٤ ـ أَجِدَّك لن ترى بِثُعَيلِباتٍ(٢) ولا بَيْدانَ(٣) ناجيةً ذُمُولا

ولا متدارك والشمس طفل ببعض نواشغ الوادي حُمولا

فأجاز في خفض متدارك وجوهاً كلّها فاسد، واستقرّ رأيه على أقواها في نفسه، فقال: لا يصحّ خفض متدارك إلاّ على أن يكون اسم موضع، فلا أعلم ـ أعزّك الله ـ كيف تصور في بال هذا الرجل أنّ متداركاً ههنا اسم موضع! وإنّما متدارك هنا صفة من صفات المخاطب، كأنّه قال: أجدّك لا ترى بهذين الموضعين

---

(١) وهو المرار الفقعسي: ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ١٧١)، و«الفسر الصغير»: (١٧)، و«الخصائص»: (١/ ٣٨٩)، و«معجم البلدان»: (٢/ ٧٩)، و«لسان العرب» (بيد): (١/ ٥٦٢)، (نشغ) (٨/ ٥٦١)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٧٩)، وقوله: جدّك، معناه: حقّاً، وثعيلبات وبيدان: موضعان، والناجية الذمول: الناقة المسرعة، والطفل: الشمس عند غروبها، والنواشغ: مجاري المياه في الوادي.

(٢) المخطوط: بثعلبيات. وما أثبته من مصادر التخريج.

(٣) المخطوط: بيدا. وما أثبته من مصادر التخريج.

ناجية ذمولاً، ولا يتدارك الحمول الراحلة فتصل إليها، ولكن من شأن هذا الرجل أن يقيم الإعراب ولا يبالي بفساد معاني الشعر، وهذان البيتان أنشدهما أبو عمر المطرِّز في كتاب «اليواقيت»، وذكر أن أبا العباس ثعلباً سأل أصحابه عن خفض متدارك فسكتوا، فقال له بعضهم: عطفه على موضع: لن ترى، كأنّه قال: أجدك لست براء ولا متداركٍ، فاستصوب قوله وقال: هو الصحيح الذي يمكن أن يقال فيه، ولو نصب أيضاً لجاز على أن يقدّر موضع: لن ترى، نصبا كأنّه قال: أجدك لست رائياً ولا متداركاً، ولو رفع أيضاً على إضمار مبتدأ [١٠٤/ أ] كأنه قال: لا أنت راء[1] ولا متدارك، لكان أقوى من الوجهين الأولين، ولكن المطرّز لم يحكِ عن ثعلب غير الخفض على ما ذكرت لك.

* * *

(١) (لا أنت راء): مطموس في: الأصل. وما أثبته أقرب إلى الصواب.

المسألة السادسة والتسعون

سئل عن قول الأحمر[1] في: حيّاك الله وبيّاك، أنّ معناه: حيّاك الله، وبوّأك منزلاً، كيف اعتلّ بوّأك حتى رجع بيّاك، وكنت قد قلت لبعض تلاميذه: سله عنه، فقال: هذا شيء لم يقله أحد قطّ ولا يصح، فقلت له حين بلغني ذلك: هذا شبيه[2] ما يحكى من أنّ رجلاً كان يتعاطى علم الفرائض، سُئل عن فريضة فطلبها في كتابه فلم يجدها، فقال: هذا الرجل لم يمت، فقيل له: كيف يكون هذا وقد دفناه! فقال: لو مات لوجدت هذه الفريضة في كتابي.

وقد تعيّن علينا أن نذكر من حكى ذلك؛ لنرى جهل هذا الرجل، ونتبرأ عنده من الكذب.

ذكر ابن الأنباري في كتابه المسمى «الزاهر»[3]: أنّ في حياك الله ثلاثة أقوال، وكذلك: التحيات لله، قال قوم: معنى التحيات لله: السلام لله، ومعنى:

---

(١) تنظر المسألة بتمامها وأقوال العلماء الواردة فيها: «الفاخر»: (٢)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٧)، و«لسان العرب» (حيي) (٢/ ٦٩٥)، و«تاج العروس» (حيي) (٣٧/ ٥١٥ ـ ٥١٧).

(٢) المخطوط: سببه.

(٣) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٨).

حياك الله: سلّمك الله، واحتجُّوا بقول الله، عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾[النساء: ٨٦]، معناه: إذا سُلِّم عليكم[1]، وبقول الكميت[2] [من الوافر]:

٤٦٥ ـ أَلا حُيِّيتِ عنّا يا مدينا

وقال قوم: معنى التحيّات لله: الملك لله، ومعنى: حيّاك الله: ملّكك الله، واحتجّوا بقول عمرو بن معد يكرب[3] [من الوافر]:

٤٦٦ ـ أُسَيِّرُها إلى النعمانِ حتّى ... أُنيخَ على تحيَّتِهِ بُجندِ

---

(١) ينظر: «الهداية إلى بلوغ النهاية»: (٢/ ١٤٠٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٦/ ٥٣٤).

(٢) «الديوان»: (٤٢٧)، وقد أثبته المحقق في الهامش، وعجزه:

وهل بأسٌ بقولِ مُسَلِّمينا

و«الفاخر»: (٢)، و«الزاهر»: (١/ ١٥٥)، و«الخصائص»: (١/ ٣٢٧)، و«العمدة»: (٢/ ٧٠٧)، و«خزانة الأدب»: (١/ ١٧٩).

(٣) من فرسان العرب وفحول شعرائها، مخضرم، أسلم في حياة الرسول ﷺ ثم ارتد وحارب عمّال رسول الله ﷺ ثم عاد إلى الإسلام، وشهد الفتوح وحسن بلاؤه فيها، (ت٢١هـ). «من اسمه عمرو من الشعراء»: (١٤٠)، و«معجم الشعراء»: (٣٣)، وينظر: «شعره»: (٩٥)، والرواية فيه:

أؤم بها أبا قابوس حتى ... أحل على تحيته بجندي

و«إصلاح المنطق»: (٣١٦)، و«الزاهر»: (١/ ١٥٥)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٥١٧)، وقال السيرافي: قوله: أسير به: أي أسير بهذا الفرس الذي يعاود الغارات إلى النعمان، و«تاج العروس» (حيي) (٣٧/ ٥١٦).

وقال آخرون: معنى التحيات لله: البقاء لله، ومعنى حياك الله: أبقاك الله، واحتجّوا بقول زهير بن جناب الكلبي[1] [من مجزوء الكامل]:

٤٦٧ - من كلّ ما نالَ الفتى قد نِلْتُهُ إلا التحيّه

وذُكر أنّ في: بياك الله خمسة أقوال؛ قال الفرّاء: بياك الله: حياك الله، وهو بمنزلة قولهم: بُعداً وسحقاً، فالسحق: هو البعد، ودخلت الواو لاختلاف اللفظين.

وقال علي بن المبارك الأحمر: حيّاك الله وبيّاك: معناه وبوّأك منزلاً، فتركت الهمزةَ العربُ، وأبدلوا من الواو ياء؛ ليزدوج الكلام[2]

قال سلمة[3]: فحكيت للفرّاء [١٠٤/ ب] ما قاله الأحمر، فقال: ما أحسن كلام العرب، وقال أبو زيد[4]، وأبو مالك[5]: معناه: حياك الله، وقرّبك.

---

(١) شاعر جاهلي قديم، كان سيد قضاعة وخطيبها، طال عمره. «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٣٥)، و«المؤتلف والمختلف»: (١٧٦)، والبيت في: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٣٦)، و«إصلاح المنطق»: (٣١٦)، و«الفاخر»: (٢)، و«الزاهر»: (١/ ١٥٦)، و«المؤتلف والمختلف»: (١٧٦)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٥١٧)، و«لسان العرب» (حيي) (٢/ ٦٩٥)، و«تاج العروس» (حيي) (٣٧/ ٥١٥).

(٢) ينظر: «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٢/ ٢١٢).

(٣) ابن عاصم النحوي، أبو محمد، أخذ عن الفرّاء، وكان ثقة عالماً (ت٣٠٣هـ). «معجم الأدباء»: (٣/ ١٣٨٥)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥٧٦). و«غاية النهاية»: (١/ ٣١١).

(٤) وهو أبو زيد الأنصاري اللغوي وقد تقدمت ترجمته في المسألة الخامسة عشرة، ص٢٨٢

(٥) عمرو بن كركرة الأعرابي، كان يحفظ لغات العرب. «وفيات الأعيان»: (٢/ ٦٠)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٢٢٣).

وقال ابن الأعرابي: معنى بيّاك: قصدك بالتحية، ثم أنشد[1] [من مخلع البسيط]:

٤٦٨ ـ لما تبيَّنْنا أخا تميم أعطى عطاءَ اللَّحِزِ اللئيمِ

وقال الأصمعي: معنى بيّاك: أضحكك، وذهب إلى قول المفسرين: إنّ الله، عزّ وجلّ أوحى إلى آدم بعد قتل قابيل هابيل[2]، وقد مكث آدم مرة لا يضحك: بيّاك الله، أي: أضحكك، فضحك حينئذ، فهذا ما حكاه ابن الأنباري في هاتين الكلمتين.

فأمّا تعليل: بوّأك إلى أن صار: بيّاك، ففيه وجهان:

ـ أحدهما: تقدّم من قول الأحمر.

ـ والثاني: أن يكون وزن بيّاك: فَيْعلك، على وزن: بَيْطَر وبَيْقَر، كان الأصل: بَيْوَأك، خُفِّفت الهمزة فانقلبت ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، واجتمعت واو وياء سُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأُدغمت في الياء، كما قالوا: سَيِّد، وميِّت، ونحو منه قولهم: تَحيَّز إذا انحاز، قال الله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾[الأنفال: ١٦]، ونحو منه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾[الغاشية: ٢٥] بتشديد الياء[3]

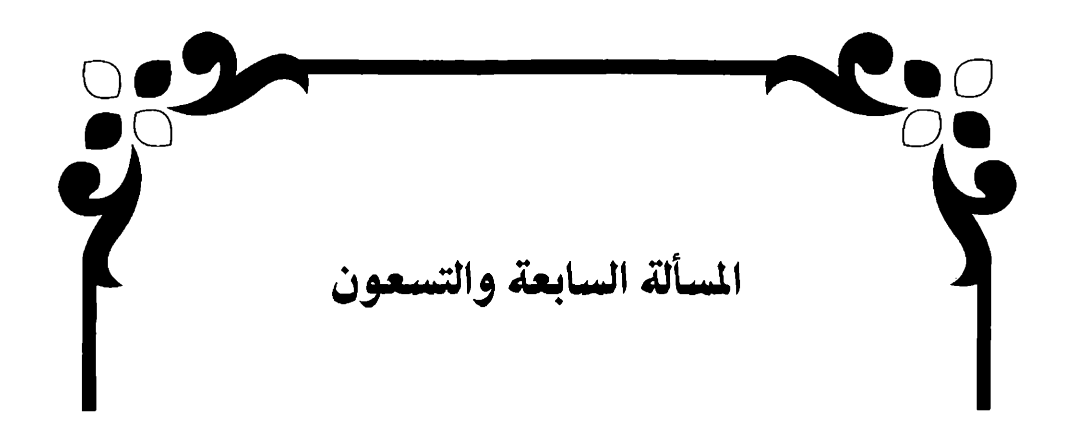
* * *

---

(١) البيت بلا عزو في: «إصلاح المنطق»: (٣١٦)، و«الفاخر»: (٣)، و«الزاهر»: (١/ ١٥٨)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٥١٨).

(٢) وهما ابنا آدم عليه السلام، وقال الحسن البصري: ليسا من صلبه، كانا رجلين من بني إسرائيل، ضرب الله بهما المثل في إبانة حسد اليهود. ينظر: «أدب الكاتب»: (٤٦)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٧/ ٤٠٨)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٧/ ٢٨١).

(٣) وهي قراءة أبي جعفر يزيد المدني. «المستنير في القراءات العشر»: (٢/ ٥٢٩)، و«غاية الاختصار»: (٢/ ٧١٥).



المسألة السابعة والتسعون

قال ابن قتيبة في «أدب الكتاب»: (ويقولون: سكران ما يَبُتُّ، أي: ما يقطع أمراً، من قولك: بتَتُّ الحبل، وطلقها ثلاثاً بتة)[1]، فقد سُلِّط هذا الرجل على هذا الموضع يزيد فيه ألفاً ولاماً في كل نسخة تقرأ عليه، وإنّما يفعل ذلك؛ لأن سيبويه قال في كتابه: (إنّ البتَّة لا تستعمل إلا بالألف واللام)[2]

ونحن نقول: إنّ الفرّاء[3] حكى: أنّه يقال: بتَّة والبتَّة بالتنكير والتعريف، فليت شعري من أين صحّ عند هذا الرجل أنّ ابن قتيبة بنى كلامه على مذهب سيبويه دون مذهب الفرّاء، وابن قتيبة ما أكثر ما ينحو إلى مذهب الكوفيين، وإنما بنى على كلام الفراء، وقد صرّح بذكره في هذا الموضع من كتابه، وهكذا رواه أبو علي البغدادي في «أدب الكتاب»[4]،

---

(١) «أدب الكاتب»: (٥٦)، و«الانتخاب في شرح أدب الكُتاب»: (٢/ ٢٣٠).

(٢) «الكتاب»: (١/ ٣٧٩).

(٣) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٣١٢)، و«الفاخر»: (١٤١)، و«الزاهر»: (١/ ٥٩٣)، و«لسان العرب» (بتت).

(٤) لم تذكر كتب التراجم أن لأبي علي القالي كتاباً بهذا العنوان.

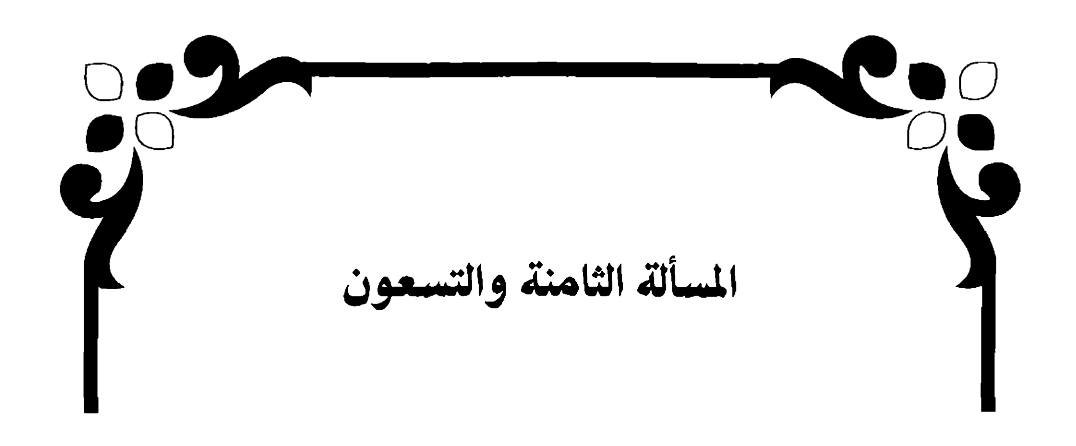
ونقله أبو نصر[1] وجميع أصحابه عنه، وكذلك رواه قاسم بن أَصْبَغ[2]، وهكـذا وقع في جميع النسخ إلّا ما أفسده [١٠٥/ أ] هذا الرجل من علم غيره[3]

* *

(١) أحمد بن حاتم الباهلي، صاحب الأصمعي، روى عنه كتبه، وعـن أبي عبيـدة وأبي زيـد، وله مصنفات عديدة (ت٢٣١هـ). «الفهرست»: (٧٩)، و«إنبـاه الـرواة»: (١/ ٧١)، (٤/ ١٨٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٢٨٦).

(٢) ابن محمد أبو محمد القرطبي، كان بصيراً بالحديث والرجال، نبـيلاً في النحـو والغريـب والشعر، سمع من ثعلب والمبـرد وابن قتيبـة وخلائق، وانصـرف إلى الأنـدلس بعلـم كثير (ت٣٤٠هـ). «بغية الوعاة»: (٢/ ٢٤٣)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٢٢٠).

(٣) مطموس في المخطوط.



المسألة الثامنة والتسعون

قرئ عليّ من «الجمل»[1] قول النابغة[2] [من البسيط]:

٤٦٩ ـ يا بؤس للجهـل ضرّاراً لأقـوام

وقول سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة[3] [من مجزوء الكامل]:

٤٧٠ ـ يـا بـؤسَ للحـرب التـي وضـعت أراهـط فاسـتراحوا

---

(١) «الجمل»: (١٧٢).

(٢) «الديوان»: (١٧٩)، وصدره:

قالـت بنـو عـامر خلـوا بنـي أسـد

وينظر: «الكتـاب»: (٢/ ٢٧٨)، و«المقتضـب»: (٤/ ٢٥٣)، و«الخصـائص»: (٣/ ١٠٨)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٣٠٧)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٦٨)، و«همـع الهوامـع»: (٣/ ٤٠)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ١٣٠)، و«الدرر اللوامع»: (٣/ ١٩).

(٣) أحد سادات بكر بن وائـل وفرسـانها في الجاهليـة، وكـان شـاعراً، ولـه أشـعار جيـاد. «المؤتلـف والمختلـف»: (١٨٣)، و«خزانـة الأدب»: (١/ ٤٧٤)، وينظـر البيـت في: «الكتاب»: (٢/ ٢٠٧)، و«المؤتلـف والمختلـف»: (١٨٣)، و«الخصـائص»: (٣/ ١٠٨)، و«أمـالي ابـن الشـجري»: (١/ ٤٢١)، (٢/ ٣٠٧)، و«شرح المفصـل»: (٢/ ١٠)، (٤/ ١٠٤)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ٦٢١)، (٥/ ٣٢٩)، و«خزانة الأدب»: (١/ ٤٧٣).

فقلت للقارئ: إنّ في هذا قولين؛ من النحويين من يقول:

إنّ العامل في: (الجهل والحرب) الإضافة دون اللام، إذا كانت اللام مقحمة لا يعتدّ بها، ومنهم من يرى أنّ اللام هي العاملة وإن كانت زائدةً مقحمة، فانتهى[1] ذلك إليه فأخذ في هاذوره واستحقر، ولوى خدّه وصعّر، ونفى ما قلناه وأنكر، وقال: الجر باللام هنا قول لم يقله بشر ممن تقدّم ولا ممن تأخر، ونحو هذا من السفسطة والهذر.

ونحن نقول: إنّ جرّ: (الحرب والجهل) ههنا باللام قول لم نخترعه، ورأي لم نبتدعه، وإنّما هو قول قاله ابن جني في كتاب «الخصائص» في باب سمّاه: الاحتياط[2]، وهو الصحيح الذي لا يجوز غيره، والدليل على صحته من وجهين:

ـ أحدهما: إنّا وجدنا الأسماء قد عُلّقت عن الإضافة في نحو قوله[3] [من الكامل]:

٤٧١ ـ إلّا عُلالةَ أو بُدا هةَ قارحٍ نهدِ الجُزارَهْ

وقول الفرزدق[4] [من المنسرح]:

---

(١) المخطوط: غير واضحة.

(٢) ينظر: «الخصائص»: (٣/ ١٠٨).

(٣) وهو الأعشى. «الديوان»: (٧٨)، و«الكتاب»: (١/ ١٧٩)، (٢/ ١٦٦)، و«معاني القرآن للفراء»: (٢/ ٣٢١)، و«المقتضب»: (٤/ ٢٢٨)، و«الخصائص»: (٢/ ٤٠٩)، و«التخمير في شرح المفصل»: (٢/ ٥٠ ـ ٥٤)، و«شرح المفصل»: (٣/ ١٩)، و«شرح أبيات المفصل»: (١/ ٤٧٨)، و«خزانة الأدب»: (١/ ١٧٢)، (٤/ ٤٠٤).

(٤) «الديوان» (طبعة الصاوي) (١/ ٢١٥)، و«الكتاب»: (١/ ١٨٠)، و«معاني القرآن =

٤٧٢ ـ يـا مـن رأى عارضـاً أُسَرُّ بـه بـين ذراعَـي وجَبْهَـةِ الأَسَـدِ

ونحو ما حكاه الفرّاء من قولهم: (قطع الله الغداة يد ورجل من قالـه)[1]، ولم نجد حرف جرّ تعلق عن العمل، وإن كان زائداً[2]، ألا ترى إلى قولهم: لست بخارج، مجروراً بالباء، وهي زائدة[3]، كما جروا بها في قولهم: مررت بزيد، وهـي غير زائدة، فلما اجتمع في قولنا: يا بؤس للجهل، ويـا بـؤس للحـرب، الإضـافة واللام ولم يكن بدٌّ من تعليق أحدهما كان تعليق الاسم أولى؛ لأنّ لـه نظـيراً مـن كلامهم يُحمل عليه، وتعليق اللام لا نظير له، ويؤكّد ذلك أنّ الاسم المضاف إنّما يعمل في المضاف إليـه بتقـدير حـرف الجـرّ فيـه[4]؛ لأنّ الأسـماء لا حـظّ لهـا في العمل[5]، فإذا ظهر حرف الجرّ في نحو: يا بؤس للحرب، ثبت أنّ العمل له دون الاسم إذ كان الاسم إنّما يعمل لنيابته منابه، فهذا أحد الوجهين.

ـ والوجه الثاني: أنّ الطارئ[6] إذا طرأ على غيره في أكثر كلام العرب، كان

للفراء»: (٢/ ٣٢٢)، والشطر الأول فيه: يا من رأى عارضاً أكفكفه.

و«المقتضـب»: (٤/ ٢٢٩)، و«الخصـائص»: (٢/ ٤٠٩)، و«شرح المفصـل»: (٣/ ٢١)، و«شرح أبيات المفصل»: (١/ ٤٧٦)، و«المقاصد الشافية»: (٣/ ١٩١)، (٤/ ١٦٧)، (٥/ ٣٣٠).

(١) «معاني القرآن»: (٢/ ٣٢٢)، والقول فيه منسوب إلى أبي ثَرْوَان العُكْلِيّ.

(٢) المخطوط: زيداً.

(٣) الحرف الزائد هو أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنـى. «شرح المفصـل»: (٨/ ١٢٨)، وتنظر أنواع الزيادة في: (٨/ ١٣٧).

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ١١٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٩٩).

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٧٨).

(٦) المخطوط: غير واضح.

الحكم للطارئ دون المطروء عليه، ضدّين كانا أو غير ضدين، كلام التعريف إذا طرأ على الحرف[1] [١٠٥/ ب] حركة تنوين؛ لأنّ اللام من دلائل التعريف، والتنوين من دلائل التنكير[2]، فإن ترادفا على الكلمة الواحدة تضادّا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام، أجري مجرى الضدين المترادفين على أصل واحد، كالسواد يطرأ عليه البياض، والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما، قال أبو الفتح بن جني: (ولولا أنّ الحكم للطارئ لما تضادّ في الدنيا عرضان، أو إن تضادّا حفظ كل واحد منهما محله، فحمى جانبه أن يلمّ به ضده فكان الساكن أبداً ساكناً والمتحرك متحركاً، والأسود أبداً أسود والأبيض أبداً أبيض)[3]

وكذلك: حذف تاء التأنيث ليائي الإضافة، كقولك في الإضافة إلى البصرة: بصريّ، وإلى الكوفة: كوفيّ، وكذلك حذف علامة التأنيث التي تلحق الواحد لعلامة التأنيث التي تلحق الجماعة كقولهم في ثمرة: ثمرات، وفي قائمة: قائمات، وكقولهم في النسبة إلى كرسي: كرسيّ[4]

ونحو ذلك كثير، فلما كانت اللام في قولهم: يا بؤس للحرب، ويا بؤس للجهل، هي الطارئة على الاسم الخافض لمعنى الإضافة وجب أن يكون العمل لها، وإن كانت زائدة.

❊

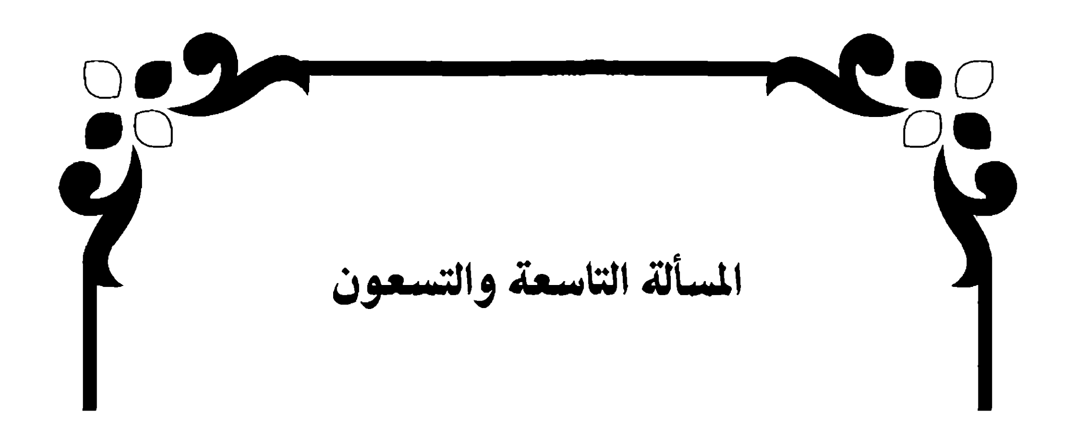
---

(١) المخطوط: غير واضح.

(٢) ينظر: «الخصائص»: (٣/ ٦٤)، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ١٠).

(٣) «الخصائص»: (٣/ ٦٤).

(٤) «الخصائص»: (٣/ ٦٤ ـ ٦٥)، والنص منقول بتصرف.



المسألة التاسعة والتسعون

سُئل هذا الرجل عن قول الله، عز وجلّ: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[الأنفال: ٢٥] فأملى كلاماً لا أحفظ نصّه، أجاز فيه أن يكون: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ في موضع الصفة للفتنة كأنّه قال: فتنة غير مصيبة، وأجاز أيضاً أن يكون: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ محمولاً على قسم مقدَّر، كأنّه قال: والله لا تصيبن.

وأنا أقول: إنّ كلا الوجهين خطأ لا وجه له؛ لأنّ النونين المؤكدتين للأفعال لا تدخلان في الصفات[1]؛ لا يجيز أحد: جاءني رجل يسرعنّ، ولا رأيت غلاماً لا يذهبنّ، وكذلك لا تدخل النونات في جواب القسم إلاّ أن يكون موجباً، كقولك: والله لأخرجنّ، فإذا[2] كان منفيّاً لم يجز دخول النونين فيه، لا يجوز: والله لا أقومنّ[3]،

(١) تنظر أحكام استعمال نوني التوكيد في: «رصف المباني»: (٣٩٩)، و«مغني اللبيب»: (٤/ ٢٥٧)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٣٩٧).

(٢) المخطوط: إذا.

(٣) ينظر: «المقتضب»: (٢/ ٣٣٦)، وقال المبرد: وتدل (لا) على ما لم يقع، كما تدل النون عليه إذا قلت: والله لأفعلنّ، ثم نفيت، فقلت: والله لا أفعل، فهذا مبين بأنفس =

إنّما يكون جوابك القسم في النفي ما، ولا[1]، فإن زعم أنّ لا ههنا نهي لا نفي فذلك أبعد[2] له من أن يكون جواب قسم مقدّر؛ لأنّ النهي لا يجاب [به][3] القسم الخاص بالإخبار، إنما يجاب به القسم الخاص بالسؤال، كقولك: نشدتك الله لا يخرج زيد، [١٠٦/ أ] وأمّا الصحيح...[4] القسم إنّما يجيء تحقيقاً...[5] بإيجاب...[6] الصدق والكذب، ولا يصحّ ذلك في النهي، مع أنّ كون (لا) نفياً يبطل أن يكون (لا) نهياً أو...[7] صفة؛ لأنّ الأمر والنهي لا يكونان صفتين، ولو حدّثت بهذا عن هذا الرجل دون أن أقف على إملائه لكذبت ذلك عليه.

وقد حكى أبو إسحاق الزجاج في معانيه في هذه الآية قولين، لم يوفّق هذا الرجل لواحد منهما، قال أبو إسحاق في معانيه[8]: (زعم بعض النحويين أنّ هذا الكلام جزاء[9] فيه طرف من النهي، فإذا قلت: انْزِلْ عن الدابة لا تطرحْك، أو

الحروف مستَغْن فيه عن غيرها؛ لأنّ النون إنّما دخلت لتفصل بين معنيين، فإذا كان الفصل بغيرها لم تحتج إليها، و«شرح التصريح»: (٢/ ٣٣).

(١) فنقول: والله لا أضربك، والله ما أكرمك. «المقتضب»: (٢/ ٣٣٣).

(٢) ينظر: «شرح الكافية للرضي»: (ق٢/ م٢/ ١٤٤٣)، و«شرح الأشموني»: (٣/ ٤٠٥).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) مطموس في الأصل.

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل

(٧) غير واضح في الأصل.

(٨) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢/ ٤١٠).

(٩) الأصل: جرى. وما أثبته من: معاني القرآن وإعرابه.

لا تطرحنَّك[1]، فهو جواب الأمر بلفظ النهي، والمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، فإذا أتيت بالنون الثقيلة أو الخفيفة كان أوكد للكلام، ومثله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[النمل: ١٨]).

قال أبو إسحاق[2]: ويجوز أن يكون نهياً بعد أمر، فيكون المعنى: اتقوا فتنة، ثم نهى بعد ذلك فقال: لا تصيبنّ الفتنة الذين ظلموا، أي: لا تتعرض للذين ظلموا لما نزل بهم معه العذاب، ويكون معنى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ﴾: أي أنها أَمرت بالدخول، ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان، فلفظ النهي لسليمان ومعناه للنمل، كما تقول: لا أَرينّك ههنا، فلفظ النهي لنفسك، وهو في المعنى للمخاطب، أي لا تكونن ههنا فإني أراك.

فردَّ القول الأول وأنكره، وصحح القول الثاني ونصره، وذكر أنّه قول أبي الحسن الأخفش[3]

قال أبو علي: ولا يصحّ عندنا فيها إلّا قول أبي الحسن، وإنما لم يجز القول [الأول][4]؛ لأنّ قوله: لا تصيبنّ، لا يخلو من أحد أمرين:

إمّا أن يكون نهياً بعد أمر، وإمّا أن يكون جواب شرط، فلا يصحّ أن يكون جواب شرط لدخول النون فيه، ودخول النون فيه إنّما يكون في ضرورة الشعر، كما أنشد سيبويه من قوله[5] [من الطويل]:

---

(١) الأصل: تظرن حقك. وما أثبته من: معاني القرآن وإعرابه.

(٢) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه»: (٢/ ٤١٠)، والنص لم ينقل بلفظه.

(٣) ينظر: «الأشموني»: (٣/ ٤٠٧)، وقد نسبه إلى الأخفش الصغير.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وصدره:

٤٧٣ ـ ومهـما تَشَـأْ منـه فَـزَارةُ تَمْنَعَـا

قلنا: لم يجز أن يحمل على جواب شرط ثبت أنّه نهي بعد أمر، واستغنى عن استعمال حرف العطف معه؛ لاتصال الجملة الثانية بـالأولى [١٠٦/ ب] كـما اسـتغنى عن ذلك...[١] فكأنّهم... الدار هم فيها خالدون...[٢] في هذا كالخبر، ومحـال أن يكون،...[٣] بلفظ النهي، كما استحال أن يكون جواب الشـرط بلفظ النهـي إذا اجتمع ذلك في جواب الأمر؛ لأنّ جواب الأمر في الحقيقة جواب شرط، ألا ترى أنّ معنى: إيتني أكرمْك: إنْ تأتني أكرمك، فحذف الشـرط لدلالـة الجـزاء عليـه، ووقوع الأمر في الكلام وطوله، فحسن حذفه معه؛ لأنّه قد صار كالمعاقب له من حيث اجتمعا في أنّهما غير موجبتين وغير خبرين، فصـار حذف الشـرط لدلالـة الجزاء عليه، كحذف الجزاء لدلالة الخبر عليه، وكما حذف الشـرط لدلالة الجزاء عليه، كذلك حذف الجـزاء لدلالة الشـرط عليه في نحـو قـولهم: أنـت ظـالم إن فعلت، كما حذف الخبر أيضاً لدلالة المبتدأ عليه، فإذا كان جواب الأمر هو الجزاء في الحقيقة وهو جواب الشـرط، لم يجز أن يكون جـواب الشـرط نهيـاً، فكـذلك لا يجوز أن يكون جواب الأمر نهياً.

فمهـما تشـأ منـه فـزارةُ تُعْطِكـم

والبيت لابن الخَـرِع في: «الكتـاب»: (٣/ ٥١٥)، و«المقاصـد الشـافية»: (٥/ ٥٥٠)، و«شـرح التصريح على التوضيح»: (٢/ ٣٠٧)، و«همـع الهوامـع»: (٤/ ٤٠١)، ونسـبه البغدادي للكميت بن ثعلبة في «الخزانة»: (١١/ ٣٨٩).

(١) مطموس في الأصل.

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) مطموس في الأصل.

قال أبو علي الفسوي: فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون اللفظ لفظ النهي والمعنى معنى الجزاء، ككون المعنى: لا تصيبنّ، ولا يحطمنّكم، كأنّه قال: لا تصب، ولا تحطم، إلّا أنّه أدخل النون ليكون أشد تأكيداً؟ قيل: لا يكون اللفظ لفظ نهي، والمعنى معنى الجزاء؛ لأنّ الجزاء كما قلنا خبر فحكمه أن يكون على ألفاظ الأخبار، لا يجيء على لفظ الأمر، بل قد يكون الأمر على لفظ الخبر، فأمّا مجيء الخبر على لفظ الأمر، فما علمناه إلّا قولهم: أكرم به، وقد غمض هذا على قوم حتّى غلطوا فيه، فذهبوا إلى أنّه أمر، فلما لم يجز أن يكون جزاء؛ كونه على لفظ الأمر، ثبت أنّه ليس بجزاء، وأنّه كما ذهب إليه أبو الحسن، قال أبو علي: وممّا يدلّ على أنّه لفظ أمر ولا يجوز أن يكون جزاء دخول النون فيه، والنون لا تدخل في الجزاء لما ذكرناه؛ لأنّه خبر، ومن حيث قبح انتصاب الفعل في الفاء بعده، ألا ترى أن سيبويه شبهه بالموجب، فقال: هو بمنزلة قولك: أنا أفعل إن شاء الله، فإذا كان جواباً فتبقى النون فيه، ألا ترى أنّ الواجب لا تدخله النون إلّا في ضرورة [١٠٧/ أ] الشعر، كقوله[1] [من المديد]:

٤٧٤ - رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمالاتُ

وقد نصّ سيبويه[2] على أنّ الجزاء لا تدخله النون إلّا في ضرورة الشعر، قال أبو علي: فإن قال قائل: إذا كان النهي قد يقع في جواب الجزاء كقولك: إن

---

(١) وهو جذيمة الأبرش. ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥١٨)، و«المقتضب»: (٣/ ١٥)، و«كتاب الشعر»: (٢/ ٣٩٢)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٥٦٥)، و«شرح أبيات المفصل»: (٢/ ١١٥٧)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٢٣٠)، (٤٠١)، و«خزانة الأدب»: (١١/ ٤٠٤)، و«الدرر اللوامع»: (٤/ ٢٠٤).

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥١٥ ـ ٥١٦).

تقم فلا تضرب زيداً، وإن كنت مسلماً فلا تعصِ الله، فما تنكر أن يقع هنا أيضاً، فيكون: لا تصيبنّ نهياً.

قيل: لا يجوز وقوع النهي جواباً للشرط من حيث أن يقع بعد الفاء، وهذا أحد ما يدلّ على امتناع وقوعه جواباً للجزاء، ألا ترى أنّ الفاء في الجزاء إنّما دخلت ليتوصّل بها إلى أن يربط بالشرط ما لا يجوز أن يرتبط به بنفسه من غير ربط الفاء، ويدلّ على ذلك وقوع الابتداء وخبره بعدها، ووقوع الابتداء والخبر ممّا لا يجوز أن يرتبطا بالشرط بأنفسهما من حيث كانا اسمين، ومن حيث كانت إنْ عاملة في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء.

ومن ثمّ قال النحويون في قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[البقرة: ١٢٦]، ﴿فَمَن[1] يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾[الجن: ١٣]، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة: ٩٥]، ونحو ذلك: أنّ المبتدأ فيه محذوف[2] فكذلك النهي، مثل المبتدأ في أنّه لمّا لم يرتبط بالشرط من حيث كان ممّا لا يتعلق بالشرط؛ لكونه غير خبر اتصل به بالفاء، فلا يجوز من حيث اتصل بالفاء أن يتصل بغير الفاء، كما لا يجوز أن يتصل المبتدأ والخبر بغير الفاء من حيث اتصلا بالفاء، فإذا كان اتصاله بنفسه غير جائز وصل الشرط بالفاء، وما بعده في موضع جزم؛ لوقوعه موقع الخبر الذي هو جملة خبرية من فعل وفاعل، ومن ثمّ قرأ بعض القراء: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ

---

(١) الأصل: ومن.

(٢) والتقدير في الآية الأولى: فأنا أمتعه، وفي الثانية: فهو لا يخاف، وفي الثالثة: ومن عاد إلى قتل الصيد وهو محرم بعد نزول النهي عنه فهو ينتقم الله منه. ينظر: «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (١/ ٣٨١)، (٢/ ٤٩٧)، (٦/ ٢٤٣).

﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾[الأعراف: ١٨٦] فجزم (ويذرهم)[1] لحمله على موضع الفاء، فلا يجوز على هذا اتصال النهي بالشرط بلا فاء من حيث اتصل بالفاء إلّا في الضرورة، فإذا لم يجز حمله على إرادة الفاء في التنزيل لم يجز في[2] موضع سعة، ولم يجز أيضاً أن تدخله النون إلا في الضرورة، ولم يكن التنزيل موضع ضرورة، لم يجز حمل هذا على أنّه جزاء، وإذا [١٠٧/ ب] لم يجز حمله على أنّه جزاء ثبت أنّه نهي، هذا ما قاله أبو إسحاق الزجاج[3] في هذه الآية، وما وقف به عليه أبو علي الفسوي.

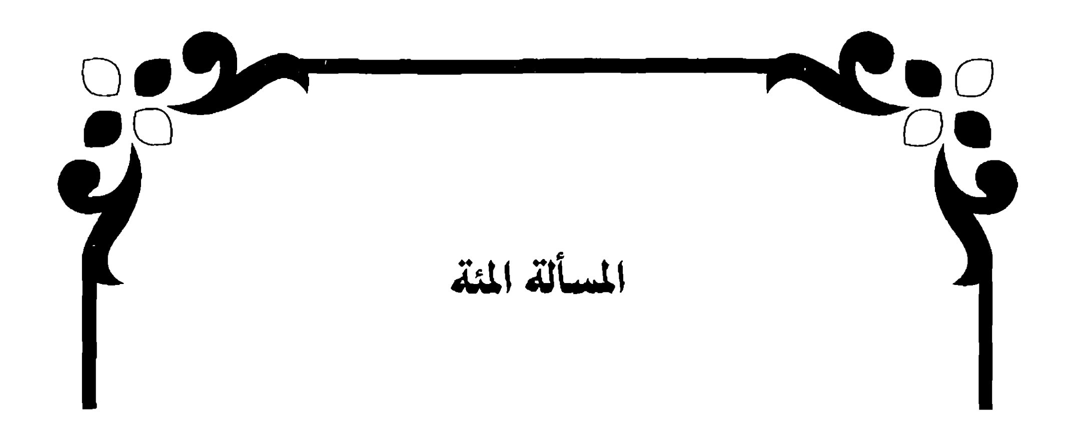
فأمّا ما قاله هذا الرجل صاحبنا فشيء لم يقله أحد قبله، ولا هو صحيح، فنجعلها زيادة نستفيدها منه.

* * *

(١) قرأ بالجزم حمزة والكسائي وخلف من العشرة، والباقون بالرفع. «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (٢/ ٦٧٧)، و«إرشاد المبتدي»: (٣٤٢)، والرفع محمول على القطع والاستئناف، على معنى: والله يذرهم، وأمّا من قرأ بالجزم فإنه عطفه على موضع الفاء، التي هي جواب الشرط؛ لأنّ موضعها وما بعدها الجزم، إذ هي جواب الشرط، فجعله كلاماً متصلاً بعضه ببعض، غير منقطع ممّا قبله. ينظر: «الكشف عن وجوه القراءات»: (١/ ١٥).

(٢) لم يجز في: مطموس في الأصل. وما أثبته أقرب إلى استقامة النص.

(٣) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه»: (٢/ ٣٩٣).



المسألة المئة

أنشد أبو القاسم الزجاجي في «الجمل»[1] [من البسيط]:

٤٧٥ ـ منهنّ أيامُ صدقٍ قَدْ عُرِفْتُ[2] بها   أيامُ واسط[3] والأيامُ مِن هَجَرَا

ونسبه إلى الأخطل، فقلت لبعض من قرأ عليّ: إنّه ليس للأخطل وإنّما هو للفرزدق، وإنّ الصحيح (عُرِفْتَ) بفتح التاء، فاتصل ذلك بهذا الرجل الذي يُزهى بنفسه، ويظنّ أنّه قد فاق أبناء جنسه، فأنكر ذلك، ولم تكن بيده حجة يلجأ إليها غير ما قاله هذا الرجل ابن سيدة، رحمه الله، في شرح أبيات «الجمل».

ونحن نقول: إنّ هذا البيت أحد ما غلط فيه ـ عفا الله عنه ـ فإنّ له في هذا الشرح الذي صنعه في أبيات الجمل أغلاطاً كثيرة وسقطات مشهورة، وقد قال لي غير واحد: إنّه كان في آخر عمره ينتفي منه ويدفعه عن نفسه، فكيف يجعل

(١) «الجمل»: (٢٢٦)، وينظر: «ديوان الفرزدق»: (١/ ٢٣٥)، و«الكتاب»: (٣/ ٢٤٣)، و«شرح الجمل لابن عصفور»: (٢/ ٢٤٢)، و«خزانة الأدب»: (١١/ ١٣٦).

(٢) «الديوان»: بليتَ.

(٣) «الديوان» ومصادر التخريج: فارس.

مثله حجة، ومؤلفه لا يرضى به.

وبعد: فلو أن صاحب هذا الكتاب لم يكن دافعاً له ولا متصلاً منه لم يلزمنا إذا قامت حجّتنا، ووضح برهاننا، وهذا البيت وقع في كتاب سيبويه[1] منسوباً إلى الفرزدق، فلو لم تكن بأيدينا حجة غير هذا لكفانا، وهو غير موجود في ديوان شعر الأخطل، وموجود في ديوان شعر الفرزدق في شعر يرثي به عمر بن عبيد[2] الله بن معمر، وقبله وهو أول قصيدة [من البسيط]:

٤٧٦ - أمّا قريشٌ أبا حفصٍ فقد رُزِئتْ ... بالشام إذ فارقتك الناس[3] والمطرا

إنّ الأرامل والأيتام إذ هلكوا ... والخيل إذ هُزمت تبكي على عُمرا

ما مات مثلُ أبي حفص لملحمةٍ ... ولا لطالب معروفٍ إذا افتقرا

كم من فوارسَ قد نادوا إذا لحقوا ... بالخيل باسمك حتى يُطعَموا الظَّفرا

[١٠٨/ أ]لقد رُزئتم بني تيمٍ وغيرُكم ... على بوائبها الخَيْرَين من مُضَرا

والأكرمَيْنِ إذا عُدَّت فروعُها ... والأنعشَيْنِ إذا مولاهما عثرا

---

(١) الكتاب»: (٣/ ٢٤٣).

(٢) الأصل: عبد. وما أثبته هو الصواب، وهو عمر بن عبيد الله بن معمر، أحد أجواد البصرة، كان شجاعاً، استعمله مصعب بن الزبير سنة ثمان وستين على بلاد فارس وحرب الخوارج، وقد قتل أبا فُديك وقطري بن الفجاءة، مات بدمشق عند عبد الملك بن مروان. ينظر: «نسب قريش»: (٢٨٨)، و«الكامل في التاريخ»: (٤/ ٧٥)، و«فوات الوفيات»: (٢/ ١٧١).

(٣) الديوان: البأس.

فابكي هُبلتِ أبا حفص وصاحبَهُ   أبـا معـاذٍ إذا شـؤبوبها اسـتعرا

حربٌ إذا لَقِحت كان التّمام لهـا   منـه إذا نُتِجَتْـه الأبلـقَ الـذكرا

كم من جبانٍ لدى الهيجا دَنَوْتَ به   يوم[1] القتال ولولا أنت ما صبرا[2]

وبعد هذا البيت: (منهن أيام صدق) ووقع في شعره أيام فارس، وفسره فقال: أما يوم فارس فيوم إصْطَخْر[3]، استشهد فيه أبوه، وحسن فيه بلاء عمر، ويوم هجر يوم أبي فديك الخارجي[4] ووقع في شعره: (قد بليتَ بها) أي: اختبرت.

وشعر الأخطل وشعر الفرزدق حاضران يقف عليهما من شاء ليعلم

---

(١) الديوان: إلى.

(٢) ينظر: «الديوان»: (١/ ٢٣٥).

(٣) بلدة بفارس، وهي من أعيان حصون فارس ومدنها، ومن أقدم مدن فارس، وإليها ينسب يوم إصطخر، قال الزهري: خرج يزدجرد في مئة ألف، فنزل مرو واستعمل على إصطخر رجلاً، فأتاها ابن عامر (ولاه عثمان البصرة وفارس سنة ٢٩) فافتتحها، قال: وقتل يزدجرد ومن كان معه بمرو. ينظر: «معجم البلدان»: (١/ ٢١١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٢٠).

(٤) وهو من بني قيس بن ثعلبة، غلب على البحرين سنة اثنتين وسبعين، فأمر عبد الملك بن مروان عمر بن عبيد الله بن معمر أن يندب الناس من أهل الكوفة والبصرة ويسير إلى قتاله، فساروا حتى انتهوا إلى البحرين فحملوا على عسكرهم فقتلوا أبا فديك، وحصروا أصحابه، فنزلوا على الحكم، فقتل منهم نحو ستة آلاف، وذلك في سنة ثلاث وسبعين. ينظر: «الكامل في التاريخ»: (٤/ ١١٩)، (١٣٠).

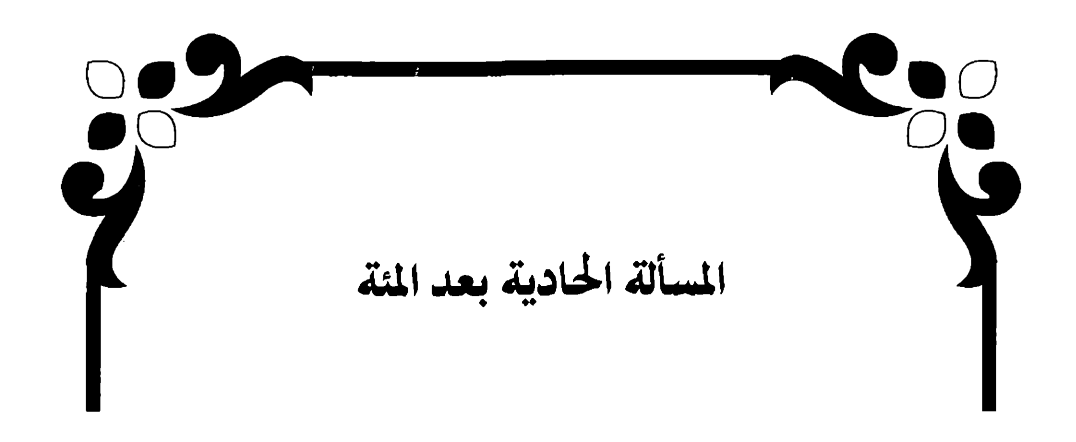
لَحَجَ[1] هذا الرجل في الباطل، وتعلقه بما لا يحلى[2] منه بطائل.

وكذلك أنشد الأصبهاني هذا الشعر للفرزدق، وكـذلك أنشـده المـبرد في كتاب «الأزمنة».

* *

(١) يقال: لَحِجَ في الأمر يَلْحَج: إذا دخل فيه ونشب.«اللسان» (لحج) (٨/ ٤٣).

(٢) قال ابن بري: وقولهم: لم يَحْلَ بطائل، أي: لم يظفر، ولم يستفد منها كبير فائدة. «اللسان» (حلا) (٢/ ٥٧٨).



المسألة الحادية بعد المئة

ومما أنكره علينا قولنا: إن الكوفيين[1] يجيزون رفع ما بعد إذا الزمانية بالابتداء، وزعم أنّ هذا لم يقله أحدٌ قطّ، وهذا مشهور من مذهب الكوفيين، وهو موجود في كتب التفسير[2] في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[التكوير: ١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾[الانفطار: ١]، ونحو ذلك من القرآن.

وإنّما أنكره؛ لأنّ سيبويه[3] لم يجزه، وكذلك جمهور أصحابه، وعلّتهم في ذلك: أنّ إذا الزمانية فيها معنى الشرط فهي تطلب الفعل ظاهراً أو مضمراً[4]، مع أن سيبويه أجازه في بعض كلامه، وذلك مشهور في كتابه.

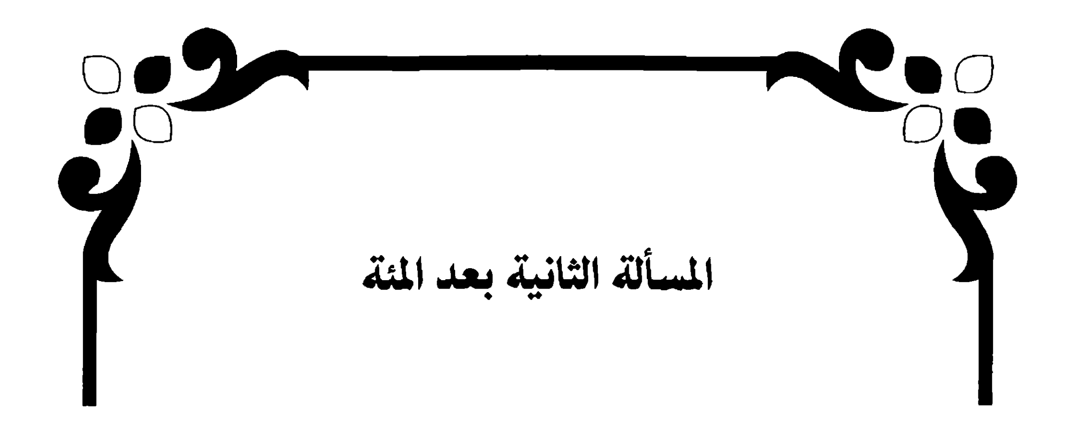
* * *

(١) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ٣٣٠)، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (٦/ ٣٠٨)، ويجوزون أيضاً رفعه بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، ينظر: «الإنصاف»: (٤٩٠)، و«ائتلاف النصرة»: (١٢٩).

(٢) «اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٦٨).

(٣) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٢٦٣)، (٣/ ١١٣)، و«المقتضب»: (٢/ ٧٧).

(٤) ينظر: «البسيط في شرح الجمل»: (٢/ ٨٧٦)، و«المقاصد الشافية»: (٤/ ٩٠ ـ ٩١).



المسألة الثانية بعد المئة

قال أبو القاسم الزجاجي في باب الفاعل والمفعول به: (لأنّ الفعل إذا تقدّم الأسماء وحّد، وإذا تأخر ثُنّي وجمع للضمير الذي يكون فيه)[1]، هذا الموضع يغيره هذا الرجل في كل نسخة تقرأ عليه من هذا الكتاب فينشره ويبيّن فيه ما ثُنّي[2] وجمع الضمير الذي يكون فيه، ويزعم أنّه [١٠٨/ ب] مخصوص...[3] حتى جاء فهدى الله به من الضلالة واستقر به من الجهالة، لله الحمد على هذه النعمة السابغة والمنّة البالغة، لا ربّ غيره.

وهذا الموضع ـ أعزك الله ـ مما رُدّ على أبي القاسم من قديم الأيام، فمن الناس من يجعله من سوء عبارته، ومنهم من يتأوّل له تأويلاً يصحّ به، وهذا يدلّ على أنّ قول الزجّاجي هو الأولى، لا ما يقوله هذا الرجل؛ لأنّه يزعم أنّ الناس غيّروه، وأنّ صاحب «الكتاب» لم يقله، ومن الدليل على أنّه قول صاحب «الكتاب» الذي بنى عليه كلامه شيئان:

---

(١) «الجمل»: (١٠).

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) مطموس في الأصل.

ـ أحدهما: قوله في هذا الباب: (لأنّ الفعل إذا تقدّم الأسماء وحّد) فنسب التوحيد إلى الفعل نفسه، فكذلك نسب إليه التثنية والجمع مجازاً.

ـ والآخر: قوله في باب معرفة علامات الإعراب: (وحذف النون علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها، نحو قولك: لم يفعلا، ولم يفعلوا)[1] ألا تراه قد نسب التثنية والجمع مجازاً، ولا فرق بين الموضعين وهنا، [ولم][2] أسمع بأركد فطنةً وأشدّ بلهاً وبَلْدَة[3] من رجل يصلح شيئاً في صفحة ويترك مثله في صفحة أخرى، ليس بينهما كبير معنى، وإن زعم هذا الرجل أن ما قاله في باب معرفة علامات الإعراب له تأويل يصحّ، فذلك التأويل بعينه ممكن في الموضع الآخر، فما الذي يحمله على نشر كتب الناس وإفسادها!

وقول أبي القاسم صحيح من وجوه:

ـ أحدها: أن يكون أراد: لحقته علامة التثنية والجمع من أجل الضمير الذي فيه، أي: أنّ التثنية والجمع لم يلحقانه لمعنى في نفسه، وإنّما لحقه ذلك من أجل الضمير المستكنّ فيه، وهذا كما يقول القائل: أُكْرِم زيد لعمرو، أي: أكرم من أجل عمرو، لا من أجل إكرام استحقه في نفسه، وهذه اللام تسمى لام العلة، تقول: جئت لك، أي: من أجلك.

ـ والوجه الثاني: أن يكون نسب المفرد والجمع إلى الفعل، ومراده الفاعل

---

(١) «الجمل»: (٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البُلْدَة والبَلْدَة والبلادة: ضد النفاذ والذكاء والمضاء في الأمور، ورجل بليد: إذا لم يكن ذكياً. «اللسان» (بلد) (١/ ٤٩٢).

المستكنّ فيه مجازاً إذا [١٠٩/ ب] جاز ذلك...[١] يفعل بفاعله ألا ترى أنّ علامة التثنية تُسمع قبل تمام أجزائه في قوله: يفعلان ويفعلون...[٢] بين صيغة الفعل، وقد وقعت بعد الفاعل، فدلّ ذلك على...[٣] به، ويؤيد ذلك أيضاً استتار الضمير الفاعل فيه حتى لا يظهر في قولك: زيد قام، ونحوه، واستقباحهم العطف على الضمير الفاعل المتصل به في نحو قولهم: قمت وزيد.

ـ والوجه الثالث: أنّ العرب قد تنسب الشيء إلى الشيء وإن لم يكن له في الحقيقة، إذا كان متعلقاً به، أو ملابساً له، أو جزءاً منه، كما قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق: ١٥ ـ ١٦] فنسبت الكذب والخطأ إلى الناصية، والمراد صاحبها، وقال الفرزدق[٤] [من الطويل]:

٤٧٧ ـ وأنتمْ لهذا النّاس[٥] كالقِبْلَةِ التي ... بها أن يَضِلَّ الناسُ يهدي ضَلالُها

ونحو منه قوله تعالى: ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾[إبراهيم: ١٤] وليس لله تعالى مقام، وإنّما المقام للعبد بين يديه، وإنّما المعنى: مقامه بين يديّ[٦]، وأنشد الأخفش[٧] [من الوافر]:

---

(١) مطموس في: الأصل.

(٢) مطموس في: الأصل.

(٣) مطموس في الأصل.

(٤) «الديوان»: (٧٦)، وينظر: «الكتاب»: (٣/ ٨٥)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٣/ ٢٨٣).

(٥) «الديوان»: الدين.

(٦) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ١١٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١١/ ٣٥٥).

(٧) تقدم تخريجه، ينظر: المسألة الثالثة والعشرون، الشاهد (١٥٧).

٤٧٨ ـ فلست مسلّماً ما دمت حيّاً على زيد بتسليم الأميرِ

أراد تسليمي على الأمير، فنسبه إلى الأمير، وليس له؛ إذ كان من أجله وملتبساً به، ونحو من هذا قول زهير بن أبي سلمى[1] [من البسيط]:

٤٧٩ ـ وفارقَتْك برهان لا فكاك له يوم الوداع فأمْسَى الرهْنُ قد غَلقا

كذا رواه السكري، ومعناه: رهنُك عندها، فنسب الرهن إليه مجازاً، وقد تسامح أبو القاسم الزجاجي في كثير من عباراته ثقة بفهم المخاطب كتسميته المفعول به مفعولاً في مواضع كثيرة من كتابه، وقد علمنا أن المفعول على الإطلاق إنّما هو المصدر، وكذلك تسامح في باب البدل فقال: (ويبدل البعض من الكل)[2]، ثم اعتذر من ذلك فقال: (وإنما البعض والكلّ مجازاً يدل استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة، ويبدل الشيء من الشيء، وهو بعضه)[3]، [١٠٩/ ب] وهذا الاعتذار يحتمل وجهين:

ـ أحدهما: أن بعضاً وكلًّا لا ينفكان من معنى الإضافة لفظاً أو تقديراً، فيقبح دخول الألف واللام عليهما من حيث كانت الإضافة لا تجتمع مع الألف واللام[4]، فاعتذر من ذلك، وقال: إنّما كان ينبغي أن أقول: ويبدل الشيء من الشيء، وهو بعضه.

ـ والوجه الثاني: أنّ بدل البعض من الكلّ ضربان:

---

(١) تقدم تخريجه، ينظر: «المسألة الثالثة والعشرون»، الشاهد (١٥٦).

(٢) «الجمل»: (٢٣).

(٣) «الجمل»: (٢٤ ـ ٢٥).

(٤) ينظر: «البسيط في شرح الجمل»: (٢/ ٧٤).

أحدهما: جائز والآخر مستحيل، فالجائز أن يكون الثاني جزءاً من الأول، كقولك: ضربت زيداً رأسه، والمستحيل أن يكون الثاني ليس جزءاً من الأول، كقولك: ضربت زيداً رأس عمرو، فهذا داخل في بدل الغلط، فلما قال أبو القاسم: ويبدل البعض من الكلّ على الإطلاق، صار هذا الكلام يوهم السامع أنّ الضربين معاً جائزان، فنبّه على ذلك، وقال: إنّما كان ينبغي أن أقول: ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه، أي: جزء منه، فإذا كان كلام أبي القاسم يصحّ ويتخرّج على هذه التأويلات التي ذكرناها، لم يلزم أن يغيّر كلامه.

* * *

المسألة الثالثة بعد المئة
مسائل من ظروف الزمان وما يصحّ أن يقع منها خبراً عن الجثث وما لا يصحّ

اعلم أنّ النحويين متفقون على أنّ حكم الحدّ الذي هو الخبر أن تقع فيه فائدة[1] ليست في المخبر عنه إيجاباً كان ذلك أو نفياً، كقولك: زيد قائم، وعمرو ليس بخارج؛ لأنّ كلّ جملة خبرية مركّبة من حدّين: حدٌّ يشترك فيه المخبِرُ والمخبَرُ معاً، فهو كالواسطة بينهما.

وحدٌّ ينفرد بمعرفته المخبِر دون المخبَر، وإياه يستفيد المخاطب بالإخبار، كقولك: زيد قائم، فإنّ زيداً حدٌّ مشترك بين المخبِر والمخبَر، يستويان في معرفة أنّه لا فضل لأحدهما فيه على صاحبه، ينفرد المخبِر بمعرفته فيفيده المخاطب ليساويه في المعرفة بحدي الجملة، ومتى عري الإخبار من هذا الشرط لم يصح، ولهذا لم يجز: رجل قائم؛ إذ ليس فيه حدٌّ مشترك بين المخبِر والمخبَر[2]، ولهذا لم

(١) جرت عادة النحويين المتأخرين أن يعرفوا الخبر بأنّه الجزء الذي استُفيد من الجملة، أو أنّه الذي تقع به الفائدة. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٠٤٩)، و«المقاصد الشافية»: (١/ ٦٢٠).

(٢) ولذلك كان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنّه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً؛ لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد. ينظر: «المقاصد الشافية»: (٢/ ٣٥)، و«همع الهوامع» (٢/ ٧٢).

يَجز أيضاً: الثلج بارد، والكذب مكروه[1]؛ لأنّ الحدّين معاً معروفان عند المخاطب، فلم يستفد بالإخبار شيئاً [١١٠/ أ] كان يجهله فصار الإخبار لغواً لا فائدة فيه.

وقد يكون الحدّان اللذان هما جزآ الجملة الخبرية معلومين عند المخاطب، فيكون الكلام مع ذلك مفيداً ضروباً من الإفادة على ما أذكره، فمن ذلك ما يستعمل في صناعة القياس، فإنّ أصحاب القياس إذا اختلفوا في قضية يوجبها أحدهم وينفيها الآخر، قدّموا مقدمتين معلومتين عند كلّ واحد منهما لا خلاف فيها، أو مقدّمات كثيرة معروفة عندهم، ثمّ ينتجون من ذلك صحّة ما وقع فيه الخلاف من إيجاب أو نفي، فيكون الكلام المعلوم على هذا مفيداً لما يتبعه من النتيجة المفيدة، ومن ذلك ما يستعمله الخطباء والزهاد والواعظون، إذا أرادوا وعظ من عمي عن رشده وضلّ عن قصده، كقول القائل لمن يعظه: السعادة أحبّ إليك أم الشقاء، وهو لا يشك في أنّ السعادة أحبّ إليه، وعلى هذا يُتأوّل قول الله تعالى: ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾[الفرقان: ٢٤]، وعلى هذا تجري كثير من الأمثال والحكم.

ومن ذلك ما يراد به المدح والذمّ كقول القائل: أنا زيد، لمن يعرف أنّه زيد ولا ينكره، يريد بذلك المدح لنفسه، أي: أنا المشهور الذي لا يخفى أمره، وكقوله لمن يخاطبه: أنت فلان، أي: أنت المشهور بالخساسة والضعة، فمن الأول قول أبي النجم[2] [من الرجز]:

---

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) «الديوان»: (١٩٨)، وينظر: «الكامل»: (١/ ٦٢)، وقال المبرد في معنى البيت: أي شعري كما بلغك، وكما كنت تعهد، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٣٧٣)، و«شرح =

٤٨٠ ـ أنـــا أبـــو الـــنجم وشـــعري شـــعري

وقول ابن دارة[١] [من البسيط]:

٤٨١ ـ أنا ابنُ دارةَ معروفـاً بهـا نسـبي وهل بدارةَ يا للنـاسِ مـن عـارِ

ومما اجتمع فيه المدح والذمّ معاً قول جميل بن معمر[٢] [من الطويل]:

٤٨٢ ـ أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضَّيفِ بُـرْدَهُ وجدّي يا حجّاجُ[٣] فارس شمّرا

ومن هذا الباب قول الآخر[٤] [من الوافر]:

٤٨٣ ـ أبـوكَ أبـوكَ أَرْبَـدُ غـير شـكٍّ أَحَلَّك في المخازي حيثُ حـلّا

أبيـات المفصـل»: (١/ ٢٤٣)، و«همـع الهوامـع»: (١/ ٢٠٧)، و«الـدرر اللوامـع»: (١/ ١٨٥)، وقال الشنقيطي: استشهد به على أنّ لغة تميم إثبات ألـف: (أنـا) وصـلاً ووقفاً...

(١) سالم بن مسافع بن يربوع، من بني عبد الله بن غطفان، ويربوع هـو دارة، سـمي بـذلك لجماله، شبه بدارة القمر، وقيل: هو لقب أمه، وكان سالم شاعراً مخضرماً هجاءً وبسـببه قتل. ينظر: «المؤتلف والمختلـف»: (١٥٥)، و«خزانـة الأدب»: (٢/ ١٤٤)، والبيـت في: «الكتـاب»: (٢/ ٧٩)، و«الخصـائص»: (٢/ ٢٧٠)، (٣/ ٦٢)، و«أمـالي ابـن الشجري» (٣/ ٢٢).

(٢) «الديوان»: (٧١)، و«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي»: (١/ ٢٢٩)، و«دلائـل الإعجـاز»: (١٨٨)، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ١٢٤).

(٣) «الديوان»: شمّاخ.

(٤) وهو جميل بن معمر. ينظر: «شرح ديوان الحماسـة للمرزوقـي»: (١/ ٢٢٨)، ولم أقـف على البيتين في «الديوان».

فـما أَنفيـكَ كـي تَـزْدَادَ لؤْمـاً ... لِأَلأَمَ مـــن أبيـــك ولا أذَلّا

وممّا جرى مجرى التوطئة والمقدّمة لما بعده فجاز لذلك وحسن قول بعض الشعراء يهجو أخاه[1] [من الوافر]:

٤٨٤ - أبـوكَ أبي وأنـت أخـي ولكـن ... تفاضـلـتِ الطبـائعُ والظـروفُ

وأمُّـك حـين تُنسـبُ أمُّ صـدقٍ ... ولكـنّ ابنهـا طبـعٌ سـخيفُ

فإنّما حسن هذا وإن كان معلوماً؛ لأنّه أخبر بأن اتفـاقهما في الأب[2] والأم لم يفدهما اتفاقاً في الطبائع والأخلاق، كما قال الآخر[3] [من الكامل]:

٤٨٥ - داودُ محمـــودٌ وأنـــتَ مُـــذَمَّمُ ... عَجَبـاً لـذاك وأنـتما مـن عُـودِ

ولـرُبَّ عـودٍ قـد يُشَـقُّ لمسـجدٍ ... نصـفٌ وسـائرُهُ لحـشِّ يهـودِ

وأمّا قول القائل: الله ربُّنا ومحمد نبيّنـا، ففـي ذلـك ضروب مـن الإفـادة، منها: أنّ القائل لهذا يخبر عن نفسه أنّه ممن يعتقـده، ويثـق بـه، ومنهـا أنّــه قــد يقولـه لمن لا يُقرّ بذلك ولا يراه تبصيراً له، ومنها ما يناله مـن الأجـر والثـواب، إذا قال ذلك.

---

(١) البيت للمغيرة بن حبناء. ينظر: «الأمالي»: (٢/ ٨٢)، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ١٤٤).

(٢) الأصل غير واضح.

(٣) وهو أبو عُيينة بن محمد بن أبي عُيينة بن المهلب بن أبي صُفرة. ينظـر: «المحـب والمحبـوب والمشموم»: (٣/ ١٤٤)، و«معجم الشعراء»: (١٤٤ - ١٤٥)، و«محاضرات الأدباء»: (١/ ٧٦٣)، و«التـذكـرة الحمـدونيـة»: (٥/ ١٥٩)، و«المستطـرف»: (١/ ١١٥)، (٢/ ١٣٤)، وقال الأبشيهي: وقصد ابن عُيينةُ قَبيصةَ المهلبي، واستماحه فلـم يسـمح له بشيء، فانصرف مُغضباً، فوجّه إليه داود بن يزيد، فترضّاه وأحسن إليه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢] فإن في ذلك ضرباً من الإفادة، وأقوالاً قالها العلماء من المفسرين والمتكلمين والنحويين، قال سيبويه[١]: إذا قال الرجل: الحمد لله بالرفع، ففيه من المعنى مثل ما في قولهم: حمدت الله حمداً، إلاّ أنّ الذي يرفع الحمد يخبر أنّ الحمد منه وحده لله، قال ابن كيسان: وهذا كلام حسن جدّاً؛ لأنّ قولك: الحمد لله مخرجه في الإعراب مخرج قولك: المال لزيد، ومعناه: أنّك أخبرت به، وأنت تعتمد أن تكون حامداً لله، لا مخبراً بشيء، ففي إخبار المخبر بهذا إقرار منه بأنّ الله عزّ وجلّ مستوجبه على خلقه، فهذا حدّ من يحمده إذا أقر بأنّ الحمد له، فقد آل معنى المرفوع إلى مثل معنى المنصوب، وزاد عليه بأنْ جعل الحمد الذي يكون عن فعله، وعن غيره لله.

وقال غير سيبويه[٢]: إنّما يتكلم بهذا تعرّضاً لعفو الله ومغفرته وتعظيماً له وتمجيداً، وهو خلاف معنى الخبر، وفيه معنى السؤال وفي الحديث[٣]: «من شُغل بذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أُعطي السائلين»، [١١١/ أ] وذهب

(١) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٣٢٩)، قال سيبويه في باب: يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة... (وذلك قولك: الحمدُ لله، والعجبُ لك... واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله)، وينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٢٠٩)، وقد نقل القرطبي قول سيبويه.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٢٠٩).

(٣) «سنن الترمذي» حديث (٢٩٢٦)، كتاب «فضائل القرآن»: (٥/ ١٨٤).

ورواية الحديث فيه: (عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الربّ تبارك وتعالى: من شغله القرآن وذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أُعطي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»، قال: هذا حديث حسن غريب.

قوم إلى أنّ المعنى في [الآية][1]: قل: الحمد لله ربّ العالمين[2]، فأضمر القول، واستدلوا على ذلك بقوله في موضع آخر: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾[النمل: ٥٩]، وبقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾[الفاتحة: ٦]، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة: ٥].

وقال قوم: الحمد لله: خبر مقدّم، أمر بالحمد، كقوله: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[البقرة: ٢٣٣]، والقول مضمر مع قوله: إيّاك نعبد.

وقيل: ليس بأمر، ولا ثمّ قول مضمر، وإنّما هو خبر محض أخبر به تعالى لّما عجز الخلق عن بلوغ الواجب من حمده حَمَدَ نفسه؛ ليكون وفاءً لما عجزوا عنه، والقول على هذا مضمر مع قوله: إيّاك نعبد.

* * *

* **فصل:**

فقد صحّ بجميع ما قدمناه أنّ ما وقعت فيه فائدة يستفيدها المخاطب جاز أن يكون خبراً، وما لا فائدة فيه فإنّه مستحيل أن يخبر به؛ فلأجل ذلك جاز أن تكون ظروف الزمان أخباراً عن المصادر، كقولك: الخروج اليومَ[3]، وقدوم بكر بعد غد[4]؛ لأنّ في الخبر فائدة يستفيدها المخاطب، فقد كان يجوز أن يجهلها،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر توجيه الآية والأقوال فيها في: «الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٢٠٩)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٧١).

(٣) ينظر: «شرح الجمل لابن عصفور»: (١/ ٣٥٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢٣)، و«المساعد على تسهيل الفوائد»: (١/ ٢٣٧).

(٤) ينظر: «الجمل»: (٣٨).

ولا يجوز: زيد اليوم، ولا عمرو غداً؛ لأنّه لا فائدة فيه يستفيدها المخاطب؛ لأنّه مركب من حدّين كلاهما معلوم عند السامع، ثمّ قد جاءت من هذا الباب مسائل منها ما اتفق الكوفيون والبصريون على جوازه، ومنها ما اتفقوا على استحالته، ومنها ما اختلفوا فيه، ونحن نذكر من ذلك ما أحاطت به معرفتنا؛ لأنّ هذا الرجل أنكر علينا شيئاً منه، قال الفراء: (أقول: الليلةُ الهلال، فأرفع الليلة وأنصبها، فالرفع على الحذف، والنصب على المحل)، يريد بقوله على الحذف: أنّك تقدّر: الليلةُ ليلةُ الهلال، فتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه، ومعنى قوله: على المحل، يريد: أنّك تجعل الليلة ظرفاً يبتغون الخبر، والكوفيون يسمون الظرف محلًّا[1]

قال الفرّاء: إنّما جاز النصب؛ لأنّ في الهلال معنى الفعل، يريد أنّ التقدير: الليلة حدوث الهلال، [١١١/ ب] وإنّما قلنا: إنّ حكمها أن تكون بعد كلام تام أو يقدّر فيه التمام؛ لأنّه قد جاء عنهم ضربي زيداً عارياً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، والكلام لا يتمّ ههنا إلاّ بالحال[2]، فإن قال قائل: كيف جاز لكم أن تسمّوا هذه الأشياء أحوالاً والكلام يحتاج إليها وهي ناقصة عليكم الشروط التي أشرطتموها في الحال وزعمتم أنّها جواب لها؟

فالجواب عن هذا من وجوه كثيرة[3]:

فمنها: أنّ الحال ـ كما قلنا ـ شبيهة بالصفة[4]، والصفة ضربان:

---

(١) ينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (١/ ١١٩)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٨٩)، وقد يسمي الكوفيون الظرف صفة. ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ١١٩)، (٣٧٥).

(٢) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٠٩١).

(٣) مطموس في الأصل.

(٤) ووجه الشبه أنّ الحال صفة من جهة المعنى، ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق... ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٥٧).

ـ أحدهما: أن[1] يغني عنه الموصوف لبيانه بنفسه، نحو الصفات التي يراد بها المدح أو الذمّ أو الترحم.

ـ والضرب الآخر: لا بُدّ للموصوف من صفة[2]، وذلك إذا كان الموصوف لا يبين بنفسه فيحتاج إلى صفة موضحة[3]، ولذلك شبّه سيبويه الصفة والموصوف في بعض كلامه بالصلة والموصول[4]، فلمّا كانت الحال صفة في المعنى، والصفة ضربان: محتاج إليه، وغير محتاج إليه، لزم أن تكون الحال كذلك.

ومنها: أنّ الخواص والشروط التي يضعها النحويون للأشياء ليس المراد بها تحديد الأشخاص، وإنّما المراد بها تحديد النوع كلّه، فإذا لزم نوعاً من الأنواع عندهم خواصّ تخصّه وشروط تحصره، لم يلزم أن توجد تلك الشروط كلها في جميع ما تحت ذلك النوع، ولكن كل شيء وجدت فيه تلك الشروط كلُّها أو بعضها حكم له بأنّه من ذلك النوع، بخلاف ما عليه الأمر في صناعة القياس؛ لأنّ الخاصة عند أصحاب القياس إذا شرطت نوعاً فهي لازمة لجميع ما تحته، وهذه هي التي يسمونها خاصة على الإطلاق، وهي المستعملة عندهم في صناعتهم، وما كان من الخواص موجوداً في بعض النوع فليست خاصة على الإطلاق، ولا ينتفع بها في صناعة [١١٢/ أ] القياس.

وأمّا النحويون...[5] العامة للنوع كلّه ...[6] قد قالوا من خاصة

---

(١) الأصل: أي، وما أثبته هو الصواب.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) تنظر أغراض الصفة في: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٤) ينظر الكتاب (١/ ٤٢١).

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل.

الاسم...[1] دخول الألف واللام عليه، والتصغير...[2] أو مفعولاً، ونحو ذلك مما جعلوه من صفات هذه الخواص كلّها موجودة في جميع الأسماء[3]؛ لأنّ من الأسماء ما لا يصغر[4]، ومنها ما لا يُنعت[5]، ومنها ما لا تدخله الألف واللام[6]، ومنها ما لا يصح أن يكون فاعلاً كالأسماء التي معناها الاستفهام؛ لأنّ لها صدر الكلام، ولا يوجب ذلك أن تخرج عن حكم الأسماء إذا لم تستكمل خواصها، [7] وكذلك قالوا: إنّ من خاصة الفعل الجزم والتصرف ودخول السين وسوف عليه وقد ونحو ذلك ممّا خصّوا به الفعل على الإطلاق.

وقد نجد من الأفعال ما لا يتصرف، وما هو عار عن بعض هذه الخواص، وليس ذلك بمخرجه عن أن يكون فعلاً.

وكذلك الحال قد يتعرى بعضها عن بعض الشروط التي شرطت لها والخواص التي خصّت بها، ولا يوجب ذلك أن تخرج عن باب الحال، ألا ترى أنّ (مصدقاً) من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[فاطر: ٣١] إنّما ينقصه من

(١) مطموس في الأصل.

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) الأصل غير واضح.

(٤) تنظر شروط الأسماء التي تصغر في: «ارتشاف الضرب»: (١/ ٣٥١)، و«شرح التصريح»: (٢/ ٥٥٩)،

(٥) وذلك كالضمائر، فإنّها لا توصف، وذلك من قِبَل أنّك إنّما تضمر حين ترى أنّ المحدَّث قد عرف من تعني. «الكتاب»: (٢/ ١١).

(٦) وذلك مثل: هذا والمنادى. ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٩٨).

(٧) الأصل غير واضح.

خواص الحال وشروطها ضرب واحد هو الانتقال، وسائر الشـروط موجـودة فيه، وكذلك قوله تعـالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعـام: ١٥٣]، وقـولهم: أكثر شربي السويق ملتوتاً[١]، فيه أيضاً أكثر شروط الحال، فلزم أن لا يخرج عـن بابه لتعريه عن بعضها، كما لم يلزم ذلك فيما ذكرناه، فتفهم هـذا فـإنّ فيـه لطفـاً، فهذا وجه آخر.

ومنها أنّ الحال كيفية يجاب بها في جواب كيف، والكيـف عنـد المتقـدمين ضربان: ضرب...[٢] كالبياض...[٣] [١١٢/ ب] والنصب اليوم النيروز واليـوم...[٤] واليوم[٥] واليوم الأضحى.

وممّا اختلفوا فيه: خرجت فـإذا [زيـد حـاضر، فـذهب][٦] أبـو إسـحاق الزجاج[٧] إلى أن (إذا) ههنا ظرف زمان...[٨] فردّ ذلك عليه بأنّ ظروف الزمـان لا تكون أخباراً...[٩] فقال أبو إسحاق:

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٩٦)، وقـد أطال ابن يعيش في بيان علـة إعـراب ملتوتـاً وما ماثله: حالاً سدت مسد الخبر، مع فقده لبعض الشروط.

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) مطموس في الأصل.

(٤) مطموس في الأصل.

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل، وما أثبته أقرب للصواب.

(٧) ينظر: «المغني»: (٢/ ٤٩)، و«الجنى الداني»: (٣٦٥).

(٨) مطموس في الأصل.

(٩) مطموس في الأصل.

التقدير: خرجت فإذا حضور زيد...[1] أو نحو ذلك فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقال قوم: (إذا) ههنا ظرف من ظروف المكان، فلأجل ذلك يصحّ أنْ يكون خبراً عن الجثة، وهو رأي أبي العباس المبرد[2]

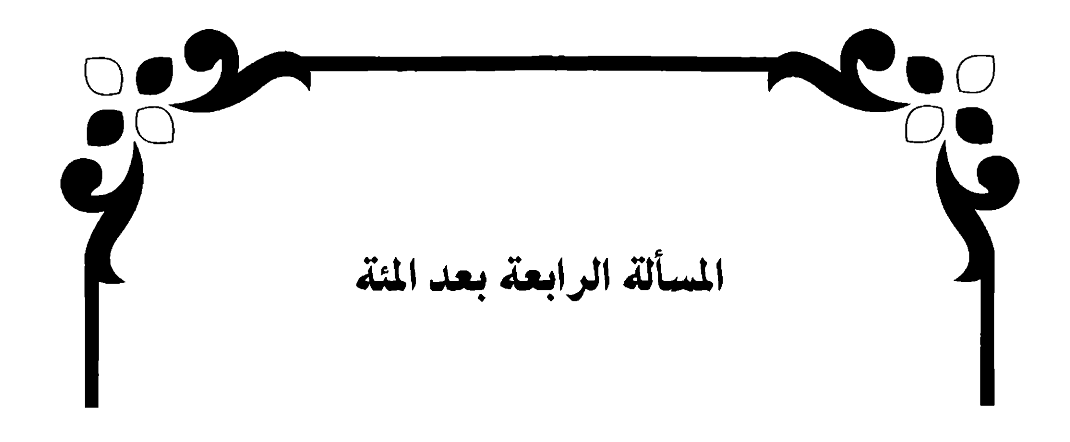
وقال قوم: (إذا) التي للمفاجأة حرف وليست بظرف، واحتجّوا بجواز وقوعها جواباً للشرط في قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فصارت (إذا) ههنا بمنزلة الفاء في قولك: إن جئتني فأنا مكرمٌ لك.

واحتجّ عليهمُ الآخرون بجواز قولنا: خرجت فإذا زيد، قالوا: فلو كانت حرفاً لم يكن للمبتدأ خبر؛ لأنّ حروف المعاني لا تتضمن الإخبار، فقالوا: التقدير: خرجت فإذا زيد حاضر، فحُذِف الخبر؛ لما في الكلام من الدليل عليه.

* * *

(١) مطموس في الأصل.

(٢) ينظر: «المقتضب»: (٣/ ١٧٨)، و«المغني»: (٢/ ٤٩).



المسألة الرابعة بعد المئة

قُرِئ عليّ قول امرئ القيس[1] [من الطويل]:

٤٨٦ ـ ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطلل البالي

فأجزت في صباح وجهين من الإعراب:

أحدهما: أن يكون ظرفاً، والآخر أن يكون تمييزاً.

فأنكر علينا إجازة التمييز فيه، وقال: إنّه شيء لا يصح ولا يجوز، ولا أدري لِمَ أنكره، اللهم إلّا أن يكون توهّم: إنّا جعلناه[2] بمنزلة عشرين درهماً، وراقودٌ خلًّا، و[ما][3] في السماء، موضع راحة سحاباً، فإنْ كان قد ظن بنا الظنّ فقد أساء، وألزمنا ما لم نقل، إنما هو من التمييز المنقول عن الفاعل، أصله لِيَنْعُم صباحك أيُّها الطلل، فكان الصباح فاعلاً، ثم نُقل الفعل عنه إلى الطلل، ونصبه على التشبيه بالمفعول، وهو من باب قولهم: تفقّأت شحماً، وتصبّبت عرقاً، فأصلهما: تفقّأ

(١) تقدم تخريجه، ينظر: المسألة التاسعة والخمسون، الشاهد (٣٣٩).

(٢) الأصل: جعلنا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق. ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٧٢)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٧٠ ـ ٧١)، قال ابن يعيش: فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة، وإنما لبيان نوع... والراقود وعاء كالحب.

[١١٣/ أ] شحمي، وتصبب عرقي...[١] فنصب على التمييز، والتشبيه بالمفعول[٢]

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[مريم: ٤]، ونحوه قول النابغة[٣] [من البسيط]:

٤٨٧ ـ عيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ من أحدِ

يجوز أن يكون جواباً...[٤] حرف الجر، أراد: عيّت بالجواب، كما قال: عييتُ...[٥] إذا لم تعرف وجهه، ويجوز أن يكون تمييزاً...[٦] لا عن الفاعل، كأنّ الأصل: عيّ جوابها، ثمّ نُقِل الفعل عن الجواب ونصبه كما تقدّم، ويدلّ على صحة هذا قول الفرزدق[٧] [من الطويل]:

---

(١) مطموس في الأصل.

(٢) وذلك من جهة أنّ ما تقدّم ونحوه محمول على تقدير: تفقّأ من الشحم، وتصبب من العرق، حذفت (من)، وأسقطت (ال)، وانتصب تمييزاً، وقيل: بل لكون موقعه آخراً، كما أنّ المفعول كذلك. ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٧١)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٦٢٢).

(٣) مرّ تخريجه في المسألة الحادية والخمسين، الشاهد (٣٢٧).

(٤) مطموس في الأصل.

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل.

(٧) «الديوان»: (١/ ٨٦) برواية:

تميم بن زيد لا تهوننّ حاجتي ... لديك ولا يعيا عليّ جوابها

وينظر: «الكامل»: (٢/ ٦١١)، و«التذكرة الحمدونية»: (٢/ ١٤٩)، وقد أورد المؤلفان قصةَ البيت، إذ هو ضمن مجموعة أبيات كتبها الفرزدق إلى تميم بن زيد القينيّ الذي =

٤٨٨ ـ تميمَ بنَ زيدٍ لا تكونَنّ حاجتي بظهرٍ فلا يَعْيا عليّ جوابُها

فجاء بالجواب مرفوعاً غير منقول عنه الفعل على أصله.

ومما يقوّي كون الصباح مرفوعاً في الأصل، وأنّ الفعل منقول عنه كنقله فيما تقدّم من المسائل شيئان:

ـ أحدهما: قولهم: أنعم الله صباحك، فهذا منقول عن الفاعل لا شكّ في ذلك؛ لدخول همزة النقل عليه، فهو بمنزلة قولهم: دخل زيد، وأدخلته، وفي هذا دليل أيضاً، على أنّ الصباح قد فارق باب الظرف وجرى مجرى الأسماء التي ليست بظروف، فهذا أحد الوجهين.

ـ والثاني: ما أنشده هشام من قول الشاعر [من الطويل]:

٤٨٩ ـ لينعم صباح زار فيه أبو جهل[1]

غير منقول عنه الفعل كما فعل الفرزدق في (الجواب) حين رفعه.

وقد أُخبرتُ عن هذا الرجل أنّه أجاز في (الصباح) ههنا أن يكون مفعولاً، فإن كان أراد أنّه مفعول به صحيح، كقولك: ضربت زيداً، على حدّ قولهم: أنعم الله صباحك، فقد أخطأ؛ لأنّ قوله: عم صباحاً، محذوف من أنعم، ولذلك جاز فيه: عَم بفتح العين، وعِم بكسرها، فيما زعم الأصمعي؛ لأنّه محذوف من أنعم[2]، وأنعم يجوز فيها فتح العين وكسرها، فإذا صحّ أنّه من: نَعِمَ يَنْعَم ويَنْعُم

ولاه الحجّاج السند، وقد دخل البصرة فجعل يُخرج من أهلها من شاء، فجاءت عجوز إلى الفرزدق مستجيرة بقبر أبيه... فكتب الفرزدق إلى تميم الأبيات.

(١) البيت فيه طمس، ولم أقف عليه.

(٢) ينظر: «تاج العروس (نعم) (٣٣/ ٥٢٤).

بطل أن يتعدى إلى مفعول.

وحكى يونس أنّ أبا عمرو[1] سئل عن قول عنترة[2] [من الكامل]:

٤٩٠ ـ وَعِمي صباحاً دار عبلة واسلمي

فقال: هو من نعم المطر: إذا كثر، [١١٣/ ب] ونَعِم البحر: إذا كثر زبده، كأنه يريد به [السقية وكثرة الخير][3] قال: وقال الأصمعي والفراء[4]: عِمْ وأَنْعِم واحد معناه عند...[5] أنّه مفعول صحيح، وإن كان أراد أنّه مفعول...[6] على...[7] يجعل الظرف مفعولاً مجازاً واتساعاً، كنحو: ما جاء في قوله[8] [من الرجز]:

---

(١) ينظر: «شرح القصائد السبع الطوال»: (٢٩٧)، و«خزانة الأدب»: (١/ ٦٠).

(٢) «الديوان»: (١٨٧)، وصدره:

يا دارَ عبلة بالجواء تكلّمي

وينظر: «جمهرة أشعار العرب»: (١٦١)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٢٩٦).

(٣) مطموس في الأصل. وما أثبته من «خزانة الأدب»: (١/ ٦٠).

(٤) ينظر: «شرح المعلقات العشر»: (٢١٠)، قال التبريزي: قال الفرّاء: عِم وأنعم واحد، يذهب إلى أنّ النون حذفت منه، كما حذفت فاء الفعل من قولك: خذ وكل، و«خزانة الأدب»: (١/ ٦٠).

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل.

(٧) مطموس في الأصل.

(٨) الرجز من شواهد «الكتاب»: (١/ ١٧٥)، (١٩٣)، و«معاني القرآن للفرّاء»:

٤٩١ ـ يـــا ســـارق الليلـــةِ أهـــلَ الـــدَّارِ

ويا ضارب [زيد][(١)]، وقال الشاعر[(٢)] [من الطويل]:

٤٩٢ ـ ويومٍ شـهدناه سُـليماً وعـامراً قليلٍ سوى الطَّعْنِ النهالِ نوافِلُـهْ

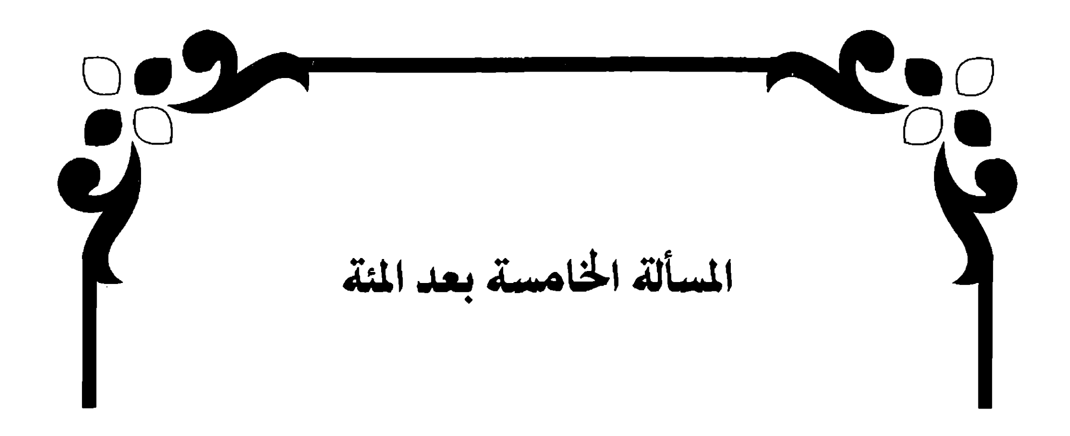
فهذا وجه صحيح غير مدفوع.

* * *

(٢/ ٨٠)، و«أمالـي ابن الشـجري»: (٢/ ٥٧٧)، و«شـرح المفصـل»: (٢/ ٤٥ ـ ٤٦)، و«همـع الهوامـع»: (٣/ ١٦٧)، و«خزانـة الأدب»: (٣/ ١٠٨)، (٤/ ٢٣٣)، (٢٥١)، و«الدرر اللوامع»: (٣/ ٩٨)، وقال الشنقيطي: استشهد به على أنّ الظـرف إذا توسـع فيه تجوز حينئذٍ إضافته على طريق الفاعلية.

(١) مطموس في الأصل، وما أثبته من «شرح المفصل»: (٢/ ٤٦).

(٢) مرّ تخريجه، ينظر: المسألة الخمسون، الشاهد (٢٨٦).



المسألة الخامسة بعد المئة

سئل عن قول العرب في أمثالها: (المَلَسَى لا عُهْدَةَ لـه)[1]، وغُـيِّر لـه المثـل ليختبر ما عنده فيه، فبدّله السائل: الملساء تعمّداً، وزاد في اللفـظ مـا لـيس فيـه، وقال له: ما معنى قول العرب: الملساء لا عهدة لها، فقال: الملساء: الناقة السريعة[2]، ومعنى: لا عهدة لها، أي: لا عيب فيها، فأخطأ في هذا المثل من ثلاثة أوجه:

ـ أحدها: أنّ الملسى مقصور لا ممدود، كذلك حكاه أبو علي البغـدادي في «المقصور والممدود»[3]، وكـذلك حكـاه أبـو العبـاس بـن ولاّد[4] في «الممـدود

(١) «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٢٠٧)، قال أبو هلال: وأصله أنّ العرب إذا تبايعت بيعاً بنقـد فأعطت وأخذت، وسلّمت المبيع، وتسلّمت الثمن، قالت: لا حاجـة لنـا إلى كتـب عهـدة وإشهاد شاهد؛ إذ قد تملّس بعضنا من بعض، وتبرّأ كل واحد من الآخـر، وحصـل في يد كل واحد منّا حقه، والملسى: فعلى من التملّس، وأصله من قولهم: تملّس الشـيء مـن يدي: إذا وقع ولم تشعر به، وينظر: «مجمع الأمثال»: (٣/ ٣٢٧)، و«المستقصـى في أمثـال العرب»: (١/ ٣٤٩)، و«اللسان» (عهد) (٦/ ٤٩٦)، (ملس) (٨/ ٣٥٥).

(٢) قال ابن منظور: وناقة ملُوس ومَلَسى، مثال سَمَجى وجَفَلى: سريعـة تمـرّ مـرّاً سريعـاً، «اللسان» (ملس) (٨/ ٣٥٦).

(٣) ينظر: «المقصور والممدود»: (١٤٦).

(٤) أحمد بن محمد بن ولاّد النحوي، كان شيخه الزجّاج يُثني عليه عند من قدم من مصر =

والمقصور» أيضاً، وكذلك حكى هذه اللفظة جميع أئمة اللغة وأنشدوا قول ابن أحمر[1] [من الكامل]:

٤٩٣ ـ ملسى يمانيّةٌ وشيخ هَمُّهُ متقطّعٌ دونَ اليماني المُصْعِدِ

ـ والوجه [الثاني][2] من الخطأ: أنّ قوله (لها) زيادة ليست في المثل، على أن كثيراً من الناس ممّن لا يفهم معنى المثل يزيدها فيه، وهو غلط لا وجه له على ما نبيّنه، إن شاء الله.

ـ والوجه الثالث من الخطأ: أنّ معنى هذا المثل ليس على ما توهّمه هذا الرجل، وإنّما المَلَسَى ههنا: بيع المفاصلة التي لا توقّفَ فيه ولا نسيئة، وإعرابه أنّه مصدر بمنزلة قولهم: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، وأصله في البيع، يقول الرجل للرجل إذا بايعه: بايعتك النسيء لا عهدة، أي: لا عهدة بيني وبينك، وهو كقوله: أبيعك مفاصلة، واشتقاقه من [١١٤/ أ] الملاسة كأنّه...[3] هذا فسره الأصمعي في كتاب...[4] في البيع، ثم أسهب في تفسيره، وبذلك فسّره

إلى بغداد (ت٣٣٢هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (١/ ١٣٤)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٣٧٠)، وينظر قوله في: «المقصور والممدود لابن ولّاد» (٢٥٠ ـ ٢٥١).

(١) عمرو بن أحمر الباهلي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، مدح الخلفاء الذين أدركهم، توفي على عهد عثمان. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٨٠)، و«المؤتلف والمختلف»: (٥١)، و«معجم الشعراء»: (٤٢)، و«خزانة الأدب»: (٦/ ٢٥٧)، وينظر البيت في: «المقصور والممدود لابن ولّاد»: (٢٥١)، و«المقصور والممدود للقالي»: (١٤٦)، و«اللسان» (ملس) (٨/ ٣٥٦).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) مطموس في الأصل.

(٤) مطموس في الأصل.

أبو العباس المبرد، ونقله عنه ابن ولّاد في كتاب «المقصور والممدود».

وذكر ابن درستويه[١] في شرح [الكتاب لسيبويه][٢] في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل [إظهاره، وذلك قولك][٣]: (الناس مجزيّون بأعمالهم، إنْ خيراً فخير وإنْ شرّاً فشر)[٤]، فقال ابن درستويه[٥]: يقال: بيع الملطى[٦] لا عهد ولا عقد؛ وذلك إذا كنت في حال مساومة، وحال بيع، فَتَدعُ أبايعك استغناء بما هو فيه من الحال.

قال ابن درستويه: (والمَلَطى والمَلَسى واحد، كان الرجل من...[٧] السلعة أو ما صحّ البيع، فقد وجب البيع، وإن لم يعقد بينهما كلام).

فهذا ما قاله الناس في هذا المثل.

فأمّا ما قاله هذا الرّجل فشيء لم يقله بشر، وإنّما هو من بنيّات صدره، ووساوس فكره، وإنْ كان قال ذلك أحد فليعرفنا من هو، إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) ينظر: «شرح كتاب سيبويه»: (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٢) مطموس في الأصل. وما أثبته من «شرح كتاب سيبويه».

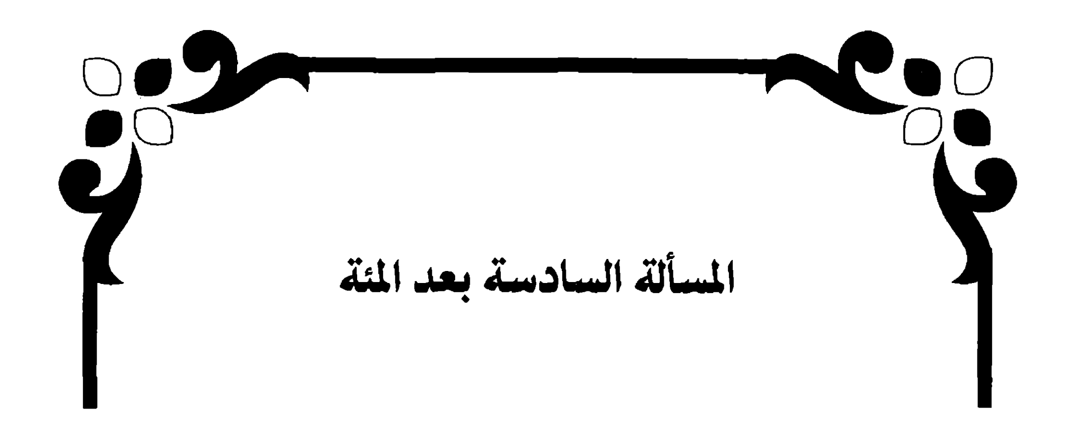
(٣) مطموس في الأصل. وما أثبته من «شرح كتاب سيبويه».

(٤) ينظر: «كتاب»: (٣/ ٢٥٨)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ٤٥١)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١٨٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: (٣/ ١١٦٧).

(٥) لم أقف على النص في الطبعة التي اعتمدتها.

(٦) المَلَطى: هو البيع بلا عُهدة. «تاج العروس» (ملط) (٢٠/ ٢٤).

(٧) مطموس في الأصل.



المسألة السادسة بعد المئة

سُئل عن شروط الحال وخواصّها، فأملى ما هذه نسخته: ذكر النحويون أن شروط الحال خمسة[1]: هي أن تكون نكرة، وبعد معرفة، ومنصوبة، ويتمّ الكلام دونها، ولها عامل.

وليس الأمر كما زعموا؛ لأنّني قد أجد من الأحوال ما لا غنى عنه، ولا يتم الكلام إلّا به، نحو قولك: أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، ونحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[هود: ٧٢][2]

فهذه أحوال والكلام لا يتمّ إلاّ بها، فقد بطل هذا الشرط من شروطهم، هذا آخر كلامه.

ونحن نقول: إنّ شروط الحال وخواصّها ليست على ما ذكر، وإنّ النحويين مصيبون فيما قالوا، وهذا الرجل يظنّ فيه المخطئ دونهم؛ لأنّه لم يفهم مرادهم، ولا تصوّر غرضهم واعتقادهم، فخاف عليهم إن نُسِب الخطأ [١١٤/ ب] إليهم،

(١) ينظر: «المقاصد الشافية»: (٣/ ٤١٧)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٧٠).

(٢) اختلف النحاة في ناصب الحال في نحو هذا، فمنهم من قال: إنّه منصوب باسم الإشارة، ومنهم من قال: هو منصوب بفعل مضمر. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٨٤)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٣٦).

فكان كما قيل فيه المثل[1]، وكما قال المتنبي[2] [من الوافر]:

٤٩٤ - ومن يك ذا فمٍ [مرٍّ][3] مريض يجد مرّاً به الماء الزُّلالا

وكما قال أيضاً[4] [من الوافر]:

٤٩٥ - وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السَّقيمِ

ويستورد من الكلام في هذا الباب ما دلّ على صحّة قولهم...[5] قول للمعترض عليهم بحول الله تعالى...[6] إنْ قال قائل ما الحال؟ قلنا: هي هيئة الفاعل...[7] وهيئة المفعول به في حين وقوع الفعل فيه[8]

قلنا: الغرض في ذكرها تتميم فائدة الخبر، وإجابة سائل سأل: كيف وقع الفعل؟ كقول القائل: خرج زيد، والخروج من زيد يقع على هيئات مختلفة، فيقول السائل: كيف خرج؟ فيقول: راكباً أو ماشياً، أو نحو ذلك من هيئاته.

وأمّا شروطها، فإنّ النحويين المتقدمين لم يحصروا ذلك، ولا حدّوا فيه حدّاً مستوفى.

---

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) مرّ تخريجه، ينظر: المسألة الرابعة، الشاهد (٤٠).

(٣) ساقط في الأصل.

(٤) مرّ تخريجه، ينظر: المسألة الرابعة، الشاهد (٣٩).

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل.

(٧) مطموس في الأصل.

(٨) ينظر: «شرح الكافية للرضي»: (ق١/ م٢/ ٦٣٢)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٨).

وأمّا المتأخرون منهم الذين حاولوا تحقيق الألفاظ وتحريرها ووضعها مواضعها اللائقة بها، وتقريرها، فقالوا: إنّ شروطها ستة، والصحيح أنها سبعة، وهي:

أن تكون منصوبة، وأن تكون مقدّرة بفي، وأن تكون نكرة، أو مصروفة إلى تأويل النكرة، وأن تكون مشتقّة، أو في تأويل المشتقّ، وأن تكون منتقلة أو في حكم المنتقلة، وأن تكون بعد معرفة أو نكرة قربت من المعرفة، وأن تكون بعد كلام قد تمّ، أو يقدرفيه التمام. فهذه سبعة شروط.

فأمّا زيادة هذا الرجل في الشروط أن يكون لها عامل فليس بشيء؛ لأنّ قولنا[1]: منصوبة قد أغنى عن ذكر العامل إذا كان كلّ منصوب لا بدّ له من ناصب، فصار ذكر العامل ههنا لغواً، ولا سيما وهذا الرجل يريد التحقق بمذاهب البصريين دون مذهب غيرهم، وهم لا يسمّون منصوباً إلّا ما عمل فيه عامل، وإنّما قلنا: إنّ حكمها أن تكون نكرة من قبل أنّها فضلة في الخبر...[2] أن يكون منكوراً أو متأوّلاً [١١٥/ أ] فيه تأويل المنكور...[3] لإفادة المخاطب، فكذلك فضلته، وأيضاً فإنّها مضارعة للتمييز؛ لأنّ كلّ واحد فيها بيان، إذ إنّ التمييز...[4] المُخْبَر عنه، والحال بيان يلحق الخبر.

---

(١) لأنّ قولنا: تكرر في الأصل.

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) مطموس في الأصل.

(٤) مطموس في الأصل.

وإذا قلنا: أو مصروفة إلى تأويل النكرة؛ لأنّه يجيء من الحال ما هو معرفة في الظاهر، كقولهم: دخلوا الأولَ فالأولَ، وأرسلها العراك[1]، وقولهم: [2] فإن كان ظاهره المعرفة، فإنّه يقدّر تقدير النكرة على ما قد أحكمه النحويون في كتبهم.

وإنّما قلنا: إنّ حكمها أن تكون مشتقة أو في تأويل المشتقّ؛ لأنّها صفة في المعنى[3]، لا فرق بينها وبين الصفة، إلّا أنّ الصفة ثابتة مستمرة مع الموصوف، والحال منتقلة، وأنّ الغرض في الصفة بيان ذات الموصوفِ، والغرض في الحال بيان خبره.

وإنّما قلنا: أو في تأويل المشتقّ؛ لأنّ الحال قد يكون اسماً جامداً فيُتأول فيه[4] تأويلاً[5] يخرجه إلى المشتق، وهذه الحال تسمى الحال الموطِّئة[6] كقوله ﷺ وقد سئل: كيف يأتيك الوحي؟ فقال: «أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً»[7]، فالرجل

(١) ينظر: «المقاصد الشافية»: (٣/ ٤٣٤)، و«همع الهوامع»: (٤/ ١٨).

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) ولذلك اشترطوا في الحال ما اشترطوا في الصفة. ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٥٧).

(٤) فيتأول فيه: تكرر في الأصل.

(٥) الأصل: تأويل.

(٦) وهي الحال الجامدة الموصوفة، مثل قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[مريم: ١٧]. ينظر: «شرح التصريح»: (١/ ٥٧٦)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٣٩).

(٧) ينظر: «فتح الباري» حديث (٢) (١/ ٢١)، والرواية فيه: عن عائشة، أمّ المؤمنين ﵂: أنّ الحارث بن هشام ﵁ سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك =

ههنا يكون حالاً على تقديرين:

ـ أحدهما: يريد: مثل رجل، فيحذف المثل.

ـ والثاني: أن يجعل رجلاً في تأويل: محسوس أو مرئي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[الأعراف: ٧٣]؛ لأنّ الآية بمعنى الدليل[1]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[يوسف: ٢]، فالقرآن يكون حالاً على تأولين[2]:

ـ أحدهما: أنْ يُتأوَّل فيه تأويل مجتمع؛ لأنّه سمّي قرآناً لاجتماع حروفه.

ـ والثاني: أنّه لمّا وصفه بما يجوز أن يكون حالاً صار حالاً، وإنّما قلنا[3]: إنّ حكمها أن تكون منتقلة أو في حكم المنتقل؛ لأنّه قد يجيء من [الحال ما][4] لا يصحّ انتقاله، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام: ١٥٣]، و﴿هُوَ ٱلْحَقُّ

الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتي مثل صَلْصَلة الجرس وهو أشدّه عليّ، فيُفْصَمُ عنّي وقد وعيتُ ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول»، قالت عائشة ﵂: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيَفْصِم عنه، وإنّ جبينه ليتفصّد عرقاً.

وقال ابن حجر: و(رجلاً) منصوب بالمصدرية، أي: يتمثل مثل رجل، أو بالتمييز أو بالحال، والتقدير: هيئة رجل. «فتح الباري»: (١/ ٢٥).

(١) ينظر: «الكتاب الفريد»: (٣/ ٨٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٩/ ١٩٢).

(٢) ينظر: «الكتاب الفريد»: (٣/ ٥٣٩)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١١/ ٢٤١).

(٣) وإنما قلنا. تكرر في الأصل.

(٤) مطموس في الأصل. وما أثبته موافق للسياق.

مُصَدِّقًا ﴾[فاطر: ٣١]؛ فصراط الله لا تفارقه الاستقامة، والحقّ لا يفارقه التصديق[١]، ولكنها شبيهة بالمنتقلة المذكورة،...[٢] قلنا إنّ حكمها [١١٥/ ب] أو إهلال الهلال، قال الفرّاء: يجوز أن نقول[٣]: الليلةُ البدرُ، والليلةَ البدرُ، رفعاً ونصباً على ذلك التقدير؛ لأنّ في البدر معنى الفعل، يريد أنّ البدر إنّما سمّي بدراً لتمامه وامتلائه[٤]، فإذا قال: الليلة البدر، بالنصب فكأنّه قال: الليلة امتلأ الهلال، ومن زعم [أنّه سمي بدراً لمبادرته] الشمس بالطلوع فتقديره: الليلةَ مبادرة الهلال الشمس.

قال الفرّاء: كذلك أقول: الليلةُ السواءُ، والليلةَ السواءُ، إنّما سميت بذلك لاستواء القمر[٥]

قال: وكذلك أقول: اليومُ رأس الشهر، واليومَ رأس الشهر؛ لأنّ معناه ابتداء الشهر، وهكذا كل ما كان فيه معنى فعل، وكان يخصّ وقتاً دون غيره.

قال: ولا أجيز: الشهرَ المحرم بالنصب؛ لأنّ الشهر هو المحرم بعينه، فلا يكون محلًّا لنفسه، وكذلك سائر الشهور.

وكذلك لا يجوز: اليوم الشمس رفعاً ولا نصباً؛ لأنّه لا يخصّ يوماً دون يوم، قال: وكان الكسائي يجيز: الليلةُ القمر رفعاً ونصباً، ويقيسها: على البدر والسواء، ولا أرى ذلك؛ لأنّ القمر لا يخصّ ليلة واحدة يشار إليها، كما يخصّ البدر ليلة أربع عشرة، والسواء ليلة ثلاث عشرة.

---

(١) ينظر: «المقاصد الشافية»: (٣/ ٤٢٥)، و«همع الهوامع»: (٤/ ٨).

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) يجوز أن نقول: غير واضح في الأصل.

(٤) مطموس في الأصل. وما أثبته من: «اللسان»: (١/ ٣٥١)، و«التاج»: (١٠/ ١٣٩).

(٥) ينظر: «اللسان» (سوا) (٤/ ٧٦٧)، و«التاج» (سوو) (٣٨/ ٣٣٤).

فإن قلت: الساعة القمر، أو الوقت القمر كان جائزاً؛ لأنّه يطلع وقتاً ويغيب وقتاً.

وأمّا هشام فقال: أجيز: الليلةُ القمرُ، رفعاً ونصباً، كما قال الكسائي، واحتج بأنّ في القمر معنى الفعل؛ لأنّه سمّي قمراً لضيائه[1]، فكأنّه قال: الليلة إقمار الهلال، قال: وهو في أوّل إقماره أقيس منه في سائر الليالي، ولا يمتنع أن يجوز ذلك، وإن كان لا يخصّ ليلة واحدة؛ لأنّ الليلة يمكن أن يراد بها ليال كثيرة، كما يراد باليوم أيام كثيرة، ولكن ليالي القمر التي يقمر فيها محصورة تخصّ مرة من كل شهر، وليس ذلك بمنزلة: اليوم الشمس؛ لأنّ ذلك لا يخصّ وقتاً معيناً قليلاً ولا كثيراً.

قال: ولو قلت: الشهر الصيام، لجاز وإن كان إياماً كثيرة؛ لأنّه عدد محصور، ولم يجز البصريون: [١١٦/ أ] الليلةُ القمر، رفعاً ولا نصباً.

وقد اتفق البصريون والكوفيون على إجازته، لا أعلم لأحد منهم خلافاً فيه: اليوم الجمعة، واليوم السبت رفعاً ونصباً، الرفع على الابتداء بالخبر، وتجعل الجمعة والسبت اسمين لليومين، والنصب على الظرف المتضمن الخبر؛ لأنّ في الجمعة معنى الاجتماع، وفي السبت معنى الراحة والانقطاع من الأعمال[2]، وسائر يوم الجمعة.

فكان هشام والفراء[3] يجيزان: اليوم: الأحد، رفعاً ونصباً، وكذلك سائر الأيام.

---

(١) ينظر: «اللسان» (قمر) (٧/ ٤٩٠)، و«التاج» (قمر) (١٣/ ٤٦٤).

(٢) ينظر: «اللسان» (سبت) (٤/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

(٣) ينظر قولهما في: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٣٠٧).

ورد ذلك البصريون[1]، وقالوا: لا يجوز؛ لأنّ الأحد هو اليوم بعينه وليس فيه معنى فعل يقع في اليوم، فإذا جعلته ظرفاً للأحد، جعلت الشيء ظرفاً لنفسه، وذلك محال، وكذلك سائر الأيام إلّا الجمعة والسبت؛ لأنّ معنى اليوم الاثنان، كمعنى قولك: اليوم الثاني، واليوم الثلاثاء، كقولك: اليوم الثالث، واليوم الأربعاء، كقولك: اليوم الرابع، واليوم الخميس، كقولك: اليوم الخامس.

وكان الفراء وهشام[2] يجيزان ذلك على أن يجعلا اليوم بمعنى الآن، يريدان يوماً بعينه، فإذا كان كذلك كان أعم من يوم الأحد، فصحّ أن يكون صفة له.

وعلى هذا القياس يلزم الفراء أن يجيز: الليلة القمر، كما أجاز هشام والكسائي.

وأجاز السيرافي في «شرح الكتاب»[3]: اليوم الأحد، وحكى فيه قول الكوفيين، فقال: هو قول قوي، قال السيرافي، وقد قال سيبويه[4] ما يشبه هذا؛ لأنّه أجاز اليومَ يومُك بالنصب، فجعل اليوم بمعنى الآن.

قال سيبويه[5]: لأنّ الرجل قد يقول أنا اليومَ أفعل ذلك، ولا يريد يوماً بعينه، وعلى هذا تأوّلوا قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة: ٣] أي: الآن.

ولم يخصّ يوماً دون يوم، ومثل: اليوم الأحد [فبمنزلة][6]: عشرون من

---

(١) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤١٨).

(٢) ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٣٠٧).

(٣) ينظر: (٢/ ٣٠٧).

(٤) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤١٩)، و«شرح كتاب سيبويه»: (٢/ ٣٠٨).

(٥) «الكتاب»: (١/ ٤١٩).

(٦) زيادة يقتضيها السياق من: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٣٠٨).

الشهر، وما أشبه ذلك، لا يجوز فيه عند البصريين إلا الرفع؛ لأنّه ليس شيئاً يقع في اليوم، وهذا جائز على قياس قول الفراء وهشام.

ومما أجازوا فيه الرفع [١١٦/ ب][1] غير لازم كالقيام والقعود، ويسمّونه حالاً، وإنّما ذكرنا هذا، وإن لم يكن من صناعة النحويين، فهو اتفاق أغراض النحويين في هذا مع أغراض المتقدمين...[2] لا يفارقه التصديق ولا يزول...[3] ليثبت به حقّاً آخر، وقد يذكره لنفسه فيثبت به شيئاً آخر، فصار فيه شبه من الحال المنتقلة؛ لاختلاف...[4] به لا لاختلاف في ذاته.

ومنها أنّ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[فاطر: ٣١] كلام مستقل بنفسه مستغن عن ذكره مصدّق؛ لأنّ الحقّ قد علم أنّه مصدّق فصار التصديق ههنا توكيداً، فأشبه الحال التي هي فضلة في الكلام، وإن كان بينهما فرق من وجه آخر، ولذلك سمّاها النحويون حالاً مؤكدة[5]

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام: ١٥٣] قد فُهم أنّه مستقيم فصار ذكر الاستقامة توكيداً، وما لم نذكره من هذا الضرب فهذا قياسه.

وأمّا قولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، فحذف الظرف[6] الذي كان خبراً في الحقيقة، ودلّت الحال عليه، فهذا وجه آخر.

---

(١) مطموس في الأصل.

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) مطموس في الأصل.

(٤) مطموس في الأصل.

(٥) ينظر: «شرح الكافية للرضي»: (ق١/ م٢/ ٦٣٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٦٢).

(٦) والتقدير: إذا كان، أو إذ كان، وللنحاة خلاف في تقدير الخبر في نحو هذا يطول ذكره. ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (٢/ ٢٧٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٠٩٢).

ومنها أنّ النحوين لم يريدوا بقولهم: إنّ الحال مستغنىً عنها، وأنّها فضلة في الكلام ما توهمه هذا الرجل، وإنّما معنى ذلك أنّها تأتي على وجهين:

إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها، والفائدة منعقدة بغيرها.

وإمّا أن تقترن بكلام آخر تقع الفائدة بهما معاً، ولا تقع الفائدة بها مجردة، وإنّما كان كذلك؛ لأنّها لا ترتفع، ولا يسند إليها حديث.

واعتماد كل جملة إنّما هو على الاسم المرفوع الذي يُسند إليه الحديث، أو ما هو في تأويل المرفوع[1] [2] [١١٧/ ب] ولا من المجرور...[3] أو المجرور في تأويل...[4] المرفوع، كقولك: إنّ زيداً قائم، وما...[5] حد؛ لأنّ زيداً في تأويل المرفوع، وقد اتضح بما ذكرناه...[6] بنحو...[7] وتبين أنّ هذا تأويل بمعزل عن فهم السامع، وأنّ مثله فيما تعاطى من بيان ذلك لمن سأله قول القائل[8]:ومن العجائب أعمش كحّال.

* * *

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) مطموس في الأصل.

(٣) مطموس في الاصل.

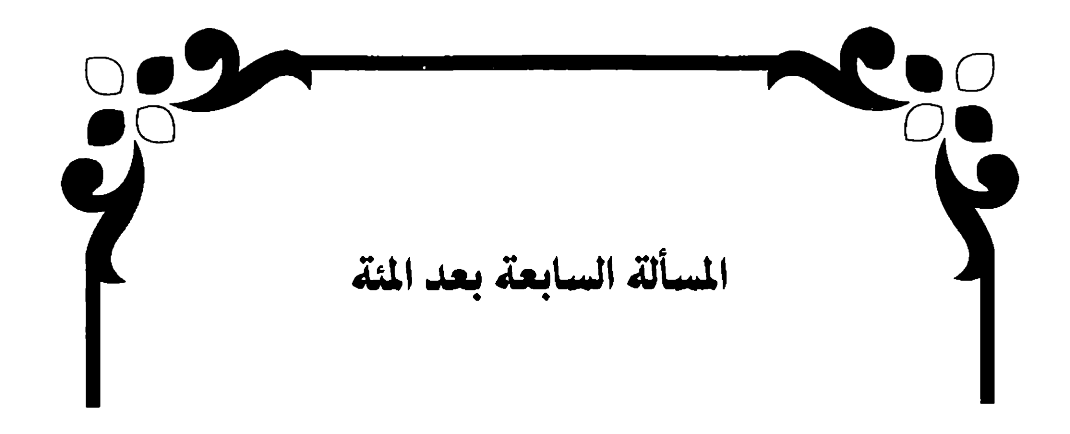
(٤) مطموس في الأصل.

(٥) مطموس في الأصل.

(٦) مطموس في الأصل.

(٧) مطموس في الأصل.

(٨) مثل من أمثال المولدين، ينظر: «مجمع الأمثال»: (٣/ ٤٢٧).



المسألة السابعة بعد المئة

ومما يصحّفه من أبيات الإيضاح قول عمر بن أبي ربيعة[1] [من الطويل]:

---

(١) «الديوان»: (١٢٧)، والرواية فيه: فكان مِجَنّي... وينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥٦٦)، والرواية فيه: فكان نصيري، و«المذكر والمؤنث للمبرد»: (٩٨)، والرواية فيه: فكان مجنّي، وكذا: «العقد الفريد»: (٢/ ٤٨٦)، و«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي»: (١/ ١٢٤)، و«العمدة»: (٢/ ٣٧)، و«منتهى الطلب»: (٤/ ٢١٦)، و«المقاصد النحوية»: (٣/ ٤٤٥)، وقال العيني بعد إيراده البيت، قوله: مجنّي، بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون: وهو الترس، ويجمع على مجانّ، ويروى: فكان نصيري...

ومعناه: مانعي وساتري دون من كنت أتّقي، ويروى: بصيري، بالباء الموحدة، جمع بصيرة: وهي الترس، حكاه أبو عبيدة... وأكثر الناس يروونه: نصيري بالنون، وهو تصحيف.

وقال أبو الحجاج: هذا القول فيه إفراط، ورواية النون غير بعيدة من الصواب...

والبيت أكثر النحاة من الاستشهاد به في باب العدد، والشاهد فيه قوله: ثلاث شخوص، فإنّ القياس: ثلاثة شخوص، ولكنه كنّى بالشخوص عن النساء، ثم بيّن ذلك بقوله: كاعبان ومعصر، والكاعب: التي نهد ثديها، والمعصر: الجارية أول ما أدركت وحاضت.

٤٩٦ ـ فكان نصيري دون من كنت أتّقي ... ثلاثُ شخوص كاعبان ومُعْصِرِ

يرويه (نصيري) بالنون، وهو شيء نعذره فيه؛ لأنّ أكثر الناس كذا يرويه، وليس كثرة الراوين لـه بمخبرين عن أن يكـون تصحيفاً تعـاوره النـاس، وإنّـما الصواب (بصيري) بالباء.

والبصير: جمع بصيرة: وهي الترس، وتجمع أيضاً (بصـائر)، حكـى ذلـك أبو عبيدة معمر بن المثنى[1]، واحتجّ بقول الأسعر الجعفي[2] [من الكامل]:

٤٩٧ ـ راحوا بصـائرُهم عـلى أكتـافِهِمْ ... وبصـيرتي يعـدو بهـا عَتَـدٌ وَأَى

وكان الأصمعي ينكر ذلك، ويدلّ على أنّه الصحيح روايـة مـن روى: فكـان مِجَنّي؛ لأنّ المِجَنّ هو البصيرة بعينها.

قد أريناك ـ أعزّك الله ـ من خطأ هذا الرجل وتصـحيفه وتبديلـه وتحريفـه نبذة يسيرة، وتركنا جملـة كبـيرة؛ إذ لم يكـن غرضـنا الاستقصـاء عـلى سـقطاته، والإنباء بجميع عثراته، وإنّما أردنا أن نريه إنّا بقدره في العلم عارفون، ولما يعظّمه

---

(١) ينظر: «مجاز القرآن»: (١/ ٢٣٨)، و«تاج العروس (بصر) (١٠/ ٢٠٠).

(٢) وهو مَرْثَد بن حُمْران الجُعْفي، يكنّى أبا حمران، شاعر جاهلي، لقّب بالأسعر؛ لقوله:

فلا يَدْعُني قـومي لسـعد بـنِ مالـكِ ... لـئن أنـا لم أَسْـعَر علـيهمِ وأُثْقِـبِ

ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (١٩١)، و«سـمط الـلآلي»: (١/ ٩٨)، و«تـاج العـروس» (سعر) (١٢/ ٣٣).

وينظر البيت في: «مجاز القرآن»: (١/ ٢٣٨)، والرواية فيه: حملوا بصائرهم...

و«الأصمعيات»: (٩٨)، و«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي»: (١/ ١٠٠)، و«اللسان» (بصر) (١/ ٤٣٢)، و«تاج العروس» (بصر) (١٠/ ٢٠٠).

من نفسه مستصغرون، وإنّه عندنا أقلّ من تِبْنة في لِبْنة، ومن ثُمامة في قُمامة، وهذا أمر له ما بعده، فإن شاء أن يزيد زدنا، وإن أحبّ أن نعود إلى جملتها عـدنا...[1] [١١٧/ ب][2].

تم جميع الكتاب والحمد لله الذي يحمد على كل خير، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الكرام، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

❐ ❐ ❐

---

(١) مطموس في الأصل. وتوجد حاشية لهذه الصفحة غير واضحة، وقد كتبت بخط مخالف للأصل.

(٢) خمسة أسطر غير مقروءة.


الفهارس العامة

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	رقم المسألة	الصفحة
سورة الفاتحة			
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾	١	١	٦٥، ٧٧
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	١٠٣	٩٤٢
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	١٠٣	٩٤٣
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٦	١٠٣	٩٤٣
سورة البقرة			
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٦	٣١	٤١٩، ٤٢١
﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾	٧	٣١	٤٢٢
﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾	٣٠	٧٠	٧٤٧، ٧٥٣
﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٣٠	٧٠	٧٥٤
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	٣٤	٥٢	٦٧٧
﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٩١	١٤	٢٦٦
﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾	٩٨	٨٦	٨٧١
﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾	٩٨	٨٦	٨٧١

الآية	رقم الآية	رقم المسألة	الصفحة
﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ	١٠٢	٤٨، ٧٣	٧٧٤
﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾	١١١	٢٢	٣٦٠
﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾	١٢٤	٦	١٧٥
﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾	١٢٤	٧٢	٧٦٢
﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾	١٢٦	٩٩	٩٢٦
﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾	١٣٣	١٤	١٦٦
﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ﴾	١٤٠	٢٠	٣٢٥
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾	١٦٥	١	٥٤
﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾	١٨٧	٤	١١٧
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾	١٩٧	٩	٢٠٠
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾	٢٣٣	١٠٣	٩٤٣
﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا﴾	٢٣٦	٢٠٣	٣٦٣

سورة آل عمران

الآية	رقم الآية	رقم المسألة	الصفحة
﴿الم ۝ اللَّهُ﴾	١، ٢	٥٢	٦٧٣
﴿الم ۝ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۝ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾	١، ٢، ٣	١٤	٢٦٦
﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	١٨	١٤	٢٥٧

سُورَةُ النِّسَاءِ

سُورَةُ المَائِدَةِ

سُورَةُ الأَنْعَامِ

سُورَةُ الأَعْرَافِ

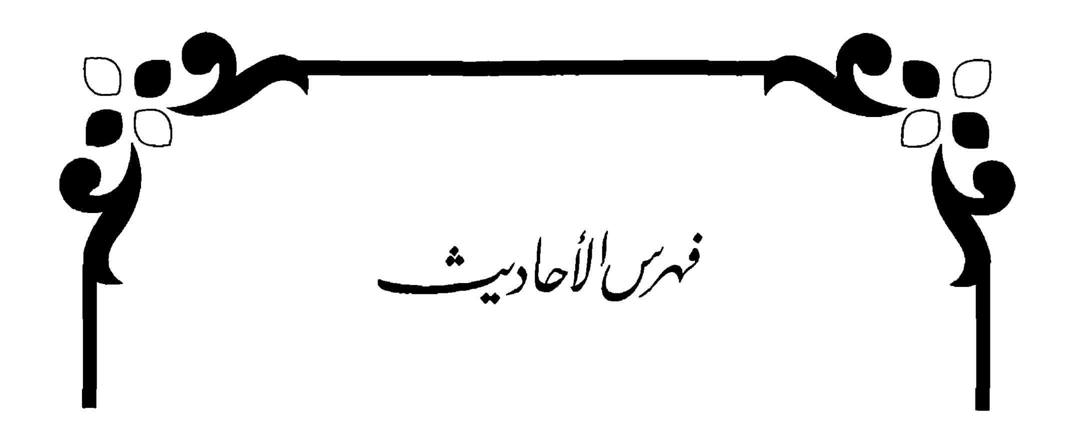
سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

الآية	رقم الآية	رقم المسألة	الصفحة
سورة الزمر			
﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾	٣	١٥	٢٧٦
﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٤٦	١	٨٤
سورة الشورى			
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١١	١٣	٢٥٠
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾	٤٠	٨٩	٨٨٤
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ﴾	٥٢، ٥٣	٣٨	٤٩٩
سورة الزخرف			
﴿أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾	١٨	٥٠	٦٣٣
﴿أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾	٥٨	١	٦٠
سورة الدخان			
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	٤٩	٤، ٥٠	١١٤، ٦٢٨
سورة محمد			
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾	٧	٦٤	٧٢٦
سورة الفتح			
﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾	٢	٢٩	٤١٠
﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾	٢٧	٦١	٧١٩
﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾	٢٧	٧٣	٧٧٥





فهرس الأحاديث

❑ ❑ ❑

فهرس الأمثال والأقوال

❑ ❑ ❑

فهرس الشعر

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
فتلك... تتأوّبي	الطويل	أبو تمام	٤٥٩	١	٩٣	٩٠٥
ولو أصابتْ... للشيبِ	البسيط	الجُميح	١٠٦	١	١٥	٢٧٧
كم... سربِ	البسيط	أبو تمام	٤٥٨	٢	٩٣	٩٠٥
تجول... وهابِ	الوافر	الأخطل	٢٥	١	١	٨٥
الجدّ... يلعبِ	الكامل	أبو تمام	١٧٥	١	٣٣	٤٣٠
جانيك... الجرْبِ	الكامل	ذؤيب بن كعب	١٧٧	١	٣٤	٤٣٢
ذهب... أجربِ	الكامل	لبيد	٢٠٦	١	٤٠	٥٢٦
أبديتَ... الطُّحلُبِ	الكامل	أبو تمام	٢٠٨	١	٤٠	٥٢٧
حديد... والقلبِ	الهزج	أبو دؤاد	٢٥٨	١	٤٧	٦٠٢
طويل... الكلبِ	الهزج	أبو دؤاد	٤٤٤	٢	٩٠	٨٨٨
كأنّ... أوبِ	الرجز		٥٦	٣	٥	١٤٥
كأنّ... يُخضبِ	المتقارب	الجعدي	٩٠	١	١٠	٢٢٧
أُمّهتي... أبي	الرجز	قصي بن كلاب	١٤٧	١	٢١	٣٤٧
أشليتُ... قعبي	مشطور الرجز	أبو نخلة	١١١	١	١٥	٢٨٣

حَرْفُ ٱلتَّاءِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ليست... مصاليتا	البسيط	المعري	٣٠٠	٢	٥٠	٦٤٤

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
لروضة... محروثِ	البسيط	محبوب				
		النهشلي	٢٢٢	٢	٤٢	

حَرْفُ ٱلجِيمِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
وكان... بهرجا	الرجز	العجاج	٢٢٥	١	٤٢	٥٥٣
ومهمهٍ... تعرَّجا	الرجز	العجاج	٣٢٢	٤	٥٠	٦٥٧
حتّى... وأمسجا	مشطور	العجاج				
	الرجز		٧٥	١	٨	١٩٧
فإن... الخليجُ	الوافر	المتنبي	٢٢٨	١	٤٢	٥٥٥
من... عجفنجي	الخفيف	-	٤٤٥	٢	٩٠	٨٨٩

حَرْفُ الحَاءِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
قالت... تنحنحْ	الرجز		٢٤٨	٢	٤٥	٥٨٥
يا ليت... ورمحا	مجزوء	عبد الله				
	الكامل	الزبعرى	١١٠	١	١٥	٢٨٢
ليُبكَ... الطوائحُ	الطويل	نهشل بن				
		حري	١٦٥	١	٢٨	٤٠٥
ألا... ومنادحُ	الطويل	حيّان	٤١٥	١	٨٣	٤١٥
من... براحُ	الكامل	سعد بن				
		مالك	٤٢٠	١	٨٤	٨٦٠
يا بؤس...	مجزوء	سعد بن				
فاستراحوا	الكامل	مالك	٤٧٠	١	٩٨	٩١٧

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
سحاب... جعدُ	الطويل	أبو تمام	٣٥٩	١	٧٢	٧٦٢
فإن... وفودُ	الوافر	أبو عطاء السندي	٣١٥، ٣٢٥	١	٥٠	٦٥٢، ٦٦٠
زعم... الأسودُ	الكامل	النابغة الذبياني	٦٩	١	٦	١٨١
ولا... يُحسدُ	السريع		٣١٩	١	٥٠	٦٥٥
جاء... زنادُهْ	الخفيف	المتنبي	٤٢٩	١	٨٧	٨٧٢
ما لبسنا... ووهادُهْ	الخفيف	المتنبي	٤٣٢	١	٨٧	٨٧٤
ما كفاني... انتقادُه	الخفيف	المتنبي	٤٣٥	١	٨٧	٨٧٥
وتبسم... ندِ	الطويل	طرفة	٤٦	١	٥	١٣٧
أيوعدني... هندِ	الطويل	عارق الطائي	١١٢، ١١٦	١	١٦	٢٨٦، ٢٩٥
فكنتَ... صَلْدِ	الطويل	الفرخ	١٥٤	١	٢١	٣٥٦
فوالله... وجدي	الطويل	كُثيّر	١٨١	٢	٣٤	٤٣٨
فتى... الرُّمدِ	الطويل	المتنبي	١٨٢	٢	٣٤	٤٣٩
وسوداءَ... النَّدِ	الطويل	المتنبي	٣٠٦	١	٥٠	٦٤٧
وفي... وزبرجدِ	الطويل	طرفة	٣٤٣	١	٦٠	٧١٤
خذول... وترتدي	الطويل	طرفة	٣٤٤	١	٦٠	٧١٥
فلا... فاشهدِ	الطويل	الأعشى	٣٦٤	١	٧٣	٧٦٧
كفانا... الرعدِ	الطويل	المتنبي	٤٣٣	١	٨٧	٨٧٥

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ملسى... المُصعدِ	الكامل	ابن أحمر	٤٩٣	١	١٠٥	٩٥٥
وشامخٍ... أقودِ	الرجز	المتنبي	٣٠٨	٢	٥٠	٦٤٨
زرناه... يعهدِ	الرجز	المتنبي	٣٠٩	١	٥٠	٦٤٨
قدني... قدي	الرجز	أبو نخيلة	٣٥٠	١	٦٢	٧٢٣
إنّك... الأبعدِ	السريع		٢٣٧	١	٤٣	٥٦٨
يا من... الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	٤٧٢	١	٩٨	٩١٩
خلتُ... سُدَدِهْ	المنسرح	أبو تمام	٤٨، ١٨٤	١	٥، ٣٤	١٣٩، ٤٤٠
أجِدَّك... رُقّادِها	المتقارب	الأعشى	٢٣٦	١	٤٣	٥٦٧

حَرْفُ ٱلرَّاءِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ولمّا... واتّزرْ	الطويل	آزة بن عنقا	٤٢٧	١	٨٦	٨٦٨
دار... الزبُرْ	الرجز		٢٥٣	١	٤٦	٥٨٩
حتّى... النجرْ	الرجز	أبو محمد الفقعسي	٣٩٥	١	٨٠	٨٢٧
وترى... الخُمُرْ	الرمل	امرؤ القيس	٢٦٤	١	٤٨	٦١٢
وعين... أخرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٥٩	١	٤٧	٦٠٢
كأن... مصوّرا	الطويل	امرؤ القيس	٤١	١	٥	١٣٠

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
أو المكرعات... المشقّرا	الطويل	امرؤ القيس	٤٢	١	٥	١٣٣
بعينيَّ... تيمرا	الطويل	امرؤ القيس	٥٨	١	٥	١٤٦
فشبهتهم... مقيّرا	الطويل	امرؤ القيس	٥٩	١	٥	١٥٠
ولوكُهم... صخرا	الطويل		٧٢	١	٧	١٨٧
فلما... منظرا	الطويل	امرؤ القيس	٧٧	١	٩	٢٠١
سوامقَ... أحمرا	الطويل	امرؤ القيس	٨٨، ١٤٣، ٤١٣	١	١٠، ٢٠	٢٢٤، ٣٣٩
سأحمي... أخضرا	الطويل	عباد المازني	٢١١	٢	٤٠	٥٢٩، ٥٣٢
وكان... فبشّرا	الطويل		٢١٩	١	٤١	٥٣٨
وكنّا... أعصُرا	الطويل	أبو حزابة	٣٥٥	١	٧٠	٧٤٩
من... لأثّرا	الطويل	امرؤ القيس	٣٨٨	١	٧٩	٨١٠
يقولون... شهرا	الطويل	أبو زياد	٣٩٣	١	٨٠	٨٢٥
لا أب... وتأزّرا	الطويل	الفرزدق	٤٢٦	١	٨٦	٨٦٨
أبوك... شمّرا	الطويل	جميل بن معمر	٤٨٢	١	١٠٣	٩٤٠

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
إنّي... دينارا	البسيط	المتنبي	٥٠	١	٥	١٤٠
منهن... هجرا	البسيط		٤٧٥	١	١٠٠	٩٢٨
أمّا... والمطرا	البسيط	الفرزدق	٤٧٦	٩	١٠٠	٩٢٨
لقد... عارا	الوافر	جرير	١٥٠	١	٢١	٣٤٩
وقرّب... الشعارا	الوافر	الراعي النميريّ	٣٥٣	١	٦٨	٧٤١
يا صاحبيّ... ومزورا	الكامل	جرير	٧٦	١	٩	٢٠٠
فيا الغلامان... فرّا	الرجز		٢١	٢	١	٨٠
إنّ العجوز... جزورا	الرجز		١٣٩	٢	٢٠	٣٣٣
إني... سطرا	الرجز	رؤبة	١٩٥	٢	٣٨	٤٨٤
يا ربَّ... الصقورا	الرجز	الأغلب العجلي	٣٠٤	٣	٥٠	٦٤٧
أما... نوّرا	الرجز	ابن المعتز	٤٣١	٤	٨٧	٨٧٤
يا لُبينى... حارا	مجزوء الرمل	عدي بن زيد	٢٩٩	٣	٥٠	٦٤٣
يا ذا... لوفرا	السريع	الميكالي	٢٣١	٢	٤٢	٥٥٧
وما... وصارا	المتقارب	الأعشى	٣٦٢	٢	٧٣	٧٦٦
إلا... الجُزارَه	الكامل	الأعشى	٤٧١	١	٩٨	٩١٨
احذر... مرّه	مجزوء الكامل	علي بن عيسى	٢٩٨	٢	٥٠	٦٤٣

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
وأنت... القصائرُ	الطويل	كُثيّر	١١٧	٢	١٧	٢٩٧
شكرت... شكرُ	الطويل	حُجيّة بن المضرب	٣٣٥	١	٥٤	٦٨٦
أطاعن... الصبرُ	الطويل	المتنبي	٣٤٧	١	٦٠	٧١٥
ولا... الشكرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٣٧٣	١	٧٣	٧٧٢
إمام... ومئزرُ	الطويل	أبو نواس	٤٢٨	١	٨٦	٨٦٩
تقبّلتها... خمارُها	الطويل		١٤٦	١	٢١	٣٤٦
إنّي... البقرُ	البسيط	أنس بن مدركة	١٧٩	١	٣٤	٤٣٥
فأصبحوا... بشرُ	البسيط	الفرزدق	٢٦٩	١	٥٠	٦٢٤
كحلقةٍ... الكُبارُ	مجزوء البسيط	الأعشى	١١	١	١	٥٧
ولكن... قدارُ	الوافر	القطامي	١٦٢، ١٩١	١	٢٧، ٣٦	٣٦٩، ٤٦٥
إن... عارُ	الكامل	ثابت قطنة	٣٧٨	١	٧٣	٧٧٦
فلو كنت... المشافرِ	الطويل	الفرزدق	٤٥	١	٥	١٣٦
أما لك... الدهرِ	الطويل	عروة الرحال	١٤٠	١	٢٠	٣٣٤
كسا... الخضرِ	الطويل	جرير	٢١٠، ٤٢٥	١	٤٠، ٨٦	٥٢٨، ٥٣٢، ٨٦٦

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ومُرَّةُ... الفزرِ	الطويل	شبيب بن البرصاء	٣٣٠	١	٥٣	٦٨١
فكان... ومعصرِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٩٦	١	١٠٧	٩٦٨
أنا... عارِ	البسيط	ابن دارة	٤٨١	١	١٠٣	٩٤٠
أحافرة... وعارِ	الوافر		٨٤، ١١٥	١	١٦،٩	٢٩٠،٢١٩
فلست... الأميرِ	الوافر		١٥٧، ٤٧٨	١	٢٣، ١٠٣	٩٣٦،٣٦٤
ولقدجنيتك...الأويرِ	الكامل		١٤	١	١	٦٩
ويقيك... غدرِ	الكامل	زهير	٩٣	١	١٠	٢٣١
النازلين... الأُزرِ	الكامل	خِرنَق بنت هافان	١٠٥	١	١٥	٢٧٣
لو... الأبصارِ	الكامل	التهامي	١٨٦	١	٣٥	٤٥٠،٤٤٧
كسع... الشهرِ	الكامل	أبو شبل	٣٩٤	٤	٨٠	٨٢٦
والدهر... دوّاري	الرجز	العجاج	٧١	١	٦	١٨٢
ورازقي... الخصورِ	الرجز	ابن الروميّ	٣٠٥	٢	٥٠	٦٤٧
أنا... شعري	الرجز	أبو النجم	٤٨٠	١	١٠٣	٩٤٠
يا سارق... الدّارِ	الرجز		٤٩١	١	١٠٤	٩٥٣

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
باعد... أسيرِها	الرجز	أبو النجم العجلي	١٢	٢	١	٦٨
يقول... للآخرِ	السريع	أبو تمام	١	١	١	٤٢
ربّ... الزخّارِ	الخفيف		٣٠٢	٣	٥٠	٦٤٥
حَرْفُ ٱلزَّاي						
حلاوة... ينجزُ	الرجز	ابن دأب	٣٧	٢	٤	١٢٠
حَرْفُ ٱلسِّين						
وبدّلتُ... أبؤسا	الطويل	امرؤ القيس	١٣٠، ٣٦٦	١	٢٠، ٧٣	٣٢١، ٧٦٩
ورَمَلٍ... الخنادسُ	الطويل	ذو الرمّة	٥٧	١	٥	١٤٦
ما ضاق... كنسِ	البسيط	المتنبي	٥١	١	٥	١٤٠
قطعتها... العطاس	الرجز	رؤبة	٢٤٦	١	٤٥	٥٨٤
وصيّرني... تُلبسِ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٠٥	٢	٤٠	٥٢٥
حَرْفُ ٱلضَّاد						
ما كان... أمرضا	الكامل		٢٤٥	١	٤٥	٥٨٣
أخفِّضه... غضيضِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٤٣	١	٩٠	٨٨٦

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ويوم... وواقعُ	الطويل	مخلاة الحمار	١٨٥، ١٨٩، ٢٨٦	١	٣٤، ٥٠	٤٤٠، ٦٣٨
حشاي... ترتعُ	الطويل	المتنبي	٢٥٧	١	٤٧	٦٠١
ويوم... وواقعُ	الطويل	ابن مخلاة الحمار	٢٨٧	١	٥٠	٦٣٨
ندمتُ... يبيعُ	الطويل	قيس بن ذريح	٣٨٣	١	٧٨	٨٠٣
فيم... الجزعُ	البسيط	أبو تمام	١٢٦	١	١٩	٣١٥
وما الحياة... طبعُ	البسيط	المتنبي	١٢٧	١	١٩	٣١٦
فلمن... أفزعُ	الكامل	نهار بن توسعة	١٧٠	١	٣٠	٤١٧
يعثُرنَ... الأذرعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٢٣٣	١	٤٢	٥٦٥
أخاوع... تنفعُ	الكامل		٣٦٩	١	٧٣	٧٧٠
ومضت... المرتعُ	الكامل	الفرزدق	٤١٦	١	٨٤	٨٥٧
إنّ... ومسموعُ	الهزج	علي بن أبي طالب	٣٣٧	٣	٥٦	٦٩٩
وجارية... ومعي	الطويل	ذو الرمّة	٣٠١	٣	٥٠	٦٤٤
فلمّا... نازعِ	الطويل	ذو الرمّة	٣٠	١	٢	٩٧
ألا يا أمَّ... سماعي	الوافر	رجل من بني نهشل	١٠٧	٢	١٥	٢٧٧

حَرْفُ الفَاءِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة

حَرْفُ الكَافِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
وفي... اشتراكا	الوافر	المتنبي	٢٩٦	١	٥٠	٣٥٦
ضحكت... يُضحكُ	المتقارب	عمارة	٢٧٣	١	٥٠	٦٤٢
كأنّ... اللوائكِ	الطويل	ذو الرمّة	٧٣	١	٧	٦٣٠
فلا... الضحكِ	الطويل	أبو العلاء	٢٧٥	١	٥٠	١٨٨

حَرْفُ اللَّامِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
جزى... فعلْ	الطويل	أبو الأسود	٦٣	١	٦	١٧٥
تذكّر... الأبِلْ	الطويل	الكميت	٤٣٧	١	٨٨	٨٨٠
لست... بالطولْ	الرجز		٢٥٠، ٢٥٢	١، ٢	٤٦	٥٩٤
فخمة... كالبصلْ	الرمل	لبيد	٢٢٦	١	٤٢	٥٥٣
فأراني... كالمختبلْ	الرمل	النابغة الجعدي	٨	١	١	٥٤
خلا أنّ... نهشلا	الطويل	الأخطل	٤٧	١	٥	١٣٧
فويق... وتعملا	الطويل	أوس بن حجر	٤٠٤	١	٨٠	٨٣٤
حتّى... الآلا	البسيط	النابغة الجعدي	٣٧٤	١	٧٣	٧٧٣
ومن يك... الزلالا	الوافر	المتنبي	٤٠، ٤٩٤	١	٤، ١٠٦	١٢٤، ٩٥٨

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
فبتنا... ونزاولُهْ	الطويل	زهير	٩٥	٢	١٠	٢٣٣
تركنا... يجادلُه	الطويل	العجير السلولي	١٣٣	١	٢٠	٣٢٤
صحا... ورواحلُهْ	الطويل	زهير	١٥٩	١	٢٤	٣٧١
حذيفة... يطاولُه	الطويل	زهير	٢٨١	١	٥٠	٦٣٥
وأبيَض... فواضلُه	الطويل	زهير	٢٨٠	١	٥٠	٦٣٥
وأهل... آجلُه	الطويل	زهير	٢٨٣	١	٥٠	٦٣٦
فقال... مسائلُه	الطويل	زهير	٣٣٣	١	٥٣	٦٨٣
ثلاث... جحافلُهُ	الطويل	زهير	٣٣٤	١	٥٣	٦٨٣
وأنتم... ضلالُها	الطويل	الفرزدق	٤٧٧	١	١٠٢	٩٣٥
ويوم... نوافلُهْ	الطويل	رجل من بني عامر	٢٨٦، ٤٩٢	١	٥٠، ١٠٤	٦٣٨، ٩٥٣
مثل... حواصلُهْ	الرجز		٢٦١	١	٤٧	٦٠٣
وقد... وعُزلِ	الطويل	جويرية ابن بدر	٦٤	١	٦	١٧٦
أُريد... سبيلِ	الطويل	كُثيّر	٣٣	١	٣	١٠٦
خرجت... مرحّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٢	١	١٠	٢٢٩
تصدّ... مطفلِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٧	١	١٠	٢٣٦

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
إذا... المخلخلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٤٤	١	٢٠	٣٤١
سوى... الجوازلِ	الطويل	ذو الرمّة	١٤٩	١	٢١	٣٤٩
تضيء... متبتّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٦٤	١	٢٨	٤٠٣
ألم... جُمْلِ	الطويل	جميل	١٩٣	١	٣٧	٤٧١
ألا... جلجلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٧، ٣١١، ٣٢٣	١	٥٠	٦١٦، ٦٥٠، ٦٥٩
ضليعٍ... بأعزلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٠٢	١	٨٠	٨٣٤
وما... رجلِ	الطويل	المتنبي	٤٠٥	١	٨٠	٨٣٥
كأنّ... القواعلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٥٧	١	٩٣	٩٠٤
ألا لا... الرجالِ	الوافر		٢٨	١	١	٩١
لا طائش... محفلِ	الكامل	أبو تمام	١٧٤	١	٣٣	٤٣٠
إنّي... بالُمنصلِ	الكامل	عنترة	٢١٢	١	٤٠	٥٣٠
من... الأجرالِ	الكامل	جرير	٢٢١	١	٤٢	٥٤٦
أزهيرُ... بهيضلِ	الكامل	أبو كبير الهذليّ	٣١٤، ٣٢٤	١	٥٠	٦٥١، ٦٥٩

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ما إن... المِحمَلِ	الكامل	أبو كبير				
		الهذلي	٣٢٨	١	٥١	٦٧١
فرأيتنا... مِفصَلِ	الكامل	عنترة	٣٨٤	١	٧٨	٨٠٤
قد أبصرتْ... كتائلي	الرجز		٤٤	٣	٥	١٣٥
ومنزلٍ... بمنزلِ	الرجز	المتنبي	٣٠٧	٢	٥٠	٦٤٨
ربَّ... أقتالِ	الخفيف	الأعشى	٢٦٨	١	٥٠	٦٢٠
لات... الأهوالِ	الخفيف	الأعشى	٤١٧	١	٨٤	٨٥٧
كأنّ... بالأرجلِ	المتقارب		٤٠٠	١	٨٠	٨٣١

حَرْفُ ٱلمِيمِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
يقومُ... ينتقمْ	المتقارب	الأعشى	١٠٤	١	١٤	٢٦٩
لعلي... يتندّما	الطويل	ثابت قطنة	٩١،		١٠،	٢٢٩،
		العتكي	١٢٨،		٢٠،	٣٢٠،
			٣٧٢	١	٧٣	٧٧١
ولست... أتقدّما	الطويل	نافع				
		الطائي	١٢٩	١	٢٠	٣٢٠
ولم... مولما	الطويل	أبو تمام	٢٢٤	١	٤٢	٥٥١
عسى... فربّما	الطويل	أبو تمام	٢٨٩	١	٥٠	٦٣٩
لنا... منمنما	الطويل	الأعشى	٢٢٧	٢	٤٢	٥٥٤
وقد... نُوّما	الطويل	البحتري	٤٣٠	١	٨٧	٨٧٣
وأيُّ... دما	الطويل	طرفة	٤٥٥	١	٩٣	٩٠٣

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
أظنّ... الحليمُ	الوافر	قيس بن زهير	٢٧٦	١	٥٠	٦٣٤
وصاحبها... بغامُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٤٤٧	١	٩٠	٨٩٢
ألبان... حرامُ	الكامل		٥٥	٢	٥	١٤٣
فعاديت... مُردمُ	الكامل	أبو خراش الهذلي	١٠٠	١	١١	٢٤١
إنّي... دمُ	الكامل	طرفة	٢٤٠	١	٤٣	٥٧٢
ولربما... منهمُ	الكامل	المتنبي	٢٩١	١	٥٠	٦٤٠
الحرُّ... المتجهِّمُ	الكامل		٢٩٧	١	٥٠	٦٤٢
العاطفون... أنعموا	الكامل	أبو وجزة	٤٢١	١	٨٤	٨٦١
ما عندهم... أمُّ	الرجز	العجاج	١٥٢	١	٢١	٣٥٢
لا أرى... حُزمُهْ	المديد	طرفة	٣٢، ٥٤، ٢٦٠، ٤١٤	١	٣، ٥، ٤٧، ٨٣	١٠٥، ١٤٢، ٦٠٣، ٨٥٣
فإنّها... نعدمُهْ	الرجز	أبو محمد الفقعسي	١٠٨	١	١٥	٢٧٨
يطعم... أُدُمُهْ	الرمل		١٤٥	١	٢٠	٣٤٣
عفت... فرجامُها	الكامل	لبيد	١٥٨	١	٢٤	٣٦٧
هما نفثا... رِجامِ	الطويل	الفرزدق	١٦	١	١	٧٣

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
لقد... بالأباهمِ	الطويل	الفرزدق	١١٨	١	١٧	٣٠١
أرى... المخارمِ	الطويل	الفرزدق	٢٢٠	١	٤١	٥٣٨
وأبلج... ولَوِّمي	الطويل	المتنبي	٢٩٤	١	٥٠	٦٤١
يؤخّرْ... فينتقم	الطويل	زهير	٣٦١	١	٧٣	٧٦٦
أتغضبُ... خازمِ	الطويل	الفرزدق	٣٧٩	١	٧٣	٧٧٧
كمهريق... السمائمِ	الطويل	الفرزدق	٤١١	١	٨٢	٨٤٦
وزئتم... وهاشمِ	الطويل	الفرزدق	٤٢٤، ٤٦٢	١	٨٦، ٩٤	٨٦٦، ٩٠٨
من... المظالمِ	الطويل	المتنبي	٤٤١	١	٨٩	٨٨٤
ولكنّ... وهاشمِ	الطويل	الفرزدق	٤٦١	١	٩٤	٩٠٦
ولو... وهاشمِ	الطويل	الفرزدق	٤٦٣	١	٩٤	٩٠٧
لقد... مقتحَمِ	البسيط	المتنبي	٤١٩	١	٨٤	٨٥٩
قالت... لأقوامِ	البسيط	النابغة	٤٦٩	١	٩٨	٩١٧
باتت... الهمامِ	مخلع البسيط	رؤبة	٣٣٤	١	٤٢	٥٦٥
لما... اللئيمِ	مخلع البسيط		٤٦٨	١	٩٦	٩١٤
وكم من... السقيمِ	الوافر	المتنبي	٣٩	١	٤	١٢٤
وأضحى... القتامِ	الوافر	النابغة	٨٧	١	١٠	٢٢٢
أمير... مستقيمِ	الوافر	جرير	١٦٦	١	٢٩	٤١٠

حَرْفُ ٱلنُّونِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
لن تدركوا... ضمرانا	البسيط	جرير	١٩، ٢٣٠	٢	١، ٤٢	٧٩، ٥٥٦
كأنّ... ينتصينا	الوافر		٤٣	١	٥	١٣٤
يظلّ... أرونا	الوافر	حميد بن ثور	٢٦٣	١	٤٨	٦١٠
ألا لا... الجاهلينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٤٤٢	١	٨٩	٨٨٥
ألا... مسلّمينا	الوافر	الكميت	٤٦٥	١	٩٦	٩١٢
إنّ المنايا... الآمنينا	الكامل	لبيد ـ ذو جدن الحميري	١٥	١	١	٧٢
كأنّ... أجمعينا	الكامل	قدّ بن مالك	١٧٣	١	٣٣	٤٢٩
لأجعلن... فنّا	الرجز	مدرك بن حصين	١١٣	١	١٦	٢٨٩
أإبلي... مصنّا	الرجز	مدرك بن حصين	٣٩٦	١	٨٠	٨٢٨
ربما... الإحسانا	الخفيف	المتنبي	٢٩٠	١	٥٠	٦٤٠
أرى... كارهينا	المتقارب	كعب بن جُعيل	٣٥١	١١	٦٧	٧٣٦
دَعَن... تحذرونا	المتقارب	كعب بن جُعيل	٣٥٢	٢	٦٧	٧٣٦

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
لاهِ... فتخزوني	البسيط	ذو الإصبع	٢٦	١	١	٨٧
من أجلكِ... عنّي	الوافر		٢٠	١	١	٨٠
أنا... تعرفوني	الوافر	سُحيم بن وثيل	٢١٨	١	٤١	٥٣٨
وكم... اللسانِ	الوافر	ربيعة بن مقروم	٣١٧	٣	٥٠	٦٥٣
كلا... الظنونِ	الوافر	الشمّاخ	٦٦	١	٦	١٧٨
ومهمهين.... مَرْتَين	الرجز	خطام المجاشعي	١٩٨	٣	٣٨	٤٩٠
وثعلبٍ... العينِ	الرجز	الأغلب العجلي	٣٠٣	١٠	٥٠	٦٤٦

حَرْفُ ٱلهَاءِ

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
ويقلن... إنّه	الكامل	قيس بن عبد الله الرقيات	١٥٣	١	٢١	٣٥٣
أقبل... اللهْ	الرجز	حسان بن ثابت	٢٩	٢	١	٩١
به تمطّت... ميلهِ	الرجز	رؤبة	٥	٢	١	٥١

حَرْفُ ٱلوَاو

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
لله... المدَّةِ	الرجز	رؤية	٦	٢	١	٥٣

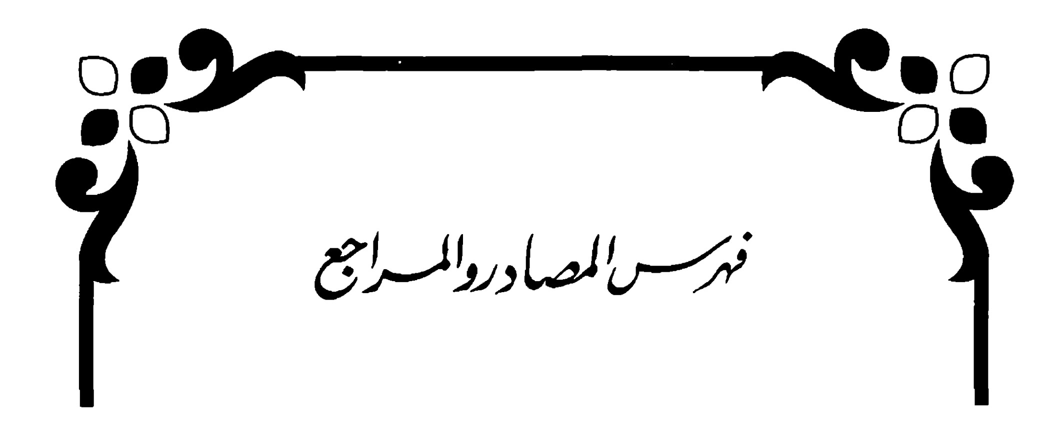
أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
طال... تعدو	الكامل		٢٧	١	١	٨٨
مبارك... سمّاه	الرجز		٢٢	٢	١	٨٠
		حَرْفُ ٱلْيَاءِ				
أما... ترى	الرجز		١٦٩	٥	٣٠	٤١٢
إذا... رضاها	الوافر	القحيف العقلي	١٨٧	١	٣٥	٤٤٩
فيا راكبا... لا تلاقيا	الطويل	عبد يغوث	١٠٢	١	١٤	٢٥٩
فليت... مرتوي	الطويل	يزيد بن الحكم	١٢١	١	١٨	٣٠٧
إنّي... أنجيه	الرجز	سحيم بن وثيل	١٢٣	٤	١٨	٣١٢
أحبّ... والوصيا	الوافر	أبو الأسود	١٣١	١	٢٠	٣٢٢
بعثنا... ويتّقي	الطويل	امرؤ القيس	٢١٦	١	٤١	٥٣٧
أما ابن... حاديها	البسيط	الطفيل الغنوي	٣	١	١	٥٠
أقول... المنادي	الوافر		١٠	١	١	٥٦
نجائب... غواليا	الطويل	الراعي	٢٣٢	١	٤٢	٥٦٣

أول البيت وقافيته	البحر	قائله	رقمه	عدد الأبيات	رقم المسألة	الصفحة
وأعتسف... ماضيةْ	الطويل		٢٥٤	١	٤٧	٥٩٩
وذوي... أخا ليا	الطويل	صخر بن الشريد	٢٨٤	١	٥٠	٦٣٧
سأُثني... لا تخفى	الطويل	ابن الروميّ	٣٣٦	٢	٥٤	٦٨٨
جارية... الماضي	الرجز	رؤبة	٣٧٥	٢	٧٣	٧٧٤
وانهمَّ... الواري	الرجز	العجاج	٣٩٧	٢	٨٠	٨٢٩
ما أنا... المجفيِّ	الرجز		٤٠٦	١	٨١	٨٤٠
وقد... وعاديا	الطويل	عبد يغوث	٤٠٧	١	٨١	٨٤١
فلمّا... أُثني	الطويل	ذو الّمة	٣٠١، ٤١٢	١، ٣	٥٠، ٨٢	٦٤٤، ٨٤٦
فأومأت... فتى	الطويل	الراعي	٤٢٣	١	٨٥	٨٦٣
بادٍ... جرى	الكامل	المتنبي	٤٣٤	١	٨٧	٨٧٥
فتى... خاليا	الطويل	أعرابي	٤٣٦	١	٨٨	٨٧٩
وقد... لا تلاقيا	الطويل	جنون ليلى	٦٢	١	٦	١٦٧
من... التحيّه	مجزوء الكامل	زهير بن جناب	٤٦٧	١	٩٦	٩١٣
راحوا... وأى	الكامل	الأسعر الجعفي	٤٩٧	١	١٠٧	٩٦٨
وكأنّها... فتُعيُّ	الكامل		٣٥٧	١	٧٠	٧٥١



فهرس الأعلام المترجمين

❑ ❑ ❑



فهرس المصادر والمراجع

- «ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة» عبد اللطيف الشرجي (ت٨٠٢هـ) تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).
- «أبجد العلوم» صدّيق بن حسن القِنَّوْجي (ت١٣٠٧هـ) أعدّه للطبع عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (١٩٧٨م).
- «الإبل» أبو سعيد الأصمعي (ت٢١٦هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، (٢٠٠٣م).
- «الاحتجاج» أبو منصور أحمد بن علي الطبرسي، من علماء القرن السادس الهجري، تعليقات وملاحظات السيد محمد باقر الموسوي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (١٩٨١م).
- «إحياء علوم الدين» أبو حامد الغزالي محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) دار المعرفة، بيروت.
- «أخبار الحمقى والمغفلين» الحافظ جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) شرح عبد الأمير مهنا، دار الفكر اللبناني، (١٩٩٠م).
- «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) تحقيق د. عبد المجيد دياب، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.
- «أدب الكاتب» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- «أدب الكتّاب» أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت٣٣٦هـ) تحقيق سميح إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، (٢٠٠٥م).

ـ «ارتشاف الضرب من لسان العرب» أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د. رجب عثمان، راجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٩٨م).

ـ «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط٢، (١٩٩٢م).

ـ «إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر» أبو العز القلانسي (ت٥٢١هـ) تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، ط١، (١٩٨٤م).

ـ «الأزمنة والأمكنة» أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ) قطر، (١٩٦٩م).

ـ «الأزمنة وتلبية الجاهلية» أبو علي محمد بن المستنير قطرب المتوفى بعد (٢٠٦هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٩٨٥م).

ـ «أسباب نزول القرآن» أبو الحسن الواحدي (ت٤٦٨هـ) تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرياض، ط١، (٢٠٠٥م).

ـ «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) تحقيق د. عبد العلي الودغيري ود. صلاح مهدي الفرطوسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ـ «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار» فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ابن عبد البر الأنباسي (ت٤٦٣هـ) تحقيق د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت، ودار الوعي، حلب ـ القاهرة، ط١، (١٩٩٣م).

ـ «الاستقامة» ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) تحقيق د. محمد سالم رشاد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، (١٩٩١م).

ـ «أسرار البلاغة» عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) قدم له وعلق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

ـ «أسرار العربية» أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية بدمشق.

- «أسماء خليل العرب وفرسانها» محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٢، (٢٠٠٩م).

- «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ) تحقيق د. محمد حسن، وطارق أحمد، ومجدي فتحي السيد، دار الصحابة بطنطا، ط١، (١٩٩٥م).

- «الإشارات والتنبيهات» الحسين أبو علي بن سينا (ت٤٢٧هـ) مع شرح نصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هـ) تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط٣.

- «الأشباه والنظائر في النحو» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. عبد الله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، (١٩٨٧م).

- «الاشتقاق» أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، الخانجي، مصر.

- «اشتقاق أسماء الله» أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت٣٤٠هـ) تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٩٨٦م).

- «الإصابة في تمييز الصحابة» الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط١، (٢٠٠٨م).

- «إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي» عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي، الرياض، ط١، (١٩٧٩م).

- «إصلاح المنطق» ابن السكّيت يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

- «الأصمعيات» أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) تحقيق مجيد طرّاد، دار الفكر العربي، بيروت، ط٣، (٢٠٠٣م).

- «الأصول في النحو» أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٩٨٧م).

- «الاعتماد على نظائر الظاء والضاد» جمال الدين محمد بن مالك (ت٧٦٢هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، (٢٠٠٣م).
- «إعراب القرآن» أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٣، (١٩٨٨م).
- «الأعلام» خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، (٢٠٠٢م).
- «أعيان العصر وأعوان النصر» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) تحقيق د. علي أبو زيد، ود. نبيل أبو عمشة، ود. محمد موعد، ود. محمود سالم، تقديم مازن المبارك، دار الفكر بدمشق، ط١، (١٩٩٨م).
- «الأغاني» أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، ولجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، تونس، ودار الثقافة، بيروت، (١٩٨٣م).
- «الإغفال» أبو علي الفارسي، (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، نشر مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
- «الاقتراح في علم أصول النحو» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، (٢٠٠٧م).
- «الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب» أبو عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (ت٦٢٥هـ) تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، (٢٠٠١م).
- «الأمالي» أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٢م).
- «أمالي ابن الحاجب» أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، الأردن، ودار الجيل، لبنان.
- «أمالي ابن الشجري» هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ) تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، (٢٠٠٦م).
- «أمالي اليزيدي» أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد اليزيدي (ت٣١٠هـ) دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن (الهند) ط١، (١٣٦٧م).

- «الأمثال» أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط١، (١٩٨٠م).
- «الأمكنة والمياه والجبال» محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد.
- «الإنباء في أصول الأداء» أبو الأصبغ السماتي (ت٥٦٠هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، (٢٠٠٧م).
- «إنباه الرواة على أنباه النحاة» الوزير جمال الدين أبو الحسن القفطي (ت٦٢٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، (٢٠٠٤م).
- «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» ابن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تحقيق د. رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ).
- «الإنصاف في مسائل الخلاف» أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق جودة مبروك، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، (٢٠٠٢م).
- «الأنوار ومحاسن الأشعار» أبو الحسن علي بن محمد الشمشاطي من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق د. السيد محمد يوسف، وزارة الإعلام، الكويت، (١٩٧٧م).
- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- «الإيضاح» أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، بيروت، ط١، (٢٠١١م).
- «إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة» شمس الدين القباقبي (ت٨٤٩هـ) تحقيق د. أحمد خالد شاكر، دار عمّار للنشر والتوزيع، ط١، (٢٠٠٣م).
- «إيضاح شواهد الإيضاح» أبو علي القيسي، من علماء القرن السادس الهجري، تحقيق د. محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).
- «الإيضاح العضدي» أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. حسين شاذلي فرهود، ط١، (١٩٦٩م).

ـ «الإيضاح في شرح المفصل» ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، (٢٠٠٥م).

ـ «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٩٧١م).

ـ «باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن» محمود بن أبي الحسن النيسابوري المتوفى بعد (٥٥٣هـ) تحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد باقي، جامعة أم القرى، (١٩٩٧م).

ـ «البحر المحيط» أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (١٩٩٠م).

ـ «بدائع الفوائد» أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، (١٤٢٥هـ).

ـ «البديع في علم العربية» أبو السعادات مجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ) تحقيق فتحي أحمد، جامعة أم القرى، ط١، (١٤٢٠هـ).

ـ «البرصان والعرجان والعميان والحولان» أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق د. محمد مرسي الخولي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، (١٩٩٢م).

ـ «البرهان في علوم القرآن» بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

ـ «البسيط في شرح جمل الزجاجي» ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) تحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٨٦م).

ـ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (٢٠٠٥م).

ـ «البلغة في تاريخ أئمة اللغة» مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) اعتنى به بركات يوسف هبوش، المكتبة العصرية، ط١، (٢٠٠١م).

ـ «البيان في شرح اللمع» عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ) تحقيق د. علاء الدين حموية، دار عمّار، الأردن، ط١، (٢٠٠٢م).

- «البيان في غريب إعراب القرآن» أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق د. طه عبـد الحميـد، دار الكتاب العربي، القاهرة، (١٩٦٩م).

- «البيان والتبيين» أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

- «التاج في أخلاق الملوك» الجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق أحمد زكريا باشا، (لا.ت).

- «تاج العروس من جواهر القاموس» السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) وزارة الإعلام في الكويت.

- «تاريخ الخلفاء» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) دار ابن حزم، ط١، (٢٠٠٣م).

- «التاريخ الكبير» أبو عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ) دائرة المعارف، حيدر آباد، ط١، (١٩٦٣م).

- «التبيان في إعراب القرآن» أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار السلام، بيروت.

- «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» أبو البقاء العكبري (ت٦١٦ هـ) تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، (٢٠٠٠م).

- «التذكرة الحمدونية» ابن حمدون محمد بن الحسن (ت٥٦٢هـ) تحقيق د. إحسان عباس وبكر عباس، دار الصادر، بيروت، ط١، (١٩٩٦م).

- «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» مكي الصقلي (ت٥٠١هـ) تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (١٩٦٦م).

- «تحصيل السعادة» أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ) قدم له وبوبه وشرحه د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط١، (١٩٩٥م).

- «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» أبو العُلا محمد عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) خرّج أحاديثه عصام الصبابطي، دار الحديث، القاهرة.

- «تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. حسن الملخ، ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، الأردن، وجدار للكتاب الجامعي، الأردن، ط٢، (٢٠٠٨م).

- «تحقيق الفوائد الغياثية» شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (ت٧٨٦هـ) تحقيق د.علي بن دخيل العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، (١٤٢٤هـ).
- «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، (١٩٩٨م).
- «التعازي والمراثي» أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق د. محمد الباجي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، (١٩٧٦م).
- «التعريفات» علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦ هـ) تحقيق د. محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط١، (٢٠٠٣م).
- «التعليق على الموطّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه» هشام بن أحمد الوقشي (ت٤٨٩هـ) تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، (٢٠٠١م).
- «تفسير البغوي»، «معالم التنزيل» أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، (١٤٠٩م).
- «تفسير القرآن العظيم» أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط١، (١٩٩٧م).
- «التفسير الكبير ومفاتيح الغيب» الرازي محمد فخر الدين (ت٦٠٦هـ) دار الفكر، ط٣، (١٩٨٥م).
- «تفسير كتاب دياسقوريس في الأدوية المفردة» ابن البيطار المالقي (ت٦٤٦هـ) تحقيق إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٨٩م).
- «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» الراغب الأصبهاني، أبو الحسين القاسم بن محمد (ت٥٠٢هـ) تحقيق عبد المجيد النجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٨٨م).
- «تقويم اللسان» أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، ط٢
- «تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة» أبو منصور الجواليقي (ت٥٣٩هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بغداد، العراق.

- «التكملة لكتاب الصلة» الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار (ت٦٥٨هـ) تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٥م).
- «التلخيص في علوم البلاغة» جلال الدين القزويني (ت٧٣٩هـ) ضبطه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي.
- «التلقين في الفقه المالكي» أبو محمد عبد الوهاب المالكي البغدادي (ت٤٢٢هـ) تحقيق محمد ثالث سعيد الغاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، مكة المكرمة.
- «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، ود. خديجة الحديثي، ود. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٦٢م).
- «التمثيل والمحاضرة، أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، (١٩٨٣م).
- «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» القاضي أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلاني (ت٤٠٣هـ) تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).
- «التمهيد في علم التجويد» شمس الدين محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) تحقيق د. غانم قدوري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط١، (٢٠٠١م).
- «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق د. علي محمد فاخر، ود. جابر محمد البرّاجة، ود. إبراهيم جمعة العجمي، ود. جابر السيد مبارك، ود. علي السنوسي محمد، ود. محمد راغب نزّال، دار السلام، القاهرة، ط١، (٢٠٠٧م).
- «تمييز ذوي البصائر» الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) تحقيق عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
- «التنبيه على شرح مشكلات الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق عبد المحسن خلوصي الناصري، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، (١٩٧٤م).
- «التنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» ابن البيطار المالقي (ت٦٤٦هـ) تحقيق العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٩٠م).

- «تهذيب الأسماء واللغات» أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) تحقيق عبده علي كوشك، دار المنهل ناشرون، دمشق، ط١، (٢٠٠٦م).

- «تهذيب التهذيب» ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) دار صادر، بيروت.

- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» جمال الدين المزي (ت٧٤٢ هـ) تحقيق د. بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، (١٩٨٣م).

- «تهذيب اللغة» أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ومحمود فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، (٢٠٠٥م).

- «جامع البيان في تأويل آي القرآن» أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، (٢٠٠٣م).

- «الجامع الصحيح» «سنن الترمذي» أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٩٧هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، (١٩٦٨م).

- «الجامع لأحكام القرآن» أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (٢٠٠٦م).

- «جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس» أبو عبد الله محمد بن فتوح الحُميدي (ت٤٨٨هـ) تحقيق بشّار عواد معروف، ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (٢٠٠٨م).

- «جر الذيل في علم الخيل» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٢، (٢٠٠٩م).

- «الجليس الصالح والأنيس الناصح الشافي» أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الحريري (ت٣٩٠هـ) تحقيق د. محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

- «جمال القرّاء وكمال الإقراء» علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) تحقيق د. علي حسين البوّاب، ط١، مكة المكرمة، (١٩٨٧م).

- «جمع الجواهر في الملح والنوادر» أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.

- «الجمل» أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط٤، (١٩٨٨م).

- «جمهرة أشعار العرب» أبو زيد القرشي (المتوفي في حدود ٥٠٠ للهجرة) دار صادر، بيروت.

- «جمهرة أنساب العرب» أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٨٣م).

- «جوامع الجامع» أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.

- «الجواهر وصفاتها» يحيى بن ماسويه (ت٢٤٣هـ) تحقيق د. عماد عبد السلام رؤوف.

- «حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل» أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨هـ) تحقيق نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، (٢٠٠٨م).

- «الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تقديم د. عبد الكريم اليافي، واعتنى به د. رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٩٨٨م).

- «الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة» زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ) تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، (١٩٩١م).

- «الحدود في ثلاث رسائل» تأليف الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، وإخوان الصفا، وابن سينا (ت٤٢٨هـ)، تقديم وإعداد د. عبد اللطيف محمد العبد: دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٧٨م).

- «الحدود النحوية» الأُبَّذي (ت٨٦٠هـ) تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، (٢٠٠٧م).

- «الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل» ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (١٩٨٠م).

ـ «حلية الأولياء وحلية الأصفياء» أبو نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٨م).

ـ «الحماسة البصرية» صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت٦٥٦هـ) تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٩٩م).

ـ «الحماسة المغربية» أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي (ت٦٠٩هـ) تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، (١٩٩١م).

ـ «الحيوان» الجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ «خزانة الأدب وغاية الأرب» أبو بكر محمد بن علي المعروف بابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ) ضبطه الدكتور صلاح الدين الهوّاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، (٢٠٠٦م).

ـ «خزانة الأدب ولب لباب العرب» عبد القادر عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٨٦م).

ـ «الخصائص» أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٩٩م).

ـ «الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع» أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ) شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، (٢٠٠١م).

ـ «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

ـ «دقائق التصريف» أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، المتوفى بعد (٣٣٨هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، (٢٠٠٤م).

ـ «الدلائل في غريب الحديث» أبو محمد القاسم بن ثابت السرقسطي (ت٣٠٢هـ) تحقيق د. محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، (٢٠٠١م).

ـ «دمية القصر وعصرة أهل العصر» أبو الحسن علي بن الحسن الباخرزي (ت٤٦٧هـ) تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي.

- «ديوان الأخطل» غياث بن غوث، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، (٢٠٠٥م).

- «ديوان أبي الأسود الدؤلي» صنعة أبي سعيد السكري، توفي بعد (٢٧٥هـ) تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، (١٩٧٤م).

- «ديوان الأعشى» دار صادر، بيروت، (١٩٩٤م).

- «ديوان امرئ القيس»، دار صادر، بيروت، (٢٠٠٥م).

- «ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري»، توفي بعد (٢٧٥هـ) تحقيق د. أنور عليان ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث، الإمارات، ط١، (٢٠٠٠م).

- «ديوان البحتري» تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، ط٣.

- «ديوان تميم بن مقبل» تحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (١٩٦٢م).

- «ديوان التهامي أبي الحسن علي بن محمد» (ت٤١٦هـ) شرح وتحقيق د. علي نجيب عطوي، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، (١٩٨٦م).

- «ديوان جرير بن عطية»، دار صادر، بيروت، (١٩٩١م).

- «ديوان جميل بثينة» دار صادر، بيروت.

- «ديوان حاتم الطائي» تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة، المملكة العربية السعودية، (١٩٨٨م).

- «ديوان حسان بن ثابت» تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، (٢٠٠٦م).

- «ديوان الحطيئة» برواية وشرح ابن السكّيت (ت٢٤٦هـ) تحقيق د. نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٨٧م).

- «ديوان ذي الرُّمة شرح الخطيب التبريزي» كتب مقدمته وهوامشه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، (٢٠٠٤م).

- «ديوان الخرنق بنت بندر بن هِفَّان» (نحو ٥٠ ق.هـ) تحقيق د. حسين نصار، دار الكتب المصرية، ط٢، (١٩٩٦م).

ـ «ديوان ابن الرومي» شرح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية.
ـ «ديوان زهير بن أبي سلمى» دار صادر، بيروت.
ـ «ديوان السيد الحميري» (ت١٧٣هـ) جمع وتحقيق شاكر هادي شكر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
ـ «ديوان شعر مسكين الدارمي» (ت٨٩هـ) تحقيق كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).
ـ «ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني (رضي الله عنه)» بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.
ـ «ديوان طرفة بن العبد» تقديم وشرح د. محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، (١٩٩٥م).
ـ «ديوان الطرمّاح» تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، (١٩٩٤م).
ـ «ديوان الطفيل الغنوي شرح الأصمعي» تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٧م).
ـ «ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري» (ت٦١٦هـ) ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار الفكر، بيروت، (٢٠٠٣م).
ـ «ديوان عامر بن الطفيل» (ت١١هـ) رواية أبي بكر بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق د. هدى جنهويتشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٩٧م).
ـ «ديوان عبيد بن الأبرص» تحقيق د. محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٣م).
ـ «ديوان العجاج» تحقيق د. سعدي ضنّاوي، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٧م).
ـ «ديوان عروة والسموأل» دار صادر، بيروت.
ـ «ديوان علقمة بن عبدة» شرحه وعلق عليه سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٦م).
ـ «ديوان عمر بن أبي ربيعة» تقديم د. فائز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، (١٩٩٦م).
ـ «ديوان عمرو بن كلثوم» جمعه وحققه د. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٩٩١م).

- «ديوان عنترة بن شداد العبسي» تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، (١٩٩٦م).

- «ديوان الفرزدق» (ت١١٤هـ) تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

- «ديوان الفرزدق» تحقيق عبد الله إسماعيل الأنصاري، مطبعة الصادي، مصر.

- «ديوان الفرزدق» شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).

- «ديوان القطاميّ» عمير بن شييم التغلبي (ت١٠١هـ) تحقيق محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب، (٢٠٠١م).

- «ديوان قيس بن ذريح» قدم له وضبطه وشرحه د. صلاح الدين الهوّاري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، (٢٠٠٥م).

- «ديوان قيس الرقيات» دار صادر، بيروت.

- «ديوان كثير عزة» شرحه عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٤م).

- «ديوان الكميت الأسدي» تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

- «ديوان لبيد بن ربيعة» دار صادر، بيروت.

- «ديوان لقيط بن يعمر الإيادي» تحقيق د. محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٨م).

- «ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، توفي بعد (٢٩٥هـ) عالم الكتب.

- «ديوان ابن المعتز» (ت٢٩٦هـ) شرح د. يوسف شكري، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٩٩٥م).

- «ديوان المفضليات» أبو العباس المفضل بن محمد الضبي (ت١٧٨هـ) شرح أبي محمد القاسم الأنباري (ت٣٠٤هـ) تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٣م).

- «ديوان النابغة الجعدي» تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٨م).

- «ديوان النابغة الذبياني» تحقيق د. حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٩٩١م).

- «ديوان النابغة الشيباني» شرحه د. عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم، بيروت.

- «ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة» (ت١٣٠هـ) جمعه د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (٢٠٠٦م).

- «ديوان النمر بن تولب العُكلي» جمع د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).
- «ديوان أبي نواس» دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٩م).
- «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» أبو الحسن علي بن بسّام الشنتريني (ت٥٤٢هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).
- «الذخيرة» شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ) تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٩٤م).
- «الرد على المنطقيين» ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) مطبعة معارف الزهور، (١٩٧٧م).
- «الرد على النحاة» ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر، ط١، (١٩٤٧م).
- «رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا» دار صادر، بيروت، (٢٠٠٤م).
- «رسائل الشجرة الإلهية في علوم التحقيق الربانية» شمس الدين الشهرزوري، توفي بعد (٦٨٧هـ) تحقيق د. محمد نجيب كوركون، دار صادر، بيروت، مكتبة الإرشاد، إستانبول، ط٢، (٢٠٠٧م).
- «رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، (١٩٩٦م).
- «رسالة الصاهل والشاحج» أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) تحقيق د. عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، (١٩٨٤م).
- «رسالة الغفران» أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ (ت٤٤٩هـ) تحقيق د. محمد الإسكندراني، ود. إنعام فوّال، دار الكتاب العربي، بيروت، (٢٠٠٥م).
- «الرسالة القشيرية» أبو القاسم عبد الكريم القشيري (ت٤٦٥هـ) تحقيق د. عبد الحليم محمود، ود. محمود بن الشريف، دار المعارف، مصر.
- «رصف المباني في شرح حروف المعاني» أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمّان، ط٣، (١٩٩٦م).

- «الروضة في القراءات الإحدى عشرة» أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي (ت٤٣٨هـ) تحقيق د. مصطفى عدنان محمد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ودار العلوم والحكم، سوريا، ط١، (٢٠٠٤م).
- «رياض الصالحين» الإمام أبو زكريا النووي (ت٦٧٦هـ) تحقيق عصام موسى هادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط٤، (٢٠٠٧م).
- «زاد المسير» أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن الجوزي (ت٥٩٧هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٤م).
- «زاد المعاد في هدي خير العباد» ابن قيم الجوزي (ت٧٥١هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.
- «الزاهر في معاني كلمات الناس»، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٣، (٢٠٠٤م).
- «زهر الآداب وثمر الألباب» أبو إسحاق القيرواني (ت٤٥٣هـ) ضبط وشرح د. زكي مبارك، دار الجيل، لبنان، ط٤.
- «زهر الأكم في الأمثال والحكم»، الحسن اليوسي (ت١١٠٢هـ) تحقيق د. محمد حجي، ود. محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، (١٩٨١).
- «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» ابن عقيلة المكي (ت١١٥٠هـ) تحقيق محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامري، وخالد عبد الكريم اللاحم (رسائل ماجستير) إصدار مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط١، (٢٠٠٦م).
- «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية» أبو حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ) عارضه بأصوله: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدارسات والبحوث اليمني، ط١، (١٩٩٤م).
- «سبيل السلام شرح بلوغ المرام من جامع أدلة الأحكام» محمد الصنعاني (ت١١٨٢هـ) خرج أحاديثه أحمد علي سليمان، دار الغد الجديد، مصر، ط١، (٢٠٠٥م).
- «سر صناعة الإعراب» أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، (١٩٨٥م).

ـ «سقط الزند» أبو العلاء المعرّي (ت٤٤٩هـ) دار صادر، بيروت، ط٢، (٢٠٠٥م).

ـ «سلاح المؤمن في الدعاء والذكر» أبو الفتح محمد بن محمد بن علي بن همام (ت٧٤٥هـ) تحقيق محيي الدين ديب، دار ابن كثير، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

ـ «سمط اللآلي في شرح أمالي القالي»، الوزير أبو عبيد البكري (ت٤٨٧هـ) تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٨م).

ـ «سنن الدارقطني» علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت، ط١، (٢٠٠١م).

ـ «السنن الكبرى» أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط٣، (٢٠٠٣م).

ـ «السنن الكبرى» أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) دار الفكر.

ـ «سنن ابن ماجه» الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

ـ «سير أعلام النبلاء» شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

ـ «السيرة النبوية» أبو محمد عبد الملك بن هشام (ت٢١٨هـ) تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، (لا.ت).

ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) حققه وعلق عليه محمد الأرناؤوط، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، ط١، (١٩٨٦م).

ـ «شرح أبيات إصلاح المنطق» أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي (ت٣٨٥هـ) تحقيق ياسين محمد السوّاس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١ (١٩٩٢م).

ـ «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» المسمى بـ «إيضاح الشعر» أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار العلوم الثقافية، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).

- «شرح أبيات المغني» عبد القادر البغدادي (ت١٠٣٠هـ) تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، (١٩٨٠م).
- «شرح أبيات المفصّل» فخر الدين الخوارزمي (من علماء القرآن الثامن الهجري) تحقيق محمد نور رمضان، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط١، (١٩٩٩م).
- «شرح أدب الكاتب» أبو منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) تحقيق د. طيبة حمد، جامعة الكويت، ط١، (١٩٩٥م).
- «شرح أشعار الهذليين» أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ) تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، (٢٠٠٤م).
- «شرح الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- «شرح التسهيل لابن مالك» جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي- (ت٦٧٢) تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد البدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة، ط١، (١٩٩٠م).
- «شرح التصريح على التوضيح» أو «التصريح بمضمون التوضيح في النحو» الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).
- «شرح جمل الزجاجي» أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ) تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، (١٤١٩هـ).
- «شرح حماسة أبي تمام» الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) تحقيق د. علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١ إعادة، (٢٠٠١م).
- «شرح ديوان أبي تمام»، الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي (ت٥٠٢هـ) تحقيق راجي الأسمر، دار الكتب العربي، بيروت، (٢٠٠٥م).
- «شرح الحدود النحوية» جمال الدين بن عبد الله الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تحقيق د. صالح بن حسين العائد، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- «شرح ديوان الحماسة لأبي تمام»، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ)، علق عليه فريد الشيخ، وضع فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (٢٠٠٣م).

- «شرح ديوان رئيس الشعراء امرئ القيس» الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب (ت٤٩٤هـ) الأزبكية، مصر، (١٩٠٦م).

- «شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري» تحقيق د. إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، (١٩٨٤م).

- «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، (٢٠٠٠م).

- «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب» محمد بن الحسن المعروف بالرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، (١٩٩٣م).

- «شرح السنة» أبو محمد الحسن البربهاري (ت٣٢٩هـ) تحقيق أبي ياسر خالد الروادي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، (١٩٩٣م).

- «شرح شافية ابن الحاجب» رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، (١٣٥٦هـ)ـ (١٣٥٨هـ).

- «شرح شذور الذهب» ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» محمد عبد المنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ) تحقيق نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية والمدينة المنورة، ط١، (٢٠٠٤م).

- «شرح شواهد المغني» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) عني بتصحيحه الشيخ محمد محمود الشنقيطي، مكتبة الحياة، بيروت.

- «شرح صحيح البخاري» أبو الحسن علي بن خلف، المشهور بابن بطّال (ت٤٤٩هـ) ضبط نصّه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشد، المملكة العربية السعودية، ط٣، (٢٠٠٤م).

- «شرح الصولي لديوان أبي تمام» أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت٣٣٥هـ) تحقيق د. خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ط١

- «شرح العقيدة الطحاوية» ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ) حققها وراجعها جماعة من العلماء، خرج أحاديثها محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

- «شرح الفصيح» أبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي، جامعة أم القرى، (١٤١٦هـ).

- «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦
- «شرح قطر الندى وبل الصدى» ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، (١٩٦٣م).
- «شرح كتاب سيبويه»، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠٠٨م).
- «شرح المعلقات العشر» الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، سورية، ط٢، (٢٠٠٦م).
- «شرح المفصل»، ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- «شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير» صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي (ت٦١٧هـ) تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، (٢٠٠٠م).
- «شرح المقدمة الجزولية» أبو علي الشَّلَوْبين (ت٦٥٤) تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٩٩٤م).
- «شرح المقرب» المسمى «التعليقة» بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ) تحقيق د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، (٢٠٠٥م).
- «شرح المَكُّودي على ألفية ابن مالك» أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت٨٠٧هـ) حققه وعلق عليه د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، (١٩٩٣م).
- «شرح نقائض جرير والفرزدق» برواية أبي عبد الله اليزيدي عن أبي سعيد السكري عن ابن حبيب عن أبي عبيدة، تحقيق د. محمد إبراهيم حور، ود. وليد محمود خالص، منشورات المجمع الثقافي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ط٢، (١٩٩٨م).
- «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ) تحقيق محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، ط١، (٢٠٠٧م).
- «شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي» أبو رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت٣٣٩هـ) تحقيق د. داود سلوم، ود. نوري القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٩٨٤م).

- «شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري» (ت١٠٤هـ)، جمع وتحقيق د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، (١٩٧١م).

- «شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي» جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، (١٩٨٥م).

- شعر ابن مخلاة الحمار، دراسة وتحقيق، قيس كاظم الجنابي، «مجلة العرب» سنة (٣٧) لعام (٢٠٠٢م).

- «الشعر والشعراء» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

- «شفاء العليل في إيضاح التسهيل» أبو عبد الله محمد السليلي (ت٧٧٠هـ) تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، (١٩٨٦م).

- «شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل»، شهاب الدين أحمد الخفاجي (من القرن الحادي عشر) مطبعة السعادة، مصر.

- «شواذ القراءات» رضي الدين الكرماني (من علماء القرن السادس) تحقيق د. شمران العجلي، دار البلاغ، بيروت.

- «شواهد التوضيح والتصحيح» ابن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق محمد فؤاد بن عبد الباقي، عالم الكتب، ط٣، (١٩٨٣م).

- «الصاحبي» ابن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٧٧م).

- «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، (١٩٩٠م).

- «الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية» تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط١، (١٤٢٠هـ).

- «صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. علي سامي النشار، وسعاد عبد الرزاق، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، ط٢

- «ضرائر الشعر» ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، (١٩٨٠م).

- «ضرورة الشعر» أبو سعيد السيرافي (ت٣٨٦هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، (١٩٨٥م).
- «طبقات الأمم» ابن صاعد الأندلسي (ت٤٦٢هـ) نشره لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (١٩١٢م).
- «طبقات الحنابلة» القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الحنبلي (ت٥٢٦هـ) حققه د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، (١٤١٩هـ).
- «طبقات الشافعية» أبو بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة الدمشقي (ت٨٥١هـ) اعتنى بتصحيحه د. الحافظ عبد العليم خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الدكن، الهند، (١٩٧٨م).
- «طبقات الشافعية» جمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ) تحقيق د. عبد الله الجبوري، بغداد، (١٣٩٠هـ).
- «طبقات الشعراء» عبد الله بن المعتز (ت٢٩٦هـ) تحقيق عبد الستار أحمد جراح، دار المعارف، مصر.
- «طبقات فحول الشعراء» محمد سلّام الجمحي (ت٢٣١هـ) قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- «طبقات المفسرين» شمس الدين الداودي (ت٩٤٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٨٣م).
- «طِلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية» عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ) ضبط خالد عبد الملك العك، دار النفائس، بيروت، ط١، (١٩٩٥م).
- «العبر في خبر من غبر» شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق د. صلاح الدين المنجّد وفؤاد سيّد، الكويت (١٩٦٦م).
- «عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات» زكريا بن محمد القزويني (ت٦٨٢هـ) تحقيق علي صراط الحق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).
- «العروض» أبو الحسن علي بن العيس الربعي (ت٤٢٠هـ) تحقيق محمد أبو الفضل بدران، الكتاب العربي، برلين، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

ـ «العقد الفريد» أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ) قدم له وضبطه إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ «علل النحو» أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٢٥هـ) تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، (١٩٩٩م).

ـ «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٦م).

ـ «العمدة في غريب القرآن» أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) شرح وتعليق يوسف عبد الرحمن المرعشلي مؤسسة الرسالة، ط١، (١٩٨١م).

ـ «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» أبو علي الحسن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) تحقيق د. محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط١، (١٩٨٨م).

ـ «العوامل المئة النحوية في أصول العربية» عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) شرح الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط٢

ـ «عون المعبود شرح سنن أبي داود» محمد شمس الحق (ت١٣٢٩هـ) خرّج أحاديثه الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، (٢٠٠١م).

ـ «العين» أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت ت ط١، (١٩٨٨م).

ـ «عيون الأخبار» ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) الكتاب العربي، بيروت.

ـ «غاية النهاية في طبقات القرّاء» ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) نشرة برجشتراستر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (١٩٨٢م).

ـ «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت٨٥٠هـ) ضبطه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٦م).

ـ «غريب الحديث» سليمان أحمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ) تحقيق عبد الكريم الغرباوي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، (١٩٨٢م).

- «غريب الحديث» أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، ود. محمد مهدي، الهيئة العامة لشؤون المطابع، مصر، (١٩٨٩م).

- «الفائق في غريب الحديث» جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٣، (١٩٧٩م).

- «الفاخر» أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد العليم الطحاوي، مراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٤م).

- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تعليق العلامة عبد العزيز بن باز، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، (٢٠٠٣م).

- «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، (١٩٦٤م).

- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» شمس الدين أبو الخير محمد عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) تحقيق د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، (١٤٢٦هـ).

- «فتح الوصيد في شرح القصيد» علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرُّشد، ط١، (٢٠٠٢م).

- «الفردوس بمأثور الخطاب» أبو شجاع شيرويه الديلمي (ت٥٠٩هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٨٦م).

- «الفرق بين الفرق» عبد القاهر الأسفراييني (ت٤٢٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (١٩٩٥م).

- «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» أبو الوليد بن رشد (ت٥٩٢هـ) تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، ط٢.

- «الفهرست» محمد بن إسحاق بن النديم (ت٣٨٠هـ) اعتنى به الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، (١٩٩٧م).

ـ «فوات الوفيات» محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ـ «الفوز الأصغر» أبو علي أحمد بن مسكويه (ت٤٢١هـ) دار مكتبة الحياة، بيروت.

ـ «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح» أبو عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي (ت١١٧٠هـ) تحقيق د. محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي، ط١، (٢٠٠٠م).

ـ «القاموس المحيط» مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ «القرط على الكامل» أبو الوليد الوقشي (ت٤٨٩هـ) وابن السيد (ت٥٢١هـ) تحقيق ظهور أحمد أظهر، جامعة بنجاب، لاهور باكستان، ط١، (١٩٨٠م).

ـ «قشر الفسر» محمد بن الحسن الزوزني (ت٤٤٥هـ) تقريباً، تحقيق عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، ط١، (٢٠٠٦م).

ـ «قصد السبيل فيما وقع في العربية من الدخيل» محمد الأمين المحبّي (ت١١١١هـ) تحقيق د. عثمان الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، (١٩٩٤م).

ـ «القلب والإبدال» أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت٢٤٤هـ) نشر د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (١٩٠٣م).

ـ «الكامل» أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٤، (٢٠٠٤م).

ـ «الكتاب» أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، (١٩٨٨م).

ـ «كتاب السبعين» جابر بن حيان (عاش في القرن الثاني للهجرة) طبع بالتصوير عن مخطوطة حسين جلبي، معهد العلوم العربية الإسلامية، ألمانيا الاتحادية، (١٩٨٦م).

ـ «كتاب الشعر» أو «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. محمود محمد الطحان، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، (١٩٨٨م).

ـ «كتاب الصناعتين الكتابة والشعر» أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، (١٩٥٢م).

- «كتاب الطبقات» أبو عمرو خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) تحقيق د. أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، (١٩٦٧م).
- «كتاب العروض» أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ط١، (١٩٨٧م).
- «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، (٢٠٠٦م).
- «كتاب الكُتّاب» عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ) تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، (١٩٧٧م).
- «كتاب النوروز» أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ضمن نوادر المخطوطات، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٩٩١م).
- «كشف المشكل من حديث الصحيحين» جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.
- «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات» جامع العلوم النحوي أبو الحسن الباقولي (ت٥٤٣هـ) تحقيق د. أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- «الكشف والبيان» أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت٤٢٧هـ) تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٢٠٠٢م).
- «كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ» ليعقوب بن إسحاق السكيت (ت٢٤٤هـ) هذبه أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ) ضبطه الأب لويس شيوخو، المطبعة الكاثوليكية، (١٨٩٥م).
- «الكوكب الدّرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» جمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ) تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط١، (١٩٨٥م).
- «اللامات» أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، (١٩٨٥م).
- «لباب الآداب» الأمير أسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، (١٩٨٧م).

- «لباب الإشارات والتنبيهات» الإمام فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) تحقيق د. أحمد حجازي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط١، (١٩٨٦م).
- «اللباب في علل البناء والإعراب» أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، (٢٠٠١م).
- «اللباب في علوم الكتاب» أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي توفي بعد (٨٨٠هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد المعوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٨م).
- «لسان العرب» ابن منظور (ت٧١١هـ) دار الحديث، القاهرة، (٢٠٠٦م).
- «لسان الميزان» شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، أشرف على تحقيقه محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (١٩٩٥م).
- «المؤتلف والمختلف» أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ) ضبط د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، (٢٠٠٨م).
- «ما تبقى من أراجيز محمد الفقعسي» جمعها وحققها د. محمد جبار المعيبد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، (٢٠٠١م).
- «ما ينصرف وما لا ينصرف» أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (٢٠٠٠م).
- «المبدع في التصريف» أبو حيان النحوي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، (١٩٨٢م).
- «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ) قدم له وعلق عليه د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
- «مجاز القرآن» أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- «مجالس ثعلب» أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

- «مجمع الأمثال» أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ) تحقيق د. جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت ط١، (٢٠٠٢م).

- «مجمل اللغة» أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- «مجموع أشعار العرب» وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، (١٩٧٩م).

- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» (ت٧٢٨هـ) جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصي.

- «مجموعة رسائل الكرماني» أحمد حميد الدين الكرماني (ت٤١١هـ) تحقيق د. مصطفى غالب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، (١٩٨٧م).

- «مجموعة المعاني» عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٩٩٢م).

- «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء» أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) تحقيق د. رياض مراد، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٤م).

- «المحب والمحبوب والمشموم والمشروب» السري الرفاه (ت٣٦٢هـ) تحقيق مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٩٨٦م).

- «المحبر» أبو جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) رواية أبي سعيد السكري، اعتنى بتصحيحه د. إيلزه ليختن، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجّار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، مصر، (١٩٩٤م).

- «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت٥٤١هـ) تحقيق الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، دار الخير، بيروت، ط٢، (٢٠٠٧م).

ـ «المحكم والمحيط الأعظم» ابن سيدة علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

ـ «المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره» صنعة، د. حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول، (١٩٧٣م).

ـ «مختصر القوافي» أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة، ط١، (١٩٧٥م).

ـ «مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع» «مختصر شواذ القرآن» ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق ج. برجشتراسر، دار الهجرة.

ـ «المخصص» ابن سيدة، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ) دار الفكر، بيروت.

ـ «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٧، (٢٠٠٣م).

ـ «المدخل إلى تقويم اللسان» ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (٢٠٠٣م).

ـ «المذكر والمؤنث» أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) حققه د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب المصرية، (١٩٧٠م).

ـ «مرآة الجنان وعبرة اليقظان» أبو محمد عبد الله اليافعي (ت٧٦٨هـ) وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٧م).

ـ «مراتب النحويين» أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (١٩٥٥م).

ـ «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، مصر.

ـ «المسائل الحلبيات» أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).

ـ «المسائل الشيرازيات» أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق حسن بن محمد هنداوي، كنوز إشـبيليا، المملكة العربية السعودية، ط١، (٢٠٠٤م).

ـ «المسائل والأجوبة من الحديث والتفسير» ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق مروان العطية، دار ابن كثير، دمشق، ط١، (١٩٩٠م).

ـ «المساعد على تسهيل الفوائد» بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق د. محمد كامل بركات، مركـز البحث العلمي وإحياء التراث العربي، جامعة أم القرى، ط١، (١٩٨٢م).

ـ «المستدرك على الصحيحين» الإمـام أبـو عبـد الله النيسـابوري (ت٤٠٥هـ) دار الحـرمين للطباعـة والنشر، القاهرة، ط١، (١٩٩٧م).

ـ «المستصفى من علم الأصول» أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق د. حمزة بن زهير حافظ، المدينـة المنورة.

ـ «المستطرف في كل فن مستظرف» بهاء الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (ت٨٥٤هـ) تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ط٢، (٢٠٠٤م).

ـ «المستقصى في أمثال العرب» أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) دار الكتـب العلمية، بيروت، ط٢، (١٩٨٧م).

ـ «المستنير في القراءات العشر» أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بـن سـوار البغـدادي (ت٤٩٦هـ) تحقيق د. عمار الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، (٢٠٠٥م).

ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبـل» (ت٢٤١هـ) تحقيـق شـعيب الأرنـاؤوط، وعـادل مرشـد، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ط٢، (٢٠٠٨م).

ـ «مسند الدارمي» المعروف بـ«سنن الدارمي» الإمام الحـافظ أبـو محمـد عبـد الله بـن عبـد الـرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، (٢٠٠٠م).

ـ «مسند أبي داود الطيالسي» سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤هـ) تحقيـق د. محمـد عبـد المحسـن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، (١٩٩٩م).

- «مسند الشاميين» أبو القاسم سليمان ين أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) خرّج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٩٨٩م).
- «مشكل إعراب القرآن» أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، (٢٠٠٣م).
- «مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات» ابن القاصح البغدادي (ت٨٠١هـ) تحقيق د. عطية أحمد الوهيبي، دار الفكر، الأردن، ط١، (٢٠٠٦م).
- «معارج القدس في مدارج معرفة النفس» أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، (١٩٨١م).
- «معاني القرآن» أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٩٩٠م).
- «معاني القرآن» يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) تحقيق محمد علي النجّار وعبد الفتاح شلبي ونجاتي، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٠م).
- «معاني القرآن وإعرابه» أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٩٨٨م).
- «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، (١٩٧٤م).
- «المعجز» الإمام المهدي لدين الله العياني (ت٤٠٤هـ) تحقيق د. إمام حنفي سيد عبد الله، دار الآفاق العربية، مصر، ط١، (٢٠٠٣م).
- «معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٩٣م).
- «المعجم الأوسط» الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، (١٩٩٥م).
- «معجم البلدان» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، ط٢، (١٩٩٥م).

- «معجم الشعراء» أبو عبيد الله محمد المرزباني (ت٣٨٤هـ) تحقيق د. فاروق أسليم، دار صادر، بيروت، ط١، (٢٠٠٥م).
- «المعجم الكبير» الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) حققه وأخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ) تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٣م).
- «معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. محمد إبراهيم، مكتب الآداب، القاهرة، ط١، (٢٠٠٤م).
- «المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» أبو منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٩٩٥م).
- «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق د. طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، الرياض، (٢٠٠٣م).
- «معنى لا إله إلا الله» بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق علي محيي الدين القره داغي، دار الاعتصام، القاهرة، ط٣.
- «المغرب في حلى المغرب» علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد (ت٦٨٥هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١
- «مفتاح العلوم» أبو يعقوب يوسف بن محمد السكّاكي (ت٦٢٦هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، درا الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).
- «مفتاح دار السعادة» ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق عبد الرحمن بن حسن، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار علام الفوائد.
- «مفردات ألفاظ القرآن» الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط٤، (٢٠٠٩م).
- «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق د. إبراهيم البنا، ود. عيّاد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (٢٠٠٧م).

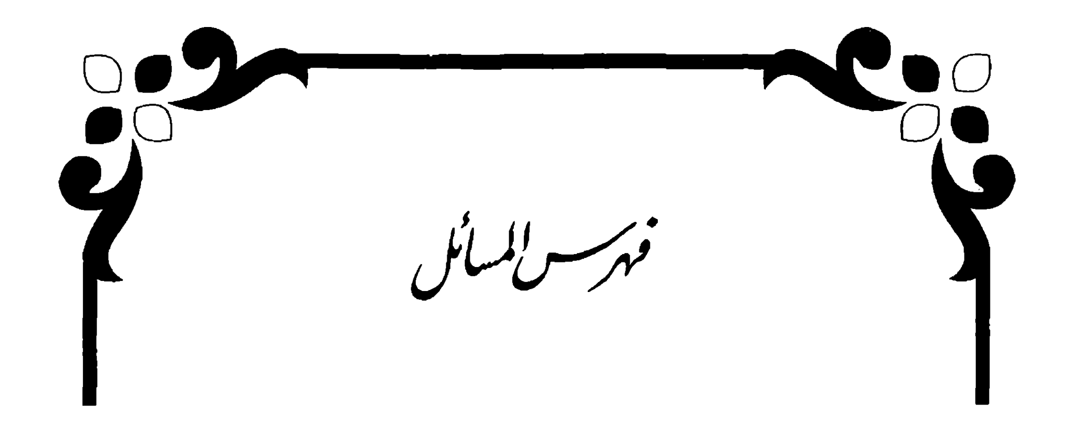
- «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» بدر الدين محمود العيني (ت٨٥٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠٠٥م).
- «المقتصد في شرح الإيضاح» عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) تحقيق د. كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، (١٩٨٢م).
- «المقتضب» أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، (١٩٩٤م).
- «مقدمة الدر الفريد وبيت القصيد» محمد بن سيف الدين أيدمر المستعصمي (ت٧١٠هـ) تحقيق د. وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، (٢٠٠٣م).
- «مقدمتان في علوم القرآن» (مقدمة كتاب المباني لمجهول ومقدمة ابن عطية) تحقيق آرثر جفري، مصر، (١٩٥٤م).
- «المقصور والممدود» أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد (ت٣٣٢هـ) تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- «المقصور والممدود» أبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، مصر، (١٩٩٩م).
- «المكتفى في الوقف والابتدا» أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) تحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٩٨٧م).
- «الملخص في إعراب القرآن» الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ) تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث، (١٤٢٥هـ).
- «الممتع في التصريف» ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، (١٩٧٩م).
- «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» أحمد بن محمد بن عبد الكريم، (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)، مكتبة الحلبي، مصر، (١٩٤٣م).
- «مناقب آل طالب» رشيد الدين أبو عبد الله (ت٥٨٨هـ) المطبعة الحيدرية، النجف، (١٩٥٦م).
- «المناقب» الموفق بن أحمد بن محمد الخوارزمي (ت٥٦٨هـ) تحقيق مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم، إيران، ط٢، (١٤١١هـ).

- «المناهج الكافية في شرح الشافية» زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) تحقيق د. رزان يحيى خدّام، سلسلة إصدارات الحكمة، (٢٠٠٣م).
- «المنتخب من غريب كلام العرب» أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ) تحقيق د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٩٨٩م).
- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٢م).
- «منتهى الطلب من أشعار العرب» محمد بن المبارك بن ميمون، توفي بعد (٥٨٩هـ) تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، (١٩٩٩م).
- «المنَجَّد في اللغة» أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي (ت٣١٠هـ) تحقيق أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، (١٩٧٦م).
- «المنصف» (شرح تصريف المازني) ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، ط١، (١٩٦٠م).
- «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب» جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤.
- «الموافقات» أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد، ضبط نصه وعلق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن القيم، الدّمام، ودار ابن عفان، القاهرة ت ط١، (٢٠٠٣م).
- «موطأ الإمام مالك بن أنس» (ت١٧٩هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية، أبو ظبي، ط١، (٢٠٠٤م).
- «نتائج الفكر في النحو» أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ) تحقيق محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة دار يونس، (١٩٧٨م).

- «النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية» الحسين أبو علي بن سينا (ت٤٢٨هـ) نقّحه د. ماجد فخري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، (١٩٨٥م).
- «نسب قريش» المصعب بن عبد الله الزبيري (ت٢٣٦هـ) عني بنشره أ. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
- «النشر في القراءات العشر» شمس الدين محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) صحّحه وراجعه علي محمد الضبّاع، مطبعة مصطفى محمد، مصر.
- «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» أحمد بن المقرّي (ت١٠٤١هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط٢، (٢٠٠٤م).
- «نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام»، محمد بن علي الكرجي القصّاب، توفي في حدود (٣٦٠هـ) تحقيق د. علي غازي التويجري، دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، القاهرة، ط١، (٢٠٠٣م).
- «نكت الهميان في نكت العميان» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي،(ت ٧٦٤هـ) تحقيق أحمد زكي بك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، (٢٠٠٧م).
- «نهاية الأرب في فنون العرب» شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت٧٣٣هـ) تحقيق د. حسن نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (٢٠٠٤م).
- «نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب» جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي (ت٧٧٢هـ) تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٩٨٩م).
- «النهاية في غريب الحديث والأثر» مجد الدين أبو السعادات بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- «النوادر في اللغة» أبو سعيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) دار الكتاب العربي، ط١، (١٩٦٧م).
- «الواضح» أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) تحقيق د. عبد الكريم خليفة.
- «الوافي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

- «الوافي بمعرفة القوافي» أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الأصبحي العتابي الأندلسي (ت٧٧٦هـ) تحقيق د. نجاة بنت حسن بن عبد الله نولي، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٩٩٧م).
- «الوافي في العروض والقوافي» الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط٤، (٢٠٠٢م).
- «الوحشيات» أبو تمام الطائي (ت٢٣١هـ) علق عليه وحققه عبد العزيز الميمني، ومحمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ط٣.
- «الوساطة بين المتنبي وخصومه» علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، (٢٠٠٦م).
- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان (ت٦٨١هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

❑ ❑ ❑



فهرس المسائل

الرقم	عنوانها
٥	في قول امرئ القيس: كـأن دمـى سـقف عـلى ظهـر مرمـرٍ كسـا مزبـد السـاجوم وشـياً مصـورا
٦	في قولنا: ضرب زيد عمراً، وقلت: ما العامل في زيد.
٧	في قول الناس لهذا الحب المشهور: حب الملوك.
٨	لِمَ أبدوا التاء من الياء في استنوا.
٩	في قول رسول الله ﷺ: «رأيت النار فلم أرَ كاليوم منظراً، ورأيت أكثر أهلها النساء».
١٠	في قول النابغة: وأضـحى سـاطعاً بجبـال حسـمى[(١)] دقـاق الـتراب مختـزمَ القتـام
١١	في قول سيبويه في باب انتصاب المصدر بفعل مقدر.
١٢	في إصابة العين، ما العلة فيها؟
١٣	في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌ﴾.
١٤	في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾.
١٥	في قول الكتاب في صدور كتبهم: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد.
١٦	في قول العرب في الأمثال: دهدرين سعد القين.
١٧	في مجلس جمعه مع رجل من أهل الأدب يعرف بأبي بكر بن الصائغ.
١٨	في قول يزيد بن الحكم الثقفي: فليـت كفافـاً كـان خـيرك كلـه وشرك عني مـا ارتـوى المـاء مرتـوي
١٩	في قول الشاعر: فصـبراً في مجـال المـوت صـبرا فـما نيـل الخلـود بمسـتطاع

(١) لعل الصواب: «حسمى». (المدقق).

الرقم	عنوانها
٣٦	إذا سميت رجلاً بالألف من (ما).
٣٧	في قول العرب: ما ولد لفلان؟ وعن قولهم إنسان بغير ألف ولام.
٣٨	في الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل.
٣٩	في معنى تخصيصهم الأشقر في قولهم كالأشقر؛ إن تقدم نحر، وإن تأخر عقر.
	وفي إعراب الهاجن في قولهم: جلت الهاجن عن الولد.
	وفي المثل: أجرأ من خاصي الأسد.
٤٠	في قول الفضل بن العباس بن عتبة:
	وأنا الأخضر من يعرفني ... أخضر الجلدة في بيت العرب
٤٠	المسألة السابقة بأسلوب مغاير.
٤١	في البيت الذي أنشده أبو علي الفارسي في «الإيضاح»:
	رِباء شماء [لا يأوي] (١) لقلّتها ... إلا السحاب وإلاّ الأوب والسَّبَلُ
٤٢	في إنكار أبي عمر بن درّاج القسطلي قول العامة: (نيلوفر).
٤٣	في قول زياد بن منقذ:
	رويق إنّي وما حجّ الحجيج له ... وما أهل بجنبي نخلة الحرُمُ
	لم ينسني ذكركم مذ لم ألاقكم ... عيش سلوت به عنكم ولا قِدَمُ
٤٤	في أنّ رجلاً من المتصدرين في صناعة النحو أنكر أن يقال: (سحنون).
٤٥	في حديث رسول الله ﷺ في العاطس إذا عطس أن يشمت إذا حمد الله.
٤٦	في الخلاف في بيت من الشعر، وهو قول الشاعر:
	فظلتُ لدى البيت العتيق أخيله

(١) لعلها ساقطة من الأصل، والمثبت من: «خزانة الأدب»: (٢/ ١١٧).

الرقم	عنوانها
٩١	في قول كثير في الإيضاح:
	قضـــى كــل ذي ديــن فــوفى غريمــه وغــــرة ممطــول معنّـــى غريمهـــا
٩٢	في التصحيف الذي وقع في قول الأخزر الحماني: إذن لزرناك ولو بسلّم.
٩٣	في إبطاله العطف بـ (لا) في غير المستقبل.
٩٤	في قول الفرزدق:
	ولكـــنّ نصـــفالو ســـببتُ وســـبني بنو عبـد شـمس مـن منـاف وهاشـم
٩٥	في قول الشاعر:
	أجــــدّك لــــن تـــرى بثعيلبـــات بـــبعض نواشـــخ الـــوادي حمـــولا
٩٦	في قول الأحمر: حياك الله وبياك.
٩٧	في قول ابن قتيبة في أدب الكُتّاب: ويقولون سكران ما يبت، أي ما يقطع أمراً.
٩٨	في قول النابغة:
	قالــت بنـــو عـــامر خلـــوا بنـــي أســـد يـــا بـــؤس للجهـــل ضراراً لأقـــوام
	وفي قول سعد بن مالك:
	يـــا بـــؤس للحـــرب التـــي وضـــعت أراهـــط فاســـتراحوا
٩٩	في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾.
١٠٠	في ما أنشده الزجاجي في الجمل:
	مـنهنّ أيـــام صـــدق قـــد عرفـــتُ بهـــا أيـــام واســـط والأيـــام مـــن هجـــرا
	والخلاف في نسبة هذا البيت للأخطل أو الفرزدق.
١٠١	في ما أنكر المعترض على المؤلف قوله: إنّ الكوفيين يجوزون رفع ما بعد إذا الزمانية بالابتداء.
١٠٢	في ردّ قول المعترض على قول الزجاجي في باب الفاعل والمفعول به: لأنّ الفعل إذا تقدّم الأسماء وحّد...

الرقم	عنوانها
١٠٣	مسائل من ظروف الزمان وما يصحّ أن يقع منها خبراً عن الجثث وما لا يصح.
١٠٤	في قول امرئ القيس:
	ألا عـم صـباحاً أيهـا الطلـل البـالي
١٠٥	في قول العرب: الملسى لا عهدة له.
١٠٦	في شروط الحال وخواصها.
١٠٧	في التصحيف الذي وقع في بيت عمر بن أبي ربيعة:
	فكـان نصـيري دون مـن كنـت أتقـي ثـلاث شـخوص كاعبـان ومعصـر

❐❐❐